



529
ASIM B



مفتی محمد رفیع الرحمن

اخذ ووقف في عصر ميرامين سنة ١٢٥٠ ربيع الاول

بعض الواقف الاصيل

059



***** على استعارة العصام *****
 ***** بسم الله الرحمن الرحيم *****

جد من احسن جلال البلاغة بمزايا مقتضى المقام * بحيث يزيدك وجهه
 حسنا اذا ما زدته نظرا ببذل الاهتمام * اعلى مبان يرفع بها مشارق
 انوار خواص الكلام * ويخبر تحت ذروة احاطتها اعناق الافهام
 وايدى الاوهام * وشكر من كل السن افصح اللسان في جنابه
 العلى الشأن * ابهى معان يتباهى بها بهاء البيان * في عبارات
 حسان * والصلاة على من لا يوفى من اوصافه العلى * مجددا وآله
 نجوم الهدى * اولى ما ينحى نحوه عنان القوى (وبعد) فيقول
 العبد الفقير السيد محمد صادق بن السيد عبد الرحيم المفتي بارز نجان *
 رفع الله قدرهما في الجنان * المصادم الى زمان فيد لا ييب نسيم العرفان
 ويتلاطم امواج الجهل والخذلان * ويندرس فيه ببيان العلم في كل آن
 حتى قربت شمس الفضل الى الافول * واستوطن الافاضل بزوايا
 الخمول * لما رأيت رسالة المشهورة برسالة الاستعارة وشرحها لآلى
 ثمينة بهية تناثرت من خزانة عزيزية * ما تشبهما فكرة الالباء *
 وما فصلتهما الا فطنة الازكياء * لا احصى مدحا عليهما بعد ان كانا

في الاشتهار

في الاشتهار كالشمس رابعة النهار * وخلق في قلبي ان احوم حول
 التحرير لكشف النقاب عن خرائد هما * واحلى عرايس الازدهان
 بحلابة زواهر فرائد هما * واعلن ما رزاليه مؤخر عين عباراتهما
 رمز اخفيا * واشير الى الجواب عن اعتراضات من اقاموا في درجات العلى
 مقام عليا * وبشرت بكشفهما بعون الله الملك الجليل حسبي الله
 ونعم الوكيل (يقول العبد المفتقر الى الطاف ربه الخفية) اخرج الكلام
 على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه منه وضع الظاهر
 موضع الضمير للاستعطاف اى لطلب الرحمة والمغفرة حيث لم يقل
 انا اقول المفتقر او اقول المفتقر على ان يكون المفتقر بدلا من الضمير
 بارزا او مستترا لان في ذكر العبد من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة
 ما ليس في الضمير وفيه ايضا تمكن من وصفه بالمفتقر اذا ضمير
 لا يوصف ولا يوصف به كما في قوله تعالى * قل يا ايها الناس انى رسول الله
 اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامى الذى يؤمن بالله
 وكلماته * حيث لم يقل فامنوا بالله وبى لئلا يمكن من اجراء الصفات المذكورة
 عليه ويشعر بان الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف
 بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيرى وفيما نحن فيه كذلك يظهر ان
 العبد المتصف بالافتقار ينبغي ويستحق لطف ربه الغنى سواء انا
 او غيرى وهذا نكتة الخروج من التكلم الى الغيبة فان قيل لا يبدل
 ظاهر من مضمير بدل الكل الامن الغيب على ما ذهب اليه النحاة
 قلنا هذا مبنى على مذهب الاخفش حيث جوز ابدال المظهر من ضمير
 المتكلم والمخاطب بدل الكل من الكل نحو بى المسكين مررت وعليك
 الكريم المعول ويمكن ان يحمل هذا القول على التجريد البديعى
 وهو ان ينزع من امر ذى صفة امر آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه
 اى يقول منى العبد المفتقر الخ كقول ابى طيب * لا خيل عندك تهديها
 ولا مال * فتسعد النطق ان لم يسعد الحال * وليس فيه التناقض

على المذهب المشهور اذا الالتفات عند الجمهور وهو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بأخر منها بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر وعلى هذا يقتضى الالتفات التعبير الاول والتعبير الثاني وهما ليس بموجود لكن السكاكي ذهب الى ان كلامه التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو الالتفات فعلى هذا يكون التناثا ونكتة الخاصة تكون ما ذكرنا وفي هذا القول اشارة الى آية * واتم الفقراء * الى آخر الآية وفيه جد الله تعالى على الوجه الاكبر لان فيه تفصيلا من لفظ الحمد الذي هو الوصف بالجميل الاختياري ولا يتوهم ان الفصل بين التسمية والتحميد محل بابتداء الحمد لان الكلام مالم يفد معنى من الحمد ولا من شيء واتمامه وافادته المعنى بمجموع الفقرتين وبعد الجمع يكون جدا بلا فاصلة سيما اذا حمل الابتداء على الاضافى قوله الى الطاف ربه الخفية اشارة الى صفة اللطيف وهو خالق اللطف اى يلطف بعباده من حيث لا يعلمون ولا يحسبون وقيل العالم بالخفيات فعلى الاول يرجع الى صفة الفعل وعلى الثاني يرجع الى صفة العلم فتوصيف الالطاف بالخفية اشارة الى انعامه النعم الاخرى والديونية من حيث لا يحسب وهى خفية الرب فى اصل مصدر بمعنى التزينة وهو تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا وصف به الله تعالى مبالغة كرجل عدل وقيل صفة مشبهة من ربه ربه مثل نعمه نعمه بعد جعله لازما بنقله الى فعل بالضم كما هو المشهور سمي به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويريه لا يطلق على غيره تعالى الامقيدا كرب الدار وفي اختيار الشارح هذا الاسم اشارة الى انه محتاج فى جميع الامور الى تربيته سيما فى هذا التأليف وفى لفظ الالطاف والخفية من المحسنات المعنوية مراعات النظير ولفظ الخفية والجلية وبين النعم الوفية والبلية وبين البكرة والعشبة من صنعة الطباق وهو جمع بين المتضادين ومن محسنات اللفظية

السمج وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد فى الآخر واللام فى العبد للعهد الخارجى وقد يستغنى عن ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الامير واحد وقد يكون للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل وما نحن فيه يحتمل الاول والثانى لكن الثانى ظاهر لان ذلك العبد عبارة عن نفس المتكلم وهو حاضر عند المخاطب وعند نفسه (عصام الدين بن محمد حقهما) اى احاطتهما (مغفرة الجليلة) اشارة الى صفة تعالى الغفار وهو المريد لازالة العقوبة عن مستحقها فهو راجع الى صفة الارادة واشتقاقه من الغفر بمعنى الستر فالمغفرة تقتضى الاستحقاق الى العقوبة وهو يقتضى العصيان والاثم وهو سبب ظاهر لغفره وقوة السبب وكثرة يقتضى جلاء المغفرة ولذلك انصف بالجلية فلذا يلزم الاعتراف بكثرة الذنوب فلا وجه لما قيل جلاء المغفرة مع انها من الامور الخفية بجلاء الاثر المرتب ولا لما قيل الجلاء ههنا بمعنى التيقن لانه لا يحسن المقابلة بالخفية فتأمل قيل احاطة المغفرة تقتضى اعترافا بكثرة ذنوبهما وهو فى حق الاب لا يخلو عن سوء الادب الا ان يقال غلب نفسه عليه او ادعى سرية ذنوبه اليه انتهى اقول لان سلم كونه سوء ادب فى مقام التضرع والتذلل على ان المؤمن الكامل معترف بالذنوب وان لم يطابق للواقع فهو حسن ادب عند التحقيق على انه مخالف لقوله تعالى * ولا تزر وازرة وزر اخرى * وقوله تعالى * لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت * باداء الحصر نعم لو قيل فى حضور الاب انت عاص لكان سوء ادب لكن بينهما بون بعيد * اعلم ان الدعاء بصيغة الماضى للتفأل بلفظ الماضى على انه من الامور الحاصلة التى حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية او لاظهار الحرص فى وقوعه على ان الطالب اذا عظمت رغبته فى شيء كثر تصور اياه فر بما ينجل اليه حاصلا فيورد بلفظ الماضى او الاحتراز عن صورة الامر او لجل المخاطب

على المطلوب بان يكون ممن لا يجب ان ينسب الطالب الى الكذب
كقولك خليلك تأتني غدا مقام اتني تحمله بالطف الوجه على الايمان
لانه ان لم يأت غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك
في صورة الخبر فالخبر في هذه الصورة مجاز لا متعماله في غير ما وضع له
اذ لفظ الخبر مستعمل في مطلوب الطلب ويمكن ان يجعل كناية
لكن ان وقع الفعل المستقبل موقع الطلب يمكن ان يقال ان حصول
الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الجملة فتذكر الملزوم وتريد اللازم
بخلاف الفعل الماضي اذا وقع موقع الطلب فان حصول الفعل في الزمان
الماضي ليس لازما لطلب الفعل فلا يصح جعله كناية فتعين كونه
مجازا بعلاقة تشبيه غير الحاصل للتنقل او الحرص على حصوله
فيكون على سبيل الاستعارة فأنحن فيه من قبيل الاستعارة وفي لفظ
حفظها مغفرته استعارة من جهة اخرى حيث شبه المغفرة بالرداء
او ما يستر عيوب الظاهرة في السر بطريق الاستعارة المكسبة واسند
حفظها استعارة تخيلية تأمل (ان احسن ما يرا دبه النعم الوفية)
مقول القول وخبر ان جملة الحمد لله باعتبار دمج الشرح بالمتن فيكون
الحمد سببا لزيادة النعم ودفع البلية هذا تلخيص الى قوله تعالى * لئن شكرتم
لازيدنكم * ولفقرة الثانية الى قوله تعالى * ولئن كفرتم ان عذابى
لشديد * لان بين الشكر والحمد باعتبار المتعلق والمورد عموم وخصوص
من وجه اذا الحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل
ام بالقواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الاتمام سواء
ذكر باللسان او اعتقادا او محبة بالجان او عملا وخدمة بالاركان
فورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه بنعم النعمة وغيرها ومورد الشكر
يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار
المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس والحمد فيما نحن فيه
مادة الاجتماع لكونه في مقابلة النعمة فيكون تلخيصا الى هذه الآية

(الوفية)

الوفية صيغة فاعيل للبالغة في الوفاء بالحاجات والمراد من النعم نعم
دنيوية لان الشكر والكفران في النعم الدنيوية لكن ما يتفرع عليهما
قد يكون في الدنيا وقد يكون في الاخرى (ويدفع به البلية في البكرة
والعشية) البلية صيغة فاعيل للبالغة اعم من ان يكون في الدنيا
او في الاخرى العشية من الزوال الى الغروب وقبل من العصر الى ذهاب
صدر الليل والبكرة من طلوع الفجر الى الضحى وهذان اسمان للزمان
بالخصوص لا يستوعبان كل الزمان مع ان الزيادة والدفع يقتضيان
الاستيعاب كما لا يخفى فحينئذ يحصل على كل الزمان بعلاقة الجزئية
والكلية والظاهر انهما طرفان متعلقان للزيادة والدفع على سبيل التنازع
واما نعلقهما بالحمد المؤخر فبعد جدا باعتبار اللفظ والمعنى بل يضر
نعلقهما لانهما ان حل على المعنى الحقيقي فينا في دوام الحمدلة وان حل
على المجاز يكون مستندرا كما نعم انس في ذكره مطلقا كثرة فائدة بل رعاية
السمع فقط كما لا يفهم من الآية الكريمة هذان القيدان قال المصنف
(الحمد لو اهب العطية) جملة الحمدلة انشائية ولو في صورة الاخبار
لان الغرض انشاء الحمد كصنع العقود او اخبار مجاز عن الانشائية
على طريق الاستعارة لاشتراكهما في الاسناد التام وفيها قصر على
سبيل قصر الموصوف على الصفة لان المسند اليه المستغرق باللام
يفيد القصر لاتحاد المسند اليه والمسند خارجا واللام يصح الحمل ويفيده
لام الاختصاص والالف واللام للجنس لان الحمد من المصادر
السادسة الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة
على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
وكذا ما يتوب منابه ولان الجنس يتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال
لا سيما في المصادر الموضوعية الى الماهية من حيث هي ولا قرينة
للاستغراق ولان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الاعلى
مسماء فيكون تعريف الجنس لكن يستلزم اختصاص جميع المحامد

لله تعالى اختصاصا ظاهرا يدلالة لام الاختصاص اذ لو ثبت على ذلك
 التقدير فرد من الحمد لغيره تعالى لكان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون
 الجنس مختصا به والمقدّر خلافة او للاستغراق اذ الحمد صك له
 في الحقيقة لله تعالى اذ ما من خير الا وهو مولد بواسطة او بغير واسطة
 كما قال الله تعالى * وما بكم من نعمتي من الله * ولا يحمل على العهد مطلقا
 كما حله بعض الافاضل اذ لا قرينة للعهد ولو حمل على حمد الله تعالى
 وجد الرسول بناء على كماله يخالف سوق الشارح اذ لا وجه للزيادة نعم
 لعبد من حمد الله على نفسه على انه يكون الجملة اخبارية لا خبرية
 حمد الله وجد الرسول وهو غير مناسب للديباجة اعلم ان المعروف باللام
 ان اشير به الى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهو المعروف باللام
 العهد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما القسمان الباقيان
 فرعا للجنس اذ انقرر هذا فنقول ان المعروف باللام لما كان تعيينه بواسطة
 الالة الخارجية ففيها نوع عموم فلا يخلو اما ان يقال انها موضوع
 لمفهومات كلية بشرط استعمالها في الجزئيات المتعينة عند السامع
 من خارج واليه ذهب المتقدمون والعلامة التفتازاني واما ان يقال
 انها موضوع لثلاث الجزئيات لكن بملاحظة امر كافي لوضع
 فالوضع له عام والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون كالقاضي
 عضد الدين والسيد الشريف وان الوضع في المعارف اعم من الافرادى
 كما في ما سوى المعروف باللام والنداء والتركيب والمنزل منزلة الافرادى
 كما في المعروف باللام فان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كافي
 هو تعيين مدخوله للاستعمال في الجزئيات او تلك الجزئيات على
 اختلاف الرأيين واسم الجنس موضوع لمعناه اعني الماهية
 او الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين والمجموع موضوع بالوضع التركيبي
 او الوضع المنزلة لافرادى معين عند السامع هو مفهوم
 مدخوله لمعين عند السامع او حصة منه بشرط الاستعمال في الجزئيات

اولئك الجزئيات اعني هذا المفهوم وذلك المفهوم وكذا العهد وبما ذكرنا
 اندفع ما قيل ان كون الموضوع له الامر الكلى بشرط الاستعمال
 في الجزئيات اولئك الجزئيات المحوطة بالمفهوم العام في المعروف
 باللام الجنس مشكل فقد علم مما ذكرنا ان المعروف باللام مطلقا يحتاج
 الى وضع نوعي وهو بواسطة قاعدة كلية بلا احتياج الى قرينة
 في الدلالة كما حققه العلامة التفتازاني قال السيد الشريف الظاهر
 ان الاسم في المعهود الخارجى له وضع آخر بازاء خصوصية كل فرد
 معهود وبثله يسمى وضعاعاما كما مر ولا حاجة الى ذلك في العهد الذهني
 والاستغراق والتعريف الجنسي اذا جعل اسماء الاجناس موضوعا
 للماهيات من حيث هي هي (لواهب اشار به الى صفة الوهاب وهو
 كثير العطايا بلا عوض فيكون الواهب صاحب العطايا بلا عوض
 فيرجع الى صفة الفعل فتعلق الحكم بالمشتق بفيد عليه الحكم والهيئة
 يكون علة الحمد ومحمودا عليه والحمد على المحمود عليه امكن
 من الحمد على النعمة لان النعمة اثر المحمود عليه فالحمد عليه
 على سبيل التجوز كما قال العلامة في اول المطول على قوله على ما انعم
 (قبل عليه يفيد هذا ان جميع المحامد ثابتة لله تعالى بسبب الانعام
 مع انه ليس كذلك لانه تعالى كما يستحق الحمد على الفواضل يستحقه
 على الفضائل) واجيب بانه علة الاثبات لاعلة الثبوت وكذا اعترض
 بانه يلزم اطلاق الواهب عليه تعالى مع ان اسماء الله توقيفية انتهى
 وفيما ذكره نظر من وجوه الاول انه لا يلزم من ثبوت جميع المحامد لله تعالى
 بسبب الانعام اختصاص السبب بالانعام على ما لا يخفى لان الله تعالى
 يستحق لجميع المحامد بسبب كل من الفواضل والفضائل ولا محذور
 ان يكون لشيء واحد بالاعتبار بل بالذات اسباب مختلفة يكون كلها
 سببا مستقلا تاما كاسباب الحرارة من النار والشمس والحركة لكن
 اذا حصل باحدها لا يمس الحاجة الى الآخر ولا يلزم توارد علتين

مستقلتين على معلول واحد والثاني ان الحمد عليه علة للشبوت
التي لا لاثبات على ان الحمدلة بجهة انشائية لا يقصد فيه الاثبات
والثالث ان اطلاق الواهب بناء على ثبوت الوهاب او بناء على ان
التوقيف في اطلاق الاسماء مأخوذة من الصفة على وجد الاسمية
واما على وجه الوصفية صراحة او لزوما في التكلم او في البيان
فلا توقيف فيه مثلاً يطلق عليه تعالى الواجب بالذات مع انه لم يسمع
من الشارع ومثله كثير الوقوع في الكلام بل واقع في القرآن المجيد مثلاً
اذ لوحظ اسناد الفعل الى الله تعالى يستلزم اطلاق صفات ذلك
الافعال مع انه لم يسمع من الشارع (العطية) اسم لما يعطى ويجمع
على عطايا كخطبة على خطايا لصفة على وزن فعيلة فلا يحتاج
الى ارتكاب التجوز من التجريد او بالاول من قبيل من قبل قبلاً
اي كل عطية او العطية المعهودة هذا تفسير باقتضاء المقام بحمل
اللام على الاستغراق الحقيقي او العهد الخارجي لان المقام مقام الحمد
 والمدح الذي اخذ فيه التعظيم وهو حاصل في الاستغراق دون الجنس
وهو قرينة عليه والعطية التي زالت في حقها السورة التي هي سورة
الكوثر الكوثر على ما فسر المفسرون حيث قال القاضي الكوثر الخير
المفرط الكثير من العلم والعمل وشرف الدارين وروى عنه صلى الله
عليه وسلم * انه نهر في الجنة وعذبه ربي فيه خير كثير احلى من العسل
وابيض من اللبن وابر من الثلج والين من الزبد حافته الزبرجد واوانيه
من فضة لا يظم من شرب منه * وقبل حوض فيهار قبل اولاده واتباعه
وعلماء امته او القرآن انتهى فيشذ يكون هذه العطية كاملة وكما لها
يقم مقام ذكره فيصح العهد الخارجي ويلايم الحمد في مقابلة النعمة
الواصله الى الحامد التي هناك تأليف هذه الرسالة باعتبار معنى الاول
للكوثر والاخر لان مرجع كل العلوم علم الرسول عليه السلام والمص
من علماء امته وهذا وجه مناسب فقرنى الحمد والصلوة لان النعمة

التي هي هذا التأليف من احسان الله تعالى بواسطة النبي عليه السلام
فيكون واسطة بين العباد والمعبود فيثبت حق الله وحق الرسول عليه
فيحمد ويصلى حتى يؤدي حقهما فافهم هذا بالانصاف فلا تلتفت
الى قيل وقال الخواشي (فيشذ تناسب فقرنا الحمد والصلوة
اشد تناسب) الفاء تفريع على المعهودة الفقرة في النثر بمنزلة البيت
في النظم مثلاً الحمد لواهب العطية فقرة والصلوة على خير البرية
فقرة اخرى واصل المناسبة ثابت بالادلة الشرعية التي هي القرآن
والسنة والاجماع في اول الكتب على ما لا يخفى والاشدية ثابتة بما قررنا
في كون الفقرة الاولى سبباً للفقرة الثانية وقيل اصل المناسبة باعتبار
الحسنات اللفظية والاشدية باعتبار المعنى فتأمل (ولا يخرج الحمد بذلك
عن ان يكون على النعمة الواصلة الى الشاكر) هذا جواب عن سؤال
مقدر ناش من حل اللام الى العهد اذ يتوهم ان الحمد حيث يذ يكون
على النعمة الواصلة الى نبينا لا الى الشاكر فلا يناسب الديباجة التي
تقتضي الحمد على النعم الواصلة الى نفسه واتى بعنوان الشاكر اشارة
الى ان هذا الحمد من مادة الحمد والشكر لكونه في مقابلة النعمة قبل
ذهب كثير من المحققين الى انه لا يشترط وصول النعمة المشكور عليها
الى الشاكر انتهى نحن نقول وان ذهب اليه البعض لكنه غير تحقيق
لان النعمة الواصلة الى الغير اما ان يكون مقيد للشاكر اولا فان كان
الاول يكون نعمة واصله اليه وان كان الثاني اما ان يكون مضراً له
اولاً وان كان الاول لا يكون نعمة له حتى يشكر بل مصيبة
اذ فوائد قوم عند قوم مصائب وان كان الثاني يكون شكره عبثاً
غير معتد به ولذا لم يتعرض الشارح الى هذا المذهب (لان كل
ما وهب لنبينا فهو يعم مسلمي البرايا) دليل لقوله لا يخرج حاصله
ان الحمد على تقدير الحمل على العهد يكون حمداً على ما وهب
لنبينا وكل ما وهب لنبينا فهو يعم مسلمي البرايا وهذا الشاكر

من مسلمي البرايا فيكون هذا الحمد بذلك خددا على النعمة الواصلة
على الشاكر ودليل الكبرى قوله تعالى * وما أرسلناك الا رحمة للعالمين *
لان الرحمة والنعمة على الرحمة للشيء رحمة ونعمة على ذلك الشيء
وخص بمسلمي البرايا لان هذه الآية مخصوصة بالمؤمنين في النشأتين
اول النشئة الاخيرة ولان ما وهب على ذلك التقدير الكوثر بالمعنى
المذكور وهو مختص بالمؤمنين قيل لم يقل بعننا مع ان المقام يقتضي
ذلك رعاية للسجع او للاتفات من التكلم الى الغيبة * ولقائل ان يقول
الظ ان ضمير المضاف اليه في قولنا انبينا عبارة عن الثقلين لان
الاصح انه مرسل اليهما فقط والظ ان مسلمي البرايا عبارة عن الملك
ومسلمي الانس والجن فلا تنفات انتهى انا اقول اذا قال بعننا لم يتم
تقريب الدليل اولا يصح الكلية الا بتكلف بعيد بادخال جميع المسلمين
غائبا او مخاطبا في ضمير المتكلم وفائدة اضافة النبي الى ضمير نفس المتكلم
تبرك وتبين واظهار تعلقه بالنبي عليه السلام والا فلا حاجة الى هذه
الاضافة ولا مدخل في الدليل فحاصل السؤال ابطال التفسير باستلزام
خصوص الفساد وحاصل الجواب اثبات المدعى او منع دليل النقض
بالنسبة المساوي قال (والصلوة على خير البرية) جملة انشائية معنى
وان كانت اخبارية صورة معطوف على جملة الحمدلة وفي عطفها
طول كلام تحقيقه كلاهما جملتان انشائيتان معنى لان الغرض انشاء
الحمد والصلوة سواء كانت بالحقيقة او بالمجاز ومعنى الصلوة الدعاء
بالنسبة الى الله تعالى الرحمة وبالملائكة الاستغفار وبالمؤمنين الدعاء
قيل عليه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز او معنى المشترك وهو غير جائز
عند الخفية وان جوزة الشافعية والجواب ان هذه الصلوة معناها
معنى الصلوة في قوله تعالى * ان الله وملائكته يصلون على النبي
يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما * واجيب في هذه الآية
باختيار الحقيقة وهي الدعاء وباختيار المجاز وهو ارادة الخير بلا لزوم

جمع بين الحقيقة والمجاز وبين المعنيين وهو ان الآية مسوقة لايجاب
اقتداء المؤمنين بالله تعالى وملائكته في الصلوة على النبي عليه السلام
فلا بد من اتحاد معنى الصلوة في الجميع لانه لو قيل ان الله تعالى يرحم
النبي والملائكة يستغفرون يا ايها الذين آمنوا ادعوا له لكان ركبا
فعلم لا بد من اتحاد معنى الصلوة سواء كان معنى حقيقة او مجازيا اما الحقيقة
فهو الدعاء والمراد والله اعلم ان الله تعالى يدعوا له بايصال الخير
الى النبي عليه السلام ثم لو ازم هذا الدعاء الرحمة فالذي قال ان
الصلوة من الله تعالى رحمة فقد اراد هذا المعنى لان الصلوة من الله
تعالى وضع للرحمة كما ذكر في قوله تعالى * يحبهم ويحبونه * ان المحبة
من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعة ولبس المراد ان المحبة
مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه اراد بالمحبة لازمها واللازم
من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا واما المجازي ك ارادة الخير ونحوها
مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف
فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع ولا من الحقيقة
والمجاز فاحفظ الخير اما تخفف اخبر او تخفف خير وعلى الاول اسم
تفضيل وعلى الثاني صفة مشبهة جهة الخيرية الشراف والفضل
والكمال وعلى الاول يقتضي الاشتراك في اصل الفعل مع ان بعض
البرية لبس كذلك (فيجاب بان الحكم على المجموع من حيث المجموع
ولا محذور في عدم كون البعض مشتركا او بانه اعم من الحقيقي والتقدير
مثل زيد اعلم من الجدار البرية فعيل بمعنى المفعول يعني المخلوقات سواء
كانت ذوات الارواح او لا اي جميع البرايا هذا التفسير باللزام اذ
البرية مفرد محلي بلام لاستغراق وهو من الفاظ العموم والاستغراق
قد يكون على سبيل الانفراد وهو مفهوم لفظ كل وقد يكون على
سبيل الاجتماع وهو مفهوم لفظ جميع والاستغراق على سبيل
الانفراد وقد يستلزم الاستغراق على سبيل الاجتماع كقولنا ضربت

كل قوم يستلزم ضرب الجميع على سبيل الاجتماع وههنا كذلك والمراد لازمه وهو الاستغراق على سبيل الاجتماع لان المفضل عليه يكون المجموع من حيث هو مجموع ويشترك في اصل الفعل وان لم يكن بعضه مشترك لا يضر ولو كان على سبيل الانفراد يلزم ان يكون كل واحد من البرية مشتركاً في اصل الفعل مع انه ليس كذلك ولذا غير الشارح تفسير العطية وتفسير البرية ويدل عليه كلامه الآتي اذا عداها خارج الخ فلا يرد ما اورده الحسن زيارى من ان الاولى ان يقول كل برية ولا ما قاله الحفيد والكفوى من انه تفنن في الطريق وتأيداتهم لكلامهم من قبيل لا يسمن ولا يغنى من جوع يرد انه يلزم ان يكون افضل من نفسه لانه داخل في جميع البرايا يدفع بان العام قد يقصر بالعقل مثل خالق كل شئ وما نحن فيه من هذا القبيل نقل عنه جده الشرح ان احسن الى قوله الحمد لواهب العطية وصلوة صلوة المنن الا انه في المنن عطف على مجرد الحمد لواهب العطية وفي الشرح انقلب الى العطف على قوله ان احسن انتهى ان الغرض من هذا الكلام ان لوحظ اندراج الشرح مع المنن لا يعطف الصلوة على الحمد بل على ان احسن الخ وان لم يلاحظ يعطف على الحمد لان الصلوة الشريفة وان كان سبباً لازدياد النعم ولدفع البلية بلا شبهة لكن قوله على ان احسن الخ تليح الى آية ولئن شكرتم الاية وفي هذه الاية دلالة للتصلية وان عدت التصلية من الحميد فلا وجه لذكرها مرة ولان الاحسن واحد لا تعدد فتح بتعدد (او البرية المعهودة التي عهد تفضل النبي عليه السلام عليها من الانس والجن والملك الكرام يعني يمكن ان يحمل اللام للعهد الخارجي وهو البرية المعهودة وهو الانس والجن والملك الكرام بقرينة وهي ان التفضيل يكون في موضع محتمل ان يكون المفضل عليه منتظماً في سلك التفضيل وفي هذا

الموضع لا يمتثل في بعض كالمجادات والبرائم والانس والجن الكافرين فاما ان يحصل على الاستغراق على سبيل الاجتماع او على العهد فن هذا قد علم ان لفظ الكرام وصف للثلاثة باعتبار اسلامية الانس والجن فلا وجه لان يجعل صفة الملك وحده ويأول باحتمال بعيد وتقديم الانس لشرفه على الملك على المذهب التحقيق وتقديم الجن لمتابعة الانس لمناسبة بينهما او لمقارنتهما في الذكر كثيراً (اذما عداها خارج عن ان يكون له في سلك التفضيل) متعلق اطرف مستقر (الانتظام اسم يكون هذا دليل على حل اللام للعهد ويحتمل ان يكون دليلاً للتفسيرين على ما قررنا فيه استعارة مكنية وتخيلية وترشيحية حيث شبه التفضيل بالدرر المنتظمة في احسن الترتيب والاسلوب في الذهن استعارة مكنية واسند لازم المشبهة الى المشبه تخيلية والانتظام ترشيحية قال المص (وعلى آله) في اعادة على مع انه غير محتاج اليه بملاحظة العطف قبل رد للشبهة القائمين بمنع على بين النبي وآله بنقل حديث والقد انه اتباع على الصلوة الواردة على هذا الاسلوب كثر وشاع ورودها في الثقة الاك اصله اهل بدليل اهيل اذا التصغير يراد الشيء الى اصله لكن فرق بين الاصل والفرع في الاستعمال حيث خص استعمال الآل في الاشراف ومن له خطر وفدر يعني يختص بالعقلاء التي لها قدر ومزية يقال اهل الدار واهل المدينة لا آل الدار وآل المدينة (اي اتباعه اذ هي احد معنى الآل فلا يلزم على المص الالهال) هذا التفسير لدفع توهم تخصيص التصلية مع انه روى الحديث اذا صليتم على قومها على انه اجع الموافقة على ذكر المحاب فيها يحصل معنى الآل على المعنى البعيد وهو الاتباع اذ لفظ الآل بعد التخصيص في العقلاء يستعمل فيها ويراد به كثير ازواجه المظهرات وبنات المزيكات ومؤمنو بني هاشم وبني مطلب الذين جرم عليهم الزكوة

كما يشعر ذكر الاحجاب بعد الال في التصلية وقد يستعمل ويراد به
الاتباع الشامل بجميع المؤمنين التابعين لتبينا عليه السلام من اهل
السنّة والجماعة فحينئذ اذا اريد به المعنى البعيد من المعين يصح المقام
ويدفع السؤال ويحصل من المحسنات البديعية التورية والايهام
وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا
على قرينة خفية وهي المقام ههنا الاتباع جمع تابع كاحجاب جمع
صاحب او جمع تبع بمعنى تابع كالعادل بمعنى العادل قيل ان جميع
الفاعل على افعال لم يثبت حتى قيل جمع صاحب صعب واصحاب
جمع صعب فيه نظر لان صاحب اسم جمع لا جمع اذ لم يجئ على فعل
جمع كالركب والكلم فانهما اسماء جمع كذا حققه العلامة النفاذاني
(اذهي) الخ علة محسنة للتفسير فلا يلزم متفرع عليه فالمتفرع
مادة السؤال والنفي جوابه تأمل (ولو قال وعلى آله العلية ان لو
لانتفاء الثاني لانتفاء الاول لا لو الاستدلالية اذا الاستدلالية يسوق
في موضع يكون عدم الاول مجهولا يعلم بانتفاء الثاني وههنا لبس
كذلك اذ عدم القول معلوم والغرض الاعتراض بترك الحسنات
فان قيل لا يلزم من انتفاء الاول انتفاء الثاني لان الثاني قد يكون اعم
ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم فكيف لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول قلت على ما حققه المحققون لبس معنى قولهم ان لو لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد
عليه ان انتفاء المقدم لا يدل على انتفاء التالي لجواز ان يكون اعم
بل معناه انها وضعت للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو
بسبب انتفاء الاول بمعنى * لو شاء الله لهدىكم اجمعين * ان انتفاء
الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عند اهل المنقول تستعمل
للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون
الشروط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي واما

ارباب المعقول فقد جعلوا الوان ونحوها اداة للالزام دالة على لزوم
الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفاءهما ولهذا صح
عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالتهار
موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم
بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم
من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما
يستعملونها في القياسات لا كنساب العلوم والتصديقات ولا شك
ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس
اذا عرفت حال المذهبين فاعلم استعمالها على قاعدة اللغة اكثر
لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى * لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدنا * لظهور ان الغرض منه التصديق
بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد (ليكان احسن
سبكا واعلى منزلة عند اصحاب الروية) وحسن السبك
انه يكون السجع متساوي القرائن واحسن السجع ما تساوت
قراشه نحو * في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود * ووجه علو
المنزلة ان العلو نسبة يقتضي المستعلى والمستعلى عليه وهو يكون
آل الانبياء الذين فضل نبينا عليه السلام فثبت علو المنزلة
لا ك النبي لا ك سائر الانبياء عليهم السلام فيكون تلميحنا الى قوله تعالى
* كنتم خیرامة اخرجت للناس * وقوله تعالى * وكذلك جعلناكم امة
وسطا * فيكون توصيفا بصفات متعددة وهي العلية وذوى النفوس
الخ وتعدد الصفات الدالة على الكمال يستلزم علو المنزلة السبك
الاذابة وفيه اشارة الى تشبيه القرائن بالجواهر المذابة في الخلوص
عن الغل والغش ففيه استعارة مكنية وتخيلية (عند اصحاب الروية)
متعلق على الاحسن والاعلى على سبيل التنازع على الاول يكون
المراد بالروية حرف الروي فيكون المراد اصحاب القوافي وعلى الثاني

يكون المراد بها الفكر والتعقل فيكون المراد اصحاب الفكر والتعقل لله در
 القاضل الشارح رحمه الله (قال المصنف ذوى النفوس الزكية) النفوس
 جمع نفس وهي ما يطلق عليها الروح التي يتركب الانسان منه
 ومن الجسد او النفس الناطقة التي هي الجوهر المجرد المتعلق بالبدن
 تعلق التدبير والتصرف على ما ذهب اليه بعض المتكلمين كالغزالي
 والراغب وجمع من الصوفية المكاشفين * اعلم ان لها قوتان متغايرتان
 بالذات وبالاختصاص بهما الانسان بين سائر الحيوان احديهما
 يسمى قوة نظرية والعقلي النظرى تدرك بها الكليات وتحكم بينها
 بالنسبة الى الجسمية والسلبية واخرى بها القوة العملية يتحرك بها بدن
 الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية او بالحس على مقتضى آراء
 تخصصها وتكمل القوة النظرية بالعلم باحكام اعتقادية حقيقة وهو العلم
 بذات الله تعالى وصفاته باعتبار الوجود والوجوب والكمال وبجميع ما جاء
 به النبي عليه السلام تفصيلا فيما علم به تفصيلا واجمالا فيما علم به اجمالا
 وتكمل القوة العملية بالاعمال الصالحة والاجتناب عن المحرمات اذا
 عرفت هذا فالزكية فعيل بمعنى فاعل من الزكاء وهو النماء والطهارة
 او بمعنى مفعول بفتح العين من الزكية بمعنى النماء والنظهير فعلى الاول
 يكون المعنى ذوى النفوس النامية بالعلم والعمل او الطاهرة عن الكفر
 والمعاصي وعلى الثاني المنمية بهما او المطهرة عنهما اى تكميل القوة
 النظرية والعملية فالزكية سواء كانت صفة مقيدة او مادية تكون نسبيا
 لفلاح صاحب هذه النفوس ولذا فسر الشارح بالمفحمة بتفسير اللازم
 لغرض ان المقصود الاصلى الفلاح والتكميل مقصود بالتبع فلا يرد
 ما قاله القارأ بآدى رحمه الله من ان التفسير بالمفحمة لبس بشئ اذا الزكاء
 لبس نفس الفلاح بل سبب له انتهى ثم قال لما كان الجسد واسطة
 في الثبوت في عروض الزكاء التي هي الطهارة او النماء بالعلم والعمل
 على ما فسر له للنفس بحيث يعرض للجسد اولا ثم بواسطة يعرض

للنفس كالحرارة في عز وضمها الماء بواسطة النار كان اجسادهم ازكية
 بالطريق الاولى انتهى فيه نظرا ان العارض على المركب وهو الانسان
 المركب من الجسد والنفس بواسطة جزئية انتفاء لا يعد من بواسطة
 مطلقا واوسلم فلان ان الطهارة من التكفر والنماء بالعلم عارض اولاً
 بالجسد ثم النفس اذا الكفر والنماء بالعلم من الكيفيات النفسانية فتأمل (ي
 المفحمة) اى الفائرة بكل مطلوب والناجية عن كل مكروه هذا التفسير
 لذوى النفوس الزكية باللازم المرادف للزكية على ما فهمه الحسن
 الزبيارى وظن ان الفلاح معنى حقيقى للزكاء وبني عليه وارادته كلها
 مردود تأمل * اعلم ان فى التفسير بكلمة اى يكون المفسر عطف بيان
 او بدلا من المفسر على ما بينه الخجاعة فان قصد الدرج فى التعريف
 بدرج فى التعريف اللفظى وهو ما يقصده تفسيرا مدلول اللفظ ببناء
 على كون الغرض منه تصوير معنى اللفظ فيكون من قبيل التصورات
 على ما ذهب اليه العلامة انتفازاى وعلى هذا يكون المفسر معنى حقيقيا
 او مجازيا للمفسر واما ما ذهب اليه السيد الشريف من ان التعريف
 اللفظى من المبادئ التصديقية فبني على كون الغرض منه معرفة
 حال اللفظ بانه موضوع لذلك المعنى فحينئذ يكون شيئا غويا خارجا
 عن المطالب بالتصورية وما نحن فيه ليس من هذا القبيل على ان ما نسخ
 الحاشى ترى ان كل مفسر باداة التفسير من التعريف اللفظى على وجه
 ما ذهب اليه العلامة والافا ما ان يكون من التعريف الحقيقى
 او من التعريف اللفظى على وجه ما ذهب اليه السيد قدس سره واما
 ان لا يكون من قبيل التعريف لاسيلا الى الاول لان المفسر قد يكون
 اعم وقد يكون اخص وقد يكون معنى مجازيا ومعنى كتابيا والمعنى
 المجازى قد يكون مابينا وهذه منافى للتعريف الحقيقى اسميا كان
 او حديا ولا سبيل الى الثاني لان المفسر عطف بيان او بدل ولا حكم
 بينهما وبين متبوعهما ولا سبيل الى الثالث لان المفسر معرفته سبب

لمعرفة المفسر وليس التعريف الا ما كان معرفته سببا لمعرفة المعرف فيكون
تعريفا بالبداية قال الله تعالى (قد افلح من زكيا) ^{علة} ^{مصححة للتفسير ببناء}
على ان من كان فاعل افلح وموصوفا بتركية النفس فيكون المفلح ومزكى
النفس شخصا واحدا على طريق العموم وهو من وفيما نحن فيه ذوى
في مقام من في الآية ومن جمع التفسير ان الفلاح نتيجة الترقية والمدح
بالنتيجة لا بمبادئها او نتيجة مقصودة لذاتها والمبادئ لغيرها فتفطن
(وزكاء النفس يستلزم زكاء الفعل بالطريق الاولى) هذا معطوف على
قوله قال الله تعالى وعلة ثانية للتفسير اذا الترقية يحتمل على وجهين الاول
الانماء بالعلم والعمل كما فسر البيضاوى قوله تعالى * قد افلح من زكيا *
الآية انما هاهنا بالعلم والعمل يعنى كل قوتها النظرية والعملية والوجه الثانى
الانماء بالعلم فقد بناء على ان محل العلم النفس وتركيته به دون العمل
كما فسر البيضاوى قوله تعالى * قد افلح من زكى وذكر اسم ربه
فصلى * الآية تطهر من الكفر والمعصية يعنى كل قوتها النظرية ويدل
عليه نظم * وذكر اسم ربه فصلى * الآية فاذا حل الترقية على الوجه
الاول يصح التفسير بالمفحمة ويدل عليه قوله تعالى * قد افلح من زكيا *
وان حل على الثانى لا يصح التفسير بالمفحمة بل يحتاج الى تكميل
القوة العملية ولا يدل عليه هذه الآية وبين الشى بان زكاء النفس الخ
فاذا استلزم يحصل فى الترقية التكميلتين فيصح التفسير بوجه الاستلزام
ان يكال القوة النظرية بالعلم لوجود الصانع ووجوب ذاته وكماله صفاته
ووجود آثار صفاته من الوجود وسائر نعم الظاهرة المستفارقة وبالعلم
بان هذه النعماء من الله تعالى يحصل السكر بالقلب وهو منتهى
كمالات القوة العملية وكذلك بتكميل القوة النظرية تكون النفس
مطمئنة لا اماراة بالسوء والنفس المطمئنة لا بد من ان يصدر عنها الافعال
الحسنة فاستلزم تكميل القوة العملية فقد علمنا بانها كيفية مقالات
آخر شى فتفطن (قال المصنف اما بعد) هذا فصل خطاب يفصل

بين الحمد والثناء وبين المقصود واقتضاب قريب من التلخيص وجه
كونه اقتضابا انه قد انتقل من حمد الله وثنائه على رسوله الى كلام آخر
من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التلخيص من جهة انه لم يؤت
من كلام الآخر فجاءت من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله
بل بلفظ اما بعد اصله مهما يكن من شىء بعد الحمد والثناء فوقعت
كلمة اما موقع اسم هو المبتداء وفعل وهو الشرط وتضمنت معناهما
فلتضمنها معنى الشرط لزمتهما الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها
معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتداء قضاء لحق ما كان
وابقاء له بقدر الامكان (اما هذه لمجرد التأكييد لا تفصيل المجمل
مع التأكييد) اى هى فى هذا المقام لمجرد ان تأكييد بدون تفصيل اذ لا مجمل
حتى يفصل بها اختلف فيه هل يوجد بدون التفصيل قال البعض
لا يوجد حتى لو لم يوجد فى الذكر ليقدر فى المقام والبعض الاخر جوز
وجود التأكييد بدون التفصيل قال فى معنى اللبيب واما التوكيد فقل
من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الز تحشى فانه قال فائدة
اما فى الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت
توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه يصدد الذهاب وانه منه عزيمة
قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شىء
فزيد ذاهب وهذا التفسير يدل على فائدتين بيان كونه تأكييدا وانه فى
معنى الشرط انتهى فلا يرد ما توهمه البعض من ان العلامة التفاضلية
بين فى آخر علم البديع نقلا عن ابن الاثير ان فصل الخطاب هو اما بعد
لان المتكلم يفتح كلامه فى كل امر ذى شان بذكر الله تعالى فاذا اراد
ان يخرج منه الى غرضه فصل بينه وبين ذكره تعالى بقوله اما بعد وكذا
قال بعض الفضلاء اما الواقعة فى اوائل الكتب المقصود منها
مجرد الفصل بين ذكره تعالى وبين الغرض المسوق له الكلام وهذا
مناف بقوله اما لمجرد التأكييد انتهى لان قول العلامة وقول بعض

الفضلاء بيان لفائدة جملة اما بعد لا للفظ اما فقط ويذهبون بعيد
فلا حاجة الى حل المحصر الى الاضافة لاجل الجواب عن هذا وان حل
اليها لغرض آخر (والاول ايضا ما اثبتته الرضى وان كان المشهور هو
الثاني) حيث قال الرضى اعلم ان اما موضوعا لمعينين لتفصيل يحمل
نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو وفتكلم فكذا الى آخر
ما يقصد ولا يستلزم شئ لشيء اى ان ما بعده شئ يلزمه حكم من الاحكام
ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام
شئ لشيء والمعنى الثاني لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف
معنى التفصيل فانه قد يتجرد عنه وقد يلزم بعضهم هذا المعنى ايضا
فيها في جميع مواقعها فالترجم ذلك المتعدد بعدها انتهى واثبت الرضى
قول الاول بالدليل ولم يتعرض الثاني (ومن قصر نظره على الثاني
فقد صار عايبا لتكلفات لا يجدها عايبا) يعنى من قال لتفصيل الجمل
مع اننا كيدار تكب تكلفات بعيدة لم يذهب اليها احد ولم يعن العايب الاول
من القصد والثاني امانته واما من النصب وجه التكلف ان من قال
يلزوم التفصيل في اما يحتاج في موضع لم يذكر الجمل ولا يتكرر الى تقدير
الجمل والتكرار ليصح التفصيل سيما التكلف في اما الواقعة في اوائل
الكتب فلذلك حل القائل يلزوم التفصيل الى ان اما الواقعة في اوائل
الكتب على الاستيناف واعلم انه يفصل بين اما وبين الفاء بواحد
من امور ستة * احدها المبتداء نحو اما زيد فنطلق والثاني الخبر نحو اما
في الدار فزيد وقيل ان الفصل به قليل والثالث جملة شرط نحو * فاما
ان كان من المقربين فروح وريحان * الآية والرابع اسم منصوب لفظا
او محلا بالجواب نحو فاما النبي فلا تفهم الآية والخامس اسم كذلك
معمول محذوف يفسره ما بعده الفاء نحو اما زيد فاخرجه وقرأة بعضهم
* واما عمود فهديناهم * بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقيل
ما دخلت عليه لان اما نابتة عن الفعل لكنها فعل والفعل لا يلي الفعل

واما محوز يد كان يفعل ففي كان ضمير فاصل في التقدير واما ليس خلق الله
مثله ففي ليس ايضا ضمير الشأن والحديث واذا قيل بان ليس حرف
فلا اشكال وكذا اذا قيل فعل يشبه الحرف والسادس ظرف معمول
لاما لما فيها من معنى الفعل الذي ناسب عنه اول الفعل المحذوف نحو اما
اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل
ما بعد ان لان خبر ان لا يتقدم هذا قول سيبويه والمازني والجمهور
وخالفهم المبرد والقراء فجعلوا العامل نفس الخبر وتوسع القراء بفوزة
في بقية اخوات ان (فان قلت اما اليوم فانا جالس احتمل كون العامل
اما وكونه الخبر لعدم المانع وان قلت اما زيد فاني ضارب لم يجوز
ان يكون العامل واحدهما منهما وامتنعت المسئلة عند الجمهور لان
اما لا ينصب المفعول ومعمول خبر ان لا يتقدم واجازها ومن وافقه
على تقدير اعمال الخبر (قال المصنف فان معاني الاستعارات) بيان
لسبب تأليف هذه الرسالة اعلم اولا ان الاستعارة قسم من مقاصد
علم البيان الباسط عن احوال اللفظ العربي من حيث وضوح
الدلالة وخفاها المنحصر مقاصده الى ثلاثة التشبيه والمجاز والكناية
والمجاز منقسم الى المجاز المرسل والاستعارة وموضوع العلم الواحد
واحد وذلك الموضوع يتنوع بانواع ويجعل كل نوع موضوعا من باب
مستقل فلذلك يحصل الابواب والفصول المتمايزة في العلم الواحد
فيكون مرجع الكل موضوع العلم فهما موضوع العلم اللفظ العربي
من حيث الرضوح وموضوع الفصول التشبيه والمجاز والكناية فلذا
قد عرف بعض المحققين علم البيان بانه علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز
والكناية وجعل التشبيه مقصدا مستقلا لا يبتاع الاستعارة عليه
ولم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة لكثرة مباحثه وعموم فوائده فاستحق
ان يجعل قسمنا برأسه فاذا عرفت هذا فاعلم ان موضوع هذه الرسالة المجاز
الذي قسمه الاستعارة وراجع الى اللفظ العربي فالرسالة باب من علم البيان

والمراد من المعاني التعريفات المسوقة لها اذ هي معان اصطلاحية و
 الاضافة لامية بملاحظة انقسام الاحاد الى الاحاد والافضل لانه ظاهر
 والمراد بالاستعارات الالفاظ لان الشيء اسم للفظه ومعناه ولذلك
 قد يذكر ويراد لفظه ولفظ الاستعارة وان كان واحدا متعدد باعتبار
 الانواع فتأمل والغاء يحتمل ان يكون جواب اما والغاء في فاردت داخله
 على الخبر الذي تضمن مبتداه معنى الشرط وان يكون تعليلية للحكم
 بين اما وبين جوابه والغاء في فاردت جواب اما (اراد الاستعارة المصروفة
 والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية) اي اراد بالاستعارات
 هذه باعتبار قصد الانواع لا تفسير المعاني حلا للاضافة على البيان
 لان المراد من المعاني التعريفات المسوقة لها وهذه التعريفات ليست هذه
 الاستعارات فتأمل (قال المصنف وما يتعلق بها) وجه تعلق الاقسام
 باعتبار الكلية والجزئية لان الاقسام اخص والمقسم اعم والاخص
 مركب من الاعم وغيره لتحقيق الاختصاص ولذلك يقال الاعم جزء
 الاخص والكلية جزء الجزئي والجزئي كل الكلية وذلك فيما كان الاعم او
 الكلية داخلا في ماهية الجزئي وهذا الوجه في الاقسام وفي القرينة
 باعتبار الدلالة وضميرها راجع الى الاستعارات لكن بملاحظة المعاني لان
 المقسم الاستعارة باعتبار المفهوم ويحتمل رجوعه الى المعاني كما ينبغي عنه
 عبارة الشارح فتأمل وعطفه على الاستعارة او على المعاني بخلاف (اقسام
 تلك المعاني وقرائنها كما يفصح عنه عبارة فيما بعد) يشتر بان الضمير
 راجع الى المعاني لكون المعاني مدارا في التقسيم والقرينة والتخيلية وان
 دخلت في القرينة لكونها قرينة المكنية خارجة بقرينة المقابلة العبارة
 المفصحة عنه قوله لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها
 (ولا يخفى ان المعاني للفظ الاستعارة) هذا اعتراض على اتيان
 الاستعارات بصيغة الجمع بان الاستعارة اذا اريد بها اللفظ كما ههنا
 اذا اضيف المعاني اليها يكون لفظا مشتركا بين الاستعارات واللفظ

المشترك لا يجمع بسبب المعاني المختلفة وكذلك اذا اريد افراد الاستعارة
 لا يكون لكل فرد الاعمى واحدا (يمكن ان يجاب عن الاول بان الغرض
 بيان الاستعارة باعتبار تقييده بالمصرحة والكناية والتخيلية لوقوع
 عسرة الضبط فيها فلذا جمع وعن الثاني باعتبار انقسام الاحاد الى
 الاحاد فيكون جميع المعاني لجميع الالفاظ والواحد للواحد فلا حاجة
 في الدفع الى ما قبل من حل اضافة المعاني للبيان وفساده قد عرفت
 بما قررنا ولا الى حل اللام للجنس وهي تبطل الجمية اذ هو تكلف
 بعيد (وانه ليس للاستعارة بالكناية اقسام) هذا اعتراض باقتضاء
 العبارة وهو ان يكون لكل من الاستعارات اقسام وقرائن وجه
 الاقتضاء ان ما فيها يتعلق على ما فسرته عبارة عن الاقسام والقرائن
 ونسبة يتعلق على الاستعارة او على المعاني بجهة الوقوع تقتضي
 ان يقع التعلق على كل واحد منها على ما هو شأن المفعول والا لم يكن
 مفعولا به حاصله ان هذه العبارة تقتضي ان يكون للاستعارة بالكناية
 وكذلك للاستعارة التخيلية اقسام مع انه ليس كذلك في الواقع
 واما الاستعارة المصروفة فلها اقسام كثيرة اذ تنقسم باعتبار الطرفين
 وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك
 على ما حقق في محله والجواب ان نسبة التعلق اليها اما بطريق
 تعلق المجموع على المجموع واما بطريق التغليب فيكون في هذا
 التعلق وجود الاقسام لواحد منها (وانه لم يتحقق القرينة الاستعارة
 بالكناية فتأمل) والاعتراض والجواب فيه مثل ما سبق بل تفاوت
 الا في عدم تحقق القرينة فيما عد الكناية نظرا اذ صرح قرينة
 الاستعارة المصروفة وقسم الى ثلثة اقسام امر واحد كقولك رأيت
 اسدا يرمي اوا ككث كقوله * وان تعاونوا العدل والايमान *
 فان في ايماننا نيرانا * او معان ملتهمة مربوطة بعضها ببعض
 يكون المجموع قرينة كقوله * وصاعقة من نضله تنكفي بها *

على رؤس الاقران خمس محائب * وقرينة التخيلية اسناد الشيء الى غير ما هو له مثلا على ان المجاز لا بد فيه من القرينة فكيف لا يكون لها قرينة يحتمل ان يكون وجه التأمل هذا وان يكون الغرض نفي القرينة التي تنبئ عن الاستعارة من حيث هي استعارة واما القرينة الموجودة في المصراحة تنبئ عن مجازيتها لا عن كونها استعارة واما في الكناية تنبئ عنها (قال المص قد ذكرت في الكتب مفصلة عسيرة الضبط) اما حال او خبر فتأمل اللام في الكتب للاستغراق العرفي اذ جميع الكتب على الاستغراق الحقيقي لم يعلم بتفصيلها وعسيرة ضبطها عسيرة الضبط صفة مقيدة على سبيل التوصيف بحال متعلقها اذ التفصيل قد يكون سهيل الضبط وقد يكون عسير الضبط والمقصود هو الثاني (اراد بالكتب ما يشمل ما غير غنمه بالزبر فيما بعد ايضا) اراد هذا ليكون سببا تاما لتأليف هذه الرسالة والا فلا وجه فصحة الارادة ان الكتب عبارة عن الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة فيراد بالكتب ما يدل على معاني الاستعارات وما يتعلق بها مطلقا بعلاقة الاطلاق والتقييد او الجزئية والكلية فحتمل الزبر باعتبار كلا معنييه (والاولى غير مضبوطة لداع مضبوطة) فيه اضافة الداعي هو الامر الموجب الى التكلم على وجه مخصوص حالا او مقالا يعني الاولى ان يقال غير مضبوطة في مكان عسيرة الضبط لداع وهو لفظ مضبوطة في مقابله او هو مضبوطة وهو التعادل وجه التعادل ان في ما قاله الشارح يكون التقابل بالعدم والملكة والتضاد وفيما قال المص لم يتحقق احدهما الا بالتأويل و اشار اليه بقوله فليحمل قيل لا ينبغي ما في هذه الاولوية من ترك رعاية جانب المعنى لرعاية جانب اللفظ لان غير مضبوطة يحتمل تعذر الضبط وتعسره وكذا مضبوطة يحتمل ان يكون بزوال تعذره وبقاء تعسره وان يكون

بزوال تعسره وحصول سهولته مع ان المراد منهما الشق الثاني فلهذا صرح بعسيرة الضبط ثم اختاره في الثاني مضبوطة لاختصار الكلام وعدم لبس المرام انتهى انا اقول لامساع لهذا الاحتمال لان قيد مفصلة يابى عنه لان التفصيل يستدعي السهولة غاية ما في البسب ان كان كثرة تفصيل يوجب الملل ويقضي العسيرة وهو نادر على ان هذا الاحتمال غير مطابق للواقع وغير مناسب لشان المعنى اذ الكتب متداولة في ايدي الناس والظاهر انه ليس بمتعذر وكذلك هذا الكتب مأخذ المص وموافوها اساتيده فلا ينبغي العقل هذا الاحتمال (او جملة سهولة الضبط فليحمل قوله مضبوطة على سهولة الضبط ليعظم التعادل) يعني او يقال جملة سهولة الضبط في موضع جملة مضبوطة ليحسن التقابل والفاء في فليحمل تفريع على الاولوية واسارة الى التوجيه بصحة العبارة من غير اولوية فحمل مضبوطة على سهولة الضبط بقرينة المقابلة وبالعلاقة الزوم وليظهر بتعلق بالاولوية والحمل على سبيل التنازع ولم يقل ليتعادل اشارة الى ان اصل التعادل ثابت لكن غير ظاهر قال بعض الافاضل دفعنا لاعتراض الشارح مفصلة غير مضبوطة بالنظر الى المتكلم عسير الضبط بالنظر الى المخاطب فاردت ذكرها جملة مضبوطة بالنظر الى المتكلم سهولة الضبط بالنظر الى المخاطب وكلامه صنعة احتباك ومن غفل عن هذا قال ما قال انتهى صنعة الاحتباك وقد يسمى حذف المقابل وهو ان يحذف من الاول ما ثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ما ثبت نظيره في الاول اقول فيما قاله بعض الفضلاء نظر لانه تكلف وتوجيه بلا قرينة والتوجيه بقرينة الفساد غير معتبر على ان المضبوطة وغير المضبوطة ينسب الى المخاطب لا الى المتكلم لان مدارهما المفهومية وعدم المفهومية وهي بالنسبة الى المخاطب كما لا يخفى (قال المص فاردت ذكرها جملة مضبوطة على

وجه نطق به كتب المتقدمين) فرع الارادة اشارة الى ان فعل
المختار مسبوق بالارادة وسبب الفعل سبب الارادة اولا وبالذات
وللفعل ثانيا وبالعرض والى ان يصبح تعقيب فاء فنظمت ونسبة
نطق الى الكتب من قبيل الاسناد الى السبب لان الكتب عبارة
عن الالفاظ المخصوصة وهي ابست بناطقة او على الاستعارة مصرحة
تعبية او كناية فتفظن الظاهر ان المتقدمين شيوخ علم البلاغة
وهم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشف والسكاكي وشيخ الفن
يكون مسلما في بيان مسائل ذلك الفن ويقبل كلامه ويستند القول
اليه وينتهي البحث (اي على وجه دل عليه كتبهم دلالة صريحة)
اشار الى الاستعارة المصروفة التبعية والى وجد الشبه بين النطق
والدلالة وهو كمال اللفهام والابضاح ويشتمل ان يكون مجازا مرسلا
تبعيا بعلاقة لزوم الدلالة لا طق ولا مانع من ان يكون شئ واحد
مجازا مرسلا واستعارة اذا وجد علاقتها وفيه اشارة الى ان ما اورده
في هذه الرسالة عين ما قاله الشيوخ بلا تفاوت في الماكن الا في التعبيرات
ومن حسنات الرسائل عدم مخالفة مسائلها لشيوخ فنهما (على ما
يفيده التعبير عن الدلالة بالنطق) تعليل للتفسير بوجه مخصوص
بسماء التعبير وجد شهادته ان الدلالة هي كون الشئ بحيث يلزم
من العلم به العلم بشئ آخر والنطق ازيد في هذا الكون من جميع
الدلالة ذلك الاحتمال على خلافه وفي الكتب احتمال اذ دلالتها بواسطة
النقوش الدالة على الفاظ وفيها احتمال كثيرة على ما لا يخفى فالتعبير به
يشهد على هذا (ودل عليه زبر المتأخرين) عبر بالدلالة لان شان
المؤخرين الاختصار من كتب المتقدمين والعبارة المختصرة لا تدل
مراوحة كالمباراة المطولة والمراد من المؤخرين اصحاب ما عدا
كتب الشيوخ الثلاثة من التلخيص وشراحه وشراح تلك الكتب
من المتأخرين كشرح الوجوه المتشابه (الزبر على وزن علم الكلام وعلى

وزن عنق جمع زبر بالفتح بمعنى الكتاب والثاني انسب بالكتب لفظا
ومعنى) وان كان الاول اعم قدم الوجه الاول لكونه اتم فائدة لان الجمع
التقرير والتحرير يختلف اثنان فلا منسافة للانسيبة بالكتب لفظا
يعني بالحركات ومعنى باشمال الالفاظ والنقوش لان الانسب للفظ
غير الانسب للمرام وجه التسمية ان الكلام قد يكون باللسان وقد يكون
بالكتب والزبر (فنظمت فرائد عوائد) الفاء للتعقيب معطوف على
اردت اعلم اولا ان الكتب والرسائل وابوابها وفصولها اما ان يكون
عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة وهذا
هو الظاهر واما عن النقوش الدالة عليها بتوسط تلك الالفاظ واما
عن المعاني المخصوصة من حيث انها مدلولة لتلك العبارات في النقوش
واما عن المركب عن الثلاثة او الاثنين منها النظم عبارة عن جمع الواو
في سلك على احسن الترتيب الفرائد جمع فريدة وهي الدرة النفيسة
والعوائد جمع عائدة وهي المنفعة الراجعة يسمى في العرف بالجائزة
او من العود بمعنى الراجعة او الفائدة مطلقا فتح ان كان العوائد صفة
للفرائد يكون الفرائد عبارة عما يكون الكتاب عبارة عنه بالاحتمال
المذكور فيكون استعارة مصرحة في الفرائد والنظم ترشيح حيث
شبه الالفاظ المخصوصة او النقوش او غيرها بالدرة في النفاسة والعزة
وذكر المشبه به واراد المشبه استعارة مصرحة واثبت النظم ترشيحا
كانها على احسن اسلوب متناسبة الترتيب متناسقة الدلالة وان كان
من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كما بينه الشارح فيكون من قبيل
التشبيه الصريح (جمع فريدة وهي الدرة الثمينة التي تحفظ في ظرف
على حدة ولا تخلط بالآل) هذا اما بيان لمعنى المعنى بحسب اصل
الوضع فتح لا يقتضي المناسبة بين اللفظ والمعنى واما بيان لمعنى المعنى
باعتبار النقل الثاني ظاهر من التوضيف بالتى تحفظ ولا تخلط ينبئ
عن المناسبة بينهما لفريدة ما ثبت له الفردية وههنا اما بحفظها

في ظرف منفردا وعدم خلطة باللاكي تكون فريدة واللاكي جمع لؤلؤ
اعم من الفريدة والمزاد ههنا الدرة الصغيرة ومن هذا التوضيف
يفهم انفاضة والعزة وقلة الوجود التي هي الوجه المشبه (واضافتها
الى عوائد من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي عوائد كالفرائد)
التفسير يقتضي ان يكون من قبيل اضافة المشبه الى المشبه به والمشبه به
لا يكون صفة للمشبه فبين كلاميه تدافع يمكن ان يقال ان اضافة
المشبه الى المشبه به ترجع الى اضافة الصفة الى الموصوف بادنا عناية
لان المشبه به يدخل فيه حرف التشبيه بالنسبة ملفوظ او مقدرا
والمشبه به مع الاداة يكون صفة للمشبه فلا محذور في اطلاق اضافة
الصفة الى الموصوف الى كل اضافة المشبه بالمشبه به وينبئ عنه القول
بالقبيل دون من اضافة الصفة الى الموصوف الخ اذ لفظ القبيل قد
يستعمل في جزئيات الشيء وقد يستعمل في متعلقاته غير الجزئية (ولا يخفى
حسن اضافة الفرائد في هذا الكتاب الى العوائد) وجه الحسن
ان الفرائد عادت وتكررت في اوائل المباحث والعوائد من العود
من الرجوع فيكون مناسبا لا ما قبل من الفرائد عوائد من المتقدمين
والمناخرين الى المصنف اذ يأتي من هذا قيد في هذا الكتاب على ان
هذا اصل المعنى لاحسن الاضافة (ولو قال فوائد لكان احسن)
الفوائد جمع فائدة وهي في اللغة ما حصلته من مال او علم او غيرهما
مشتق من القيد بمعنى استحداث المال او الخير فيكون انفاضة اسم
مفعول على وزن الفاعل كماء دافق وقيل اسم الفاعل من فاء دة
اذا اصبت فؤاده وفي العرف هي المصلحة على فعل من حيث هي
ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها على طرف الفعل تسمى
غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالانعل يسمى غرضا ومن
حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل
لاجالها تسمى علة غائية والفائدة والغاية متحدان بالذات مختلفان

بالاعتبار

بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك لان الحياتين
متلازمان وههنا يصح باعتبار المعنى اللغوي لاستحداث المص
من كتب المتقدمين والمناخرين هذه الفرائد وباعتبار المعنى العرفي
لانها تكون ثمرة الكتب ونتيجة ملكة المص الحاصلة من تتبع الكتب
ومن فكره وهذا يفيد معنى العوائد مع زيادة تثبت اصل الحسن
ووجه الاحسن لو قال فرائد فوائد لكان فيه من المحسن اللفظي
البيدي الجنس المضارع من الجنس الناقص وهو جناس ناقص
يختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف بشرط ان يقع الاختلاف
بحرف واحد نحو قوله تعالى * وهم ينهون عنه وينأون عنه *
الآية (قال المص لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها)
اي لتبيين معانيها على ما هو حقها لتكون مضبوطة سهلة الضبط
لان سبب التأليف كونها غير مضبوطة فلا بد ان يتفرع ويحصل
على التأليف خلاف مهروب عنه فلا يليق ان يقال لان التحقيق
محتاج اليه للاختلاف في معاني المكنية والتخييلية واما المصراحة
فلا يحتاج لظهورها وعدم الاختلاف فيها انتهى لان الاختلاف
والتحقيق واقع في كتب المتقدمين ايضا فلا وجه للتأليف لهذا
الاختلاف الظاهر ان يقال لتحقيقها لانه مقام الضمير على ما لا يخفى
اظهر في مقام الضمير اشارة الى ان المقصود المبين في هذه الرسالة
هذه الامور الثلاثة وغيرها ذكر للتبعية لا اصالة والى تفسير
ما يتعلق بها اذ هو اعم من المقصود المبين وقد تبين فيما سبق
حال الاقسام والقرائن هل هي ثابتة لكل الاستعارات فتذكر (كانه
ادرج الترشيح في القرائن) تغليب الغرض من هذا الكلام دفع توهم
القصور في عبارة المصنف منشأ التوهم ان قوله التحقيق الخ علة غائية
لنظم الفرائد والمقصود بالذات من هذا النظم هو المحققات المذكورة
التي عرفت بعنوان الفريدة في تفصيل والترشيح معنون بعنوان

الفريدة مع انه خارج من المحققات المذكورة اجالا ههنا اذ لا يدخل
في معاني الاستعارة ولا في اقسامها ولا في قرائنها اذ سيصرح المصنف
انه خارج عن قرينة المصراحة وعن قرينة المكنية وزائد عليها بل يكون
مرشحا لهما فيلزم ان يذكر ههنا ليوافق الاجال والتفصيل فقد علم
من هذا انه لم يتوهم الاعتراض بالتجريد كما كان بالتزشيخ اذ لم يعنون
على وجه الاستقلال بالفريدة بل بين في ضمن الاقسام وان مادة
الاعتراض التزشيخ العام للمصراحة والمكنية والتخييلية اذ التزشيخ
المعنون بالفريدة عام على ان خصوص السبب لا يقتضي خصوص
الحكم بل قد يعرّف فلا وجه لتخصيص السؤال بالتزشيخ بالكناية والجواب به
على ما وهم البعض فاجاب الفاضل الشارح رحمه الله بوجهين
احدهما ان الاهتمام بالتزشيخ دون الاهتمام بالامور الثلاثة لكونه زائدا
على تمام الاستعارة وتام اقسامها فيفيد تزوين الاستعارة ولا توقف عليه
باعتبار اصل الاستعارة بخلاف القرينة فلذلك لم يذكره في التحقيق
ولا بعد عدم ذكره من القصور واما ذكره في التفصيل بعنوان الفريدة
لشدة الالتباس بينه وبين قرينة المكنية لكونهما من ملايمات المشبه به
فلذا بين في ذيل الاستعارة بالكناية وثنيهما التغليب بملايسة مزيد
اختصاصهما بالاستعارة وغلب القرينة عليه دون انعكس لان القرينة
محتاج اليها وكثيرة بخلاف التزشيخ فلا يرد ما يقال من ان ادراج تزشيخ
المكنية في قرينتها له وجه وجيد لان كلامهما من ملايمات المستعار منه
واما اندراج تزشيخ المصراحة في القرينة وتغليبها عليه فلا وجه له
اذ لم يكن وجه التغليب كونهما من ملايمات المستعار منه حتى يتوهم
هذا بل وجه التغليب ما قررنا فعلى الوجه الثاني يدخل التزشيخ
في التحقيق كما في التفصيل وحاصل السؤال والجواب على قانون
التوجيه يعلم مما قررنا فامل (وجعله داخلا في التحقيق اقسام الاستعارة
لانه) تعميل الجمل (انما ذكر لتحقيق الاستعارة المرشحة بأباه)

خبر الجمل (ذكر القرائن مع ان البحث عنها من جملة تحقيق الاستعارة
واقسامها) حاصله اما اعتراض على جواب الشارح او جواب
عن السؤال الذي اجاب الشارح عنه بهذين الوجهين اذ قد علم مما سبق
ان مدار السؤال المقدران التزشيخ داخل في التفصيل خارج عن التحقيق
والجواب عنه اما بدخوله في التحقيق كما في التفصيل واما بخروجه
عن التفصيل كما عن التحقيق وكلام هذا الجاعل يحتمل عليها الاول
ان التزشيخ داخل في هذا التحقيق الجمل لانه انما ذكر في الفريدة
الخامسة من العقد الثالث لتحقيق الاستعارة المرشحة وهي من اقسام
الاستعارة فهي داخل بقيد اقسامها فلا حاجة الى التغليب ولا الى القول
لعدم الانتفات والاهتمام به ولا الى ذكره مستقلا والثاني ان التزشيخ
خارج عن التفصيل لان ذكره في الفريدة انما هو لتحقيق اقسام
الاستعارة المكنية فيكون ذكره فيها وسيلة الى تحقيق الاستعارة
المرشحة فيكون مقصودا بالتبع والمقصود بالتبع لا يعد من مقاصد الكتاب
المختصر بالمقاصد بالذات ليخرج من المحققات كما يخرج من التفصيل
فلا وجه للتغليب ولا الى القول بعدم الانتفات ولا يصح دخوله
في التفصيل واجاب الشارح رحمه الله بقوله بأباه ذكر القرائن الخ بكلا
شعبة بالنقض بالقرائن ببيان الدليل ونخلف الحكم عن مدعاه
اذ القرائن كالتزشيخ ذكرت لتحقيق الاستعارة واقسامها فان عدت
من تحقيق الاستعارة وتحقيق الاقسام يدخل في التحقيق بقيد الاستعارة
وبقيد الاقسام فلا حاجة الى ذكرها في الجمل المحقق مع انه ذكرها
وان عدت من الوسيلة ومن قيل المقصد بالتبع لزم ان لا يذكر
في مراتب المقاصد بالذات مع انه ذكرها واما ما كان فهو باطل فتأمل
ولا تلتفت الى طول الامل (قال المصنف في ثلثة عقود) متعلق بقوله
فقطعت العقود جمع عقد بالكسر وهو قلادة تعلقونها في الاعناق
للتزيين وههنا عبارة عن الابواب ففيه استعارة مصراحة حيث شبه

الايواب بالعقود في المرغوبة وذكر المشبه به واراد المشبه استعارة
مصرحة والفرائد ترشيح والنظم ترشيح على الترشيح اعلم ان الفرائد
في مقام الفصول والعقود في مقام الايواب المشتمل على الفصول فيشذ
يكون الفرائد عبارة عما يكون الكتاب عبارة عنه وهو اللفظ المخصوصة
او المعاني المخصوصة والنقوش الدالة عليها بتوسط الالفاظ والمركب
من الثلاثة او من الاثنين وكذا العقود عبارة عن المذكورات فكيف يصح
الظرفية اذا الاحتمال ستة وثلثون فصاعدا في كل واحد منها يلزم
انفساد وهو اما ظرفية الشيء الى نفسه واما ظرفية الالفاظ للمعاني
او النقوش او بالعكس ويمكن ان يجاب بتوجيه العبارة والحمل على الاستعارة
اما في ظرفية الشيء لنفسه ان العود اما كل والفرائد اجزائه فيكون
من ظرفية الكل الى الجزء واما كلي شامل للفرائد وهي جزئياته فيكون
من ظرفية الكلي الى الجزئي واما في ظرفية الالفاظ للمعاني ان الالفاظ
قوالب المعاني بناء على ان المعاني تؤخذ من الالفاظ وتزيد بزيادة الالفاظ
وتنقص بنقصانها فكان الالفاظ قوالب نصب فيها المعاني بقدرها
فيكون من ظرفية المكان للمكان لتسبيها واما ظرفية الالفاظ
للقوش ان الالفاظ قد تحصل بتلك النقوش وغيرها من النقوش
الاخرى وباللسن فمن هذه الجهة يكون حصول الالفاظ اعم فيكون
من ظرفية الاعم للاخص واما ظرفية المعاني للالفاظ لان المعاني
قد يحصل ويبين بالالفاظ لاخرى فيحيط البيان بالالفاظ فيكون بيان
المعنى اعم فيكون من ظرفية الاعم للاخص واما ظرفية النقوش
للمعاني والالفاظ فكان النقوش قوالب الالفاظ والمعاني كما في الالفاظ
بالتسبة الى المعاني فيكون من قبيل ظرفية المكان للمكان في كل هذه
الصور استعارة تبعية ان جعلت في كلمة في او مكنية ان جعلت
في مدخولها واما في الاول وانشائي لاشتمال الكل الى الاجزاء والكلي
في الجزئيات واما الثالث لاشتمال الالفاظ للمعاني واما في الرابع

والخمس لاشتمال الاعم للاخص واما في السادس لاشتمال النقوش
للالفاظ والمعاني فعليك التطبيق على المذهبين وهما الخطيب
والسكاكي (ولا يخفى حسن نظم الفرائد في العقود) وجهه
يعلم مما قررنا من الاستعارات والترشيحات (وان الاستفادة منه
ان كل عقد لو اُخذ من تلك الثلاثة وانه على الترتيب المذكور والاول
حق دون الثاني) وجه الاستفادة الاول ان العقود اثلث عبارة
عن الايواب والباب لا يشمل الا المقي والمق منحصر الى الثلاثة بناء
على ما بينه فبستفاد هذا وجه الثاني ان نظم المتعدد المترتب ذكرا
في المتعدد الاخر يستلزم الترتيب المذكور لكون الترتيب مأخوذا
في النظم لكن الاول واقع على وجه الاستفادة دون الثاني لان بعض
الاستعارة والاقسام بين في العقد الاول وبعض الاستعارة في الثاني
والقرينة في الثالث لا يخفى على من تدبر العقود قوله كل عقد لو اُخذ
من تلك الثلاثة مبني على التوزيع والتقسيم فلا يرد انه كاذب فتأمل
(قال المصنف العقد الاول) اللام للعهد الخارجي التي وضعت
للاشارة الى حصة معينة من مفهوم مدخولها والاول ما يكون
سابقا على الغير غير مسبوق بالغير والسبق ههنا بانذ كر فلا يستغنى اللام
من قيد الاول لانه لم يعلم الاولية على ان لام العهد لا يشار بها الى اوصاف
المعهود بل الى ذاته ولو كان الاوصاف لازمالا لانه فرق بين ملاحظة
الشيء وحصوله (قال المصنف في) بيان (انواع المجاز) النوع اما على
المعنى المنطقي واما على المعنى اللغوي وهو كلي مقيد بالاخص وهو
يشمل الاصناف والانواع والاقسام اعم من الانواع وههنا يمكن
ايراد كل واحد منهما وفي هذا استعارة مكنية او تبعية وعلم ان في مثل
هذا العنوان تحقيقات باعتبار قضية وتعلق في وان لم يساعد المقام
التفصيل فلنبين نبذة ان العقد الاول ان كان عبارة عن الالفاظ
يكون من مقولة الكيفية المسموعة وان كان عن النقوش يكون من مقولة

تكميلية المبصرة وان كان المعاني من مقولة الكيفية النفسانية واما
 كان يكون عبارة عن شيء مخصوص لا يتعدد بالنظر الى نفسه
 بل يتعدد بتعدد المحال ضرورة ان الاعراض تتشخص بمحالتها فيتعدد
 بتعدد محالها مثلا هذه الرسالة عبارة عن المؤلف المخصوص لا يتعدد
 بنفسه سواء تلفظ المصنف اوزيد او عمرو وان اعتبر تشخصها باعتبار
 محلها يكون متعددا باعتبار المتلفظ وكذا الكلام في كل كتاب وشعر
 ينسب الى احد العلوم ايضا من هذا القبيل مثلا نحو عبارة
 عن القواعد المخصوصة سواء كلمها زيد او عمرو او غيرها وكذا حكم
 اجزاء الكتاب من الفنون والفصول والابواب واجزاء العلوم المعبرة
 بالفنون وغيرها فحينئذ ان اعتبر العقد الاول باعتبار نفسه مع قطع النظر
 عن المحال يكون كالشخص فيكون القضية شخصية وان اعتبر بالمحال
 يكون متعددا كلياً فان بين كمية الافراد يكون مسورة ولا فهملة واما كلمة
 في تستعمل حقيقة في الظرف الزمان والمكان وان استعملت في غيرهما
 تكون مجازاً البتة وههنا البيان ليس منهما فيحمل على الاستعارة فاعلم
 فقس عليه امثاله (الاولى في انواع الاستعارة) وجه الاولية ان المقصود
 بالاصالة يذكر في الاجمال الذي لتسهيل الضبط ذكره المؤلفون عادة
 قبل الشروع الى المقاصد وتارة بعد التفصيل وذلك الاجمال خلاصة
 التفصيل وزيدته وخلاصة هذه الرسالة تحقيق الامور الثلاثة فينبغي
 ان يقال انواع الاستعارة لطابق المجمل والتفصيل اشار بالاولى الى وجه
 اختيار المجاز بان يحمل المجاز على الاستعارة بعلاقة الاطلاق والتقييد
 بقرينة السباق ويمكن ان يقال ان المجاز وان كان مقصودا بالتبع لكن
 تحقيق الاستعارة وتحقيق اقسامها موقوف على تحقيق المجاز اذ هو مقسم
 وتحقيق الاقسام يتوقف على المقسم فلذا قام مقام الاستعارة فلا يتوهم
 ان تفصيل انواع المجاز واوقاف انواع الاستعارة لم يطابق الواقع فكيف
 لا اولى به لانقول المبادئ تصوريا او تصديقيةا قديداً في العلوم

على اسلوب بيان المقاصد حتى لم يفرق المبادئ من المقاصد بادنى تأمل
 ولا ضيق ولا خلل في كون المقاصد مقاصداً ولا المبادئ مبادئاً فتأمل
 (لان المقصود في الرسالة تحقيق الاستعارة واقسامها وقرائنها
 فاسواها مذكور بالتبع) هلة للاولية المذكور بالتبع اما المناشئة
 للمقاصد او لتوقف المقاصد كالمسائل المستطردة المذكورة في العلوم
 والمبادئ التصورية والتصديقية فيها (واقسام المجاز اوضح من انواع
 المجاز) عطف على قوله الاولى حاصله الاوضح ان يقال اقسام المجاز
 في موضع انواع المجاز الاقسام اعم من الانواع سواء كان نوعاً منطقياً
 او نوعاً لغوياً اذا لاقسام عبارة عما يحصل بضم القيود المتباينة
 او المتخالفة الى المقسم الكلي سواء كان الحاصل اشخاصاً او اصنافاً
 او انواعاً او اجناساً او انواع المنطق لا يصدق على الاصناف والاشخاص
 والنوع اللغوي لا يصدق على الاشخاص وانواع المجاز يمكن ان يؤخذ
 باعتبار النوع المنطقي بناء على ان المجاز جنس منقسم الى المفرد والمركب
 والمفرد الى المجاز المرسل والاستعارة وكل منهما الى الاصلية والتبعية الى غير
 ذلك وباعتبار النوع اللغوي يصدق على كل الانواع المذكورة والاصناف
 لان المجاز من الامور الاعتبارية وفيها اعتبار الذاتيات والعرضيات باعتبار
 الاعتبار ولا تعذر ولا تعسر فيها التعذر والتعسر في تحقيق الذاتيات
 انما هو في الامور المحققة الثابتة في الخارج فلا وجه لحصر انواع
 المجاز بالنوع اللغوي كما فعله البعض لكن الاوضح ان يقال اقسام
 المجاز لطابق التعابير في التحقيق والتفصيلات (الا ان يقال اختاره
 لئلا يتبادر الوهم الى الاقسام الاولى) استثناء تمايزهم عما سبق وهو
 ترك الاوضح في جميع الاوقات الا ان يقال الخ وجه التبادر ان التبادر
 في الانواع النوع الحقيقي ومن الاقسام الاقسام بلا واسطة والاقسام
 بلا واسطة للمجاز هي المجاز المفرد والمركب والنوع الحقيقي ما لا يكون
 تحت جنس ولا فصل وهذا النوع للمجاز اقسام الاستعارة كالتبعية

والاصولية والمرشحة والمطلقة والمجردة وغير ذلك فاذا قال انواع
 المجاز يتبادر ما هو المقصود واذا قال اقسام المجاز يتبادر ما هو غير
 المقصود فلذلك اختار الانواع (قال المصنف وفيه ست فرائد) الضمير
 ارجع الى العقد فيكون من قبيل ظرفية الكل للاجزاء (قال) المصنف
 (الفريضة الاولى المجاز المفرد) هذا من قبيل تعداد الحسابان كانه
 حصل امور متعددة فيعد الحساب واحد واحد فلذا لم يوث
 الفرائد التي ستذكر بالنواو العاطفة الفريضة مبتداء والتوصيف
 الاولوية باعتبار تقدم الذاتي لتوقف الفريضة الثانية عليها اذا لم يقسم
 مقدم ذاتا على الاقسام كما لا يخفى المجاز المفرد مبتداء ثان خبره
 ان كانت علاقته الخ والجملة خبر للمبتداء الاول والجملة صحيح على
 تقرير كون الفريضة عبارة عن الالفاظ من حيث الدلالة على المعنى
 المخصوص وعن المعاني من حيث كونها مدلولات للالفاظ المخصوص
 واما على تقرير الاحتمالات الاخر اما مجاز في الظرف او في الحذف
 او في الاسناد مبالغة فعليك الاستخراج اعلم ان لفظ المجاز من الاسماء
 المنقولة اذ هو في الاصل مفعول من جاز المكان يجوز اذا تعداه نقل
 الى الكلمة المجازة اي المتعدية مكانها الاصل او الكلمة المجوز بها
 على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصل ثم قسموا اياه الى المفرد والمركب
 فعرفوا القسمين بدون تعريف المقسم فقال بعض الفضلاء حقيقة
 كل من القسمين يخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف
 واحد بحيث يحصل معرفة حقيقة منهما بخصوصها والا فيجوز
 جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان مع ان حقيقة كل واحد
 منهما يخالف الآخر فلا يرد ان المجاز المطلق مشترك بالاشتراك
 اللفظي اذ يمكن ان يعرف بانه لفظ مستعمل في غير ما وضع له للاقعة
 بينهما والمصنف رحمه الله لم ينظر الى التقسيم الاول لظهوره وبادر
 الى تقسيم القسم وتعريفه (قيد المصنف بالمفرد لداع هو ذكر الكلمة

في تعريفهم) هذا من سوق النكتة على تقييد المصنف بالمفرد الداعي
 امر يقتضي التكلم على وجه مخصوص وضمير تعريفهم راجع الى
 القوم المتقدمين واطافة الذكر الى الكلمة من قبيل اضافة المصدر
 الى المفعول والقاعل متروك وهو القوم المتقدمين وهذا الكلام
 بملاحظة القول السابق وهو على وجه نطق به كتب المتقدمين الخ
 يعني ان القوم عرفوا مطلق المجاز بهذا التعريف وفهم من ظاهر
 كلامهم تقسيم المجاز الى المفرد والتمثيل كما عرف صدر الشريعة
 حيث قال في استعمال اللفظ في المعنى فان استعمل فيما وضع له فاللفظ
 حقيقة وان استعمل في غيره لعلاقة فجاز انتهى فاذا قيد المصنف
 بالمفرد فبسم ويصلح توجيه الشارح بهذا فلا يرد ان صاحب
 التلخيص قسم مطلق المجاز الى المفرد والمركب ثم عرف المجاز المفرد
 بتعريف كذا مسراحة فكيف يصلح هذا الكلام من الشارح لانه ح
 يكون المعرف مخصوصا والمقسم اعم والتعريف للمعرف المخصوص
 فلا يليق هذه التوجيهات ولا يرد ان اللازم تطبيق التعريف للمعرف
 لا تطبيق المعرف للتعريف فكيف يكون اللفظ في التعريف داعيا
 الى تقييد المعرف لان التعريف للمتقدمين وتقييد المعرف من المص
 لقيد ان يكون على وجه نطق به كتب المتقدمين فاعرف (مع ان
 تقسيم ذلك المعرف الى التمثيل) متعلق للداعي ومعاون له في اقتضاء
 التقييد لا مقابل في اقتضائه بناء على الظاهر وقصر القسم الى التمثيل
 لانه مدار داع صرف الكلمة (كما هو مقتضى ظاهر كلامهم) متعلق
 بتقسيم ذلك المعرف بهذا التعريف يعني ظاهر كلام القوم يقتضي
 ان يكون المقسم للمجاز المفرد والتمثيل ذلك المعرف بهذا التعريف
 لا ان المقسم مطلق المجاز وهذا التعريف تعريف للمقسم وهو المجاز
 المفرد كما فعله صاحب التلخيص ويشعر قيد الشارح ليس تحقيق
 كلامهم هذا بل هو ما فعله المصنف كما فعله صاحب التلخيص (دليل

على ان المعرف مطلق المجاز) والا فكان المجاز المقيد رلزم تقسيم الشيء الى نفسه وقسيمه وهو باطل (وداع الى صرف الكلمة الى ما يعنى الكلام) والالزم التعريف بالاختصاص (تحفظ التعريف عن استعمال اللفظ الغير الظاهر الدلالة على المعنى) علة لقوله قيد مع ملاحظة قوله لداع ذكر الكلمة الخ والا لم يقتض التقييد فلا يلزم توارده على مستقالتين وحاصل كلام الشارح رحمه الله ان القوم عرفوا المجاز بلا تقييد العموم والخصوص بذلك التعريف ثم اقتضى ظاهر كلامهم تقسيم هذا المعرف بذلك التعريف الى التمثيل والمفرد فاخذوا في التعريف لفظ الكلمة فتح ان نظر الى التقسيم يكون المعرف اعم فيلزم تعميم الكلمة المأخوذة في التعريف لئلا يلزم التعريف بالاختصاص وان نظر الى الكلمة المأخوذة يكون المعرف اخص فيلزم تقييده بالمشرد لئلا يلزم التعريف ايضا بالاختصاص فالص نظر الى الوجه الثاني لانه فائدة زائدة وهو حفظ التعريف عن استعمال اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى فتأمل فلا يرد ما قاله البعض من ان المصنف طريقا آخر للتخلص وهو ان يوثق اللفظ في مقام الكلمة ولا ما قيل من ان المصنف لم يقسم فلا يلزم المصنف هذا المحذور وكذا سائر الاعتراضات كلها ناش من عدم فهم غرض المصنف وغرض الشارح رحمه الله لان غرضهما ايراد مباحث الاستعارة على ما نطق به كتب المتقدمين والمتأخرين بلا تغيير بل بتحرير مراداتهم وذكر مضمونياتهم وتفصيل مجملاتهم (قال المصنف اعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له) احتراز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة لتقبل اللفظ لانه مستعمل لا معنى فيكون مستعملا في غير ما وضع له ضرورة انه انما وضع الاستعمال في معنى قلت لانم انه مستعمل لا معنى بل غير مستعمل لمعنى والفرق واضح على ان الاستعمال لا معنى لا يستلزم الاستعمال في معنى غير المعنى الموضوع له

وهو ظاهر والتحقيق ان معنى استعمال اللفظ في الموضوع له او غيره طلب دلالة عليه وارادته منه فجرد الذكر لا يكون استعمالا ولو سلم فلا يصح ههنا لاشتراط العلاقة بين المعنيين والمراد بالوضع تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة اي يكون العلم بالتعيين كافيا في ذلك فيدخل في هذا الوضع النوعي الذي يكفي التعيين في العلم بالمعنى من غير انضمام قرينة بخلاف الوضع النوعي الذي يحتاج في الدلالة الى القرينة فان كان ذلك التعيين من جهة واضع اللغة فوضع لغوي والا فان كان من الشارع فوضع شرعي والا فان كان من قوم مخصوص كاهل الصناعات من العلماء وغيرهم فوضع عرفي خاص ويسمى اصطلاحيا والا فوضع عرفي عام وقد غلب العرف عند الاطلاق على العرف العام فالاعتبار في الحقيقة هو الوضع من الاوضاع المذكورة وفي المجاز عدم الوضع في الجملة فالمجاز قد يكون مطلقا بان يكون مستعملا فيما هو غير الموضوع له بجميع الاوضاع وقد يكون مقيدا بالجهة التي كان بها كان غير الموضوع له كلفظ الصلوة في الاركان المخصوصة محاز لغة حقيقة شرعا فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة ومجازا ولكن من جهتين (اسقط عن التعريف قيد في اصطلاح به الخطاب مع انه ذكره غيره لادخال الصلوة المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي) في العمل متعلق بالمستعملة حاصل كلام الشارح في هذا المقام دفع اعتراض ورد على المصنف بسبب اسقاط هذا القيد حاصل الاعتراض انه لا بد في التعريف من تقييد الوضع بفي اصطلاح به الخطاب احترازا عن انتقاضه جعله مستعملا لان لفظ الصلوة في اللغة مجاز في العمل الشرعي مع انه مستعمل في الموضوع له في الجملة وحقيقة في الدعاء مع انه مستعمل في غير الموضوع له في الجملة وحاصل الجواب قيد الحقيقة معتبر وما اخوذ في تعريف الامور التي

تختلف باختلاف الاعتبارات الا انه كثيرا ما يحذف من اللفظ
اوضوحه خصوصا عند تعليق الحكم بالوصف المشعر بالحيتية
فالمراد ان المجاز المفرد كلمة مستعملة في غير ما وضعت له من حيث انه
غير الموضوع له وحيث لا انتفاض لان استعمال لفظ الصلوة لغة في العمل
الشرعي لا يكون من حيث انه موضوع له ولا في الدعاء من حيث انه
غير الموضوع له فان قيل المجاز بالزيادة والنقصان خارج عن الحد
كقوله تعالى * لبس كمثل شئ * واسئل القرينة * قلنا لفظ المجاز
مقول عليه وعلى ما نحن بصدد بطريق الاشتراك اللفظي والتشابه
على ما ذكر في المفتاح والتعريف المذكور انما هو للمجاز الذي
هو صفة الكلمة باعتبار استعمالها في المعنى لا للمجاز بالزيادة والنقصان
الذي هو صفة الاعراب اوصفة اللفظ باعتبار تغير حكم اعرابه
(لانها مجاز مع انها لم تستعمل في غير ما وضعت له في عرف الشرع)
دليل على المدعى المستفاد من قوله لادخال الصلوة يعني لو لم يذكر
لم يدخل هذه الصلوة المستعملة في العمل الشرعي بحسب اللغة في
تعريف المجاز مع انه افراده لان الصلوة المذكورة لم تستعمل في غيرها
وضعت له في عرف الشرع وكل شئ شأنه كذا لم يدخل ح فنتج المطلوب
(على ما ذكره غيرنا وفيه نظر) متعلق بالادخال وحاصل النظر
منع للكبرى المقررة بانه يدخل في التعريف اذ يصدق عليها بانها
مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة غاية ما في الباب يدخل من جهة
ولا يدخل من جهة اخرى فلا محذور فيه اذ قد يكون اللفظ الواحد
مجازا من جهة وحقيقة من جهة واحدة اخرى بالنسبة الى المعنى الواحد
(ولاخراج الصلوة المستعملة بحسبها في الدعاء لانها مستعملة في غير ما
وضعت له في عرف الشرع مع انها ليس بمجاز) معطوف على قوله
لادخال الخ لادخال اشارة الى بعض جمع التعريف والاخراج الى بعض
منع على تقدير عدم التقييد وقس على السابق تصوير دلائله (ولا بد

اخراجها

من اخراجها بقيد في اصطلاح به الخطاب) متفرع على الدليل
يعني لو لم يقيد بهذا القيد لكان التعريف غير مانع لا خياره قيل فيه بحث
اما ولا فلانه لو لم يذكر قيد في اصطلاح به الخطاب ولم يكن الحيتية
ملحوظة لخرج عن التعريف بقوله لعلاقة مع قرينة واما ثانيا فلان
المبتدأ من اصطلاح به الخطاب العرف الخاص المقابل للشرع
واللغة والعرف العام والالفاظ الواقعة في التعريفات انما تحتمل
على معانيها المتبادر منها ويختل التعريف حينئذ بل نقول انما ترك
المصنف قيد في اصطلاح به الخطاب اكتفاء بالعلاقة لالاعتماد
على الحيتية في تعريف المجاز والعجب من الشارح الماهر كيف غفل
عن هذا الامر الخطا ثم انتهى وبنى على هذا بعض من المحشى كلاما
لا طائل تحته ونحن نقول مجيبا عن الاول انه لو لم يذكر هذا القيد ولم
يلاحظ الحيتية فكيف يخرج عن التعريف الصلوة المستعملة في الدعاء
بحسب اللغة بالنسبة الى اهل الشرع لان اللفظ المنقول عن معنى اللغوي
الى المعنى الشرعي يقتضى المناسبة بين المنقول عنه وبين المنقول اليه
وتلك المناسبة كافية في العلاقة وقد يكون مقاسما لا يصح فيه ارادة
المعنى المنقول اليه وذلك المقام كاف في قرينة مانعة عن ارادته
فاذا عرفت هذا فاذا قال اهل اللغة مثلا الصلوة على نبينا محمد عليه السلام
يكون حقيقة في الدعاء بحسب اللغة واما اذا نسب الى اهل الشرع
الناسل الى الاركان المخصوصة يصدق عليها انها كلمة مستعملة في غير ما
وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له الذي
هو الاركان المخصوصة وكذا كل الالفاظ المنقولة وعن اثنائي ان المراد
من الاصطلاح في اصطلاح به الخطاب عرف والمجاورة يعني ما به
الكلام بينهم عادة وذلك ضروري لا ما يقابل الشرع واللغة والعرف
انعام فكيف يكتفى بالعلاقة عن ترك هذا القيد بلا اعتماد على الحيتية
فانته العجب فاعرف (لانها مستعملة ح فيما وضعت له في اصطلاح به

التخاطب) تعليل لما يستفاد من قوله من اخرجها بقيد يعني يخرج
هذه الصلوة بقيد في اصطلاح به التخاطب لانها الخ (وهو عرف
اللغة) هذا تفسير بمعنى الاصطلاح في هذا المقام خاصة (على ما تقول)
متعلق بقوله ولاخراج الصلوة يعني كون فائدة هذا القيد الادخال
ذكره غيرنا وفيه نظر وكون فائدته الاخراج نحن نرضى به ولا محذور فيه
مع قطع النظر عن الحيثية فلا يرد ان الشارح ليس متفردا به فان التفاضل في
ذكر في شرح التلخيص ان فائدة ذلك القيد الادخال والاخراج المذكوران
لان الشارح لم يدع التفرد حتى يرد هذا بل ارتضى بها والارتضاء
لا يقتضي التفرد (لاغناء قيد الحيثية المشعور بها في التعريف عنه)
متعلق بقوله اسقط يعني ان قيد الحيثية معتبر في التعريفات يحذف
كثير الوضوح مع انه ههنا مشعور به وجه المشعورية ان تعليق الحكم
بالوصف مشعر بالحيثية وهي يدخل افرادها ويخرج اغيارها كما قررنا
آفا وهذه الحيثية من قبيل التقييد لا التعليل اذ هي قد يكون للتقييد
اول التعليل اول الاطلاق ولم يفهم البعض وام يفرق بين التعليل والتقييد
فقال لا يجوز ذلك في تعريف المجاز اذ يصير المعنى ان المجاز هو الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له من حيث هي غير موضوعه له واستعمال
المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع بل من حيث
انه متعلق بالموضوع بنوع علاقة انتهى الحيثية المنفية للتقييد والمنبئة
للتعليل فلا منافاة بين جمعهما فتأمل (قال المص لعلاقة) متعلق
بالمستعملة وهي اتصال المعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له
والمعتبرون عها والعمدة فيها الاستقراء وترتق ما ذكره القوم
الى خمسة وعشرين وضبطه ابن الحاجب في خمسة الشكل والوصف
واكون عليه والاول اليه والمجاورة واراد بالمجاورة ما يتم كون احدهما
في الآخر بالجزئية او الجلول وكونهما في محل وكونهما متلازمين
في الوجود او العقل او الخيال او غير ذلك وضبط بعض المحققين

في تسعة الكون والاول والاستعداد والمقابلة والجزئية والجلول
والسيبية والشرطية والوصفية لان المعنى الحقيقي اما ان يكون حاصله
بالفعل المعنى المجازي في بعض الازمان خاصة اولا فعلى الاول ان تقدم
ذلك الزمان على زمان تعلق الحكم بالمعنى المجازي فهو الكون عليه
وان تأخر فهو الاول اليه اذ لو كان حاصله في ذلك الزمان او في جميع
الازمنة لم يكن مجازا بل حقيقة وعلى الثاني ان كان حاصله بالقوة
فهو الاستعداد والا فان لم يكن بينهما لزوم واتصال في العقل
بوجه ما فلا علاقة وان كان فاما يكون لزوما في مجرد الذهن وهو
المقابلة او منضمما الى الخارج وحيث ان كان احدهما جزء الآخر فهو
الجزئية والكلية والا فان كان اللازم صفة للملزم فهو الرصيفية اعني
المشابهة والامال لزوم اما ان يكون احدهما حاصل في الآخر وهو الحالة
والمحلية اوسبالية وهو السبية والمسيبية او شرطية وهو الشرطية
(هي بالفتح واما بالكسر في الامور الحسية قال في الصحاح هي بالكسر
علاقة السوط وبالفتح علاقة الحب) يعني العلاقة ههنا بالفتح لانها بين
المعنيين وهما من المقولات وليس بالكسر لانها بين المحسوسات وايدى بما في
الصحاح (واحتزوا به عن الغلط) لان اللفظ المستعمل في غير ما وضع له
من حيث انه كذلك ان استعماله لعلاقة بينه وبين الموضوع له مع قرينة مانعة
عن ارادته فجاز ان لم يهجر الاول وان هجر فنقول وان استعمال
للعلاقة فان استعماله لا عن قصد فغلط وان كان بقصد فرتجل
ومن هذا علم وجه قيد سهو افما يأتي فيحتز به عن الغلط والمرتجل
لكن لم يبين لان المرتجل خارج بقيد في غير ما وضعت له كما يخرج به
الحقيقة والمشارك والمنقول قال العلامة في التلويح ان لفظ اذا تعدد
مفهومه فان لم يتخلل النقل بينهما فهو المشترك وان تخلل بينهما
وان لم يكن النقل لمناسبة فهو مرتجل وان كان للمناسبة فان هجر الاول
فهو المنقول وان لم يهجر في الاول حقيقة وفي الثاني مجاز انتهى

ومعنى تخلل النقل ان يكون استعماله في المعنى الثاني بعد ملاحظة المعنى الاول فالمشترك ليس فيه نقل لعدم ملاحظة المعنى الاول فيه وهو حقيقة من كل وجه في كل واحد من معنييه واما المرتجل والمنقول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل واحد من معنييه باعتبار وضعه في نفسه مع قطع النظر عن وضعه الاخر حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه بخلاف فيه القياس الى المعنى الاخر فتخلل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه مستعمل في غير ما وضع له من وجه فيقول غير ما وضع له خرج المرتجل بالقياس الى كل واحد من معنييه لكونه مستعملا فيما وضع له وان اعتبر استعماله في احد المعنيين باعتبار وضعه لمعنى آخر فلايس بحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار ولايجاز له عدم العلاقة فلا يكون من الاستعمال صحيحا وخرج المشترك مطلقا لكونه مستعملا فيما وضع له (فانه ليس بحقيقة ولايجاز كان يقال سهوا في مقام استعمال الفرس الكتاب) تعليل على لزوم الاحتراز قوله ليس بحقيقة من الفضلة لكن ليس بمفسد بل للاشارة الى ان المجاز موقوف على الحقيقة فاللفظ ليس له معنى حقيقي لم يكن له مجازي ففيه ترقى في نفي المجازية فتصويره لان الغلط ليس بحقيقة ولايجاز مع انه لم يحتز بغير هذا القيد وكل شيء شانه كذا يلزم الاحتراز به عنه فينتج المظ فلا يرد ما قيل من ان تقريب الدليل ليس بتمام وفيه شائبة المصادرة وقيد سهوا والاحتراز عن الجدل كما عرفت وجهه ان لفظ المستعمل في غير ما وضع له بلا علاقة مع المقصد يكون من اجل الغلط فلا يرد ما قيل ان قيد سهوا مستدرك وتوجيه ابرء من اعتراضه فتأمل وقيل لا يذهب عليك ان استعمال اللفظ في غير ما وضع له سهوا وليس من حيث انه غير ما وضع له فيخرج عن تعريف المجاز بالحقيقة المعبرة فيه بناء على ما اختاره الشارح من اعتبارها لانه لا علاقة انتهى واجيب بانه اسندا لاحتراز الى القوم وهم لم يعتبروا

قيد الحثية كما يدل عليه ذكرهم قيد اصطلاح به التخاطب فلا غبار انا قول الجواب عن السؤال ان الاغيار المخرجة بالقيود في التعريفات يسند حروجها الى القيود المذكورة وان لم يخرج بالقيد المذكور يعتبر قيد الحثية على ان اعتبار الحثية من باب التأويل فاذا خرج بالصرح فلا وجه لاسناد الخروج الى الحثية وكذلك الجواب ليس بصحيح لان السؤال على هذا يبقى على تعريف المص وان رفع من تعريف القوم على ان القوم لم يأخذوا العلاقة في التعريف كما في التلخيص قوله في مقام استعمال الفرس كان تقول خذ هذا الفرس شيئا الى الكتاب ولفظ الفرس يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لكن لا علاقة بين الفرس والكتاب والقرينة المانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اشارة المتكلم والحال او المقام (لا يخفى انه يعني عنه اشتراط القرينة لان القرينة ما نصبه المتكلم للدلالة على قصده وليس مع الغلط نصب دال على قصده) اعلم ان صحة اطلاق اللفظ على المعنى انما يكون لو وضعه اولما هو ملابس له بنوع علاقة فلا بد في المجاز من العلاقة ليصح اطلاق اللفظ المجازي واذا منع القرينة ارادة المعنى الحقيقي يراد به غير المعنى الحقيقي فح اما ان يوجد علاقة بين معنى الحقيقي وغير الحقيقي او لا سبيل الى الثاني لما عرفت فعلى تقدير وجود العلاقة يحتمل ان يراد كل ما فيه علاقة للمعنى الحقيقي فلا يتعين المراد فيلزم ان يكون له قرينة معينة للمعنى المراد فلذا اشترط في المجاز القرينة المعينة والقرينة قد تكون مانعة ومعينة معا وقد لا يكون بل مانعة فقط والقرينة المذكورة اعم من ان يكون مانعة معينة فلا يكون مغنيا عن قيد العلاقة فالمراد بالقرينة في قوله عنه اشتراط القرينة غير المذكورة في التعريف ويدل عليه لفظ الاشتراط فلا يرد ما قيل من ان هذا من اغناء المتأخرين عن المتقدم ورده بان فائدة قيد العلاقة ليست مخصصة في اخراج الغلط الصادر عن المتكلم سهوا حتى يحصل الاغناء بل يخرج ايضا

الاغلاط المضادة عمد اعم نصب القرينة فانها لا تخرج الا بقيد العلاقة
فمح منع قوله وليس مع الغلط نصب دال على قصده انتهى لان فائدة
قيد العلاقة محصور في اخراج الغلط الصادر سهوا والان الصادر عمد الا
يكون غلطا بل يكون مرتجلا لكن يرد على الشارح اعتراض آخر ان اريد
بالقرينة التي نصب المتكلم للدلالة على قصده القرينة المانعة لان غناه
وان اريد القرينة المعينة الخارجية عن التعريف التي هي من شروط
المجاز سلمنا الغناء لان غناه وقساده لان الغناء بالخارج عن القيد
ان داخل ليس بمفرد بالتعريف على ان العلاقة من ذاتيات التعريف
وذكره فيه لتحقيق المساهية (قال المصنف مع قرينة) اي مفصلة
عن المقصود لا بالوضع سواء كانت حالية او مقالية وكلمة مع اسم
بدليل دخول التنوين في قولك معا ودخول الجار في حكاية سيبويه
ذهبت من معه وقرأه بعضهم هذا ذكر من معي وقال بعض النحاة
وهي حرف بالاجماع وهذا مردود وتستعمل مضافة فيكون ظرفا
ولها حثثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذات
نحو والله معكم واثنائي زمانية نحو جئتك مع العصر والثالث
مترادفة عنه وتستعمل مفردة فينون ويكون حالا وقد جاءت ظرفا
مخبرا به وههنا لم يجعل الشارح حالا لاحتياجه الى التكلف وهي
في العرف تدخل على المتبوع يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء
الامير مع فلان صرح به العلامة التفنازاني في شرح التلخيص في بحث
الكناية وقد تدخل على التابع وصرح به السيد الشريف في حواشي
المفتاح لكن الاول شايع (صفة لعلاقة) اي لعلاقة كائنة مع قرينة
اختار كونها صفة دون الحال لما قلنا (لعلاقة وقرينة لان القرينة
ليست من توابع العلاقة بل كل منهما مما يتوقف عليه المجاز)
يشعر هذا ان الشارح اختار دخول كلمة مع على التابع اختيارا مذهب
السيد الشريف او اظهارا لما خفي واخفاء لما ظهر والغرض تفي

التابعة والمتبوعة مطلقا فلا يتوهم ان مع يدخل على المتبوع
وان لم يكن القرينة تابعة فليكن متبوعا اذا دل على انه
ليس واحد منهما تابعا والاخر متبوعا والمراد من التابع ما يكون
مقصودا بالتبع ومن المتبوع ما يكون مقصودا بالذات كالامير
والجند لا تابع الخوى على ما وقع البعض لان المتبوع والتابع الخوى
قد يكون كلاهما مقصودين بالذات كما في اجزاء التعريف فلا يتم
الدليل حائل الدعوى اتيان الواو موضع مع اولي لان مع يقتضي
ان يكون القرينة من توابع العلاقة او بالعكس واللازم باطل قوله
بل كل منهما الخ دليل لبطلان التالي والدليل يقتضي ان يقال
والصواب لكن الشارح لم يقل اشارة الى صحته بان يجعل مع متعلقا
بالمستعملة كما قال (ولكن ان يجعل قوله مع قرينة حالا من المستعمل
في المستعملة) اشار الى الجواب عن الاولوية (والقرينة ما يفصح
عن المراد لا بالوضع) اي هي عبارة عما يدل على المعنى المراد بالدلالة
العقلية لا مدخل للوضع سواء كانت حالية او مقالية قيل قد سبق
التعريف لها في ضمن الدليل السابق فلا حاجة الى التعريف ههنا
الاهم الا ان يراد بالسابق القرينة المانعة وههنا مطلق القرينة
انتهى اقول ان السابق ليس تعريف بل لاثبات اغناء عن العلاقة
حكم عليها باللازم من لوازمها من غير قصد التعريف اذا التعريف ليس
فيه حكم حتى جعل جزء القياس وان سلم الحكم فيه يكون القضية طبيعية
فلا تقع مقدمة في القياس فلا وجه للارادة بالسابق القرينة المانعة
وبالتالي القرينة المطلقة مع انه ان جعل على التعريف يكون التعريف
الاول للقرينة المعينة لا للمانعة كما لا يخفى فالصحيح ان التعريف
للقرينة هو اثنائي ويؤيده وقوعها بهذا التعريف في سائر الكتب
المعتبرة قال المصنف (مانعة عن ارادته) اي ارادة الموضوع له لغية
او شرعا او عرفا والصفة مفيدة اذا القرينة اعم من المانعة والمعين

والمقصود مانعية القرينة لكونها مابة الاختيار بين الكناية والمجاز
فلا بد من التقييد (أخرج به الكناية لأنها وإن كانت مع قرينة لكونها
ليست بمانعة عن ارادة الموضوع له) الكناية في اللغة عبارة عن ترك
التصريح وفي الاصطلاح تطلق على معنيين أحدهما معنى المصدر
الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللزوم و ارادة المزوم مع جواز
ارادة اللزوم فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه وثانيهما لفظ ارادة به
لازم معناه مع جواز ارادته معه فمخالف المجاز من جهة ارادة
المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه فيخرج بهذا القيد وقيل ان الكناية
لفظ قصد بمعناه معنى ثان ملزوم له أي لفظ استعمال في معناه الموضوع له
لكن لا يتعلق به الاثبات والنفي ولا يرجع اليه الصدق والكذب
كما قيل فلان طوليل النجاد قصدا بطول النجاد الى طول القامة
فيصح الكلام وان لم يكن له طول النجاد قط بل وان استحال المعنى
الحقيقي كما في قوله تعالى * الرحمن على العرش استوى بل يده
منسوطتان * وامثال ذلك فان هذه الالفاظ ككلمات عند المحققين
من غير لزوم كذب لان استعمال الالفاظ في معناها الحقيقية وطلب
دلالة عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى ملزومه وح لا حاجة
الى ما قيل ان الكناية مستعملة في المعنى الثاني لكن مع جواز ارادة
المعنى الاول واو في محل آخر وباعتماد آخر بخلاف المجاز فانه
من حيث انه مجاز مشروط بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
(لان الفرق بينها وبين المجاز لصحة ارادة معنى الحقيقي معها دون
المجاز كذا قالوا برمتهم) أي بانجمهم هذا دليل الصغرى استناد
القول بان انفرق بينهما على الجميع مبنى على انكثرة اذ فرق السكاكي
وغيره بينهما بان الانتقال في الكناية من اللزوم الى المزوم كالانتقال
من طول النجاد الذي هو لازم لمزول القامة اليه وفي المجاز من اللزوم
الى المزوم كالانتقال من الفرس الذي هو ملزوم الخيل الى الخيل

ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع الا ان يقال
لمردوديته فلم يعتبر لهم حيث ردوا هذا الفرق بان اللزوم ما لم يكن
ملزوما لم ينتقل منه الى المزوم لان اللزوم من حيث انه لازم يجوز
ان يكون اعم من المزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون
ذلك وعلى تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه
بواسطة انضمام القرينة قلنا لا يبقى اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون
المجاز ايضا كذلك وح اذا كان اللزوم ملزوما يكون الانتقال
من المزوم الى اللزوم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق فان قيل ان جاز
ارادة المعنى الحقيقي في الكناية يلزم ارادة معنيين في اطلاق لفظ
واحد واللزوم باطل لان ذلك المعنيين اما حقيقيان او مجازيان
او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا لاسيما الى الاول اذ يلزم ان يكون
كل الكناية من اللفظ المشترك على انه لا يجوز ارادة المعنيين
في اطلاق واحد في اللفظ المشترك على المذهب المنصور ولا سبيل
الى الثاني اذ يلزم ان يكون الكناية مجازا ولا سبيل الى الثالث اذ يلزم
جمع بين الحقيقة والمجاز واللزوم كلها متفية قلنا معنى الكناية
لبسا حقيقيان معا ولا مجازيان ولا احدهما حقيقة والاخر مجازا
بل ان معنى الكناية اللزوم من مشتبهات اللفظ ومداوله دلالة صحيحة
وليس حقيقة ولا مجازا فيكون مقصودا تبعا لاصالة من حيث
الدلالة وان كان مقصودا اصالة من حيث افادة الزام والمقام
لا يكون كلاهما مقصودا بالاصالة والمحدور فيه لان وضع اللفظ
عبارة عن تخصيصه بالمعنى أي جعله بحيث يقتصر على ذلك المعنى
لا يتجاوز ولا يراد به غيره عند الاستعمال فدانما لا يكون الاعتبار وضع
واحد ومعنى واحد لان اعتبار كل من الموضعين والمعينين يشافي
اعتبار الآخر ضرورة ان اعتبار وضعه لهذا المعنى يوجب ارادة
هذا المعنى خاصة واعتبار وضعه للمعنى الآخر يوجب ارادته خاصة

فلو اعتبر الوضعان في اطلاق واحد بالاصالة لزم في كل واحد من المعنيين صفة الانفراد عن الآخر والاجتماع معه بحسب الارادة بل يلزم ان يكون كل منهما مراد او غير مراد في حالة واحدة وهذا باطل بالضرورة (وفيما بحث لان الكناية يصح فيها ارادة المعنى الحقيقي لذاته بل ليتوصل به الى الانتقال الى المراد) حاصل هذا البحث اما معارضة لقوله اخرج به الكناية ومراجعة النقض في التعريف بعد المانعة واما منع لقوله لان الفرق بينها وبين المجاز الخ بالتزديد لتصوير المعارضة ان الكناية لا تخرج بهذا القيد لانها تصح فيها ارادة المعنى الحقيقي لذاته بل ليتوصل به الى الانتقال الى المراد وكما كان كذا فيه ارادة المعنى الغير الموضوع له قرينة معينة له وارادة المعنى الغير الموضوع له قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لذاته وكما يكون له قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لا تخرج بهذا القيد فينتج المطلوب لكن الكبري الثانية نظرية ثابت بقوله اذ لا يراد الخ وحاصله لو لم يكن ارادة المعنى الغير الموضوع له قرينة مانعة لزم ان يراد باللفظ الواحد في اطلاق واحد الموضوع له لذاته وغير الموضوع له لذاته معا لكن اللازم باطل وتصوير المنع ان اراد بصحة ارادة المعنى الحقيقي معها دون المجاز صحة ارادة المعنى الحقيقي لذاته لان صحتهما في الكناية وسنده هذا لان الكناية يصح فيها ارادة المعنى الحقيقي لذاته بل المتوصل به وان اراد بصحة ارادة المعنى الحقيقي مطلقا لان وجود القرينة المانعة عن هذه الارادة في المجاز وسنده قوله (فان لفظ يمكن ان يثبت ان معد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع مطلقا اذ كل مجاز لا يمنع فيه القرينة الارادة الموضوع له لذاته) وحاصل جواب الشارح بقوله يمكن ان يحاسب منه بتحرير المراد بان معنى صحة ارادة الموضوع له في الكناية ان يكون الموضوع له متحققا ويكون ارادة الانتقال كما في جيبان انكسب فان

جيب انكسب موجود وان لا يكون متحققا في المجاز كما في جيباني اسد يرمى اذ ليس اتيان الاسد متحققا فيه تأمل ونحن نقول الجواب ان فهم المعنى الحقيقي وتصويره في الذهن لازم في كل من المجاز والكناية ليحصل الانتقال منه الى المعنى المراد والفرق بينهما في صحة الارادة وعدم الصحة باعتبار انه يجوز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية من حيث هي لا الانتقال ولا للتوصل لانه لم ينصب قرينة مانعة عن ارادته ولا يجوز في المجاز اذ لا بد فيه من قرينة مانعة عن ارادته وانما قيدنا بالحقيقة لانه قد يمتنع ارادته لاجل خصوص المحل كما في قوله تعالى * بل يدها مبسوطة * تأمل حق التأمل ومن هذا الجواب علم ان ارادة المعنى الحقيقي للتوصل لفهمه وتصويره في الذهن ليحصل الانتقال منه الى المعنى المراد وذلك لازم واما ارادته لا للتوصل بل لعدم الوجود ليس بلازم فلا يرد ما قيل انه لو كان ارادته لا يرسل به الى الانتقال لكان ارادته واجبا لاجازها ولم يقل به احد وههنا ليس كذلك لانه ينتقل من اللفظ على تقدير عدم ارادة الموضوع له الى المراد ايضا بالقرينة فقد علم ان المتوصل به الى الانتقال منه الى المراد انما هو القرينة انتهى هذا القائل لم يفرق بين الارادة للتوصل وبين الارادة لا للتوصل وان الاول لازم والثاني ليس بلازم وقع في هذا الوهم (ففيها القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لذاته) الفاء للتفريع بملاحظة قوله وهي ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة معينة لانهما عبارتان عن شيء واحد ووجه انفريع ان المعنى الحقيقي اذا كان ارادته وسيلة الى الانتقال الى المعنى المراد يقتضي وجود قرينة معينة لان الانتقال الى المعنى لا يكون الا بالواسطة او بالقرينة لا للتعليل ولا لتعقيب كما وههنا البعض اذ فيه شائبة الاستدلال على ان الانتقال الى المعنى المراد يقتضي وجود القرينة مانعة عن ارادته حاله في الكناية لا في المجاز

أول المسئلة (وهي ارادة المعنى الغير الموضوع له بقريضة معينة له) قبل فيه
 ان ارادة غير الموضوع له لذاته لا يصح ان يكون قريضة مانعة لارادة
 الموضوع له في الكناية كما لا يصح ان يكون قريضة مانعة في المجاز
 والا لما احتاج الى قريضة اخرى. ودخل في التعريف المجاز الذي له
 قريضة معينة بدون قريضة مانعة انتهى اقول فرق بين المجاز والكناية
 باعتبار القريضة المعينة لانها لازمة لاستعمال المجاز لا للحقيقة ولازمة لتحقيق
 الكناية فيكون في الكناية القريضة المعينة داخله والممانعة خارجة
 وفي المجاز خارجة والممانعة داخله لتحقيق المجاز فلا يكون الارادة فيه
 قريضة مانعة فيه بخلاف الكناية وقبل هذا من سوء البحث اذ فيه
 تنقيد الخصم الجواب اذ له ان يقول ان للكناية قريضتين معينة وممانعة
 ولا مجاز قريضة مانعة فراد القوم من قولهم ان القريضة في الكناية
 غير مانعة عن ارادة الموضوع له باعتبار القريضة الاولى بخلاف المجاز
 فانه قريضة واحدة مانعة عن ارادة الموضوع له وكفى بهذا القدر
 فرق بينهما انتهى اقول مرجع السؤال الى النقض في التعريف
 فلا يدفع بهذا الجواب وان ثبت الفرق بينهما فتأمل (اذ لا يزداد باللفظ
 الموضوع له لذاته وغير الموضوع له لذاته معا) تعليل لقوله وهي ارادة
 المعنى الخ لكن باعتبار العكس وهو ان ارادة المعنى الغير الموضوع له بقريضة
 معينة قريضة مانعة عن ارادة الموضوع له لذاته وجه عدم ارادتهما يلزم
 جمع بين الحقيقة والمجاز فان قيل ان عموم المجاز يراد به المعنى الحقيقي
 لذاته والمجازي لذاته فكيف يصح الاستدلال اقول ان في عموم المجاز
 لا يراد الموضوع له وغير الموضوع له بل يراد فيه معنى عام شامل للحقيقي
 والمجاز فلا يراد الموضوع له ولا غيره لذاتهما ويراد معنى عام وهو مجاز لكونه
 غير ما وضع له (ولكن ليس فيها قريضة عدم ارادته مطلقا) اي لا لذاته
 ولا لاقتل هذا استدراك عن قوله ففيها القريضة الممانعة الخ (فان لفظ
 يمكن ان يثبت ان مع قريضة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له مطلقا)

تعليل لقوله يجوز الانتقال كلمة مانافية ولفظ من زائد لفظ اسمها ويمكن
 خبرها (اذ كل مجاز لا يمنع فيه القريضة الارادة الموضوع له لذاته)
 هذا من قبيل التنبهات والا لكان فيه شائبة المصادرة قبل لقائل
 ان يقول ان الموضوع له في المجاز ليس بمراد مطلقا لذاته ولا
 للانتقال منه الى غيره اذ ليس المتقل منه الا قريضة الا ان دلالة المجاز
 على الموضوع ضروري فيكون المعنى الحقيقي مفهوما منه ووفق
 بين كونه مفهوما من اللفظ وبين كونه مراد منه انتهى انا اقول العلاقة
 مأخوذة في تعريف المجاز وهي نسبة ولا تصور الابتصوير المتبينين
 فلا بد ان يكون الموضوع له في المجاز مراد الانتقال الى المعنى الغير
 الموضوع له على ان المتقل منه ليس بمتخصص في القريضة فقط بل هو
 القريضة مع ملاحظة العلاقة (مثلا جاءني اسد يرمى لبس فيه مع الاسد
 الا رمي الذي يمنع ان يكون المقصود لذاته السبع المخصوص ولا يمنع
 عن ان يقصد للانتقال الى الشجاع) حصر القريضة الممانعة الى رمي
 باداة القصر مع انه يحتمل ان يكون قريضة حالبة بمناسبة المقام لان
 القريضة الحساية قد تتفاوت بمناسبة المقام مثلا اذ قيل هذا القول
 مخبرا عما وقع يحتمل الحقيقة ان لم توجد ترمى فلا يوجد القريضة الحساية
 واما ان وجد لفظ يرمى يكون قريضة مانعة في اي مقام كان فلا يراد ان
 في الحصر بحثا لان عدم تحقق المعنى الموضوع له قريضة حالبة للمجاز
 كما ان رمي قريضة مقابلة له الا انه بحث غير مضر لان القريضة الحساية
 كالمقابلة لا يمنع ان يكون السبع مقصود الانتقال الى الشجاع (فلا يثبت
 المجاز ممترا عن الكناية في شيء من الاستعمالات) تفرع على البحث
 المذكور يعني ان خرج الكناية عن التعريف خرج المجاز عنه وان دخل
 دخل (ويمكن ان يجنب عنه بان صحة ارادة الموضوع له الانتقال
 معناها ان يكون الموضوع له متحققا ويكون ارادته للانتقال حاصل
 الجواب بانحر برؤسألا باختلاف شيء آخر ودفع البحث وهو ان المراد

من صحة ارادة الموضوع له صحته في الكناية لا انتقال يعني
ان يكون الموضوع له متحققا ويكون ارادته لا انتقال بخلاف المجاز
فان المعنى الموضوع له ليس متحققا فيه حتى يصح ارادته لا انتقال
ويكون المعنى متحققا لكن لا يصح ارادته لا انتقال يرد على هذا الجواب
الكنايات التي لم يتحقق معانيها الموضوع عليها ويمتنع تحققها مثلا
* الرحمن على العرش استوى * يد الله فوق ايديهم * بل يدها ميسوطتان *
وامثال ذلك من المجاز مع ان المحققين قائلون بانها كنايات وان ذهب
الجمهور على مجازيتها لعل لس اشارة الى هذا بقوله يمكن قيل عليه
فعلى هذا يكون معنى المنع عن ارادة الموضوع له في المجازات ان لا يكون
معنى الموضوع له متحققا وفيه بحث من وجهين اما اوله فلانه يلزم منه
صرف اللفظ عن المعنى المتبادر وهو غير جائز في التعريفات وامثالها
فلانه يلزم منه انحصار القرينة المانعة عن ارادة المعنى الموضوع له
في الحالية وهو في غاية البعد وخلاف الاجماع انتهى وانا نقول
منشأ هذا الاعتراض ان هذا القائل وهم ان الكناية بناء على هذا
الجواب ان يكون الموضوع له متحققا ويصح ارادته لا انتقال والمجاز
ان لا يكون الموضوع له متحققا ولا يصح ارادته مع انه ليس كذلك
اذ المجاز خلافه وهو اعم من ان لا يكون متحققا ولا يصح ارادته وان يكون
متحققا ولا يصح ارادته لا انتقال فعلى هذا العموم لا يقتضي ان يكون معنى
المنع مخصوصا ولا تخصيص القرينة بالحالية فتأمل (ففي جملة اسد
يرمى ليس اتيان الاسد متحققا فيه بخلاف جبان الكلب فان جبان
الكلب موجود فيصح ان يراد لا انتقال الى المضى فيه) فيه اشارة
الى ان لا اسد لم يكن متحققا ولا يصح ارادته لا انتقال فيكون مجازا
وفي جبان الكلب جبان الكلب متحقق فيصح ارادة لا انتقال فيكون
كناية فلا يقال ان كان الاسد متحققا لم يكن كناية مع انه لم يقل به احد
لانا نقول وان كان متحققا لفظ يرمى قرينة مانعة لا ارادة فلا يصح

الارادة فقط عرفت ان مدار الكناية التحقق وصحة الارادة ومدار
المجاز عدم صحة الارادة سواء تحقق الموضوع له او لا وفي مثل اسديرمي
حين تحقق معناه لم يتحقق صحة الارادة فلا يكون كناية واما جبان
الكلب فان وجد جبان الكلب يكون كناية وان لم يوجد يكون مجازا
لوجود القرينة الحالية المانعة وهو عدم وجود الجبان قال المص
(ان كانت علاقته غير المشابهة فمجاز مرسل والا فاستعارة) هذا
تقسيم الميزان لكن المذكور دليله وتصويره ان المجاز اما مجاز مرسل
او استعارة لان المجاز اما ان يكون علاقته مشابهة او غير مشابهة
ان كان الاول فهو الاستعارة وان كان الثاني فهو المجاز المرسل فيفهم منه
تعريف كليهما وهو المعنى الاصطلاحي وكثيرا ما يطلق الاستعارة
على فعل المفعول على استعمال اسم المشبه به في نسبة وح يكون
بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعبرا واللفظ
المشبه مستعرا والمعنى المشبه مستعار منه والمعنى المشبه مستعار له
* واعلم ان التعريف المستفاد من هذا التقسيم يلاحظ فيه القيد
الحيثية والملائمة حل الانقسام اذ اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى
الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا من سلا باعتبارين
نحو المشرق اذا اطلق على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشرق الابل
في اللفظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق
كالطلاق المرسل على الانثى من غير قصد التشبيه فمجاز مرسل
المقصودة هذا اما اشارة الى قيد الحيثية اخرازا عن تدخل الاقسام
واما بيان للواقع اذ علاقة المجاز مقصودة والام يفرق من المسامحة
اذ هي اللفظ المستعمل في غير ما وضعه لا المقصد علاقة وان وجدت
(سمى بالمرسل لعدم تقييده بعلاقة) واحدة من العلاقات بل يصح
بكل واحد منها بخلاف الاستعارة لانها مختصة بعلاقة الصنف
المشترك ويقال وجه التسمية ان الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة

مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به و المرسل من نطاق من هذ
 القيد ومن هذا يعلم وجه تقديم المجاز المرسل على الاستعارة فلا يتوهم
 ان مفهوم المجاز المرسل عديم ومفهوم الاستعارة وجودي فالاولى
 تقسيم الودى اذ ليس في مفهومهما عدم اما التعبير بالغير للاختصار
 ومفهوم غير المشابهة وجود سائر العلاقات على البديل من غير
 تعيين وتخصيص (المشهور ان لفظ المستعمل في غير الموضوع له
 للمشابهة استعارة ولم نجد المصرحة في كلام غيره) حاصل هذا القول
 ان التقييد بالمصرحة خلاف المشهور مع انه ينافيه قوله الاتي
 من ان الاستعارة المكنية الخ وجه المناقاة ان قوله الاتي يقتضى ان يكون
 الاستعارة المكنية من اقسام المجاز وقوله ههنا يقتضى عده
 يلز فساد آخر وهو ان لا يكون التقسيم حاصرا لاقسامه وان يكون
 التعريف المستفاد من التقسيم تعريفا بالاعم * اعلم ان القوم
 اختلفوا في الاستعارة المكنية ذهب الخطيب الى انها امر معنوي
 غير داخل في تعريف المجاز وهذا التخيلية بل قد يضر التشبيه
 في الذهن فلا يصح شرح بشئ من اركان سوى المشبه ويدل عليه
 بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه فيسمى التشبيه المضر في النفس
 استعارة بالكناية واثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به المشبه استعارة
 تخيلية وذهب السلف الى ان الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به
 المستعار للمشبه في النفس المرموز اليه بذكر لازمه من غير تقدير
 في نظم الكلام وذكر اللازم قرينة على قصده من عرض الكلام
 وذهب اليه صاحب الكشاف وذهب السكاكي الى انها لفظ المشبه
 المستعمل في المشبه به بادعاء انه عينه فالكناية على ما ذهب اليه
 الخطيب ليست من قسم المجاز وعلى ما ذهب اليه السلف ان كان
 الكلمة مأخوذة في تعريف المجاز اعم من التقدير والتحقيق كانت
 من المجاز كما ذهب اليه المصن وان كانت مختصة بالتحقيق ليست مجازا

ولاحقة وعلى ما ذهب اليه السكاكي كانت مجازا ادعاء وفيه كلام
 سيأتي تحقيقة فلي هذه المذاهب لا يصح التقييد بالمصرحة الاولى
 مذهب الخطيب مع انه لم يصرح في كتابه بهذا القيد فالتعيين
 خلاف المشهور فلا يقبل انه اختار مذهب الخطيب وقبل في الجواب
 عن هذا بان الكلمة في تعريف المجاز محمول على الكلمة المذكورة
 حقيقة فيخرج ما ذهب اليه السلف من المجاز وبار الشرطية الاولى
 في التقسيم مبنية محمولة على الكلية واثانية محمولة على الجزئية
 انتهى اقول ان الجواب الاول يؤدي الى التعريف بالاخص
 مع ان الكلام الاتي الخاص في الفريضة الاولى من العقد الثاني بأمر
 عن هذا التوجيه والجواب الثاني يؤدي الى بطلان التقسيم بكونه
 غير حاصر لاقسامه مع انه لا وجه ولا قرينة للحمل على الكلية
 والقول بانه مسألة العلم بظضرورة (مع انه ينافيه ما سياتي
 من ان الاستعارة المكنية عند صاحب الكشاف المشبه به المضر
 في النفس المشار اليه بالتخييل المستعمل في المشبه) قوله مع متعلق
 بلم نجد وعلاوة الاعتراض وخص المناقاة بالاستعارة المكنية
 عند الكشاف مع ان المكنية والتخيلية مجازان عند السكاكي
 لان في مجازية المكنية عند السكاكي كلاما اذهى مستعملة فيما
 وضعت له تحقيقا وان استعملت في غيره ادعاء والتخيلية عنده
 داخل في المصرحة واما عند السلف والخطيب التخيلية ليست
 مجازا كما سياتي قبل التوضيف بالمستعملة افتراء على المصنف فانما
 سيأتي ليس الا ان الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المستعار للمشبه
 في النفس المرموز اليه بذكر لازمه وليس فيه لتوضيف بالمستعمل
 في المشبه بل لم نجد التقييد بالمستعمل في كلام غيره فلقد حق القول
 من عاب عيب على ان معنى استعمال الكلمة في شئ انما هو اطلاقها
 واردة ذلك الشئ منها وما لا ذكر له في الكلام اصلا فكيف يكون

فيه الاطلاق والاستعمال انتهى وانا اقول هذا القائل غافل عن قول
المصنف فيما سياتى وح وجه تسميتها استعارة بانكناية ظاهر لانها
استعارة بالمعنى المصطلح لان المص لما حكم بكونها استعارة بالمعنى
المصطلح يكون من قسم المجاز فالاستعمال في غير ما وضع له المشبه
ما خوذ من تعريف الاستعارة فكيف يكون افتراء على المص وكون
معنى استعمال الكلمة هكذا اعم من الحقيقي والحكمي والا لما صح قول
المصنف باستعارة الكلمة المرموز اليها في المكنية على ما قاله السلف
(فانه يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له المشابهة
مع انها ليست استعارة مصرحة بل مكنية) تعليل للتناقض لكن صدق
هذا التعريف مبنى على تعميم الكلمة من الحقيقي والحكمي باعتبار
تعميم اللفظ المأخوذ في تعريفها وهذا التعميم لازم ليشمل التعريف
للضمائر المستترة (قال المص الفريدة الثانية) اللام للعهد الخارجي
وقد عرفت تحقيقه الثانية ما يكون مسبوقا بالاول وذلك سبق
يجرى على خمسة اوجه الزماني والذاتي والعلمي والشرقي والرتبي
وتلك الوجوه كما في التقدم والتأخر والمعية يكون في الاوالية
والثانوية والعدد الثانية قد يستعمل باعتبار حاله وقد يستعمل باعتبار
تصويره تفصيله مثلا اذا كان معدود معين فان قصدت ذكر واحد
منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او باحد فقلت
واحد هذه العشرة او احدها وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ
الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك
الواحد المعين درجته العددية بالنظر الى حاله اى درجته التي هو
فيها من العدد لا باعتبار فرد آخر كالثالث اى الواحد من الاثنين
وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد
المراعى درجته العددية مع النظر الى الدرجة التي تحت درجته معجوة
ذاهية الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه

الى ما تحت

الى ما تحت نحو ثالث اثنين اى واحد من ثلث بسبب انضمامه الى
اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة ومحوه عن المجموع اسم اثنين
معنى ثالث مصير اثنين ثلثة بنفسه وهذا معنى قوله باعتبار تصيره
وفيما نحن فيه يحتمل الاحتمالين فتأمل (قال المص ان كان المستعار
اسم جنس اى اسماء غير مشتق) هذا تقسيم للاستعارة باعتبار
اللفظ المستعار لان اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل
على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من اعتبار
وصف من الاوصاف فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل
الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني
اسم معنى وكذا ما يكون متاولا باسم جنس كالعالم في رأيت اليوم
حائما والافاستعارة تبعية كالفعل وما يشق منه والحرف * واعلم
ان تحقيق معنى اسم الجنس والمشتق ان اللفظ الموضوع مداره اما
كلى او مشخص والاول اما ان يكون ذاتا غير نسبة يعنى الشئ الذى
هو محل لشيء آخر سواء كان ذاتا وعينا كرجل او حدثا ومعنى
كفعل ضرب وهو اسم الجنس وفيه مذهبان احدهما وهو الاكثر
انه موضوع للماهية مع وحدة لايها وتسمى فردا مشتركا كما ذهب
اليه ابن الحاجب والآخرى والآخر انه موضوع للماهية من حيث
هى هى كما ذهب اليه القاضى عضد وغيره واما ان يكون نسبة بين
الذات والحدث وتلك النسبة اما ان يعتبر من طرف الذات وهو
المشتق او يعتبر من طرف الحدث وهو الفعل فالمشتق اما ان يعتبر فيه
قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهو الفاعل او الثبوت وهو
الصفة المشبهة او وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول او كونه
آلة لحصوله وهو اسم آلة او مكانا وقع فيه وهو اسم المكان او زمانا
وهو اسم الزمان او يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره
وهو اسم التفضيل وكذا الفعل ينقسم باعتبار الى الماضى والحال

والاستقبال وباعتبار الطلب الى الامر وغيره والثاني قال وضع إما
 شخص يعني يكون الموضوع له شخصا واحدا لو حفظ بخصوصه
 او كلي اي عام بان يكون الموضوع له كلا من شخصات الواحظت
 اجمالا بامر كلي يعيها صدقا فالاول العلم بالشخص والثاني ان مدلوله
 اما معني في غيره يتعين بانضمام الغير وهو الحرف اولا يكون كذلك
 يعني يكون معني حاصلا في نفسه متحصلا بدون انضمام اليه فالقرينة
 ان كانت في الكلمة فهو الضمير فان كانت في غيره فاما حسية وهو
 اسم الإشارة او عقلية وهو الموصول فاذا عرفت تحقق معنى الاستعارة
 الاصلية والتبعية (اي اسم الجنس في عرف النحاة ما يوافق النكرة)
 الغرض من هذا التفسير بيان لوجه تفسير المصن اسم الجنس باسم
 غير مشتق حاصله حمله المص على كلي يقابل بالمشتق باعتبار عرف
 هذا الفن اذ لو حمل على ما في عرف النحاة يشمل المشتقات ولا يشمل
 المعارف سواء كان مخرقا بجوهره او بالآلة فيلزم دخول المشتقات
 في الاستعارة الاصلية مع انها ليست منها وخروج المعارف الغير
 المشتقة مع انها منها ولو حمل على معنى مقابل المصدر بناء على جعل
 صاحب رسالة الوضعية يلزم خروج المصدر من الاستعارة الاصلية
 ودخوله في الاستعارة التبعية مع ان الامر بالعكس واما اذا حمل
 على ما في عرف هذا الفن يكون بمعنى اسما ~~كليا~~ غير مشتق وان لم
 يخرج العلم الشخصي المشتهر بصفة من الاصلية مع انها منها
 يدفع بمرادة تعميم الكلي من الحقيقي والحكمي لكن فيه تكلف في الجملة
 تأمل المساوقة اعم من المساوات والمرادفة المساوات كون اللفظين
 متحدين فيما صدق دون المفهوم واللفظ والمرادفة كون اللفظين
 متحدين في المفهوم وما صدق دون اللفظ فالنكرة مساو لاسم الجنس
 ان كان وضعه للفرد المنشور ومرادف ان كان الماهية من حيث هي
 فلذا اتى بالمساوقة (في تناول المشتقات النكرة ولا يتناول اسامة

والاسد

والاسد ونظائرهما) تفريع على المساوقة وبيان ادليل عدم صحة
 الارادة واذا فرغ عليه بقوله فلا يصح الاسامة علم جنس تعريفه
 بجوهر اللفظ والاسد تعريفه بالآلة للإشارة الى نوعي التعريف
 اتى بهما ولم يأت بالعلم الشخصي لانه ليس مدار الفساد بل هما مدار
 الفساد الفرق بين اسم الجنس و علم الجنس ان علم الجنس كاسامة
 وضع بجوهره للجنس المعين يعني للحقيقة المتحدة في الذهن مع التعميمات
 الذهنية من كونها في ذهن شخص معين من الواقع في زمان مخصوص
 ومكان مخصوص فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة
 للمخاطب متعينة عنده معهودة كما ان الاعلام الشخصية تدل
 بجوهرها بحسب الوضع على ان تلك الاشخاص معهودة معينة
 لديه وان اسم الجنس كذئب واسد لا يدل على ذلك التعيين بجوهره
 اصلا بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة ثم جاء التعيين وهو معنى فيه
 من خارج بالآلة من نحو اللام للتعريف (فلا يصح ارادته في هذا
 المقام لشمول الاستعارة الاصلية جميع المعارف الغير المشتقة الا العلم
 الشخصي وعدم شمولها المشتقات) تفريع على تناول المشتقات
 وعدم تناول المعارف يعني كل واحد منهما يكون مستقلا في الكون
 مفرغا عليه نكح باعتبار كل واحد منهما انفرع نظري ثابت الاول
 بالثاني والثاني بالاول فلا يلزم توارد علمين مستقلين على معلول واحد
 فتفطن استثنى العلم الشخصي لانه لا يجري فيه الاستعارة لانها
 تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به يجعل افراده قسمين متعارفا
 وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمساواته الجنسية لانه يقتضي
 التخصيص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد
 الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاؤه بوصف من الاوصاف
 كحاتم فانه تضمن الانصاف بالجور وكذا مارث في الجمل وشحبان
 بالفضاحة وباقل في الفهاهة وح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجودة

ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للبراد سواء كان ذلك الرجل
المعهود من طي أو آخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع
سواء كان متعارفا أو غير متعارف فلهذا التأويل يكون حاتم متأولا
لفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود
لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له
فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما (وقد جعل صاحب رسالة
الوضع اسم الجنس مقابلا للمصدر والمشتق فلا يصح ارادته ايضا)
معطوف على قوله أي اسم الجنس في عرف النحاة الخ يعني ان حمل
اسم الجنس على ما حمل صاحب الوضعية فلا يصح ارادته ايضا
من جهة خروج المصدر من الاستعارة الاصلية مع انه منها حيث
قسم صاحب الوضعية المدلول بالتقسيم الحقيقي الى الكلّي والشخصي
وقسم الكلّي الى الذات والحادث والنسبة فقال الذات اسم الجنس
والحادث والمصدر والنسبة المشتق فعلم انه جعل اسم الجنس مقابلا
للمصدر (وان كان اقرب من الاول) يعني هذا الحمل اقرب من الحمل الى ما
يساوق النكرة لانه يلزم في الحمل الاول عدم جامعية التعريف المستفاد
للاستعارة الاصلية فقط وفي الثاني وهو الحمل الى ما يساوق النكرة
عدم جامعية وعدم مانعية معا وهكذا في تعريف التبعية فتأمل
(فلا عمل اسم الجنس في عرف هذا انفن كلّي يقابل المشتق) تفرع
على الجملين بتحقيق تفسير المعنى لا تفرع من له وح يكون التعريفان
سالمين من الاعتراضات بحسب الجملين المذكورين العرف عبارة
عن عادة القوم واتفاقهم على استعمال اللفظ في المعنى ويقضي هذا
ان لا يصدر عنهم كلام يخالف لعرفهم ولذلك استدرك بقوله لكن الخ
(لكن قولهم العلم لا يستعار لمنافاة الجنسية يدل على ان اسم الجنس
عندهم ما يقابل الشخص) أي فقط ووجه منافاة للجنسية قد عرفت
بما قررنا آنفا والغرض من هذا الكلام اثبات معنى حمل اسم الجنس

على المعنى العرفي أو هذمه اذ لو صح العرف لصح الحمل والافتلا
فلا يرد ما قاله لبعض من ان هذا القول غير مذكور في بحث الاستعارة
الاصلية والتبعية بل هو مذكور في اوائل الاستعارة والمنفى بذلك
القول لبس الاستعارة الاصلية بل مطابق الاستعارة فيكون الجنس
هنا في منافاة الشخص فقط وهو لا ينافي حمل اسم الجنس هنا على
كلّي يقابل المشتق انتهى (والا فالمشتق ايضا ينافي الجنسية) دليل
على ان اسم الجنس مقابل للشخص فقط دون مع المشتق بناء على هذا
القول اذ لو لم يكن كذا او كان مقابل الشخص مع المشتق يجري هذا
الدليل في المشتق متخلفا عنه حكم مدماه اذ المشتق ايضا ينافي
الجنسية ومن هذا علم ان قوله فالمشتق الخ دليل للامانة التام الى قام
مقام الكلّي ومنه غير عزز ثبت ان الجنس ما يقابل الشخص فقط
فيحمل هذا لان يكون عرف هذا انفن ان اسم الجنس كلّي يقابل
المشتق فلا يصح الحمل بهذا المعنى في العرف اقول يمكن ان يجاب
عن هذا بان هذا القول منهم لا ينافي العرف لان اسم الجنس على هذا العرف
يكون له جزان لفظ الكلّي ولفظ غير المشتق بحسب الجزء الكلّي
يقابل الشخص وبالجزء الثاني يقابل المشتق وقولهم العلم لا يستعار
لما فاته الجنسية مبني على تعاقبه باعتبار الجزء الاول ويدل عليه
استدلال القوم لمنافاة بال العلم لا يقتضي الاشتراك ويمتنع والجنسية
يقتضي الاشتراك ولا يمتنع واما جريان هذا الدليل في المشتق فمنوع
ان يرد في دليل الجريان بان اريد منافاة المشتق للجنسية باعتبار الجزء
الاول لان الصغرى وان اريد مطلق المنافاة فلائم الكبرى قيل
ان الاستعارة في المشتق هي الاستعارة التبعية والمق بالثاني هو
الاستعارة الاصلية فلا نقض على دليل بالمشتق انتهى هذا وهم
فاسد اذ انفي هو الاستعارة المطلقة وفي الجريان كذلك اذ ليس هذا
البحث باعتبار الاصل والتبعية في هذا المقام بل لاثبات العرف ذكر

كلام القوم وقال ذلك القائل ان الجنس الذي ينافيه المشتق والعلم
ويقابلانه غير الجنس الذي ينافيه العلم ويقال به فالجنس الذي يقابل
العلم فقط اعم من الجنس الذي يقابل العلم والمشتق انتهى ان مثل
هذا الكلام صادر من قلة التدبر اذا الجنس اتفقوا العلماء في تعريفه
اما ما عينة من حيث هي هي او فرد منتشر كما عرفت واما ما كان
يكون كلياً ولا يكون من كلاً من الحديث والذات فكيف يكون مقابل
العلم فقط اذ لو كان كذا لتشمل المشتق وهو بطل والاحتمال العقلي غير مقيد
في مقابلة اتفاق العلماء (ولا يخفى ان قوله اي اسما غير مشتق يتناول العلم
الشخصي) اعتراض على المص بأنه فسر بالتفسير العام لشموله على العلم
الشخصي مع انه ليس باستعارة اصلية يمكن ان يجاب انه خارج بلفظ
المستعار لان حاصل هذا تقسيم الاستعارة باعتبار اللفظ والمقسم معتبر
في القسم سواء ذكر او لا قيل ذهب بعض المحققين الى جريان الاستعارة
في العلم من غير تأويل بصفة ولا بشرط كلية في المشبهه كنشبهه زيد
بعمرو في الشكل والهيئة انتهى اللفظ انه مخالف لكلام القوم وهو
غير معتبر ومثل هذا موقوف على السماع لا يكتفي العقل الصرف
ولو قال بعض الفضلاء فهو غير معتبر لمخالفته القوم (فكانه اراد
اي اسما كلياً غير مشتق) جواب بالتحرير بقريته العرف ولفظ المستعار
او بملاحظة ما في نفس الامر اذ هو كلي في نفسه (ويخرج عنه العلم
المشهر بصفة مع انه يستعار الا ان يراد اسما كلياً حقيقة او حكماً) العلم
المشهر بصفة له جهتان جهة علمية وجهة وصفية بسبب الجهة
الاولى يخرج ولا بعد فيه وبسبب الجهة الثانية يدخل واستعارته
باعتبار الجهة الثانية فاذا اعم الكلي من الحقيقي والحكمي يدخل
فيه باعتبار هذه الجهة فان قيل لم اعم يلحق العلم المشهر بصفة
الى المشتقة حتى يصير استعاره تبعية ولحق الى اسماء الاجناس قلت
ان العلم المشهر بصفة لا يكون كلياً بسبب هذه الوصفية بل اشهر ذاته

الشخصية بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار
الاجناس باوصافها الخارجة عن مدلولاتها الاصلية لاسمائها
بخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرية المعتبرة فيها داخله
في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس
دون الصفات (وح يتناول العلم الجامد المشهر بصفة فانه في حكم
الكلي عندهم ويخرج عنه الاعلام الشخصية الغير المشهورة)
هذا من قبيل التفريع على الارادتين والافهم من السابق فلا حاجة
الى ذكره الا ان يقال تمهيدا على بيان خروج العلم المشتق المشهر
بصفة بقوله ومع ذلك يخرج عنه نحو حاتم حاطل كلامه ان اراد
اسما كلياً حقيقة او حكماً يخرج عنه الاعلام الشخصية الغير المشهورة
مشتقا او جامداً وهي من الاغيار ويدخل الاعلام الجامدة المشهورة
بصفة وهي من الافراد لكن يخرج الاعلام المشتقة كحاتم مع انها من الافراد
ويمكن ان يجاب عن بيان الاعلام مطلقاً المشهورة بصفة يدخل فيه
لان الاعلام لا يعتبر فيها معانيها الاصلية لانها من قبيل المنقولات
او من الاسماء العلمية فهي من الاولاد سواء كانت مشتقة او غير مشتقة
فان قيل فبذلك لا بد ان يكون الجياصل ان كان المشتق اسماً غير
مشتق كلياً حقيقة او حكماً فالاستعارة اصلية والافتيحة وهو حاصل
ما قاله السعد العلامة في شرح النجاشي من ان اسم الجنس هو ما دل
على نفس الذات الصالحة لان تصديق على كثيرين من غير اعتبار
وصف من الاوصاف فتح الخمار واسماء الاسرار والموصولات
والمعرف بلام الغنم ما جارحى فخرج من الاستعارة الاصلية وتدخل
في الاستعارة التبعية لان مفهومات كلها اجزئيات على التحقيق
مع انها من الاستعارة الاصلية قلت لا بد من بسط مقدمات في تحقيق
ذلك * اعلم ان العلماء اختلفوا في وضع تلك الامور وذهب المتقدمون
والعلامة التفتازاني الى انها معضوبات بمفهومات كلية بشرط

لا استعمال في جزئياتها وذهب المتأخرون كالقاضي عضد
والسيد الشريف الى انها موضوعات لتلك الجزئيات لكن بملاحظة
امر كلي انه اوضحه فالوضع عام والموضوع له خاص وذهب العلامة
انتقازاني الى ان مدار الاستعارة الاصلية الكلية وعدم الاشتقاق ومدار
الاستعارة التبعية عدم الكلية والاشتقاق ولهذا قال لا يجرى
الاستعارة الاصلية في الاعلام الشخصية الغير المشتهرة بالصفة لعدم
الكلية وذهب السيد الشريف الى ان مدارهما الاستقلال بالمفهومية
وعدم استقلالها لان الاستعارة مبنية على التشبيه وهو يقتضي
ملاحظة اتصاف المشبه بوجه الشبه واتصافه بمشاركته المشبه به
في وجه الشبه ويلزم من ذلك ضمنا ملاحظة اتصاف المشبه به
بوجه الشبه واتصافه بمشاركته المشبه هي وجه الشبه فالاستعارة
تقتضي كون المشبه به ملحوظا من حيث كونه موضوعا ومحكوما
عليه ضمنا وكل ما هو كذلك فلا بد ان يكون معنى مستقلا
بالمفهومية صالحا لان يكون موضوعا ومحكوما عليه ومعاني الحروف
والافعال بمنزلة عن الاستقلال وضلاحية كونها موضوعا
ومحكوما عليها فلا يتصور جريان الاستعارة فيها اصالة ومعاني
الاسماء كلها مستقل بالمفهومية من حيث الاسمية يصلح لان يحكم
عليه وبه وان كان به معنى الاسم حالة لغيره ومتعلقه مثلا
الابناء معنى هو حالة لغيره ومتعلق به فاذا لاحظ العقل قصد او بالذات
كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه
ويلزم ادراك متعلقه اجمالا وتبعيا وهو بهذا الاعتبار مداول لفظ
الابناء ولان بعد ملاحظته على هذا الوجه ان تعينه بمتعلق
مخصوص فتقول مثلا ابتداء سيري من البصرة ولا يخرج ذلك
عن الاستقلال وهو ملاحظة الحكم عليه وبه واذا لاحظ العقل من حيث
هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى

غير مستقل بنفسه لا يصلح لان يكون محكوما عليه وبه لا محكوما به
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظية من فاما عرفت هذا فالضمائر
واسماء الاشارة والموصولات والمعهود بلام العهد الخارجي بناء
على ما ذهب المتقدمون والعلامة تكون مفهوماتها كلية لوضعها
بالمفهوم الكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات فيصدق عليها
تعريف الاستعارة الاصلية فتجرى فيها قطعا بلا محذور واما بناء
على ما ذهب القاضي عضد والسيد الشريف تكون مفهوماتها
جزئية مستقلة بالمفهومية يصلح لان يحكم عليها وبها لكونها
اسماء ولو كانت حالة لغيره ومتعلقة به يلاحظ العقل قصدا وبالذات
ويصلح لان يحكم عليه وبه فيكون استعارة اصلية لامكان اتصافها
بوجه الشبه وبمشاركته المشبه بخلاف الحروف والافعال فيدخل
في الاستعارة الاصلية ويخرج من الاستعارة التبعية على الا المذهبين
قد بسطنا الكلام لمن الى الاقدام وتحرير الافهام (ولا يخفى انه تكلف
جدا نبينا في مقام التفسير) وجه التكلف تقدير لفظ الكلي وتعيينه
من الحقيقة والحكم يمكن ان يقال ان كلية الجنس ظاهر لاسترة فيه
كما عرفت من الاختلاف في تعريفه ولفظ المطلق يجري على اطلاقه
فان التكلف مع ان التفسير من قبيل التعريف لاغنى يجوز بالاعم
كما حققه العلامة (ومع ذلك يخرج عنه نحو حاتم علما مع ان الاستعارة
فيه اصلية ويدخل في مفهوم التبعية) هذا علاوة للتكلف يعني
يخرج عنه العلم المشتق المشتهر بصفة وان دخل العلم الجامد المشتهر
فلا يتم تعريف الاصلية بحججه وتعرف التبعية بمنعها والجواب
ما قلنا آنفا من ان العلم كالحامد لا يلاحظ فيه معنى الاشتقاق قبل
ناقلا عن الشارح ان الاعلام المشتقة المشتهرة تأول بالصفة مثلا
الحاتم تأول بالمتأني في الجود وسحبان بالمتأني في الفصاحة
فيكون مأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتأني في الجود ان لا

كأن الجود فهو كاستعارة شيء من مفهوم مشتق اشتق فلا يصلح
 شيء من المشبه والمشبه به لأن يعتبر التشبيه بالاصالة فينبغي أن يعتبر
 التشبيه بين المصدرين ويجعل الحاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا
 بالاستعارة التبعية دون الأصلية انتهى نعم يمكن هذا بأن أويل لكن
 أقوم لم يعتبروا هذا الاحتمال لما ينشأ من أن الوصف خارج عن مدلول
 العلم وبه يصلح للاستعارة كوصاف الخارج عن مدلولات الجنس
 بخلاف المشتق فإن معاني المصدرية التي بها يستعار داخل في مفهوم
 المشتق فلذا الحقوا بالأصلية دون التبعية وقيل لافرق بين العلم
 الجامد والمشتق المشتهرين بالصفة في الاصالة والتبعية لأنهما عند
 الاستعارة مأولان بالصفة المشتهرين فجعل أحدهما أصلية والآخر
 تبعية تحكم انتهى أقول لا مآل لهذا الكلام أصلا إذ لم يقل أحد من
 المصنف والشارح أحدهما أصلية والآخر تبعية إذ أخذ المصنف
 في التفسير قيد غير المشتق فاعترض الشارح بناء عليه بهذا الفساد
 الذي هو عدم تمامية التعريفين للاصالة والتبعية بجما ومنعاً بخروج
 العلم المشتق بسبب قيد غير مشتق لاذهب إلى أن أحدهما داخل
 في أحدهما والآخرى في الأخرى فتأمل (قال المصنف فلاستعارة
 أصلية) أخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر إذ المقام مقام
 الضمير لأن المستعار والاستعارة إطلاقان على اللفظ لا على
 تذييرها على تغايرهما لأن هذا تقسيم للاستعارة باعتبار اللفظ والتقسيم
 ضم قيود متباينة إلى المقسم فالمستعار عبارة عن اللفظ بلا ملاحظة
 المعنى الاصطلاحي والاستعارة عبارة عن معنى اللفظ لا عن تذيير
 مقسم فلا وجه لما قيل أنها بمعنى المصدر بقريظة ضمير بجزائها
 لأن التقسيم ليس للاستعارة بمعنى المصدر وأمر الضمير سهل ونسبة
 إلى الأصل من قبيل نسبة الموصوف إلى الصفة ومعنى الاصالة سلب
 الوساطة في العروض إذا قيل عروض الاستعارة للفظ باعتبار جزء

معناه على طريق المجازا وسلبها في الثبوت إذا قيل عروضها باعتبار
 جزء معناه على طريق الحقيقة (يعرف وجه اصالتها بعد معرفة
 وجه تبعيتها) هذا بيان لعدم بيان وجه الاصالة يعني اكتفى ببيان
 وجه التبعية عن بيان وجه الاصالة إذ يعرف به قيل لم لم يعكس
 نحن نقول الأمانة عبارة عن سلب الوساطة والتبعية عبارة عن
 ثبوت الوساطة والاعدام تعرف بمساكناتها الأصل يستعمل في معان
 كثيرة والظاهر أن المراد ههنا الأرحح إذ تكرر بلا وساطة الأجزاء
 والمتعلق والتبعية بالوساطة وما لا يكون بالوساطة أرحح مما يكون
 بالوساطة (قال والتبعية بجزائها في اللفظ المذكور) أي أن لم يكن
 اللفظ المستعار اسم جنس وما لم يكن لفظا مستعارا خارج عن القسمين
 فلا يتوهم الوساطة ضمير بجزائها راجع إلى الاستعارة بمعنى المصدر
 على الطريق الاستعماري المراد من اللفظ المذكور ما ذكره المستعير حين
 قصدا لاستعارة (أي المشتق والحرف) سواء كان فعلا أو اسما هذا
 تفسير بالأخص ولذا أثبت بقوله (فإنهما بقيا بقوله والا) يعني إذا كان
 المقسم لفظ المستعار فاعدا الاستعارة الأصلية ينحصر إلى المشتق
 والحرف (قال بعد جريانها في المصدر أن كان المستعار مشتقا)
 متعلق بالجريان لكن تمام الدليل بملاحظة المعطوف وهو قوله
 وفي مطلق معنى الحرف أن كان حرفا حاصلا أن لم يكن لفظ المستعار
 اسم جنس فتبعية لأنه أن لم يكن كذا يجري الاستعارة في اللفظ
 المذكور المستعير بعد جريانها في المصدر أو بعد جريانها في متعلق
 معنى الحرف فكما كان كذا فهو تبعية فينتج المطلوب وكون المصدر
 متبوعا أما مفردا كان المصدر الذي لم يلاحظ لزمان معه أو مع
 الزمان كما في المصدر المقيد بالمستقبل أو الماضي أو الحاضر سمي
 تفصيلا (وذلك لأنه إذا أريد استعارة قتل لمفهوم ضرب التشبيه
 مفهوما ضرب بمفهوما قتل في شدة التأثر يشبه الضرب بالقتل

ويستعار له القتل ويشق منه قتل بتعبية استعارة القتل) هذا دليل
الصغرى بالاستدلال من الجزئيات الى الكلى ومثل هذا وان لم يقدر
اليقين قد يكون جزئياته ضروري الاحكام ويستدل بها الى الكلى
فيفيد ظنا قويا وان استدل بجميع جزئياته يفيد علما يقينا اشار
الشارح الى هذا بقوله وهكذا باقى المشتقات ولا يقال هذا من قبيل
اثبات الشيء بنفسه لان الجزئى داخل في موضوع المطلوب فيلزم
اثباته بنفسه لا نأقول فرق بين عنوان الكلى وعنوان الجزئى ويتفاوتان
من جهة العلم اذ قد يكون الجزئيات معلومة والكليات مجهولة
ويستدل بها عليها كما حققه ملا خبير راحة الله عليه فلا يرد انه
لا يدل على المدعى لان الدليل انما يدل على ان الاستعارة في مادة
المشتقات يكون تبعية استعارة المصدر دون الهيئات لان الدليل
يدل على ان المشتقات المركبة من المادة والهيئة استعارة بتعبية المصدر
مطلقا لان الاستعارة لفظ قتل فعلا ماضيا لا قتل مصدرا ولا يتوهم
ان هذا الدليل عين المدعى ولا فرق بينهما الا بالاجتنال والتفصيل
انتهى يمكن ان يقال هذا القول من الشارح الايضاح لا الاستدلال
فلا يرد عليه شيء (وهكذا باقى المشتقات) قد عرفت مما قررنا ان
المشتق عبارة عن الذات والحدث باعتبار نسبة الحدث الى الذات
ان اعتبر النسبة من طرف الحدث فهو الفعل ومن طرف الذات فهو
المشتق وقد عرفت تفصيله فنذكر فالاستعارة في كل المشتق باعتبار
ذلك الحدث دون الذات والنسبة والمجموع هذا من اتمام الدليل
يعنى جميع جزئيات المشتقات مثل المذكور فاذا كان جميعها كذلك
يلزم جريان الاستعارة في المشتقات بعد جريانها في المصدر اعلم
ان الاستدلال اما من الكلى الى الجزئى او من الجزئى الى الكلى او من
الجزئى الى الجزئى فالاول قياس منطقي يستلزم المطلوب والثانى
ان كان من جميع الجزئيات بحيث لا يشذ عنه واحد وهو ايضا قياس

منطقي يستلزم المطلوب وان كان بعض جزئياته لا يقيد اليقين
والثالث يفيد الظن القوى وهو القياس الفقهي وما نحن فيه من قبيل
الثانى (وعمل القوم ذلك بما فيه خفاء ولا تفي هذه الرسالة بتحقيقه)
يعنى انى القوم دليلا على وجه التبعية لكن لا يتم دليلهم وهذه الرسالة
لا تفي ببيان حقيقتها وعمل القوم بان الاستعارة تعتمد على التشبيه
والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه وبكونه مشاركا
للمشبه في وجه الشبه وانما يصلح الموصوفية الحقايق اى الامور المقررة
الثابتة كقوله هم جسم ايضاً ويباعض صاف دون معان الافعال
والصفات المشتقة منها لكونها منجدة غير مقررة بواسطة دخول
الزمان في مفهومها او عروضه لها كذا ذكره القوم وقال العلامة
التفتازانى فيه نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول
لاسماء الزمان والمكان والالفة لانها تصلح الموصوفية فهو مقام واسم
ومجلس فسيح ومثبت طيب ويقتضى ان يكون الاستعارة فيها اصلية
لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا
بلغنا مقتل فلان اى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى
على تشبيه ضربه بالقتل فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات
واسم الزمان والمكان والالفة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات
وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يمتد
التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ اولم يقصد ذلك لوجب ان يذكر
اللفظ الدال على نفس الذات فيكون الاستعارة في جميعها تبعية تاما بل
وجه ما قال الشارح (لكن نحن نبين لك ما هو من مواهب الواهب)
استدراك عن تقليل القوم مع الخفاء في بيانهم والكلام في لفظ الواهب
كالكلام في الديباجة واما على نسخة الواهب فلا كلام فيه (قريب
الى الافهام) من جهة الاختصار والمضبوطة ومن جهة المآل
والمحصل (فانه قريب المسالك) فيه استعارة حيث شبه الالفاظ

المختصرة بالطريق القصير مع كونه تام الوسيلة الى المقصد (غير بعيد المرام) يعني يفيد وجه التبعية على وجه المراد والمرام الذي قصده القوم من غير تعسر ما ك هذه العبارة بطريق الادعاء والترغيب للسامعين (وهو ان المشتقات موضوعة بوضعين وضع المسادة والهيئات) ضمير هو راجع الى ما للوضع تعيين شئ بشئ للدلالة بنفسه من غير انضمام قرينة وهو شخصي ونوعي والاول ما لا يكون بواسطة قاعدة كلية بل اللفظ المعين بعين المعنى المعين والثاني ما يكون بواسطة قاعدة كلية وذلك على قسمين الاول ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له لا بالاحتياج الى القرينة واللفظ المستعمل في المعنى بهذا الوضع يكون حقيقة والثاني ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت عن الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها واللفظ المستعمل في المعنى بهذا الوضع يكون مجازا فاذا عرفت هذه المادة ما يكون الشئ بها بالقوة ههنا عبارة عن مبداء الاشتقاق والهيئة الغرض الحاصل من ترتيب الحروف والحركات والسكنات وهو المسمى بالصيغة فوضع المادة عبارة عن وضع مصدر المشتق بالوضع الشخصي ووضع الهيئة عبارة عن الوضع النوعي بالقسم الاول مثلا كل فعل على صيغة فعل بالفتحات الثلاث فهو للدلالة على وقوع الحدث في الزمان الماضي وكل فعل على صيغة يفعل فهو لاند على وقوع الحدث في المستقبل او الحال وكل اسم على فاعل فهو للدلالة من كذا ان كذا وغير ذلك من المشتقات وكذلك كل مادل

على المعنى بالهيئة افرد المصنف المادة وجمع الهيئة مع ان فيها تعددا لان المادة الواحدة يتوارد عليها هيئات متعددة وكذلك هيئة يتوارد على مواد متعددة لان المادة الواحدة يجتمع عليها هيئات متعددة مثلا مادة ضرب يجتمع فيها هيئة الفعلية وهيئة الماضوية وهيئة الاخبارية بخلاف الهيئة لانها لا تجتمع فيها مواد متعددة بل على سبيل البدل ويمكن ان يقال ان الواضع لم يلاحظ عند الوضع تعدد المواد بل قال وضعت مادة الاشتقاق للدلالة على مادة الاشتقاق بخلاف الهيئة فان تعددها ملحوظة له البتة لان وضع هيئة الماضي مثلا على حدة والمضارع على حدة وهذا القول من تمهيد المقدمة لدليل التبعية وهو قوله (فاذا كانت في استعارتها لا يتغير معانيها للهيئات فلا وجه للاستعارة الهيئة) الغاء تفرع على تلك المقدمة وضمير كانت راجع الى المشتقات لا يتغير خبر كانت فاذا لم يتغير معان المشتقات باعتبار الهيئة تكون مستعملة فيما وضع لها باعتبارها فلا يكون مجازا حتى يكون استعارة باعتبارها مثلا اذا استعير قتل لضرب لم يتغير معنى الهيئة وهو الزمان الماضي وكذا يقتل بضرب بخلاف استعارة قتل ليضرب فتح يتغير معنى الهيئة وهو الزمان الماضي لزمان المستقبل (فالاستعارة فيها انما هي باعتبار موادها) لكونها مستعملة في غير ما وضعت له باعتبار موادها الغاء تفرع على قوله فلا وجه لاستعارة الهيئة ولذلك اتى بالقصر في استعار مصدرها لاستعار موادها بتبعية استعارة المصدر ان المصدر والمادة عبارتان عن شئ واحد وهو مأخذ الاشتقاق مختلفان من جهة كونه جزء الفعل ومن جهة كونه مصدرا من غير الجزئية (في استعار مصدرها ليستعار موادها بتبعية استعارة المصدر) اي يستعار اولا مصدر المشتقات وبسبب اشتقاق الفعل من المصدر المستعار يستعار موادها بتبعية استعارة المصدر الظاهر ان يقال يستعار مواد الفعل وبتبعية يستعار نفس المشتق

بلا احتياج الى استعارة المصدر لكن جعل الشارح خلاف الظاهر
اعل وجهه ان الاستعارة قسم المجاز والكلمة جنسه والمادة من حيث
هي ليست كلمة فلا تكون استعارة بل يحتاج الى جعل المصدر استعارة
اولا فتصوير الدليل ان الاستعارة في المشتقات تجري بعد جريانها
في المصدر اذ كلما كانت المشتقات في استعارتها لا تتغير معانيها للمشتقات
لا تكون استعارتها باعتبار الهيئة وكما لم تكن باعتبار الهيئة تكون
باعتبار تبعية المصدر وكما كان كذا يجري استعارته في اللفظ المذكور
بعد جريانها في المصدر لكن المقدم حق والتالي مثله فينتج المطلوب
(وكذا اذا استعير الفعل باعتبار الزمان) مثل للاستعارة للمشتقات
باعتبار الهيئة بالفعل لوضوح الاستعارة فيه باعتبار الهيئة بخلاف
سائر المشتقات والا فالانساب لما سبق ان يقول ~~وكذا~~ اذا لم تتغير
في استعاراتها معانيها للمواد فلا وجه لاستعارة المادة بل الاستعارة فيها
انما هي باعتبار هيئاتها (كما يعبر عن المستقبل بالماضي تكون تبعية
لنشبيه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع)
تحقق الوقوع وجه الشبه بينهما قال السيد الشريف ان التعبير
عن الماضي بالمضارع وعكسه بعد من باب الاستعارة بان يشبه غير
الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه
نصب العين وواجب المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما للآخر فعلى
هذا يكون الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب
الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا
شديدا والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في
تحقق الوقوع فيتمتع فيه ضرب فيكون معنى المصدر اعني الضرب
موجودا في كل واحد من المشبه والمشببه لكنه قيد في كل واحد
منهما بقيد مغاير لمقيد الآخر فصح التشبيه لذلك انتهى ومن هذا
التقرير يعلم ان الاستعارة في الهيئة يعبر بالمصدر المقيد بمدلول

الهيئة وهو ان كان لكن الاستعارة في ذلك القيد دون المصدر لاونه
مستعمل في ما وضع له واللفظ في وجه التعبير ان الاستعارة لا بد وان يكون
لفظا والهيئة ليست من قبيل اللفظ صا بل بالانع الماد فيكون
استعارته بملاحظة متبوعه وتعبيره وان الهيئة موضوعه بوضع
النوع والموضوع لها بوضع النوع الزمان الخصوص مع وقوع
الحدث في الزمان الماضي وكل فعل على صيغة بفعل عين للدلالة
بنفسه على وقوع الحدث في الزمان المستقبل ومعلوم ان الاستعارة
بتشبيه الموضوع له وهو الحدث في الزمان الماضي او الحدث في الزمان
المستقبل مثلا وكذا سائر الافعال وان وجه الشبه وهو تحقق الوقوع
يلزم ان يكون صالحا للصفة للمشببه والمشببه به وهذه الصلاحية
لا تصور الا في المصدر المقيد بالزمان لان الزمان وحده (فباعتباره
ضرب فالاستعارة استعارة الهيئة وليست بتبعية استعارة المصدر القاء في
فباعتباره تفرع على قوله تكون تبعية للتشبيه الخ والفاء في الاستعارة
تفرع من قوله فان استعير الى آخر القول وخلاصة كلامه ان الاستعارة
التبعية في الافعال لا يتشابه على التشبيه لا تصور في تمام معنى الافعال
لكونه غير مستقل على ما سبأ بل يجرى معها فاما بسبب المادة
او بسبب الهيئة ان كان بسبب المادة فباعتباره او لا في المصدر
ثم يشتق من المصدر المستعار فتشترى الى مادة الافعال فتستعار
بتبعية المصدر وان كان بسبب الهيئة يشبه المصدر المقيد
بالزمان الخصوص بالمصدر المقيد بالزمان الآخر الخصوص
ويحصل بسبب هذا التشبيه المشابهة بين الفعلين فباعتباره احدهما
الآخر لكن المصدرين بنفسهما حقيقةتان بدورنا ملاحظة القيدتين
لانهما مستعملتان في ما وضع لهما بل تشبيههما التشبيه القيدتين اللذين
هما مدلولي الهيئة فالاستعارة في الافعال بتبعية استعارة الهيئة
لا بتبعية استعارة المصدر وهذا القيد يكفي في استعارة الافعال

فان قيل اما ان يكون المادة او الهيئة واسطة في استعارة الافعال
فمن اى واسطة من الوسائل قلنا اختلف في المجاز والاستعارة
قال بعضهم من تصرفات المنةوية وهما صفتان المعنى اولا وبالذات
واللفظ ثانيا وبالعرض فح يكون واسطة في العروض وقال بعضهم
وهو المسلك المنصور من تصرفات اللفظية فمن صفات اللفظ
كادل عليه تعريفهم بالكلمة فح ان كان عرض الشيء للشيء بواسطة
الجزء من قبيل المجاز وهو الراجح يكون ايضا واسطة في العروض
وعلى كلا التقديرين يكون الواسطة متصفا بالعارض كما يتصف
ذو الواسطة فلذلك اسند الش الاستعارة الى المادة والهيئة بقوله
فبستعار موادها وبقوله فالاستعارة استعارة الهيئة وان لم يكن
من قبيل المجاز يكون واسطة في الثبوت (بل اللفظ بتمامه مستعار
بتبعية استعارة الجزء) معطوف على قوله وابست بتبعية المصدر
بل اذا كانت في اللفظ بتمامه يكون بتبعية استعارة الجزء حاصل كلامه
وسبب تفريده من المص ومن السيد رحمه الله انه اثبت المشتق وضعين
وضع المادة ووضع الهيئة فجعل استعارة في المادة منفردا عن تمام
الفعل وفي الهيئة منفردة بناء على وضعيهما والاستعارة في المادة
بتبعية المصدر وفي الهيئة لبست بتبعية المصدر بل بتبعية تشبيه
المصدرين المقيدين واثار بقوله بل اللفظ بتمامه الخ الى ان يمكن ان يجعل
اللفظ بتمامه استعارة كالمادة والهيئة فان كان اللفظ مستعارا يكون
بتبعية استعارة الجزء سواء كان مادة او هيئة واما السيد الشريف جعل
اللفظ فقط استعارة تبعية اما باعتبار المادة او باعتبار الهيئة وفيه
تعريض للمص حوث جعل الاستعارة التبعية بتبعية المصدر مطلقا
ويدل عليه كلامه الآتي في حواشي هذه الرسالة مع انه لبست التبعية
مطلقا بل اذا كانت في المادة بخلافها في الهيئة (اضنه) اى ليحل
(فمليك) اسم فعل بمعنى استمسك (قال في حواشي هذه الرسالة)

ضمير قال راجع الى المص هذا استئناف ولذا ترك العطف كانه قيل
يمكن حل عبارة المص على ما بينه الش فقصد الجواب عنه بان مراد
المص الاطلاق في التبعية بالمصدر وايد بكلام نفسه في هذه الحاشية
او توطئة الى بيان المذهب في الاستعارة التبعية اعلم ان الاستعارة
في الفعل انما تتصور بتبعية المصدر ولا يجري في النسبة الداخلة
في مفهوم الاستعارة فاعل لا يجري (تبعا) فميرله (على قياس الحرف)
متعلق بلا يجري فيدلت على القياس بمعنى حل الشيء على الظير وسرابة
حكم الظير على ذلك الشيء وانقص ربنا ما يتصور ببناء على زعم
المص لان الاستعارة في الفعل واما باعتبار المصدر واما باعتبار الهيئة
واما باعتبار النسبة لاسبيل الى الثاني والثالث على زعمه فثبت
الاول وظهر في قوله في الفعل الاستعارة من قبيل ظرفية المحل
للمعال لان قبيل ظرفية العام للخاص على ما وهم البعض وبيان الاستعارة
في الفعل من قبيل التمثيل والاستشهاد على كون الاستعارة
في المشتقات كلها تبعية لا تخصيص بالفعل على ما وهم البعض
اعلم ان الفعل كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو
الحدث وعلى معنى غير مستقل هو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث
انها حالة بين طرفيها والة تعرف الهمام مرتبطا احدهما بالآخر ولما كانت
هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تحصل الا بالفاعل وجب ذكره
كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظة من موضوعه وضعا عاما لكل
ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعه وضعا عاما لكل
نسبة الحدث الذي دلت عليه الفاعل بخصوصها الا ان الحرف
لما يدل الاعلى معنى غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوما عليه
وبه اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن من اعتبار
النسبة بينه وبين غيره واحتاج الى ذكر المتعلق غاية لمجازاة اللفاظ
بالصور الذهنية والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه انتسابه

الى غير ونسبة تامة فمن حيث انها حالة بينهما واجب ذكر القاعل
لذلك المحازاة وجب ايضا ان تكون مسندا باعتبار الحدث اذ قد
اعتبر ذلك في مفهومه وضعا ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا
اليه لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث
والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يقع
محكوما به فضلا عن ان تقع محكوما عليه كما يشهد به التأمل الصادق
ومن هذا البيان يعلم مقايضة جريان الاستعارة في النسبة لداخله في مفهوم
العقل على الحرف من ان الحرف بوضع عام والموضوع له خاص
وهو الابداء المخصوص مثلا كذلك الفعل موضوع للنسبة المخصوصة
بوضع عام وهو النسبة المطلقة فكذلك يجري الاستعارة في المعنى
المخصوص الحرف باعتبار متعلقه وهو المعنى العام الذي هو مرأت
الملاحظة كذلك يجري الاستعارة في النسبة بمخصوصة
داخله في مفهومه باعتبار نسبة مطلقة وهو المعنى العام الذي هو
مرأت الملاحظة والمعنى رحمه الله في هذا الجريان بالمقايضة افرق
بينهما (فان معناه نسبة مخصوصة يجري فيها الاستعارة تبعا) لتعليل
لكون الحرف مقبسا عليه لان المقبس والمقبس عليه لا بد من ان يكونا
مشتريكين في الصلة ويسرى الحكم من المقبس عليه الى المقبس
وهما الحكم جريان الاستعارة والعللة المشتركة كون معناه نسبة
مخصوصة حاصلة ان الحرف مقبس عليه للفعل لان الحرف معناه
نسبة مخصوصة يجري فيها الاستعارة تبعا و ككل شيء شأنه كذا
مقبس عليه للفعل فينتج المط وجريان الاستعارة في الحرف تبعا
لان معنى الحرف من حيث هو معناه لا يصلح ان يلاحظ محكوما عليه
وموصوفا بشيء فلا يمتد جريان الاستعارة فيه ابتداء لكن
متعلقات معاني الحروف كالابتداء والانتها والظرفية والاستعلاء
والفرضية معان مستقلة فيقع التشبيه بها وتجرى الاستعارة فيها

اصالة ثم تسرى الى معاني الحروف لاستعمالها عليها وجه الاشتغال
ان المطلق جزء المفيد والكلية جزء الجزئي والجزئي كل الكل (لان مطلق
النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه في الاستعارة) دليل
على قوله لا يجري ويبان ان القياس مع القارق حاصله ان النسبة
الداخله لا يجري فيها الاستعارة تبعا للمطلق اذ لو جرت لزم ان يكون
الاستعارة في المطلق على الاصالة ثم تسرى على النسبة الداخلة
ولو كان الاستعارة في المطلق على الاصالة لزم ان تشتهر بصفة
يصلح ان يجعل وجه شبه واللازم بهذا والملازم هذه فثبت ان النسبة
الداخله لا يجري فيها الاستعارة قال الفاضل الحسن جلبي اعتراضا
على السيد الشريف قدس سره فيه بحث لان المعنى يرجع معاني
نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام
ولها خواص واصناف يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب
الى المحرص دلالة على قوة نسبه اليه وشبهت نسبه اليه الى من ينسب
ايه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب
وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبها بان تشبه بما يرجع
نسبها اليه بنوع استلزام كقولنا الاتصاف والقيام مثلا ارجع اليه
نسب اخرى كذلك كقولنا الاية مثلا فيقال قتلني السوط والسيف
فالتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور بينهم
فتدبر فانه دقيق انتهى انا قول المراد بمطلق نوع النسبة التي هي
مدلول الفعل اعني نسبة القيام مطلقا وهي متعلق النسبة المخصوصة
التي هي مدلول الفعل وهي لم يشتهر بوصف يصلح ان يجعل جامعا
بينهما وبين نسبة اخرى مطلقة كنسبة الظرفية والآلة والعلمية والجامع
لا بد ان يكون احسن اوصاف المشبه والمشبه به واسمها وما قاله ذلك
الفاضل من انه يمكن ان يعتبر النسبة المحرص كالنسبة التي الى انفاعل فيقال
ضرب ضرب زيد لكونه محرضا عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة

والظرف فليس بشئ لانه اعتبر تشبيه المحرص بالفعل فهو ليس استعارة
في النسبة (بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لهما
احوال مشهورة) ان متعلقات الحروف كالابتداء والانتهاء وان كان
اعم بالنسبة الى معان الحرف لكنها مخصوصة معلومة من جهة
النوع وتتصف بصفة ومعنى يصلح ان يكون تلك الصفة وجه شبه بخلاف
النسبة المطلقة لانها غير معلومة وغير مخصوصة حتى يتصف بصفة
وتجول وجه شبه مثلا اذا اردت استعارة من ليل شبهتها ولا الانتهاء
المطلق بالابتداء المطلق في كونهما طرفي الشئ او تنزيل التضاد منزلة
التناسب فتستعير الابتداء للانتهاء ثم تسري الى جزئياتها فتذكر
لفظ من تريد الى (ثم ان الاستعارة) ثم حرف عطف معطوف على
قوله ان الاستعارة في الفعل انما تصور وهي موضوع للترتيب
مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما يجيء لاستبعاد مضمون الجملة
الثانية عن الاولى وعدم مناسبتها له نحو قوله تعالى * ثم انشأناه
خلقا آخر * ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون * لاستبعاد الاشتراك
بخالق السموات والارض وقديحي ليجرد الترتيب والتدرج في درج
الارتقاء من غير اعتبار تعقيب وتراخ كقوله * ان من ساد ثم ساد ابوه * ثم قبل
ذلك جده * وفيما نحن فيه يحتمل ان يكون ليجرد الترتيب في الاخبار وان
يكون لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى اذ خلاصة الجملة الاولى على
ما قاله المص انحصار استعارة التبعية في الفعل بتبعية المصدر وخلاصة
الجملة الثانية استعارة التبعية فيه يكون بالمادة وتبعية الهيئة وفي كلا
الاستعمالين كلمة ثم مجاز في الاول مجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد
في المطلق وفي الثاني على سبيل الاستعارة بتشبيه الاستبعاد بالتراخي فتأمل
(ان الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد
مثلا بالقتل) في كمال التأثير (ويستعار له اسمه) لان الاستعارة صفة
اللفظ والمشب والمشب به من تصرفات المعنى (ثم يشتق منه قتل)

ثم للترتيب الذاتي اول الاستبعاد فتأمل وجهه (والثاني ان يشبه الضرب
في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في تحقق الوقوع فيستعمل
فيه ضرب) الفاء لتعقيب قد علم وجه التعبير بالمصدر المقيد ووجه الحصر
على قسمين مع ان الفعل له معان ثلاثة الزمان والحدث والنسبة
المخصوصة مما قررنا آنفا (فيكون المعنى المصدرى اعني الضرب موجودا
في كل واحد من المشبه والمشب به) الفاء جواب لشرط محذوف هذا اشارة
الى سؤال وهو يلزم ان يكون المشبه والمشب به شيئا واحدا مع انه لا بد من
التغاير (لكنه قيد في كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر) اشارة الى الجواب
عن السؤال المذكور اذا الشئ الواحد اذا قيد بقيدين متغايرين يكون
المقيدان متغايران البتة فلا يلزم تشبيه الشئ الى نفسه قبل فيه نظر
لان الضرب حقيقة في كل من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل
فكيف يتحقق استعارة احدهما في الآخر حتى يتحقق الاستعارة بتبعية
في الفعل انتهى ونحن نقول ان المطلق وان كان حقيقة لكن المقيد مجاز
في المقيد الآخر لان المركب من الداخل والخارج خارج (فيصح التشبيه
لذلك كذا افاده المحقق الشريف) الفاء تفرع على الاستعداد الك
ويغنى عن قوله لذلك ان اشربه الى التقيد بناء على المتبادر وان اشير
الى حصوله المغايرة فلا فالحاصل اذا قيد كل منهما بقيد مغاير فيصح
التشبيه لحصول المغايرة التي اقتضاها التشبيه قبل فالاستعارة
عنده قدس سره في هذا القسم ايضا بتبعية استعارة المصدر بدليل
قوله في اول الحاشية ان الاستعارة في الفعل انما يتصور بتبعية المصدر
انتهى انا اقول التعبير بالمصدر المقيد لا يقتضي القول بتبعية المصدر
كما عبر الش به وقد عرج بان الاستعارة ليست بتبعية المصدر بل استعارة
الهيئة كما عرفت واما قوله قدس سره في اول الحاشية بيان الموضوع له
للفعل انه الحدث والنسبة والاستعارة باعتبار الحدث دون النسبة
ولم يتعرض فيه الى معنى الزمان والهيئة ثم بين بقوله واعلم الخ والفظ

من عبارته ان اللفظ استعارة اما باعتبار المادة وهو الحدث واما باعتبار
 الهيئته وهو الزمان كما لا يخفى على من تتبع كلام السيد رحمه الله
 (لكن ذكر العلامة المحقق عضد الملة والدين في الفوائد الغياثية)
 استدراكه عن مجموع ما ذكر من قول المص والش والسيد الشريف
 قدس سره اذا لم يكونوا قائلين باستعارة الفعل باعتبار النسبة بل نفوها
 (ان الفعل يدل على النسبة ويستدعي حدثا وزمانا والاستعارة
 متصورة في كل واحد من الثلثة) يقتضي هذا ان الكلام ان الفعل موضوع
 للنسبة والحدث والزمان لكن الزمان والحدث بحسب استدعاء
 النسبة لهما ولذلك لا يخلو الفعل عن النسبة بخلافه الزمان والحدث
 اذ هما يخلو الفعل عنهما كافعال المدح والذم وافعال الناقصة كما يدل
 عليه تقسيم مدلول اللفظ في رسالته العضدية الوضعية حيث قسم
 مدلول اللفظ الى الشخصي والكلّي والشخصي الى الذات والحدث
 والنسبة ان كان الاول فهو اسم الجنس وان كان الثاني فهو المصدر
 وان كان الثالث فهو المشتقات فتح يكون المعاني الثلثة اجزاء الفعل
 فيستعار بسبب كل واحد من اجزائه (ففي النسبة كهزم الامير الجند)
 حيث شبه النسبة الى غير ما هو له بالنسبة الى ما هو له في ملازمة الهزم
 فاستعير النسبة الى ما هو له بالنسبة الى غير ما هو له ثم تسرى هذه الاستعارة
 الى الفعل كما في سائر اجزائه او شبه النسبة السببية بالنسبة الفاعلية في قوة
 التأثير فاستعير النسبة الفاعلية للنسبة السببية ثم تسرى الى الفعل
 وجه الاستعارة ان الافاظ المذكورة كلها مستعملة في ما وضعت له لكن
 التصرف في النسبة فتح اما ان يحمل الى المجازي الاسناد كما فعله الجمهور
 حيث صرحوا انه قد استعير الاسناد دما هو له فغيره لمشابهة اياه
 في الملازمة كما استعير للرجل الاسد لمشابهة اياه في الجرأة ولا مجاز
 ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة
 بحال الاستعارة الاصطلاحية واما ان يحمل على الاستعارة في الفعل

بواسطة استعارة مجزئة كما فعله قاضي عضد رحمه الله فتح بناء على قول
 العلامة المحقق يمكن ان يحمل جميع باب الاسناد المجازي على الاستعارة
 تأمل (كما دى اصحاب الجنة) حيث شبه فيه النداء في المستقبل بالنداء
 في الماضي في تحقق الوقوع فاستعير نادى لينادى بتبعية المصدر
 عند المص وبتبعية الهيئته عند الشريف رحمه الله واستعير الهيئته
 الماضي لهيئته المضارع بتبعية تشبيه المصدرين المقيدين ثم بتبعية
 الهيئته استعير الفعل الماضي لفعل المضارع عند الش رحمه الله
 وقرينة الاستعارة ان النداء في القيمة وهو المستقبل والاستعمال
 في غير ما وضع له باعتبار الزمان وباقي الانقاط والنسبة حقيقة
 (فبشرهم بعذاب اليم) مثال للاستعارة في الحدث وهذه الاستعارة
 من الاستعارة التكميلية والتعليقية وهي الاستعارة التي استعملت في ضد
 معناه الحقيقي او تقيضه بتزويل التضاد والتناقض من اناسب بواسطة
 تلميح او تهكم حيث شبه الانذار الذي هو الاختيار بما يظهر الم المخبر به
 بالبشارة التي هي ضده واستعيرت البشارة للانذار بادخاله في جنسها
 على سبيل التهكم فذكرت البشارة واريد الانذار (هذا
 كلامه هذا) اشارة الى انتهاء كلام المحقق وما بعده الى قوله امر
 بالتأمل قول المص في حواشي هذه الرسالة ومن قوله امر بالتأمل الى
 الآخر كلام الشارح (تأمل فان فيه اشارة الى ان النسبة الجارية
 نوع من النسبة دون النسبة في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي
 فافهم) الفاء في فان تعليلية بتأويل الانشاء بان هذا مقول في حقه
 تأمل اذ الدليل يقتضي الخبر وجه الاشارة لتخصيص المثال بالتأمل
 وتعدد وعدم ايمانه بالعكس وهذا القدر كاف في لاشارة سيما صدر
 من العلامة المحقق عضد الملة والدين الذي شأنه في جميع القنون
 كالشمس بين الكواكب ووجه جعل النسبة التي اجريت الاستعارة
 باعتبارها نوعا من مطلق النسبة دون النسبة في التعبير المذكور

ان جريان الاستعارة في الفعل باعتبار الامور الثلاثة المذكورة ان كل واحد من هذه الامور لا يستعمل في حق ما هو له وما وضع له فيتصرف فيه فيحمل على ما يناسبه من المجاز والتأويل والتخصيص وغير ذلك مثلا فعل الماضي باعتبار هيئته حقه ان يستعمل في الزمان الماضي وباعتبار حدثه حقه ان يستعمل فيما وضع له وباعتبار نسبته حقه ان يستند الى ما هو له من جهة القيام في المبنى للفاعل ومن جهة الوقوع في المبنى للمفعول فان لم يستعمل فيما هو حقه يكون استعارة باعتبار ذلك دون غيره وان امكن الاستعارة باعتبار واحد منها بانضمام الآخر لامفردا لكنه غير معتبر وتكلف بلا احتياج فمع اذا كان الاستعارة بالنسبة يتحقق في النسبة الى غير ما هو له وهذه النسبة نوع من مطلق النسبة غير النسبة التي وقعت في الفعل المستعار باعتبار الزمان او باعتبار الحدث اذ هي النسبة الى ما هو له ومن هذا البيان يثبت الفرق بين هزم الامير الجند وبين نادى اصحاب الجند اذ النسبة في الاول الى غير ما هو له وفي الثاني الى ما هو له وكذلك في الاول لم يستعمل الفعل باعتبار الامور الثلاثة في غير ما هو حقه الا باعتبار النسبة فقط وفي الثاني لم يستعمل الا باعتبار الزمان فقط فعلى هذا يدفع ما اوردته الشارح من الخفاء في بيان وجه التأمل اذ مدار الخفاء امكان الاستعارة في نادى اصحاب الجند باعتبار النسبة المقيدة بالزمان وهو بسبب انضمام امر من الامور الثلاثة الى آخر وهو ليس بمرضى ولا معتبر مع ان النسبة والحدث من غير ملاحظة الزمان مستعملان فيما هو حقه فلا وجه لاعتبارهما في الاستعارة وبطل على ما قلنا قول العلامة المحقق والاستعارة متصورة في كل واحد من الثلاثة ولما كون الاستعارة باعتبار الامرين معا او باعتبار الامور الثلاثة جميعا اذ كان كلاهما او كلاهما مستعملا في غير ما هو حقه فتأنيت بالطريق الاولى وليس منه ما قاله الشارح تأمل حق التأمل (امر بالتأمل) الظاهر ان المراد منه قوله تأمل دون تأملهم لعدم مساعدة اللفظ

بل لفظ فافهم اشارة الى جواب السؤال المرموز اليه بتأمل وهو ما قرره الشارح والجواب ما قررنا آنفا ولا يتوهم ان المصنف نفسه بين وجه التأمل بقوله فان فيه الخ ولا حاجة الى وجه الآخر لان ما بينه المصنف بيان مورد السؤال الذي علم من اشارة المحقق على انه لا محذور في تعدد وجه التأمل (خفاء القول بالاستعارة للنسبة في هزم الامير الجند دون نادى اصحاب الجند) دليل على الامر اذ انتهى بديهية والقول بمعنى الحكم وهو انهم من الصريح والاشارة فلا يتوهم ان المحقق لم يقل وهذا الدليل في المال ابطال فرق بين النسبتين باعتبار جريان الاستعارة حاصله ان انفرد بينهما باعتبار ترجيح بلامر جمع وكل ما هذا شأنه فاسد فينتج المطلوب فالصغرى نظرية فائت بها بقوله (فانه كما يصح تشبيه نسبة الهزم الى الامير بنسبة الهزم الى الجند والاستعارة) وجه الشبه بينهما ملازمة الفعل لهما او كمال السعي وبذل الجهد قيل هذا استعارة مكينة لذكر طرف المشبه انتهى استعارة مصرحة اذ المراد من نسبة الهزم الى الجند النسبة من جهة القيام ومن نسبة الهزم الى الامير النسبة من جهة السببية فالذكر النسبة من جهة القيام (يمكن تشبيه نسبة النداء في الزمان المستقبل بنسبة النداء في الزمان الماضي والاستعارة فكون الاستعارة في احدي الصورتين للنسبة دون الاخرى تفرقة من غير قارق) قيل يمكن ان يقال بينهما فرق فان في تشبيه نسبة الهزم الى الامير بنسبة الهزم الى الجند المشبه والمشبه به متغايران بالذات لان النسبة تختلف ذاتا باختلاف طرفيها وقد اختلف هنا المنسوب اليه بخلاف تشبيه نسبة النداء في الزمان المستقبل بنسبة النداء في الزمان الماضي فان النسبة فيه متحدة ذاتا ومختلفة اعتبارا انتهى انا اقول هذا الفرق لا يجتدي نفعا اذ المبحث ان النسبة التي تجري فيها الاستعارة غير النسبة التي في التعبير عن المستقبل بالماضي يعني لا تجري فيها الاستعارة ادعى

المحقق هذا على ما فهمه المص واعرض يجريانها فيها بادعاء عدم
الفرقة بينهما باعتبار جريان الاستعارة لعدم انفارقة من جميع الوجوه
على ان النسبة المقيدتين بقيدتين مقاربتين كيف يكون متحدة بالذات
اذا النسبة تتغير بتغير المنسبين بالضرورة (ولم يلتفت الى ما هو اهم
من ذلك) عطف على قوله امر بالتأمل وجه الاهمية ان اسلوب كلام
المص ينبئ عن اختياره قول السيد الشريف حيث استدل على عدم
جريان الاستعارة في النسبة وقدم على قول العلامة واستدرك قوله
بلكن وهذا يقتضي ان يبين الحق منهما وبيان وجه التأمل لا يقتضي
الحقيقة لانه مناقشة في المثال ولانه لو سلم العلامة جريان استعارة
في نادى السحاب الجنة باعتبار النسبة ثبت المدعى وهو جريان الاستعارة
باعتبار النسبة مع ان الشارح اعترف بإمكانها فان قيل لم لا يجوز
ان يكون وجه التأمل اشارة الى بيان عدم حقيقة ولا يكون وجهه
ما يندب الشارح من الخفاء قلنا لما بين المص مورد السؤال المستفاد
من لفظ التأمل بقوله فان معناه الخ فلا يحتمل ان يكون اشارة الى بيان
عدم حقيقة (من ان الحق من القولين ايهما) وهي عدم جريان
الاستعارة في الفعل باعتبار النسبة الداخلة على ما قاله السيد الشريف
وجريانها باعتبارها على ما قاله المحقق (ونحن نقول الحق ما ذكره
المحقق الشريف) خلاصة كلام الشارح اذا النسبة قولها الى مثل
هرم الامير الجند يعني في تركيب يكون الاسناد فيه مجازيا عند الجمهور
الحق مع السيد الشريف لان الفعل موضوع للنسبة الى الفاسد
مطلقا مجازيا او حقيقة فيكون الفعل مستعملا في الموضوع له باعتبار
النسبة في كل الاسناد المجازي فلا استعارة فيه لانها من قسم المجاز
لكن هذا من قبيل المناقشة في المثال واما اذا نسب الى مطلق النسبة
فالحق مع العلامة المحقق لان الفعل قد يوضع للنسبة الانشائية وقد
يوضع للنسبة الاخبارية وهما من انواع النسبة المطلقة فيتصان

بصفات تصلح ان يكون وجه الشبه كالوجوب والحزمة والاباحة
في الانشائية والمطابقة والتلاطمية في الاخبارية فاذا عرفت هذا
فلا يتوهم المناقاة بين كلام الشارح وهو قوله الحق ما ذكره السيد
الشريف وبين قوله يستعار من احدهما الآخر كما وهمه الشيرازي
(لكن لا ماذكرة) يعني دعواه حق ودليله باطل وهو لان مطلق
النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف
معلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة واثبت
حقيقة دعواه بقوله اما الاول وبطلانية دليله واما الثاني (اما الاول)
اي بيان حقيقة ما ذكره الشريف (فلان الفعل موضوع للنسبة
الى الفاعل مجازيا كان او حقيقيا) وكما كان موضوعا للنسبة مطلقا
فيكون الفعل حقيقة باعتبار النسبة الداخلة فالصغرى نظرية قائمتها
بقوله (ولهذا لبس في هرم الامير الجند مجاز لغوى) فيه شائبة المصادرة
على المطلوب اذ هو ان الفعل لبس يجري فيه الاستعارة باعتبار النسبة
والاستعارة من المجاز اللغوى الا ان يقيد بقيد عند الجمهور حيث ذهبوا
الى المجاز في الاسناد ولم يذهب احد منهم الى ان الفعل مجاز مرسل
بسبب استعماله في المركب من جزء معناه وغيره وهو النسبة الى
الفاعل المجازي ويؤيد هذا الوضع رد السكاكي الاسناد المجازي
الى الاستعارة بالكناية حيث تصرف في الفاعل بدون التعرض
الى النسبة والفعل باعتبارها لكن هذا التوجيه لا يخلص عن الخلل
اذ القاضي المحقق تقابل الجمهور والسكاكي فلا وجه لابطال كلامه
بمخالفتها والظاهر في اثبات هذا المطلب دليل السيد الشريف
السابق ويدفع اعتراض الشارح اليه ستعرف ان شاء الله تعالى وقريب
من هذا الدليل قول الشارح في شرح التلخيص في بيان حقيقة الاول
ان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار الفعل عنها بخلاف المص
فانه لا يستعار الفعل عن معناه بل يستعار عن معنى المصدر ولم يشق

منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة (واما الثاني) اى يبان بظلال
الدليل الذى ذكره الشريف لاثبات دعواه وهو الفعل لايجرى فيه
الاستعارة باعتبار النسبة الداخلة في مفهومه تصوير داليله هذا لان
الفعل النسبة الداخلة فيه لكونها غير مستقلة بالمفهومية لايجرى
بها الاستعارة الا بمطلق النسبة ومطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح
ان يجعل وجه شبه في الاستعارة وكما كان كذا لايجرى بها الاستعارة
فيتنج المطلوب (فلان لنسبة الفعل انواعا نسبتة الى الفاعل وهى
نسبة مخصوصة ونسبة الى المفعول ونسبة الى المكان الى غير ذلك)
لان الحدث المدلول المتعدي مثلا اسم معنى يحتاج الى القيام بالشئ
لكونه معنى للوقوع على الشئ لكونه متعديا والوقوع فيه لكونه
زمانيا والوقوع له لكونه اختياريا وغير ذلك فثبت لنسبة الفعل
انواع متعددة حاصل هذا اما معارضة على دليل السيد واما منع
بالترديد اما لمعارضة الفعل يجرى فيه الاستعارة باعتبار النسبة
الداخلة لان الفعل لنسبة انواع متعددة كذا وكل نوع منها له لوازم
تخصوصة يصح ان يشبه بها باعتبارها وكل ما هذا شأنه يجرى فيه
الاستعارة باعتبار النسبة الداخلة فيتنج المطلوب واما المنع بالترديد
هكذا ان اريد بمطلق النسبة في قولك لايجرى بها الاستعارة الا بمطلق
النسبة غير انواع النسبة التى ذكرنا لانهم صغراك وان اريد انواع
النسبة لانهم الكبرى الاولى كيف ان انواع النسبة لها لوازم مخصوصة
يصح ان يشبه بها باعتبارها وانا اقول ان هذا الاعتراض مدفوع
من دليل السيد الشريف بان المراد من نسبة الفعل ما يكون داخلا
في مفهومه ويكون جزء الموضوع له وتلك الانواع ليست كلها
داخلة في مفهوم الفعل بل الداخلة فيه نسبتة الى الفاعل فقط وهى
تخصوصة ونوعها نسبة القيام مطلقا وهى متعلق النسبة بالتخصوصة
التى هى مدلول الفعل وهى لم يشتهر بوصف يصلح ان يجعل جانبا

بينها وبين نسبة اخرى مطلقة وحاصله النسبة التخصوصة نسبتة
الى فاعل مخصوص والنسبة المطلقة نسبتة الى فاعل ما وليس فيها
وصف يصلح للوجه الشبه (كل منها نوع مخصوص له لوازم
تخصوصة يصح ان يشبه بها باعتبارها) مثلا في تعلق الفعل لكل
واحد منهما يشبه احدهما بالآخر فيستعار (لكن هذه المناقشة
مع العلامة ليست الا في المثال وهو قوله هزم الامير الجند) هذا
استدراك من قوله اما الاول يعنى ان الحق مع السيد في مادة الاسناد
المجازية وهى تخصوصة لا يثبت بها عدم جريان الاستعارة في الفعل
مطلقا حاصله ان دعوى السيد سلب كللى ودليله قاصر ودعوى
العلامة تقضيته وتقيض السلب الكللى موجبة جريئة مكفى في اثبات
دعواه بوجودها في مادة واحدة وهى ثابتة (اما الوقف على النظر عند
فالحنى مع العلامة لان الفعل قد يوضع لنسبة الانشائية) طلبية كانت
كالامر وانتهى او غير طلبية كافعال المقاربية وكافعال المدح والذم وصيغ
العقود ونسبة النسبة الى الانشاء من قبيل نسبة الجزء الى الكل او من نسبة
المدلول الى الدال قيل فيه نظران الموضوع للنسبة الانشائية
والاخبارية الجملة الاخبارية لا الفعل وكذا المستعار من احدهما
ليس الا الانشاء والخبر الالفعل وحده كما لا يخفى انتهى اقول وضع
انهية للاخبار والانشاء للنسبة الاخبارية و الانشائية كما قال
العلامة التفتازانى ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب
الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع
مثلا هيئة التركيب في يجوز يد قائم موضوع للاخبار بالاثبات انتهى
على ان الفعل موضوع للنسبة سواء كانت انشائية او اخبارية ان كانت
المطلق انشائية يكون مدلول الفعل نسبة انشائية مخصوصة
وكذا الاخبارية وان النسبة لا ينج منها فكيف لا يكون احدهما
موضوعا له (مخوضا ضرب وهى مشهورة بصفات) الصفة اعم

من ان يكون حقيقة مثلا كونها طلبية او غير طلبية او حكما كالوجوب
والنوب والذات فانها ليست صفة حقيقة لانها قائمة بالافعال بل
باعتبار كونها مقتضى الانشاء (تصلح لان تشبه بها كالموجوب)
واماله الاحكام الخمسة وهذه تكون وجه التشبيه (وقد يوضع
لنسبة الاخبارية وهي مشتهرة بالمطابقة واللامطابقة ويستعار
الفعل من احدهما لآخر كاستعارة رجه الله لارجه) اتصاف النسبة
بالمطابقة واللامطابقة ثابت بان الكلام لا محالة مشتمل على نسبة
قائمة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهي عبارة عن تعلق احد جزئي
الكلام الى الآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابيا
اوسلبيا وهذه النسبة مشتركة بين الانشائيات والاختاريات
وتلك النسبة اما ان تكون ايجابيا خارجا بمعنى غير النسبية الواقعة
في الذهن وهو ان يكون بين الطرفين في الخارج في احد الزمان
الثلاثة نسبية ثبوتية اوسلبية اولا فان كان الاول فهو الخبر الذي
يكون النسبة فيه القائمة بنفس المتكلم مطابقة للنسبة في الخارج
بان يكونا ثبوتيين اوسلبيين او غير مطابقة بان يكون احدهما ثبوتيا
والآخر سلبيا وان كان الثاني فهو الانشاء الذي لا يتصور فيه
المطابقة واللامطابقة لعدم وجود النسبة الخارجية فاذا استعمل الاخبار
في مقام الانشاء يكون مجازا مرسلانا كان او استعارة فتح استعير رجه الله
لارجه حيث شبه النسبة الانشائية الغير المتصفة بالمطابقة واللامطابقة
بالنسبة الاخبارية في المطابقة اذ عاين لتفاوت اولها ظاهر الحرفين ثم استعير
الفعل وهو رجه باعتبار النسبة لارجه استعارة مضرحة تبعية فان قيل
ما يقول السيد الشيرازي لذل هذه الاستعارة قلنا ان مثل هذه الاستعارة
عنده تشبيه الغير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع تفاوت ولا حرجا
او تشبيه الماضي بالحاضر وبالعكس في كونه نصب العين وواجب
المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما لآخر (واستعارة له فليشبه)

مثل بمثاني الاول لاستعارة الاخبار الانشاء والثاني لاستعارة الانشاء
الاخبار وجه التشبه في الاول المطابقة وفي الثاني الوجوب (في قول
النبي عليه السلام من كذب على متعمدا فليتبوء مقعده من النار)
هذا الحديث من المتواترات على القول الاصح (لنسبة الاستقبالية
الخبرية فانه بمعنى يتبوء مقعده من النار) يعني شبه النسبة الاستقبالية
الخبرية بالنسبة الانشائية في الوجوب وال لزوم ثم يستعار فليتبوء
بتبعية النسبة ليتبوء الاخبارية على سبيل لاستعارة المضرحة قيل فيه
بحث لانه يقتضي صحة ان يستعار ضرب مثلا من النسبة الماضية
لنسبة الاستقبالية والحالية وان يستعار يضرب مثلا من النسبة
الاستقبالية او الحالية للنسبة الماضية وقد جعل العلامة الاستعارة
في الزمان مقابلة للاستعارة في النسبة انتهى اقول لم يذكر العلامة
مقابلات الاستعارات الواقعة باعتبار اجزاء الفعل بل ذكر ان الفعل
باعتبار كل جزء من اجزائه الثلاثة يجري فيه لاستعارة سواء كان
باعتباره منفردا او بانضمام الجزء الآخر وان النسبة الانشائية
والاخبارية لها صفات تصلح وجهها للاستعارة بخلاف النسبة
الماضوية والاستقبالية (صرح به في شرح الحديث) هذا اشارة
الى ان الاحتمال العقلي لا يكفي في مثل هذا الكلام لجعل الاستعارة
بل يحتاج الى انضمام الفعل والسمع قال المصنف (وفي متعلق معنى الحرف
ان كان حرفا) معطوف على قوله في المصدر يعني يجري الاستعارة
في الحرف بعد جريانها في متعلق معناه ان كان اللفظ المستعار حرفا
ومن هذا وجه تسمية التبعية بوجه تسمية الاصلية اذ وجه تسمية
التبعية وجودي ووجه تسمية الاصلية عددي والاعدام انما تعرف
بملكاتها ولذا حال معرفة وجه تسمية الاصلية الى معرفة وجه تسمية
التبعية التعلق عبارة عن الارتباط بين الشيئين في الجملة بمعنى الحرف
لكونه معنى جزئيا وغير مستقل بالمفهومية له تعلق بالمعنى المطابق

لذكره جزأه وله تعلق بالسخول لحصول معناه الجزئي فيه وإذا
حمل البعض على المعنى الثاني فوقع في الخطأ فحمل المص إلى الأول
فاستعارة الحرف بأن يكون المعاني المتعلقة استعارة ثم يأن يسرى
على المعنى الخصوص المداول للحرف (ولما كان متعلق معنى الحرف
ظاهراً فيما هو معنى فيه ملحوظ ببعيته) هذا بيان سبب تحزير المزا
من المتعلق وجه ظهور كون متعلق معنى الحرف فيما هو معنى فيه
أن ما هو معنى فيه ملحوظ في تعريف الحرف وهو ما دل على معنى في غيره
(حتى توهم صاحب التلخيص أنه في لام التعليل مجرورة) حيث قال
صاحب التلخيص في قوله تعالى * فالتقط آل فرعون ليكون لهم عدواً
وحزناً * اللام للتعليل استعارة ومتعلق معناها مجرورها وهو العداوة
ويتدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالغة الغائية
كالحبة والتبني في الترتيب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل
في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية فيكون
الاستعارة فيها تبعاً للاستعارة في المجرور وهذا وهم منه وغير صحيح
في نفسه لأنه ذهب إلى أن المشبه يجب أن يكون متروكاً في الاستعارة
سواء كانت أصلية أو تبعية غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية
لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على أن يكون استعارة
بأنكناية في نفس المجرور لأنه اضمر في النفس بتشبيه العداوة مثلاً
بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به
وهو لام التعليل فلا يكون اللام من الاستعارة التبعية وتحقق
الاستعارة التبعية في ذلك أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط
بترتيب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوع للدلالة
على ترتيب العلة الغائية هي المشبه به فجرت الاستعارة أولاً في العملية
والفرضية وبتبعيتهما في اللام والحاصل أنه أن قدر التشبيه في أمثال
ذلك فمادخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو

اختيار السكاكي وأن قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلمية
والظرفية وما شبه ذلك فالاستعارة تبعية فسر جواباً لما (تحقيقاً
الحق) عليه بأخذ التفسير فلا يرتد إلى العلة (ورداً للخطأ)
يعني رد ما توهمه صاحب التلخيص وهو خطأ يمكن أن يجاب
عن هذا الخطأ بأنه لما كان الحرف يحتاج معناها إلى ذكر المجرور
كان اللائق أن يكون الاستعارة والتشبيه فيها تابعاً للتشبيه مجرورها
لالتشبيه معنى كلي مثلاً في الآية المذكورة وفي مثل زيد في نعمة يقال
يقدر التشبيه أولاً للعداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يسرى ذلك
إلى تشبيه ترتبها بترتيب العلة الغائية فيستعار اللام الموضوع
لترتيب العلة الغائية لترتب العداوة والحزن من غير استعارة للمجرور
وكذلك يقدر التشبيه أولاً للنعمة بالظرف في الاحاطة ثم يسرى ذلك
إلى تشبيه احاطة النعمة إلى احاطة الظرف فيستعار في الموضوع احاطة
الظرف لاحاطة النعمة من غير استعارة في النعمة وهذا التشبيه كتشبيه
الربيع بالقادر المختار ثم اسناد الانبات إليه فتفطن بأنه دقيق فقال
انفاء للتفسير أو للتعقيب فتأمل (قال المص والمراد بمتعلق معنى الحرف
ما يعبر به عنه من المعاني المتضمنة كابتداء ونحوه) مثلاً معنى كلمة
من ابتداء الغاية وكلمة لي انتهاء الغاية وكلمة على الاستعلاء ونحو ذلك
وهذه المعاني ليست معاني الحروف بل متعلقاتها كما قال صاحب المفتاح
واللما كانت حروفاً بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى
انما هي متعلقات لمعانيها وإذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني
إلى هذه بنوع استلزام انتهى فان قيل إذا كان وضع الحرف بوضع عام
والموضوع له خاص فظ أنها ليس معنى الحرف وإن كان وضعه
للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئي فما الفرق بين المعاني
والمعلق قلنا الفرق أنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلاً
بالمفهومية بالنظر إلى وضع اللفظ له غير مستقل بالنظر إلى وضع

لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الوضع في دلالة احد اللفظين عليه
ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الاخر مثلامعنى الكاف الاسمية والحرفية
هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون
الحرفية والمص اختيار المذهب الاول فلا كلام فيه كما يدل عليه كلام البش
(والموضوع بالهروف هذه المعنى المخلفة عند الجمهور) اعلم ان الحرف
لما عرف النحاة بانه ما دل على معنى في غيره علم انه لا يكون ملحوظا قصدا
وبالذات بل يكون ملحوظا تبعاً وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غير
فلا يكون مستقلاً بالمفهومية اذا المعاني قد تكون ملحوظة قصدا وبالذات
وقد تكون ملحوظة تبعاً غير مقصودة بذواتها بل على انها آلة للملاحظة
غيرها وسمأت لتساعد على ما سواها وهي باعتبارها في العلم لان يحكم
عليها وسمائها وباعتبار الثاني لا يصلح عليها وبها فاختلاف في وضعها
ذهب الجمهور الى انها موضوعة للمفهوم الكلي بشرط الاستعمال
في الجزئيات تحريزا عن لزوم الاشتراك في كل حرف مع انه لم يقل به احد
وذهب المحققون الى انها موضوعة بوضع عام لكل جزئي بان يتعقل
الواضع مثلامعنى الابتداء مطلقا وهو امر مشترك بين الابتداءات
المتخصصة التي كل منها ملحوظ تبعاً ووضع لفظ من اكل منها
وكذا سائر الحروف تحريزا عن لزوم كون الحروف مجازات لاحقايق
لها والمص اختيار مذهب المحققين واسرار اليه الش ومن جريان
الاستعارة على وجه هذا المذهب (لكن الواضع بشرط استعماله
في جزئي) فرقا بين الاسماء والحروف (مخصوص من جزئياته)
من حيث انه مخصوص فمع يكون مجازا فانه انما يكون مجازا لو كان
استعمالها فيها من حيث خصوصيتها اما اذا كان من حيث انها
افراد المعاني الكلية فلا مجاز فيها كاستعمال الانسان في زيد فان كان
من حيث خصوصية وتشخصية يكون مجازا وان كان من حيث انه
من افراد الانسان يكون حقيقة فلذلك يمكن دفع الاعتراض

عن طرف الجمهور بان شرط الاستعمال ليس من حيث الخصوصية
فلا محذور (حتى لا مهم كون الحروف مجازات لاحقايق لها)
لان الحرف لكونه غير مستقل بالمفهومية لا بد ان يستعمل في الجزئيات
ولا يستعمل في المعنى الكلي فلا يكون لها حقايق * واعلم ان الاختلاف
في الوضع في الحروف ونحوها ان الجمهور ذهبوا الى انها موضوعة
لمفهوم كلي شامل للافراد كلها والغرض من وضعها استعمالها
في افراده دونه لانه ان يستعمل من مثلاً لا يراد به الا ابتداء المخصوص
اذ لا يصح ان يقال من البصرة مثلاً ويراد به ابتداء غير مخصوص
شامل لافراد الابتداء وليست موضوعة لواحد منها والاكانت في غيره
مجازا هو ضروري البطلان ولا يمكن واحد منها والاكانت مشتركة
موضوعة اوضاعا متعددة بافراد الابتداء وهو ايضا بطبعا فوجب
ان يكون لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد قال السيد الشريف رحمه الله
والحق ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل واحد منها وضعاً
واحداً ما فلا يلزم كونها مجازات في شيء منها ولا الاشتراك وتعدن الاوضاع
واوضح ما توهمه الجمهور لزوم ان يكون المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات والحروف مجازات لاحقايق لها اذا لم تستعمل فيما وضعت لها
من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلاً وهذا مستبعد
جدا وكيف لا واو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام
المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفي الاستلزام الى ان يتسك في ذلك بامثلة
نادرة هذا كلامه يمكن ان يقال من طرف الجمهور ان المراد بقولهم
انها موضوعة لمفهوم كلي بشرط الاستعمال في الجزئيات انها
موضوعة للمفهوم الكلي من حيث تحققه في جزئي من جزئياته
لا لذلك المفهوم من حيث هو فيكون استعماله في كل جزئي حقيقة
واستعماله في المفهوم الكلي من حيث هو محجاز وبهذا ظهر ان
الاختلاف بين الرأيين لفظي لان من قال بالوضع العام اراد ان المفهوم

الكلية آلة بملاحظة الجزئيات ووجه لمعلوماتها وقد تقرر في موضعه
ان العلم بالشئ بوجه ما في الحقيقة علم بوجه الشئ بناء على اتحاد العلم
والمعلوم بالذات والفرق اعتباري فانه من حيث حصوله في الذهن علم
ومن حيث اتحاده بذلك الشئ معلوم فالواضع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار
المفهوم الكلية فالمعلوم حال الواضع ليس الا ذلك الوجه لكن
من حيث اتحاده بتلك الجزئيات فيكون الموضوع له ذلك المفهوم من حيث
اتحاده بتلك الجزئيات اذ لا علم له بذلك الجزئيات الا من حيث هذا
الوجه وهذا مراد من قال بالوضع المفهوم الكلية بشرط الاستعمال
في الجزئيات فتأمل (وبعض من وفق للحقيقة) وهو العلامة المحقق
قاضي عضد وتبعه السيد الشريف رحمه الله (جعل الموضوع له
الجزئيات انحصاراً وجعل تلك المطلقات تعبيرات للجزئيات
احضرت بها عند الوضع لهما) يعني ان تلك المطلقات التي هي
المفاهيم الكلية جعلت مرآت الملاحظة ويحضر الواضع جميع
الجزئيات بملاحظة تلك المفاهيم ويحصل العلم الاجمالي للجزئيات
باسرها فيوضع اللفظ بازائها لانه لا بد للواضع ان يعلم الموضوع
والموضوع له ليصح تعيين الاول للثاني فحين ملاحظة المفهوم الكلية
يحصل العلم الاجمالي وهو يكفي في الوضع فان قيل فيح يتوقف الوضع
على العلم بالموضوع له والعلم بالموضوع له يتوقف على العلم بالوضع
والعلم بالوضع يتوقف على الوضع ضرورة ان العلم نسبة بين العالم
والمعلوم والنسبة موقوفة على المنسبين قلنا لان العلم بالموضوع له
يتوقف على العلم بالوضع اذا مراد من العلم بالموضوع له علم الواضع
وهو لا يتوقف على العلم بالوضع نعم لو كان علم السامع يتوقف عليه
فان قلت لو توقف علم السامع عليه لزم الدور ايضا اذ لو توقف
علم السامع بالموضوع له على العلم بالوضع يتوقف العلم بالوضع
على العلم بالموضوع له لان الوضع نسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى

الموضوع

الموضوع له والعلم بالنسبة يتوقف على العلم بالمنسبين قلت الموقوف
على العلم بالوضع علم بالمعنى من اللفظ الموضوع والعلم بالوضع انما
يتوقف على العلم بالموضوع له في الجملة لا على علمه من اللفظ الموضوع
وقريب منه ما يقال ان علم الموضوع له في الحال يتوقف على السابق
بالوضع وهو لا يتوقف على علم الموضوع له في الحال بل في ذلك الزمان
السابق (ولكونه الحق الحقيقي بالاختار اختيار المصنف فجعلها معبرا
بها لمعنى ولم يجعلها معاني الحروف) يعني ان الحق ما قاله بعض الموفق
ويبغى بالاختار والقبول فقبله المصنف فلذا جعل المطلقات معبر
بها دون معاني الحروف ووجه حقيقته ما ذكرنا من لزوم الاشتراك
والوضع المتعدد والجزئات عرفت ما لها وما عليها (ومحقق الاستعارة
في الحروف ان معانيها عدم استقلالها لا يمكن ان يشبه بها لان
المشبه به هو المحكوم عليه بمشاركته في امر) اي بيان حقيقة الاستعارة
في الحروف على ما اختاره المصنف ان معاني الحروف غير مستقل
بالمفهومية وكل ما يمكن ان يشبه بها مستقل بالمفهومية لان التشبيه
يقضي اتصاف المشبه بوجه الشبه واتصافه بمشاركة المشبه به
في وجه الشبه ويلزم من ذلك ضمنا ملاحظة اتصاف المشبه به
بوجه الشبه واتصافه بمشاركة المشبه في وجه الشبه فالتشبيه يقتضي
كون المشبه به ملحوظا من حيث كونه موصوفاً ومحكوماً عليه ضمنا
وكل ما هو كذلك فلا بد ان يكون معنى مستقلا بالمفهومية ضاحيا
لان يكون محكوماً عليه والحروف بمنزل عن استقلال وصلاحيته
كونها موصوفة ومحكوماً عليها لكون معانيها جزئيات مخصوصة
ولذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره
قال بعض المحققين عدم استقلال الحروف بالمفهومية انما هو
لنقص ونقصان في معناه لا لما قيل من ان الواضع اشترط في دلالة
على معناه الافرادى ذكر متعلقه اذ لا طائل تحته لان هذا القائل

ان اعترف بان معاني الحروف هي النسبة المخصوصة على الوجه الذي
قررناه فلا معنى لاشتراط الوضع ح لان ذكر المتعلق امر ضروري
اذ لا يتعلق معنى الحرف الابنه وان زعم ان لفظة من هو معنى الابتداء
بعينه الا ان الواضع اشترط في دلالة على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط
ذلك في دلالة لفظ الابتداء عليه فصارت لفظة من ناقصة الدلالة
على معناها غير مستقل بالمفهومية لنقصان فيها فزعم هذا باطل
اما اولا فلان هذا الاشتراط لا يتصله فائدة اصلا بخلاف اشتراط
القرينة في الدلالة على المعنى المجازي واما ثانيا فلان الدليل على هذا
الاشتراط لبس نصا من الواضع عليه كما توهمه لان دعوى ورود
نص منه في ذلك ضروري عن الاتصاف بل هو التزام ذكر المتعلق
في الاستعمال وذلك مشتركة بين الحروف والاسماء اللازمة للاضافة
والجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف لتتم الدلالة وفي تلك
الاسماء لتحصيل الغاية على ما قيل تحكم تحت واما ثانيا فلانه يلزم ح
ان يكون معنى لفظة من معنى مستقلا بالمفهومية في نفسه صالحا
لان يحكم عليه وبه الا انه لا يفهم منها وحدها فاذا ضم اليها ما يتم
بدلاتها وجب ان يصح الحكم عليه وبه وذلك مما لا يقول به من له
ادنى معرفة باللغة واحوالها (فيجري التشبيه) فربح على لا يمكن
(نما يعبر به عنه) اي عن المعنى (ويلزم بتبعية الاستعارة في التعبيرات
الاستعارة في معاني الحروف) يعني يستعار اولا المفهومات الكلية ثم
تسرى منها الى معاني الحروف مثلا اذا استعير كلمة في العموم يشبه
العموم اولا بالظرف ويستعار الظرفية المطلقة للعموم ثم يستعار
الظرفية المخصوصة التي دلت عليه كلمة في للعموم المخصوص
فيستعمل لفظ في ويراد العموم ويمكن ان لا يكون بين المتعلقات
استعارة بل يكون تشبيه فقط فيحصل من التشبيه بين المتعلقات
المشابهة بين معاني الحروف وهذه المشابهة اللازمة كافية لبناء

الاستعارة عليها بلا اعتبار الى استعارة في المتعلقات كما نقل عن الش
وهذا قريب المسالك اذ سبب الاحتياج الى المتعلق هو التشبيه كما
عرفت فلو حصل في المتعلق فلا احتياج الى جعل الاستعارة في
المتعلق ثم في المعاني (ومن الحواشي التي اثبتتها في هذا المقام) خبر
مقدم يعني من المنهوات للمص (هذه) مبتداء اشارة الى العبارة الآتية
(اعلم انه لم يقسم) على صيغة المجهول وفي بعض النسخة لم يقسموا
وهو ظاهر (المجاز المرسل الى الاصل والتبعي على قياس الاستعارة)
غرض المص من هذا الكلام الاعتذار عن عدم اتيان هذا التقسيم
تبعيا لا يقوم حيث لم يصرحوا بالتقسيم وان اشعر كلامهم والقياس
يقضي ان وجود الملازمة المشابهة وغير المشابهة بين اجزاء
المشتقات مسار وكذا في غيرها فاذا قسم الاستعارة يلزم تقسيم
المجاز المرسل ايضا بناء على اشعار كلامهم يحكمون بالمجاز المرسل
الاصلي والتبعي حتى يصرح به بعض الفضلاء ويسميه لكن
بتفاوت الاقسام في استعارة من الاقسام في المجاز المرسل يعني لا يكون
كل ما هو استعارة تبعية اذا كان علاقته المشابهة يكون مجازا مرسلا
تبعيا اذا كان علاقته غير المشابهة اذ الحروف كلها يكون مجازا مرسلا
اصليا لان مدار تبعية عدم الاستقلال بالمفهومية والتشبيه يقتضي
الاستقلال بالمفهومية حتى يصلح ان يكون موصوفا ومحكما عليه
والعلاقة الغير المشابهة لا يقتضي الموصوفية والكون محكما عليه
فيستوى فيه الاستقلال بالمفهومية وعدمه فيكون مجازيته بالاصالة
وكذا المشتقات اذا كانت باعتبارها تمام معناها مجازا مرسلا يكون
مجازا مرسلا اصليا لعدم تبعية بئس وان لم يميز استعارتها بتمام معناها
لان تمام معناها مركب من المستقل وهو الحدث ومن غير المستقل
وهو النسبة والمركب من المستقل وغير المستقل تحسب مستقلا وهو
لا يصلح الاستعارة لابتنائها على التشبيه المقضي بالاستقلال بالمفهومية

فان قيل لان المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل كيف
 ان المرف باللام مثلا مركب من المستقل وهو اسم الجنس وغير
 المستقل وهو حرف التمر يف مع انه تمامه مستقل لو قوعه محكما
 عليه وبه قلت المركب من المستقل وغير المستقل على قسمين قسم
 يكون ما يحتاج اليه غير المستقل داخلا في المركب ولا يحتاج الى الخارج
 وقسم يكون ما يحتاج اليه غير المستقل خارجا عن المركب والقسم
 الاول كالعرف باللام والحاج اليه مدخول اللام وهو داخل في المركب
 فلذلك كان ذلك المركب من المستقل وغير المستقل مستقلا والقسم
 الثاني كالفعل والحاج اليه فاعل ذلك الفعل وهو خارج عنه
 اذا فعل لبس جزء من الفعل فلذلك كان ذلك المركب من المستقل
 وغير المستقل غير مستقل فلذلك لم يجر الاستعارة في الفعل بتمام معناه
 (لكن بشر بذلك كلامهم) استدراك عن قوله لم يقسم والمشر به قسم
 واحد وهو المجاز المرسل التبعي والقسم الاصل ظاهرا فلذلك لم يترض اليد
 (قال في المفتاح) استيناف عن يشعر فلذلك ترك العطف وهو الفصل
 الذي كان لاجل كونه الجملة الثانية جوابا لسؤال اقتضته الجملة
 الاولى او هو عبارة عن الجملة الثانية التي كانت جوابا لسؤال اقتضته الجملة
 الاولى (ومن امثلة المجاز المرسل) مثال الشيء يكون من جزئياته قوله
 (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) الفاء جواب لاذا ولا يخ من التعقيب
 وهذا قرينة المجاز (استعملت) على صيغة المجهول والتأنيث بتأويل
 الكلمة او الجملة او المشاكلة بقرأت و اردت (لكون القراءة مسببة
 عن ارادتها) متعلق باستعملت والقراءة فعل الفاعل المختار وهو
 مسبوق بالارادة وهي سبب قريب للفعل (استعمالا مجازيا) انتهى
 كلام السكاكي (فبين العلاقة في المصدر) حيث قال لكون القراءة
 مسببة عن ارادتها بتصریح المصدرين الفاء تفريع على قال
 مع ملاحظة مقوله (فبشير ان استعمال المشتق) يعني قرأت (بمعنى

المشتق

المشتق) يعني اردت حاصل هذا القول اثبات اشعار كلام صاحب
 المفتاح بذلك التقسيم تصويره لما قال صاحب المفتاح ذلك القول
 بين فيه علاقة بين المصدرين مع انه اسند الاستعمال الى الفعل
 بقوله استعملت قرأت فكان اردت القراءة وكما بين هكذا يشير الى ان استعمال
 المشتق بمعنى المشتق ببعينه المصدر فينتج كما قال كذا يشير الى ان استعمال
 الخ لكن المقدم حق وانتهى الى مثله فينتج المط (وجوز في شرح
 التلخيص) اي العلامة التفاضلية فيكون ذكره كناية بقربى في شرح
 التلخيص (ان يكون نطق الحال مجازا مرسلا عن دلت باعتبار ان
 الدلالة لازمة للنطق) حيث قيل في بيان وجه استعارة نطق لدلت
 ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق على الدلالة
 مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه
 فقال العلامة لفتازاني اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يكون مجازا
 مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى
 الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها فكذا
 اطلاق النطق على الدلالة وح يصح التمثيل على احد الاعتبارين
 فاستحسنه انتهى فان قيل اعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفي
 في بيان العلاقة بل لابد من بيان انها من اى نوع لان الملزوم امر لازم
 في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا قلنا الملزوم العقلي
 نوع من الملزوم المطلق وهو المستتبع في الجملة وههنا الدلالة لازم
 المنطق بالملزوم العقلي وهو ما يمنع انفكاكه عن الملزوم فانطق لا يخ
 من الدلالة مطلقا سواء كان الناطق عاقلا او مجنونا والمنطوق
 مهمل او غيره اذا انطق وان لم يدل على المعنى لا يخ عن الدلالة
 على وجود الناطق واحواله البتة فلا يرد ما توهم من ان في كون
 الدلالة لازمة لانطق نظرا لانه لا يوجد الدلالة في النطق بالمهمسل
 الا ان يكون ذلك النطق ساقطا من درجة الاعتبار (يريد) المص

(انه) اي السكاكي (بين علاقة المجاز بين معنى المصدرين دون
الفعولين ويشعر ذلك باعتبار العلاقة بين المصدرين) هذا بيان
وجه الاستعارة على ما فهمه المص من قول السكاكي لامن شرح
التلخيص لان في شرح التلخيص كالمصرح في كونه مجازا امر سلا
بالتبعية (وقيه بحث لانه نبه بان العلاقة باعتبار بعض اجزاء معنى الفعل
دون كله) يعني لا يفهم من كلام المفتاح ان المجاز يكون اولاً في المصدر
ثم بتبعيته يكون في المشتق لانه يقال لم لا يجوز ان يكون غرض السكاكي
التنبية على ان العلاقة باعتبار بعض اجزائه معنى الفعل دون كل جزء
يمكن ان يجاب عنه الاشعار عبارة عن الفهم في الجملة لالزوم الفهم
حتى يقال فيه احتمال عقلي آخر على انه ان كان تبعية يكون على قياس
الاستعارة والامتعارة في الفعل مثلاً هذا بلا تفاوت يعني بتبعية الجزء
واما كون الاستعارة في المصدر اولاً ثم في الفعل ثانياً بتبعيته فهو من اعتبار
المعتبر فيعتبر ههنا علاقة المصدرين اولاً ثم الفعل سواء كان العلاقة
في المصدرين بلا جعل مجاز فيهما وجعل المجاز في الفعل فقط او يجعل
مجاز فيهما ثم في الفعل بتبعيته (قال) المص (وانكر التبعية السكاكي
وردها الى المكنية) معطوف على مقدار تقديره هذا التقسيم
ما اثبت القوم وانكره السكاكي والفرض من ارادهذا مع انه سيدكر
مستقلاً التشبيه على ان هذا التقسيم ليس متفقاً عليه حيث انكر
التبعية سواء كانت في الحروف والمشتقات يجعل قرينتها مكنية عنها وجعل
الاستعارة التبعية قرينتها كما في قولنا نطق الحمار بكذا جعل القوم نطق
استعارة عن دلت والحال لا استعارة فيها لكنها الاستعارة قرينة الاستعارة
للتنطق للدلالة والسكاكي يجعل الحال استعارة بالكناية عن المنكلم ويجعل
نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قوله تعالى *ايكون لهم
عدوا وحرنا* حيث جعل القوم اللام الموضوع لرتب العلة الغائية
استعارة لرتب العداوة والحزن والعداوة قرينة وهو يجعل العداوة والحزن

استعارة بالكناية عن العلة الغائية لالتقاط ولام التعليل قرينة لها
واما اختاره السكاكي لتعليل الاقسام وتسهيل الضبط وزدما
اخباره بانه ان قدر نطق في قولنا نطق الحمار بكذا في هذا الجمل
حقيقة لم تكن استعارة تخيلية لكونها عند مجازا حيث جعلها
من اقسام الاستعارة المصروفة بها التي هي من اقسام المجاز المفسر
بذكر المشبه به وارادة المشبه الذي يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا
ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذالم تكن استعارة تخيلية
لم تكن المكنية عنها مستلزمة للتخيلية وذلك بط بالانفاق وان لم يقدر
حقيقة فيكون استعارة لا مجازا من سلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين
هي المشابهة فيقع فيما عرّب عنه والمص لم يذكر مر دودية انكاره
اكتفاء بما سأل (قدم المفعول لانه من وضع الظمير لمكان)
لمحل كون (الالتباس فوضعه موضع الضمير لان الضمير ان كان
متصلاً وجب التقديم على الفاعل) هذا من سوق النكتة على تقديم
المفعول على الفاعل حاصله ان المقام مقام الضمير لسبق ذكر المرجع
المتصل الواجب التقديم على الفاعل اتي بالظ مقامه لدفع الالتباس
والظ المفعول وان لم يقدم على الفاعل من حيث انه ظ لكن لوقوعه
موضع واجب التقديم قدم عليه النكتة والمزايا من قبيل المرحلات
والمقتضيات لامن المستلزمات وكذلك محل كون الالتباس يرجع
اتيان الظ موضع الضمير وان دفع الالتباس باخر من القرينة فلا يرد
ما قاله شيراشي من ان المراد تقدم هذا المفعول واجب الوقوع
موقع الضمير الواجب التقدم على الفاعل لكن العبارة المذكورة
لا يساعد هذا المعنى ثم الظ اراد بالالتباس المذكور الالتباس بين
رجوعه الى التبعية ورجوعه الى الاصلية لكن لا يخفى ان قول المص
وردها الى المكنية قرينة لرجوع الضمير الى التبعية دون الاصلية لاسما
اوضحه بقول كما ستعرفه اشارة الى ما سيدكر بقوله واخبار رد التبعية

اليها انتهى فقد علم ان المراد من قوله وضع الظ موضع الضمير ان المقام يقتضي الضمير لداع وهو ذكر المرجع والاختصار لكن اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظ لداع آخر وهو دفع الانتباس والمراد من قوله الثاني فوضعه موضع الضمير ليس كذلك بل المراد اني مقدما على الفاعل وهو موضع الضمير المتصل فلا يلزم التكرار (لعدم تعدد الاتصال) تعليل على كونه متصلا. واجب التقديم اشارة الى ما قاله النحاة ولا يسوغ المنفصل الاعتذر المتصل وذلك بالتقدم على عامله او بالحذف او بالفصل لغرض او غير ذلك وههنا ليس سبب التعذر فيكون متصلا واذا كان متصلا يجب تقدمه على الفاعل (فاحفظ فانه نكتة جليلة قد وقفنا باستخراجها) اشارة الى ان هذه النكتة ليست مخصوصة في هذا المقام بل يجري في كل مثل هذه العبارة ونحن نقول ليس المصن بما بعد من موثوق القرينة ويستشهد بكلامه حتى يشهد بوقوعه في كلامه والقرينة انصرف في التقايات بلا اسناد الى القرآن المجيد والى كلام البلغاء والقصاص المعبرة الموثوق بعريتها و بلا بيان بالقواعد المقررة في العلوم العربية غير معني بها وغير معتبرة في كل مقام (لا يرد نفسها الى المكنية بل يجعل قرينتها مكنية ويرد نفسها الى الخيلية) هذا بيان لايهام عبارة المصن والمراد بقرينة ما سيأتي يرد على هذا المراد ان رد القرينة الى المكنية يجري في كل صورة يكون قرينة الاستعارة التبعية لفظية واما اذا كانت حالية فلا يجري اذ ليس هنالفظ حتى يجعل استعارة بالكناية لان القرينة مثالا في قوله تعالى * اعلمكم تنقون * استحالة الترجي على الله تعالى واعل استعارة تبعية لازادته تعالى وقال السيد الشريف رحمه الله مجيبا عن هذا الاعتراض يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينتها وفيه نظر لان المذكور في الآية تنقون بصيغة الفعل والاستعارة في معنى الفعل لا يكون الاتبعية فثبت

التبعية ولو بطريق آخر وهو في الفعل فلا يكون الجواب المذكور نافيا للتبعية من البين فتأمل فانه دقيق ولا يخلص للسكاكي منه (ولما كان المقصود مبهما قال كما ستعرفه) يعني ان العبارة تقتضي ان يرد نفس الاستعارة التبعية الى المكنية وقرينتها قرينتها مع ان الامر بالعكس كما فهمت فست الحاجة الى البيان مع انه سيأتي مفصلا فاذا احال الى اللائق ليتنظر السامع بيانه اذ العلم بعد الانتظار اوقع في النفوس ان قيل هذا العنوان هل يفيد الملق قلنا نعم اذ نسبة المردودية الى التبعية وكون المردود اليه الى المكنية لكونها اصلا والقارئ من التوابع فيكون رد المجموع على المجموع من قبيل التوزيع بالعكس بقرينة كلامه اللاحق (فان قلت لا وجه لانكار التبعية وغايتها احتمال اخراجها عن كونهها تبعية) هذا سؤال على التعبير بالانكار دون الاختيار مع انه عبر بالاختيار فيما سيأتي وفي بعض المنون لان الانكار يقتضي عدم جواز المنكر والاختيار يقتضي جواز خلافه مع المرجوحية والمقام يقتضي الاختيار لان احتمال كونها مكنية لا يدفع احتمال التبعية بل يفيد احتمال اخراجها عن كونها تبعية وحاصل السؤال نقص في العبارة ووارد على النقل لا المنقول (اذا احتمال كونها مكنية لا يدفع احتمالها) تعليل للغاية بملاحظة القصر المستفاد من تعريف المسند (قلت يرجح المكنية عدم كونها تابعة لاعتبار استعارة اخرى والاحتمال المرجوح منكر عند ذوي العقول الراجحة) حاصل الجواب تحرير الانكار بانه قد يكون المنكر بهذا الانكار باطلا وقد يكون مرجوحا وهذا المرجوح يكون منكرا عند ذوي العقول لا مطلقا والمراد هنا الثاني لان المكنية والتبعية كلاهما محتملان لكن في صورة المكنية لم يكن الاستعارة تابعة لاعتبار استعارة اخرى وفي صورة التبعية يكون الاستعارة تابعة لاعتبار استعارة اخرى وعدم كونها تابعة لاعتبار استعارة اخرى يرجح المكنية

فيكون الاستعارة التبعية في الاحتمال المرجوح والاحتمال المرجوح
منكر عند ذوى العقول فإذ اعتبر بالانكار بهذا المعنى (ونبه بما بعد على
كون الانكار انكارا مبنيا على الرجحان على البطلان لو كانت ذاتية) حيث
غير فيما سأتى بالاختيار السكاكى والاختيار يبنى عن جواز خلافه
على سبيل المرجوحية ويدل هذا على ان المراد به هنا الانكار المبني
على الرجحان قيل ان الماسب لا يجاز هذه الرسالة ان لا يذكر انكارا
السكاكى التبعية هنا بل يعرض عنه في هذا العقد ويكتفى بذكره
في عقد الثاني المعقود لتحقيق المكنية وعلى تقدير ذكره هنا فالمناسب
ان يستوفيه حتى لا يحتاج الى الحوالة على ما سيذكره و الى التكرار
وكذا الحاجة الى الحاشية التي كتبها الشارح هنا لان المص نفسه
سيصرح بمضمونها الا ان الشئ اتى بها هنا لدفع الاعتراض عن الوجه
الذى اخترعه من تلقاء نفسه لترجيح المكنية على التبعية وذلك
الوجه هو عدم كون المكنية تابعة لاستعارة اخرى قلنا قد عرفت
ان سبب الايمان لهذا الانكار التذية على ان تقسيم الاستعارة
الى الاصلية والتبعية ليس متفقا عليه بل خالفه السكاكى فلذا ناسب
ذكره هنا والالفاظ هذا الغرض ولذلك لا تمس الحاجة الى استيفائه
بتامه لحصول الغرض بدون الاحاطة والاستيفاء وكذلك مست
الحاجة الى الحاشية التي كتبها الشارح لدفع الاعتراض اللاحق ولسوق
نكتة على قوله كما ستعرفه فتأمل (قال) المص (الفريدة الثالثة
ذهب السكاكى الى انه) فقد بين ما يتعلق باللام والجل فتذكر هذا
تقسيم الاستعارة عند السكاكى باعتبار المستعار له ورده الجمهور
بعض ما قاله (ان كان المستعار له متحققا حسا او عقلا) كون المستعار له
متحققا كونه ثابتا في نفس الامر سواء كان وجودا ذهنيا او حار جيا
والمراد بالحس ما يدرك بالحواس الخمسة الظاهرة كالابصار والسموعات
والشمومات والمذوقات والمواسات والعقلي ما عداه سواء كان مدركا

بالحواس الخمسة الباطنة ان قيل بوجودها او بانفس الناطقة
والعقل والمدرک بالقوة الواهية قد يكون متحققا كالمعاني الجزئية
في المحسوسات كالعداوة والصدافة الثابتة في نفس الامر وهو داخل
في قسم التحقيق وقد يكون غير متحقق بل وهيمات صرفة من قبيل
انساب اغوال وهو داخل في قسم التخييل والمراد هذا من الاستعارة
التخييلية عند السكاكى (فالاستعارة الحقيقية) من قبيل نسبة
المتعلق الى المتعلق وتعريفه بناء على هذا ما يكون المشبه المتروك
متحققا حسا او عقلا نحو رايتم اسدا يرمى ونحو * اهدنا الصراط
المستقيم * فان المستعار له الدين الحق وهو ملة الاسلام وهو امر
متحقق عقلا لا حسا والمستعار له في الاسد الرجل الشجاع وهو متحقق
حسا لا عقلا (لكون المستعار له متحققا متيقنا) بيان اوجه النسبة ووجه
التسمية وحاصله ان التحقيق صفة قائمة بمعنى الاستعارة فيصح
النسبة والتسمية (قال المص والافخيلية) كلمة والا نفي القيد والمقيد
معاً يعني ان كان المستعار له من الوهميات المصروفة فالاستعارة تخيلية
لا يقال المناسب ان يقال توهمية لا نأقول يكفي في التسمية ادنى
مناسبة على انهم يسمون حكم الوهم تخيلا ذكر في الشفاء ان القوة
المسماة بالوهم هي رئيس القوى الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي
ولكن حكما تخيلا (وهذا زبدة ما ذكره السكاكى) دفع للسؤال
الناشئ من مخالفة النقل بالمنقول حيث قال صاحب التلخيص في نقل
كلام السكاكى ومن الاستعارة المصروفة الحقيقية والتخييلية
ووجهه شارحه العلامة بانه لم يعبر بالتسمية لان لها قسما آخر محتملا
لنهما والمص بين بعنوان التقسيم فاجاب الش بانه ليس السان نقل
عين كلامه بل زبدته على طريق التقسيم اذ القسم المحتمل مآل
ومرجعه الى التحقيق والتخييلية فلهذا بين بعنوان التقسيم
فلا مخالفة بين النقل والمنقول ولا بين كلام المصنف وبين كلام صاحب

التلخيص (والأخا ص ل القسمة التي تستفاد من كلامه ثلثة) تعليل
 للكون زبدة باقاة داليل الملازمة على مقام المال (تحقيقية) كقوله
 تعالى * اهدنا الصراط المستقيم (وتخييلية) كقول الشاعر
 * واذا المنية انشبت اظفارها (ومحملة لهما) كقول زهير * صحا القلب
 عن سلمى واقصر باطله * وعري افراس الصبي ورواحله * بيان هذا
 البيت على ما فصله المحقق صحا اى سلا مجازا عن الصحو خلاف
 السكر اقصر باطله بمعنى امتنع عنه وتركه على حاله اراد زهير ان يبين
 انه ترك ما كان يرتكبه من المحبة من الجهل والغى واعرض عن معاودته
 فبطلت آلات ما كان يرتكبه فشب الصبا بجهة من جهات المسير
 كالبحر والتجارة قضى منها الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال
 التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا تحترز عن
 معركة فائت للصبي بعض ما يختص تلك الجهة اعنى الافراس
 والرواحل التي بها قوام جهة السر والسفر وهذا التشبيه ان كان
 مضمرا في النفس يكون استعارة بالكناية عند الخطيب وان كان
 ذكرا المشبه وارادة المشبه به بالادعاء يكون استعارة بالكناية عند
 السكاكى فاثبات الافراس والرواحل تخيلية يراد بها الصورة الوهمية
 عند السكاكى او المعنى الحقيقي والمجاز في الاسناد عند الخطيب فالصبي
 من الصورة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ويحتمل ان زهير اراد
 بالافراس والرواحل دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها
 في استيفاء لذات او اراد بها الاسباب التي قلما تأخذ في اتباع الغى
 الاوان الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمال والاعوان فيكون
 الاستعارة اى استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقيق معناها
 عقلا اذا اريد بها الدواعى وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغى من المال
 والمال (ولما كانت المحملة لهما لا تخرج منهما جعل مال تقسيمه الانحصار
 في الحقيقية والتخييلية) داليل على صحة كون قول المصنف زبدة كلام

السكاكى قال المص (وسيدكشف لك حقيقة) على ما بينه الخطيب
 والسكاكى وحقية قولهما وفسادهما وهى على ما بينه الخطيب عبارة
 عن فعل المتكلم وهو اثبات لازم المشبه به المرموز في النفس الى المشبه
 المذكور ويجب ان يكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب
 ان يكون قرينتها تخيلية البتة وادس للكلام فيه مجاز لغوى بل
 اثبات لازم المشبه به الى المشبه مجازى واما عند السكاكى لفظ استعمال
 في صورة وهمية لا يشوبها شئ من التحقق الحسى والعقلى وقد يكون
 بدون المكنية عنده ومجاز لغوى ويرد عليه ان هذا البيان مخالف
 لتفسير غيره ويلزم ان يكون الترشيح مستعملا في صورة وهمية لان
 كلا من الترشيح والتخييل اثبات بعض ما يختص المشبه به المشبه
 فاعتبار المعنى المتوهم في التخييل دون الترشيح ترجيح بلا مرجح
 وسبب تفصيلا (اشارة) مفعول له (اقال الى ما سيذكره من انها
 قرينة للاستعارة المكنية) ووجه الاشارة ان الشئ قد تحقق بالتدريج
 وقد تحقق بالتمثيل ويبيان افراده في مادة مخصوصة ان التخييلية
 قرينة المكنية والمكنية قرينة التخييلية ان ثبت بينهما التلازم كما قاله
 الخطيب والا فلا فعند السكاكى التخييلية قد توجد بدون المكنية
 بدون العكس فيكون التخييلية قرينة المكنية بدون العكس فلا يصح
 ما قبل من ان قرينة التخييلية المكنية عند السكاكى (كافى اظفار
 المنية) كقول الهزلى * واذا المنية انشبت اظفارها * القيت كل نعمة
 لاتنفع * انشبت بمعنى علفت التسمية الخرزة التي تجعل معاذة اى اذا
 علق الموت مخليه في شئ ليذهب بطلمت عقدة الخيل شبه الشاعر
 المنية بالسبع في اهلاك النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين
 نفاع وضرار فادعى للسبع فردين متعارفا وغير متعارف افراده
 المتعارفة الحيوان المفترس وغيرها المنايا وذكر المنية المشبه واراد به
 السبع المشبه به استعارة مكنية واثبت لها الاظفار التي لا يكمل ذلك

الاهلاك في السبع الا بها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فيكون المنية
استعارة مكنية والاطفار استعارة تخيلية مستعملة في صورة وهمية
للمنية كأن اظفار السبع (فان الاظفار استعملت في امر تخيلت وتوهمت
في المنية شبيهة بالاطفار بعد تشبيهها بالسبع وتنزيلها منزلته) من
قبيل تطبيق المثال بالممثل اذ الاظفار استعملت في امر وهمي للمنية
بعد تشبيهها وتنزيلها يدل على ان المنية استعارة مكنية بلا ريب
فلا يرد ان اظفار المنية الظاهر انه تمثيل لكون التخيلية قرينة
للمكنية فقله فان الاظفار استعملت الخ لا يصح ان يكون تعليلا له
كما لا يخفى وجعله تمثيلا لقوله والا فتخيلية وجعل قوله فان
الاطفار تعليلا للتمثيل بعيد رصك انتهي (واحاطه) عطف
على اشارة (على ما سيأتي من تزييفها) في العقد الثالث من بيان لما
بلا تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات
التي لا يدل عليها دليل ولا تمس عليها حاجة قبيل تخالف تفسيره
للتخيلية لتفسير غيره لها يجعل الشيء للشيء يمكن ان يجاب عنه بان صاحب
المفتاح في هذا الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس يقصد
انه قلند لغيره حتى يعترض عليه بان ما ذكره مخالف لما ذكره غيره ولا قضاء
ان يكون الترشيح تخيلية لما قلنا من لزوم ترجيح بلا مرجح اذ كل من
الترشيح والتخييل اثبات ما يختص المشبه به المشبه واجيب عنه
باثبات الفرق بينهما بان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن
في التخيلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة
عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به
لم ينجح الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا
رايت اسدا يفترس اقرانه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس
الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة الوهمية ليصح
اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا

عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به
هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا
معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه (لان القرينة حاصلة بمجرد اثبات
الاطفار الحقيقية لها) لتبطل للتعسف حاصلة ان تلك الاعتبارات
لتحصيل القرينة والقرينة حاصلة بمجرد اثبات الاظفار الحقيقية
لها فينتج ان تلك الاعتبارات لتحصيل حاصلة بمجرد الخ فهو
خروج عن الطريق المستقيم وهو التعسف والفاء فتوهم ضرورة فاء
نتيجة مجازا (فتوهم صورة شبهة بالاطفار فيها واستعمال
الاطفار فيها لتحصيل القرينة لممكنية خروج عن الطريق المستقيم)
مجازا معقول مطلق لاثبات يمتلئ بالمجاز لغوى فيه بل المجاز
في الاثبات وهو في اضافة الاظفار الى المنية فيكون الاسناد المجازي
في النسبة الاضافية والابقاعية كما في النسبة الاسنادية واما التعريف
باسناد الفعل او معناه ففي على المشهور او على التعميم من التحقيق
والتأويل فلا يرد ما قيل من ان فيه بحث لان المجاز العقلي هو اسناد
الفعل او معناه الى غير ما هو له من الملابس والاطفار ليست بفعل
ولا بمعناه فكيف يكون اثباتها مجازا عقليا ولا يبعد ان يقال ان المراد
بالمجاز هنا هو المجاز بالمعنى اللغوي لا بالمعنى العرفي (قال المصنف الفريدة
الرابعة الاستعارة ان لم تقترن بلام شيئا من المستعار منه والمستعار له
في الملقية) هذا تقسيم الاستعارة باعتبار غير اعتبار الطرفين والجامع
واللفظ وهو باعتبار المجموع ويدل الاسناد الاقتران الى الاستعارة
على كون الاقتران بعد تمام الاستعارة بما يتوقف عليها فيكون المقارن به
خارجا عن القرينة قدم الملقية مع ان مفهومها عديم لكون القسمين
المنهوم الوجودي والمطلق قد راد به الماهية من حيث هي هي
اي لا بشرط شيء وقد راد به بشرط لاشي وللأول اعم من الثاني
والمراد هنا المعنى الثاني والا لصدق على القسمين الآخرين فلا يصح

المقابلة ووجه التسمية كونه غير مقيد بالمقارنة بما يلايم سوى ملايم
المستعار له والمستعار منه (والمراد من الاقتران بما يلايم الاقتران بما سوى
القرينة) هذا التحرير لتتضح التعريف المستفاد من التقسيم
عن السؤال بأنه يعرف بالمباين بقرينة اسناد الاقتران الى الاستعارة
لانها قبل ان تمام لا يقال اقترن الاستعارة فلا يرد ما قيل من ان الاخصر
ان يقال المراد بالملايم ما سوى القرينة مع انه لا حاجة اليه لانه سبب
انتهى لان يباينه غير مقيد اذا كان التعريف فاسدا بل يتخذ يباينه
قرينة فاول التعريف (والا فالقرينة بما يلايم المستعار له) دابل
على الارادة والقرينة عام شامل للمناعة والمعينه لان المناعة مأخوذة
في تعريف الاستعارة والمعينه شرط في الاستعمال فلا يخفى الاستعارة
عنهما فلو لم يكن المراد هذا لزم ان لا يوجد استعارة مطلقة هذا التقسيم
للاستعارة المصرحة كما دل عليه كلام الش في الديباجة بان الاستعارة
المكنية لا أقسام لها وسائر الكتب المفصلة حيث قسم فيها الاستعارة
المصرحة بهذا التقسيم واما وجود الترشيح والتجريد في المكنية
على المذاهب كلها فيعلم بالمقايضة الى ترشيح المصرحة وتجريدها
فلا يرد ما قيل ان كون القرينة بما يلايم المستعار له انما هو في الاستعارة
المصرحة دون المكنية فان القرينة فيها بما يلايم المستعار منه وهو
المشبه به المضمحل في النفس على مذهب الجمهور نعم يتم ما ذكره
في المكنية ايضا على مذهب السكاكي فيها دون الجمهور فاعمل
الكلام على سبيل التغليب فافهم (فلا يوجد استعارة مطلقة)
هذا فساد التعريف فرع على كون القرينة ملائمة للمستعار له فليز
ان تكون المجردة انما وديع مع المرشحة وقد لا تجتمع واما المكنية
فيعلم بالمقايضة اما على مذهب الخطيب يكون المجردة دائما وقد يجتمع
مع المرشحة وقد لا يجتمع ايضا وكذلك على مذهب السكاكي
واما على مذهب السلف يكون مرشحة دائما قد لا يجتمع مع المجردة

وقد لا يجتمع قبل في قوله فلا يوجد استعارة مطلقة نظر اذا القرينة
قد يكون حاله ووجوبه المطلقة اذا ملايم فضلا عن ملايم المستعار له
انتهى يمكن ان يجاب عنه بان الاقتران يعم من الحالية والمقالية كما كان
القرينة ولو سلم فيبقى النقص بعدم الجامعة بالاقترا ان بقرينة مقالية
فتفطن (فيقال الاستعارة باعتبار القرينة لا تقتزن بما يلايم المستعار له) يعني
ان الفعل ونحوه اذا نسب باي نسبة الى شيء مشتق يمتلزم
ان يتصف ذلك المشتق بما أخذ الاشتقاق قبل تعلق ذلك النسبة
مثل اكرمتم العالم واهنت الجاهل ولذا حمل مثل قتل قتيلا
على الجواز الاولي اذ لما وجب ان يتصف قبل تعلق نسبة
قتل بالقتل لزم تعلق القتل بالمفتول فحمل على الجواز فهناك قوله
شيئا من المستعار له والمستعار منه يستلزم ان يتصف الشيء بالاستعارة
قبل تعلق الاقتران واذا اتصف بها لزم ان يتم الاستعارة وتتمامها
بالقرينة فليز ان يكون الاقتران بما يلايم اقترانا بما سوى القرينة
التي فلا عموم للقرينة حتى يصح التخصيص بما سوى القرينة
في اصل السؤال اما معارضة على الارادة بالتخصيص او المنع على
قوله فالقرينة بما يلايم المستعار له واما المعارضة ان الارادة بالتخصيص
باطل لان التعريف لا عموم له للقرينة وكل شيء لا عموم لها فتخصيص
باطل فينتج المطلوب لكن الصغرى نظرية ثابت بقوله الاستعارة
باعتبار القرينة الخ واما المنع انا لانم ان القرينة بما يلايم المستعار له
كيف ان الاستعارة لا تقتزن باعتبار القرينة بما يلايم المستعار له
فلا يكون القرينة بما يلايم المستعار له فتفطن (بل تقتزن بما يصير
مستعار له باقتران القرينة) معطوف على تقتزن بما يلايم الخ ان
العطوف على المقيد اذا كان المقيد مقدما فالظاهر يقيد المعطوف
بذلك القيد كقوانا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا نعم انه ليس
بقطعي لكنه هو السابق الى الفهم في الخطايات وكذلك اذا كان

القييد مؤخرًا يفيد تقييد المعطوف به بمعاونة المقام كقولنا ضربت زيدا في الدار وقعدت وما نحن فيه من قبيل الثاني بمعاونة المقام اذ مدار الاضراب كون المستعار له بالفعل وكونه بالقوة والاول فيكون قيد بما يلايم في المعطوف عليه قيدًا في المعطوف فيكون الحاصل بل تقتزن بما يلايم بما يصير مستعارًا له الخ فتح يكون ما موصولا عبارة عن التشبيه وضمير يصير يرجع اليه الباء السببية في باقتزان يتعلق بضمير وبعض الشراح تكلف في توجيه العبارة بتكلف يقيد حيث قال ما موصولة وضمير يصير راجع الى التشبيه المقدّر في نظم الكلام وقوله باقتزان القرينة من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير الغائب الى الموصول فتأمل حاصل الاضراب ان الاستعارة باعتبار القرينة تقتزن بما يلايم غير المستعار له بالفعل فيصير بعد الاقتزان مستعارًا له فهذه الاستعارة خارجة عن هذا التعريف المستفاد من التقسيم ومثل هذا السؤال يجري باعتبار اسناد الاقتزان الى الاقتزان كما قررنا وجهه (لانا نقول الاستعارة بتحقيق بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له) لان القرينة المأخوذة في تعريف الاستعارة هي المانعة والمعينة شرط في الاستعمال والدلالة على المعنى المراد فاذا وجدت القرينة المانعة تحققت الاستعارة فحاصل الجواب ان قررنا السؤال معارضة يكون منعًا مقدمة الاستعارة باعتبار القرينة لا تقتزن بما يلايم المستعار له الخ وان قرر منعًا يكون اثباتًا للزوم التقييد وهو اصل الدعوى هكذا ان الاستعارة تحقّق بالقرينة المانعة ولما كان كذا تكون القرينة المعينة خارجة من الاستعارة فلا يحمي المستعار له فكلمًا كان كذا يكون الاستعارة باعتبار القرينة المعينة مقترنة بما يلايم المستعار له واذا كان كذا يلزم المحذور المذكور او اذا لم هذا فلا بد من التقييد لكن المقدم حق والتالي مثله فينتج المطلوب (وما يلايم المستعار له القرينة المعينة) يعني المراد من القرينة

فما سوى القرينة الخ لقرينة المعينة لا المانعة ولا المطلق منها فما يخص ما يلايم بما عداها فلا يلزم المحذور (فالاستعارة باعتبار القرينة المعينة مقترنة بما يلايم المستعار له فلا بد من التقييد) اي تقييد الملايم بما سوى القرينة المعينة قيل لقائل ان يقول الاستعارة تتحقق بالقرينة المانعة كما اعترف به الشارح هنا وكما مر في التعريف للمجاز فيكون الاثبات بالقرينة بعد تمامها فيكون الاستعارة المقترنة بها مجردة فكيف يجوز التقييد بما سوى القرينة المعينة واجيب لعل الشارح اطالع على الاصطلاح منهم على ان الاستعارة باعتبار القرينة المعينة مطلقة لا مجردة وانما قيد انتهى وانا نقول السؤال والجواب ليسا بشيء اذ لما قيد بما سويها يكون مقيدًا في الشقوق الثلاثة المطلقة والمرشحة والمجردة فكيف يكون الاستعارة المقترنة بالقرينة المعينة مجردة على انه لو لم يقيد يلزم ان لا يوجد الاستعارة المطلقة ويلزم ان لا يوجد الاستعارة بدون المجردة لان القرينة المعينة لازمة للاستعارة ولم يقل بهما احد (قال المصنوع رأيت اسدا) في مقام لم يوجد الاسد فيه فتح يكون القرينة حانية او مقالية فتأمل (الاولى تقييده بالوصف بالرمي مثلا يتوهم ان الاطلاق مشروط بانتفاء القرينة) يعني في مقام البيان الارجح ان يذكر القرينة المقالية لئلا يتوهم الخ غير الاول بلا حجة علمية يعني وجه اولوية التقييد عدم التوهم واثراً عن عدم التقييد التوهم لا الظن ولا الجزم ولا ضمير في التوهم مع انه من قبيل التمثيل ولا منافسة فيه (قال المصنوع ان قرنت) الاقتزان انصاف الشيء بشيء (بما يلايم المستعار منه) يعني معنى التشبيه به (فملاحظة) لترتين الاقتزان بما يلايم المستعار منه الاستعارة التي فيها مبالغة في التشبيه لاشتماله على تحقيق المبالغة وابتسامه على تناسبي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لاشيء مشبه به مثل * اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى

فان بحث تجارهم * فانه استعمار الاشتراء الاستبدال والاختيار ثم
 فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة اهل ان التعريف
 المستفاد من التقسيم ملحوظ بقيد الحقيقة المشعور بها يتعلق الحكم
 على المشتق فلا يلزم تداخل الاقسام في صورة اجتماع الترشيح
 والتجريد اذ من حيث انها مقارنة بما يلائم المستعان منه ليست مجردة
 وبالعكس فلا حاجة الى قيد فقط في التعريف ولا الى اعتبار الوحدة
 في المقسم اذ المراد منه الماهية من حيث هي مع ان الاستعارة في صورة
 الاجتماع واحدة قدم المرشحة على المجردة لكونها ابلغ من المجردة
 ولان المستعمار منه مقدم على المستعمار له من جهة الاصلية
 في التشبيه وان كان الغرض راجعا الى المشبه (قال) المصنف
 (مخبريت اسد له ليد) مع القرينة الحالية واللام يصح التمثيل
 ولا يمكن ان يقال قوله له ليد قرينة الاستعارة وقوله اظفاره ترشيح
 (على وزن عم شعر) مطلقا (المترق بعينه ما بعض جدا) هذا ليس
 بمقصود في المقام لكن الشئ بين الاحتمال على مساعدة رسم الخط
 لا على وجه الاحتمال بالارادة كما ظن ومثل هذا البيان كثير الوقوع
 في العبارات لظهور المراد وبحمل على فطانة السامع فلا يعين المراد
 (اولادة شعر الاسد المتلبد) اى المجتمع على رقبة (ويقال للاسد
 دويبة والبد كمنب) وزن (جمعها) اى ليد هذا هو المراد ليصح
 حمل (الظفاره جمع) لم يقر من التلبد بمعنى القمع جعلوا قوله
 ليد ترشيحا استند الجمل الى القوم دون المص فقط اذا شتهر بينهم تمثيل
 (الظفاره جمع) على (الظفاره جمع) لان اللبديلايم المشبه به
 (من خراسان) دابة الجمل (وكذا ظفاره) ثم نقض عدم تعليل الاظفار
 اختصاص به) هذا توطئة للسؤال وعلى هذا المعنى يكون ترشيحا على الترشيح
 (انما هو الاختصاص بالاختصاص والاختصاص بالاختصاص) في

ان يستعمل باد خال الباء على المقصور عاينه ماله الخاصة فيقال
 خص المال بزيد اى المال له دون غيره لكن الشائع في الاستعمال
 اذ خالها على المقصور اعني الخاصة كما في قوله تعالى * يخص برخته
 من يشاء * فحين رجع ضمير اخص الى عدم تقليم وضميره الى الاسد
 فالباء داخله على المقصور عليه فيكون اختصاص مستعملا في معناه
 الحقيقي وان رجع ضمير اخص الى الاسد وضميره الى عدم التقليم
 فالباء داخله على المقصور فحين امان يجعل اختصاص مجزا عن التميز مشهورا
 في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه واما ان يجعل من باب التضمن
 بشهادة المعنى فيلاحظه المعنيان معا ويكون الباء المذكرة صلة
 للمضمن وبقدر المضمن فيه اخرى فيقال امتاز الاسد بعدم تقليم
 الاظفار مخصا بالاسد فان قيل اذ لوحظ المعنيان يلزم جميع الحقيقة
 والمجاز واردة معنيين في اطلاق واحد قلنا المراد بملاحظة المعنيين
 ان يراد معنى الحقيقي اصالة والمعنى التلزم تبعافلا محذور فيه كما في
 البكناية (لا يقال في قوله اظفاره لم تقلم شائبة تجريد) ثم يكون التمثيل
 مما اجتمع فيه الترشيح والتجريد لا الاول فقط كما فعله المص وايد كون
 هذا مراد المص يجعل القوم هكذا والافلا فائدة في حكاية جعل القوم
 فتذكر في مثل هذه العبارة فبين عليه الاعتراض والافيكفى في تمثيل
 المص كون له ليد ترشيحا سواء كان اظفاره لم تقلم تجريدا او ترشيحا
 ادعى شائبة التجريد دون التجريد المحض لان عدم التقليم يحتمل
 ان يكون عدم ملكة من شأنه الملكة وان يكون عدم مطلق والسؤال
 مبنى على الاحتمال الاول وهو غير مجزوم كما بينى عنه دليله وحاصل
 الاعتراض يمكن تطبيقه على النوع الثلاثة على طريق المجاز وحاصل
 الجواب تجزير المراد بقرينة الشهرة بناء على وقوعه في حواشي النكاح
 (لان الوصف بعدم ملكة لا ينافي انما هو من ماله)
 اى من ماله (نظام الاما ان) دليل على شائبة تجريد بناء على لتعارف

المشهور ليقينه النفي كمال فائدة هذه المقدمة من الخطابية لان نفي لم تقم
 اعم من العدم المطلق وعدم المقيد كما عرفت والحمل على احدهما
 بناء على الفرق يقيد الظن (وهو الانسان) من قبيل قصر الاضافي
 بالنسبة الى الاسد والالوقع انقلبيم في كثير من الحيوانات كما لا يخفى
 من قبيل قصر الموصوف على الصفة وادائه تمر يف المسند
 (لاننا نقول عدم تقليم الاظفار كناية) مصطلحة (من القوة) اي قوة
 القهر بالاظفار لا القوة المطلقة فتأمل (على ما في حواشي الكشف
 فتأمل حال الى الاخر لكونه منظورا فيه اشار اليه بالتأمل لعل
 وجه التأمل ان السؤال وارد على القوم لاعلى المعنى لانه يكفي له
 ترشيح واحد وان مجموع له ليد واطفاره لم تقم ترشيح واحد محتمل
 بل على وزن علم وان مجموع يكون ملائم المستعار منه ويحتمل ان يكون
 اشارة الى السؤال على الجواب والى الجواب عنه تقرير السؤال على وجهين
 احدهما ان الكناية يصح فيها ارادة معنى الموضوع له فتح يكون
 باعتبار المعنى المراد ملائم المستعار منه وباعتبار المعنى الموضوع له
 ملائم المستعار له فلا يخفى من شائبة التجريد وثانيهما ان حمل على المعنى
 الكناية وهو القوة لا يكون ملائم المستعار منه فقط بل يكون مشتركا
 بين المستعار منه والمستعار له فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا وتقرير الجواب
 ان القوة لكونها معرفا بلام العهد يكون المراد بها القوة القاهرة
 تخصص صفة بالانظار لا قوة المطلقة حتى استظهر في معنى الكناية
 وصار حقيقة فيه وترك ارادة المعنى الموضوع له في دفع السؤال لان
 قال شيراشي في وجه التأمل انه ~~ك~~ يجوز ان يكون الترشيح مستعملا
 في غير ما وضع له على ما سيجي في المتن عن قريب يجوز ان يكون التجريد
 مستعملا في غير ما وضع له على ما سيجي في كلام الش نفسه فاستعمال
 عند نقايح لاطفاري في لقوة لا بنا في التجريد لا يقال سبذكره الش
 في التجريد فاستعماله في اوزن المسببة بطريق المجاز دون الكناية

او الكلام ههنا في الاستعمال بطريق الكناية لاننا نقول لما لم يكن
 لجأ ز مع اشتماله على القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له مانعا
 عن التجريد فالكناية اولى بذلك ويمكن ان يكون امره بالتأمل
 لما ذكرنا انتهى اقول فيه نظرا لانه ليس المراد من السؤال ان عدم
 التقليم يزاد به معنى الحقيقي وكل معنى الحقيقي فيه شائبة التجريد حتى
 يجاب عنه بان المراد المعنى الكينائي ويكون لهذا القول وجه
 بل المراد منه ان معنى عدم التقليم يلائم المستعار له باعتبار المتعارف
 والجواب انه ملائم المستعار منه لكون المراد به معنى الكينائي ولا مدخل
 في كون الترشيح والتجريد مجازا وحقيقة وكناية (قال المص وان قرنت
 بما يلائم المستعار له فجردة) اي من حيث انها قرنت بكذا فلا يرد
 صورة الاجتماع من الترشيح والتجريد والمراد بما يلائم كما في السابق
 غير القرينة كدوله غير الرداء اذا تبسم ضاحكا غلقت بضحكته رقاب
 المال غير الرداء اي كثيرا لعطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض
 صاحبه كما يصون الرداء ما يلقي عليه ثم وصيفه بانغمس من قبيل اضافة
 الصفة الى الموصوف للتجريد للاستعارة اذ هو ملائم العطايا دون
 الرداء والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا
 في الضحك اخذافيه غلقت بمعنى بقيت يقال غلق الرهن في يد المرتهن
 اذ لم يقدر على انفسكا كما يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي
 السائلين هذا المدح المدح بكثر العطاء فيكون حاصل المعنى
 ان السائلين يأخذون امواله من غير علمه فيحضرون الى حضرته
 فيقبضون ولا يأخذ منهم فيملكونه (لتجريد ها عن بعض مبالغه
 في الاستعارة) هذا وجه التسمية بمناسبة الاطلاق والتقييد والتجريد
 بمعنى للفاعل والفاعل المتروك الاقتران المذكور واتي بانظم موضع الضمير
 اشارة الى التعاير اذ المجردة استعارة بمعنى الاصطلاح ودخول في بمعنى
 فعل المذكور والذاتي بضمير المذكور في قوله لانه صار فتح الاستعارة

والتشبيه كلاهما فعل المتكلم والادعاء في التشبيه والتشبيه في الاستعارة
فيكون فعل المتكلم نظرا للمبالغة وقوله الآتي في الاستعارة المراد
المصطلحة فلا يرد ما قال الصواب ان يقال في التشبيه بدل في الاستعارة
يرشدك الى ذلك قول المصنف فيما بعد في وجه المبالغة الترشيح لا شتماله
على تحقيق المبالغة في التشبيه الا ان يحمل في قوله في الاستعارة
على معنى السببية اي عن بعض مبالغة في التشبيه حاصله بسبب
الاستعارة انتهى ان الصواب يقابل الخطاء وههنا لبس بخطاء
غاية ما في الباب ان الاستعارة ظرف المبالغة بالواسطة والتشبيه
بلا واسطة فلا محذور فيه مع انه يقتضي هذا بيان وجه التسمية
للاستعارة (لانه صار يذكرا ما يلائم المشبه بعد من دعوى الاتحاد الذي
في الاستعارة ومنه نشاء المبالغة) يعني دعوى الاتحاد تحصل
في الاستعارة بتمامها وما يلائم خارج عنها فاذا كان ملائما للمشبه به يقوى
الدعوى وان كان ملائما للمشبه يضعف وان لم يزل بتمامه حال كون
الدعوى ينشأ منه المبالغة فلهذا قال بجريدها عن بعض مبالغة
دون كلها (قال المصنف نجو رأيت اسدا شاكي السلاح) مع القرينة
الحالية بقرينة التمثيل الشاكي اما مأخوذ من الشوكة بمعنى العظمة
او الحدة على سنبل قلب المكان على الاول يكون كناية من تمامية
السلاح وعلى الثاني حديده او من الشكاية يعني يشكو سلاحه من كثرة
الاستعمال والمزاولة فيكون كناية من كمال الشجاعة فهو من ملائم
المستعار له فيكون تجريدا (وقد يجتمع التجريد والترشيح) اهل
المصنف هذا الشق لمعلوميته اذا الاقتران معلوم بكليهما او لا مانع فيه
وبين الشارح لبيان القوم والتشبيه على اعتبارية التقسيم وهو
ما يكون بين مفهوم الاقسام تغاير دون الذات اذ يصدق مفهومها
لقسمين على ذات واحدة اذا اعتبر قيد الحيثية كما قررنا يكون
من التقسيم الحقيقي واما بين المطلقة وبينهما مبالغة والتقسيم

باعتبار

باعتبارهما حقيقي اذ مفهومهما مختلفان بالاعتبار والسلب فاذا
تصادقا على ذات واحدة يلزم اجتماع التقيضين (كقوله لدى اسد
شاكي السلاح مقذف له ليد اظفاره لم تقلم) هذا البيت من البحر
الطويل مقبوض عروضه محذوف ضربه لدى مخفف متعلق
لكنت المقدر و اضافته الى الاسد قرينة المجاز فلا حاجة الى اعتبار
قرينة الحالية فشاك السلاح تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له
اعني الرجل الشجاع ومقذف له ليد اظفاره لم تقلم ترشيح لان هذا
الوصف مما يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي (اي عند اسد
تام السلاح كثيرا اللحم) بيان المعنى المراد (والمقذف اسم مفعول
من التقذيف بالقاف والذال المجعة مبالغة القذف) بناء على ان يكون
بناء التفضيل للتكثير في الفعل (بمعنى الرمي كأنه رمى بالحجر وماذا
المعنى باعتبار معونة المقام والا فان القذف بمعنى الرمي وتكثيره
بالصفة يكون في الرمي سواء كان باللحم او بالقاف الى الوقائع والحروب
ولذا قيل اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمى به
فصار له جسامه ونباله وبهذا المعنيين لا يختص بالمستعار منه ولا
بالمستعار له فلا يكون من الترشيح ولا من التجريد بل يكون من
الترشيح باعتبار المجموع منه ومن له ليد اظفاره الخ قيل يكون
ترشيحا باعتبار انه يكون مبالغة في القذف فيكون كاملا في المستعار منه
انتهى اقول هذا المقدار لا يكفي في الملازمة باحدهما دون الآخر
اذ الكمال لبس امرا مضبوطا حتى تمايز به الاقسام مع انه مخالف
اظهار التقسيم والتعريف (فالتقسيم اعتباري) هذا تفريع على
اجتماع القسمين في استعارة واحدة اذ ح تكون من شعبة وبجردة
قبة صادقان في ذات واحد ويتداخل الاقسام ومن هذا يعلم انه
تقسيم اعتباري دون حقيقي لان الحقيقي لا يتداخلان ولا يتداخلان
(قال المصنف والترشيح المبلغ من التجريد) والاطلاق وجع من التجريد

والترشيح (لاشتمله على تحقيق المبالغة) كما عرفت ان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية الترشيح والتجريد يطلق على فعل المتكلم وعلى اللفظ الذي يكون به الترشيح والتجريد كما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم واللفظ المستعار وههنا المراد المعنى الثاني قال الفاضل القزاز ابادى الابلغ من البلاغة لامن المبالغة لانه ليس فيه زيادة المبالغة ولا في التجريد مبالغة فيه نقصان في المبالغة بذكر الملائم كما لا يخفى الا ان يكون اسم التفضيل بمعنى اصل الفعل او يكون وجود اصل الفعل في المفضل عليه تقديرا انتهى هذا تعريض على الشارح العلامة رحمه الله لكن ليس بوارد لان كلام الش من قبيل توسيع الدائرة حيث حل على المجاز في الاسناد على اى تقدير كان بعيدا او قريبا (اسناد الابلغية الى الترشيح) باعتبار ضميره المستتر والا فاسناد الخبر على المبدء ليس من الاسناد المجازى على التحقيق وان جوز بعض المشايخ (مجازى من قبيل الاسناد الى السبب) اذ الترشيح سبب لبلاغة الكلام لانفسه بليغ وسبب تحقيق مبالغة المتكلم فالاسناد يكون مجازيا (والا لم يصح الاسناد اذ الابلغ من البلاغة وهو الكلام ومن المبالغة هو المتكلم) البلاغة يتصف بها الكلام والمتكلم ففي الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحتها وفي المتكلم ملكة يقدر بها على تأليف كلام بليغ والمبالغة كذلك يتصف بها الكلام والمتكلم فلا وجه للحصر المستفاد من ضمير الفصل يمكن ان يقال ان الحصر اضافى بالنسبة الى الترشيح وان يقال من صنعة الاحتمال وان يقال ليس المراد الحصر بل للآيات لكون الاسناد مجازيا وان استفاد الحصر وفيد يكفي كونها صفة للكلام وكون المبالغة صفة للمتكلم واما كون كل واحدة منهما صفة لكل واحد منهما فالكفاية بطريق الاولى فلذلك اكتفى بالذكر * اعلم ان بناء افعال من

اللاثى المجرد وقياسه للفاعل اما الاول لانه لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كد حرج ولم يكن مجردا كما استخرج واخرج لم يمكن بناء افعال منه اما ان اردت بناء من غير حذف شئ منه فواضح الاستحالة فان افعال ثلاثى فتزيد فيه الهمة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فانه يلتبس المعنى اذ او قلت من دحرج او اخرج لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج خرج يحذف الهمة لالتباس اخرج من الخروج وكل هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل لا فعل زاما اقتصرنا عليه اختصارا هذا مذهب جمهور النحاة وعند سيبويه هو قياس من باب الافعال مع كونه ذا زيادة ويؤيده كدة السماع كفواهم هو اعضاهاهم للدينار وانت اكرم لى من فلان ومجوزه قلة الحذف لانه تحذف الهمة وترده الى الثلاثى ثم بنى منه افعال التفضيل وعند غيره سماعى قال نجم الائمة شيخ الرضى ونقل عن المبرد والاختف جواز بناء افعال التفضيل من جميع الثلاثى المزيد فيه قياسى وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعال انتهى فح اخذ الابلغ من المبالغة غير قياسى على الجمهور وسبويه وقياسى عند المبرد والاختف وفي مثل هذه العبارة لا محذور في بناء على المذهب الضعيف ومعنى قياسه للفاعل ان يعبر بانفعال في المعنى مثلا اضرب يعبر بضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين فيكون معناه عين معنى المعبر به هذا اغلب وقد يستعمل المفعول مثل اشهر والوم اى اشهد مشهورة واشهد مملوكة وههنا اتصاف الكلام والمتكلم بالابلغية مأخوذ من البلاغة للفاعل او مأخوذ من المبالغة في الكلام للمفعول وفي المتكلم للفاعل (قال المص والاطلاق ابلغ من التجريد) سواء كان مأخوذا من البلاغة او المبالغة وجه المبالغة دعوى اتحاد المشبه بالمشبه به كما عرفت ووجه البلاغة ان الكلام المشتمل على التشبيه اما ان يسوق

للمدح او الذم وايا ما كان يكون ايراده بالمبالغة مطابقا لمقتضى الحال
ففي المطلقة يبقى دعوى الاتحاد بلا تقوية كما في الترشيح ولا تضعيف
كما في التجريد اذ هو لم يزل تمام المبالغة بل بعضها كما عرفت فيكون
الترشيح ابلغ لتقويته والاطلاق ابلغ من التجريد لبقاء دعوى الاتحاد
وزوال بعضه في التجريد فلا يرد ما قيل ان ابلغ من البلاغة لامن
المبالغة لعدم وجود المبالغة في التجريد وعدم زيادة المبالغة
في الاطلاق (وقد اشرنا الى وجهه) وهو قوله لتجريدتها عن بعض
مبالغة الاستعارة لانه صار يذكر ملايم المشبه ابعدا الخ قيل هذا
الوجه انما يتم اذا كان ابلغ من المبالغة واما اذا كان من البلاغة
فانه يجوز ان يكون التجريد مشتملا على وجه يورث بلاغة تساوى
بلاغة الاطلاق او تزيد عليها فلعل قوله فتنبه اشارة الى هذا انتهى
انا اقول هذا ليس بشئ لان الكلام مبنى على كون احدهما ابلغ
والاخرى ادون بالنسبة الى نفسيهما واما بالنسبة الى داع آخر
يقتضى التجريد او الاطلاق او الترشيح فيكون احدهما ازيد بلاغة
من الآخر فلا كلام فيه ومثل هذا الاحتمال يجري في كل واحد
من الاقسام الثلاثة فلا بأس فيه (وجمع التجريد والترشيح في مرتبة
الاطلاق) من حيث البلغية (تساوقهما بتعارضهما) لتعليل لكون
الجمع في مرتبة الاطلاق يعنى ان وجهيهما من حيث الترشيح ومن حيث
التجريد بدون الملاحظة بتفاوتهما بالكمية والكيفية اذ التفاوت
ليس امرامضبوطا حتى يلاحظ فالتجريد يضعف المبالغة والبلاغة
والترشيح يقويهما فيقابل التقوية والتضعيف فيساقطان فيبقى
على الاصل فيكون في مرتبة الاطلاق (قال واعتبار الترشيح والتجريد
انما يكون بعد تمام الاستعارة) هذا جواب سؤال مقدر على التقسيم
بانه غير مانع لغير التخصيص اذ المطلقة ليست من الاقسام لعدم
وجودها اذ الاستعارة لا يخ من القرينة فهي اما ملايم المستعار منه

او ملايم المستعار له وايا ما كان لا يوجد المطلقة واجيب بانهما انما
يكون بعد تمام الاستعارة بتجريد المراد وهذا الكلام قرينة الى
تخصيص الملايم بما سوى القرينة كما جعله الش وتام الاستعارة ذاتا
واستعمالا بالقرينة المانعة والمعينة فيعتبر ان بعدهما كما حققه الشارح
آتفا قال (فلا يعد قرينة المصراحة تجريدا) تفريع على الحصر
ومبنى على كون التقسيم الاستعارة المصراحة ولا قرينة المكنية ترشحا
هذا مبنى على كونه معلوما بالمقايضة والا لكان هذه الاقسام
اقساما للمكنية ايضا وهذا يناق ما قاله في الديباجة من انه ليس للمكنية
اقسام فتأمل (والالم يوجد استعارة مطلقة) مع ان القوم قسموا الاستعارة
لها ولاخويها وهذا قرينة ظاهرة على كون هذا الاعتبار بعد تمام الاستعارة
فلا يرد ما قيل من ان هذا الكلام لا دليل عليه ولا شك ان ذكر ملايم المشبه
سواء كانت قرينة استعارة او لا يعد الاستعارة عن المبالغة في النسبية
وكان المناسب ان يسمى مجردة على الاطلاق انتهى لان تسمية
ملايم المشبه على الاطلاق مجردة غير جيد لانه لو كان قرينة الاستعارة
لكان قرينة مانعة فلو عد القرينة المانعة مجردة لزم ان يكون كل
استعارة مجردة مع انه لا قائل به (ويستفاد من كلامه) اى كلام المص
وجه الاستفادة لما فرغ عدم عد قرينة المصراحة تجريدا وعدم عد
قرينة المكنية ترشحا على كون اعتبارهما بعد تمام الاستعارة
لزم ان يكون المضرع اثر من المضرع عليه المؤثر وانعدام المؤثر
يستلزم انعدام الاثر وانعدام لا تعد اثباته فيستفاد ان يكون قرينة
المصراحة تجريدا وقرينة المكنية ترشحا عند عدم كون اعتبارهما
بعد تمام الاستعارة وحاصل هذا الكلام اعترض على المص بان قوله
ولا قرينة المكنية ترشحا لا يفرغ على كونهما بعد تمام الاستعارة
مطلقا بل على المذهب المختار مع ان المص فرغ على الاطلاق
لان قرينة المكنية عند السكاكى سواء كان بعد تمام الاستعارة او لا

من ملايم المستعار له فلا يكون ترشيحا انه لو لم يشترط (زيادة التجريد والترشيح ذكر) التجريد استطرادي (على تمام الاستعارة لكان التخيلية ترشيحا وليس كذلك مطلقا) لفظ المطلق قيد للمنى والنفي مسلط عليه قوله وليس كذلك معطوف على استفاد واسارة الى الملازمة بين الشرطية لالى التالى وليس من قبيل بطلان التالى حاصله استفاد الزوم مع انه ليس منه لزوم على كل مذهب (لان الترشيح ذكر ملايم المستعار منه والمستعار منه في المكنية المشبه) دليل على ان التخييل لا يكون ترشيحا على الاطلاق اصل الدليل مطوى هكذا انه لا شئ من التخييل ذكر ملايم المشبه والترشيح في المكنية عند السكاكي ذكر ملايم المشبه فينتج انه لا شئ من التخييل بترشيح والكبرى نظرية واثبت بالدليل المذكور (عند السكاكي) لان الاستعارة المكنية عنده ذكر المشبه وارادة المشبه به بادعاء دخول المشبه في افراد المشبه به فاستعار لفظ المشبه للمشبه به فيكون المستعار منه المشبه والمستعار له المشبه به فان قيل ان الترشيح عبارة عن ذكر ملايم المشبه به سواء كان مستعار منه او مستعار له فيتم الزوم مطلقا قلنا الماعرف وقسم بذكر ملايم المستعار منه وملايم المستعار له كما فعله المص لا يرد هذا نعم او اخذ المشبه به والمشبه مكانهما يتم ولم يأخذ المص والاعتراض واراد عليه (نعم يكون كذلك على مذهب المختار) وهو مذهب السلف في المكنية وهو ان يشبه شئ بشئ في الذهن فيستعار لفظ المشبه به للمشبه فيذكر رديف المشبه به مستندا الى المشبه وتبعه صاحب الكشاف واما مذهب الخطيب فليس مما نحن فيه لانه لا شئ في المكنية عنده من المستعار له والمستعار منه والاستعارة من قسم المجازيل من التصرفات الذهنية ويمكن ان يجاب عن طرف المص انه اختار مكنية السلف لان مكنية السكاكي والخطيب ليس بمعتبر عند المص بقرينة رده اياهما فيما سأتى وقيل ان تخيلية السكاكي ترشيح باعتبار المعنى الوهمي

لانه يلايم المشبه وهو المستعار منه وتجريد باعتبار اللفظ لانه يلايم المشبه به وهو المستعار له انتهى اقول فيه نظرا لان اللفظ بدون اعتبار المعنى لا يلايم بشئ منهما وان اعتبر المعنى يلايم بواحد منهما البتة (قال المص الفريدة خمسة الترشيح) لفظ الترشيح يطلق بالاشتراك اللفظي على فعل المنكلم وما يرشح به وهو اللفظ في العرف كلفظ الاستعارة كما قررنا ويحتمل ان يكون في فعل حقيقة وفي اللفظ مجازا بعلاقة السببية لكن الظاهر هو الاول اذ المجاز بكثرة الاستعمال يصير حقيقة عرفية (فان يجوز ان يكون باقيا على حقيقة تابعة) ليس المراد التابع المصطلح ان الترشيح قد يكون انفر بع كافي قوله تعالى *اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فاربحت تجارتهم* فان رابحت تجارتهم ترشيح تفريع على الاشتراء وقد تكون صفة كقولك جاورت اليوم بحر از اخر امتلاطم الامواج فان زاحرا متلاطم الامواج ترشيح وصفة للفظ الاستعارة وهو البحر قد صرح في شرح المفتاح بكون الترشيح حقيقة حيث قال وبما يجب التنبيه له ان الترشيح سواء كانت صفة او تفريع كلام فهو على حقيقته لا بتساه على المشبه به حتى كان المستعار للعالم بحرا زاحرا متلاطم الامواج والاستبدال اشتراء يتفرع عليه الربح والتجارة وعدمهما فلا يتم فيه تشبيه ولا استعارة انتهى فعلى قياس الترشيح يكون الاستعارة في التجريد الشجاع السكاكي السلاح فلا يرد ان التجريد مشعر بالتشبيه مع ان مبنى الاستعارة تناسي التشبيه وادعاء ان المشبه عين المشبه به هذا لكن ذكر في شرح الكشاف العلامة انتفازي ان الترشيح قد يكون مجازا واول ذكره في شرح المفتاح بناء على الاكثر (في الذكر للتعبير) اللام صالحة لتابع (عن الشئ بلفظ الاستعارة) يعني ان لفظ الترشيح باعتبار استعماله في المعنى اما ان يقاس على لفظ الاستعارة باعتبار معناه الحقيقي واما ان يقاس عليه باعتبار معناه المراد فان قاس عليه باعتبار المعنى الحقيقي يكون

مستعملا في ما وضع له فيكون حقيقة وان قاس باعتبار معنى المراد
 يكون مستعملا في غير ما وضع له فيكون مجازا ذهب الاكثر الى الاول
 فتحكموا بانه حقيقة والمص ذهب اليهما ففسر الشئ على مذاقه فيكون
 على تقدير كونه حقيقة تابعا في الذكر للتعبير عن الشئ بلفظ الاستعارة
 (من ينال استعارة) اشارة الى ان اللام ليست صلة لتابع بل حال من ضميره
 وجه الاجتناب ان المتبادر من الاستعارة ان يكون بملاحظة المعنى
 المراد فيلزم التبعية باعتبار المعنى المراد مع انه ليس كذلك قال
 (لا يقصده الاتقوية) حال اما متداخلة ان كان من ضمير تابع
 واما المترادفة ان كان من ضمير يكون وكلا الحالتين اشارتان الى تعليل
 لكونه باقيا على حقيقة حاصله لو لم يبق على الحقيقة لم يتبع ولم يقصده
 التقوية مع انه تابع ومقصود به التقوية (كانه نقل لفظ المشبه به
 مع رديفه الى المشبه) يعني لما كان الترشيح من ينال استعارة التي
 بقيت على المبالغة في التشبيه ومحققا للمبالغة فيه بناء على تناسي التشبيه
 وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لاشئ مشبه به كانه نقل لفظ
 المشبه به مع رديفه الى المشبه دون نقل لفظ المشبه به فقط فيترشح
 بلفظ المشبه به باعتبار معناه الحقيقي فيكون حقيقة قيل فيه بحث
 لان بقاءه على حقيقة يقتضي عدم ان يكون القرينة المانعة موجودا
 وكونه بطريق الاستعارة في الشق الثاني يقتضي ان يوجد القرينة
 المانعة هذا قلنا ان كونه حقيقة وكونه مجازا ليس في مادة واحدة بل في مادة
 متعددة فيجوز ان يكون في مادة قرينة مانعة وفي مادة اخرى لم توجد
 ولو سلم كونها في مادة واحدة يختلف القرينة بالتصرف فباعتبار
 قد يكون مانعا وباعتبار اخرى لا يكون مثلا عندئذ اسدله لبدان
 اعتبر نقل لفظ المشبه به مع رديفه لا يكون الاسد قرينة مانعة وان اعتبر
 نقل لفظ المشبه به بدون الرديف الى المشبه فيكون المراد بلفظ المشبه به
 المشبه فح اذا اسند الرديف يكون الاسد قرينة مانعة عن ارادة معنى

الحقيقي للترشيح فتأمل (و يجوز ان يكون مستعارا من ملايم المستعار منه
 بملايم المستعار له) كقولك عندي اسد يفترس اقرانه ورأيت بحر ابتلاطم
 امواجه فالمشبه به هو الاسد المستعار ويفترس اقرانه استعارة عن الغلبة
 على الاعداء والبحر مشبه به للعالم وينلاطم استعارة عن كمال علمه وفضله
 لكن في جواز كون الترشيح مجازا اضطربت كلام القوم قال العلامة
 التفازاني في شرح التلخيص مما يدل كلام صاحب الكشف على انه
 ليس بمجاز ولا استعارة ثم قال في شرح المفتاح وتبعه السيد الشريف
 ان الترشيح سواء كان صفة او تفرع كلام فهو على حقيقة لا يشبهه
 على المشبه به حتى كان المستعار للشجاع سواء قال العلامة في شرح
 الكشف ان الترشيح قد يكون مجازا وقد لا يكون وقال السيد الشريف
 في حاشيته على شرح التلخيص ان صاحب الكشف جوز في الترشيح
 كونه حقيقة ومجازا والجمع بين كلاميهما يمكن ان يقال ان قوليهما بعدم
 كونه مجازا مبني على التذكروان يقال ان الترشيح من حيث هو ترشيح
 لا يكون مجازا لان المق منه تزيين الاستعارة وهو ان يحصل اذا كان
 بمعناه الحقيقي ليكون من خواص المشبه به وانه يجوز ان يكون مجازا
 في نفسه اما مرسل تحوله اليه الطويل اي النعمة العظمى او استعارة
 كما في المثالين السابقين فاصل الكلام ان القريب الى الفهم ان يكون
 حقيقة ليحصل المق وهو التزيين والابلية من التجريد والاطلاق
 ولانه لما جعل المشبه به مع لوازمه منقولا للمشبه يصلح الترشيح
 باعتبار معناه الحقيقي فلا يمس الحاجة الى جعله استعارة بالتكلف
 والمص اختار تحوير الكشف فذهب الى جوازه والشرح رحمه الله بين
 على وجه لا يفوت الغرض وهو التزيين والابلية (يكون ترشيح
 الاستعارة بمجرد داته عبر عن ملايم المستعار له بلفظ موضوع بملايم
 المستعار له) هذا جواب لسؤال على انه لو كان مستعارا لم يكن من ملايم
 المستعار منه بل من ملايم المستعار له فكيف يكون ترشيحا فاجاب بهذا

حاصله انه لو كان مجازا له اعتباران اعتبار اللفظ مع المعنى المراد واعتباره بدون المعنى المراد بل من حيث انه موضوع للملايم المستعار منه وان لم يكن بالاعتبار الاول ترشيجا بل يكون بالاعتبار الثاني ترشيجا للاستعارة (ولا يخفى ان هذا لا يختص بكون لفظ ملايم المستعار منه مستعارا) ان كلمة هذا اشارة الى عدم كون الترشيح باقيا على حقيقته اللازم لقوله ويجوز ان يكون بقريضة المقابلة لكونه باقيا على حقيقته وذلك القدر يكفي في صحة الاشارة وجه عدم اختصاصه ان عدم بقائه على حقيقته اما بان يكون مجازا مرسلا واما بان يكون استعارة واما كونه كناية فلا يحتمل لانها داخله في الحقيقة فان كان مجازا واما ان يكون من ملايم المستعار له او عن القدر المشترك او عن غيرهما وكذا ان كان استعارة فلاحتمالات ستة فقصر المص الى الواحد منها ومن هذا علم ان الشئ ايضا قصر الى الاحتمالات الاربعة ويمكن ان يجاب عن قصر الشئ بان احتمال التجوز عن غير الملايم وغير القدر المشترك وان جوز العقل وهو غير واقع لان تقسيم الاستعارة الى الاطلاق والترشيح والتجريد باعتبار المقارنة باصفة والتفريع والصفة والتفريع بلايمان واحدا من المستعار له والمستعار منه واحتمال التجوز عن غير الملايم وغير القدر المشترك خارج عن المقسم وان كان ملايما باعتبار لفظه فقط وحاصل هذا اعتراض على المص بانه قصر في موضع البيان مع انه ليس بمقصود وهو نقض مجازي ويمكن ان يجاب عنه بان المص ليس صاحب المذهب في هذا الفن بل ناقل كلام المشايخ وصاحب المذهب وان احتمل هذه الاقسام لكن لم يعلم تحقها ووقوعها من الشواهد والافصايد وتبع القوم فقصر في القسم الواحد ويدل عليه ان القائل يجوز مجازية الترشيح صاحب الكشاف واستشهد بالشعر على سبيل كون الترشيح استعارة لا يخفى على من نظر الكشاف (بل يتحقق الترشيح بذلك التام على وجه الاستعارة كان او على وجه

المجاز المرسل اما الملايم (ترديد لكل من القسمين) المذكور او المقدر المشترك بين المشبه والمشبّه (كلمة بل الاضراب فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما لا يبط التحريك وقالوا اتخذ الرحمن واداسبحانه بل عباد مكرمون * اي بل هم عباد واما الانتقال من غرض الى غرض والمراد هنا الانتقال اما من المدعى الى الدليل او من الاضعف الى الاقوى اذا الاول اعتراض بقصر واحد وهو اختصاص المستعار بالذكر والثاني بقصرين قصر المستعار وقصر المستعار للملايم دون القدر المشترك وكونه دليلا لا ينافي قوله لا يخفى من قبيل الادعاء او اشارة الى تفاوت رتبة السامعين بالزكاء وعدمها فتفي الحقاء بالنظر الى الزكي والاستدلال بالنظر الى غيره (وانه يحتمل مثل ذلك في التجريد بان يكون باقيا على حقيقته ومجازا عما يلايم المشبه به) معطوف على لا يخفى واعتراض آخر بقصر جواز الحقيقة والمجاز على الترشيح مع انه يجري في التجريد بالاحتمالات السابقة من جواز كونها مرسلا او استعارة عما يلايم المشبه به او عن قدر المشترك بناء على معلومية جريان الاقسام من السابق حتى بعض القيود وترك تعميم المجاز من المرسل والاستعارة وتعميم المجاز عنه من ملايم المشبه به والقدر المشترك ويمكن ان يجاب عنه بانه حل العلم بالمقايضة على الترشيح وبانه لم يقف كلاما من القوم في مجازية التجريد وان جوز العقل (فمحتمل التجريد والترشيح) الفاء تفريع على مجازية الترشيح والتجريد عما يلايم المستعار له وعما يلايم المشبه به لانه ان كان الترشيح مستعارا للملايم المستعار له ان نظر الى لفظ المستعار يكون ترشيجا وان نظر الى معناه يكون تجريدا وكذا في التجريد فعلى هذا لا وجه لجعل التفريع على مجازية التجريد لانه تحكم محض والتفريعية لا يتفاوت بالقرب والبعد بل هي من التصرفات المعنوية والقرب والبعد بيان في المعنى (قال المص ويحتمل الوجهين في قوله تعالى * واعتصموا بحبل الله) قال صاحب الكشاف في تفسير

هذه الآية قولهم اعتصمت بحبله يجوز ان يكون تمثيلا لاستظهاره به
ووثوقه بحمايته بامساك المتدلي من مكان مرتفع بحبل وثيق يامن
انقطاعه وان يكون الحبل استعارة لعهد الاعتصام لوثوقه بالعهد
او ترشيحا لاستعارة الحبل بما يناسبه والمعنى واجتمعوا على استعانتكم
بالله ووثوقكم به انتهى يفهم من هذا ان الآية اما محمولة على الاستعارة
التمثيلية بلا مجاز ولا استعارة في المفردات واما محمولة على الاستعارة
في المفردات وذلك على وجهين احدهما يكون الحبل استعارة للعهد
والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد وثانيهما ان يكون الحبل استعارة
فقط والاعتصام حقيقة وهو بمعنى التمسك ترشيحا لاستعارة الحبل
والمصنف اخذ الاحتمال الثاني فحكم باحتمال الوجهين قال بعض
الفضلاء وههنا بحث وهو انه ان وجه قرينة مانعة عن ارادة معناه
فلا مجال للوجه الاول وان لم يوجد فلا مجال للوجه الثاني فالصواب
ان هذا لا يتصور في مادة واحدة بل في مادتين انتهى انا اقول هذا
الفاضل غافل عن كلام صاحب الكشف وهو شيخ هذا الفن
والجواب عن شبهته كما قررنا من ان الاستعارة مع الترشيح منقولة
للمشبه لا المجاز والاستعارة فقط دون الترشيح فلا يوجد قرينة مانعة
لارادة موضوعه للفظ الترشيح وان اعتبر ان الاستعارة منقولة بدون
الترشيح فتح يكون الاستعارة باعتبار معناه المراد قرينة مانعة للفظ
الترشيح تصوير الاستعارة في الحبل ان المراد بعهد الله تعالى الى عباده
الايمان والطاعة والقرآن والحبل مستعار لاحدهما فان كل واحد
منها يشبه بالحبل في كونه سبيبا للنجاة عن الرد والوصول اليه المطلوب
فان من سلك طريقا صعبا يخاف ان يزلق رجله فيه فاذا تمسك
بحبل مشدد الطرفين يجانبى ذلك الطريق امن من الخوف كذلك
طريق السعادة الابدية ومرصنات الله تعالى طريق زلق ودواعي
الضلال عنهما كثيرة زلق رجل اكثر الخلق فمن اعتصم بالقرآن

العظيم وآمن بما جأ به النبي الكريم وعمل بقوانين الشرع القويم
فقد هدى الى صراط مستقيم وامن الغواية الداعية الى نار الحميم
كما يامن التمسك بالحبل في الطريق المذكور من العذاب الاليم فتعطين
(بل الوجوه) وهي اربعة كون الترشيح حقيقة واستعارة ومجازا
من سلا عن ملايم المستعار له وعن القدر المشترك بينهما فتخصيص
المصنف اتباعا لصاحب الكشف كما عرفت (لمشابهة العهد بالحبل
في الكون وسبب ارتباطه بشئ بشئ) المشبه به الحبل الواقع بين الشبهتين
المشدد طرفاه الى الشبهتين والعهد كذلك بين العبد والسعادة الابدية
ومرضات الله تعالى وذكر المشبه به واريد المشبه على سبيل الاستعارة
المصرحة (قال وذكر الاعتصام) على بناء المجهول معطوف على
استعير وفيه مسامحة لا يخفى (ترشيحا) لكونه ملايم المستعار منه مفعول له
لذكر ومثل هذا من قبيل المتفرعات بعد افادة اصل المعنى ويعمد
من النكت والمزايا فلا يقال ان ذكره لافادة اصل المعنى فكيف يكون
لترشيح فقط (قال المصنفا) اما باقيا على معناه او مستعارا للوثوق
بالعهد) التردد بين الشبهتين بناء على ما ذهبه فشيء الوثوق بالعهد
بالتمسك بالحبل في كونه سبيبا للمخلص عن المهالك والحزمان عن
المقاصد وذكر المشبه به واريد المشبه استعارة مصرحة وقرينتها
الحبل باعتبار معناه المجازي واصافته الى لفظة الله (وهو التمسك
بالحبل) الظاهر انه يسان المعنى اللغوي فتح اما ان يحمل الاعتصام
على التجريد او الحبل على انا كيد على ما لا يخفى ولوقيل هذا يسان
باعتبار وقوعه في الآية بملاحظة متعلقه لا يساعده قوله الآتي
بعلاقة الاطلاق والتقييد الخ ولوقيل انه محمول على التجريد لكون
الاستعارة للعهد باعتبار جزء معنى الاعتصام وهو الحبل دون الكل
فتح لا يساعده قوله اما باقيا على معناه الخ اذ اللفظ المجرد مجاز في الباقي
اللهم الا ان يقال ان التمسك بالحبل معنى مطلق للاعتصام واستعماله

في المعنى بذكر الجزئي من جزئيات المعنى المطلق لا بعد من التأكيـ
ولامن التجريد مثل الفعل والصفة لان الفعل مثلا موضوع للنسبة
الى فاعل ما واذا استعمل في الفاعل كقولك ضرب زيد يوجد نسبتان
نسبة الى فاعل وهو مدلول الفعل ونسبة الى زيد مخصوص ولا يعدان
الفعل جرد عن نسبة الى فاعل ما بسبب نسبته الى زيد وكذلك
الصفة عبارة عن ذات مبهمة وصفة معينة واذا اطلقت يراد بها
الصفة والذات معا مثلا اذا وقعت صفة لموصوف مخصوص كقولك
زيد الضارب لا يعد من التجريد ولا من التأكيـ مع انه تكرر ذاتين
احدهما ذات زيد وثانيهما ذات المدلول للضارب فقد علم ان المدلول
مطلق والمذكور مخصوص ولم يعد من التجريد وما نحن فيه مثل ذلك
لا يعد من التجريد ولا من التأكيـ بدقتا مل (او مجازا اخر سلا في الوثوق
بالعهد بعلاقة الاطلاق والتقييد فيكون مجازا بمرتين) يعني بذكر
الاعتصام الذي معناه مقيد وهو التمسك بالحبل ويراد به الوثوق بالعهد
وموايضام مقيد التمسك والوثوق بمعنى واحد * اعلم ان علاقة الاطلاق
والتقييد ان يطلق المقيد ويراد به المقيد الاخر لان يذكـ مطلق
ويراد به مقيد لان المطلق لا يدل على المقيد بسبب اطلاق المطلق
وتقييد المقيد وان دل بعلاقة اخرى ولا ان يذكر المقيد ويراد به المطلق
لانه وان دل لا يقال في العرف ان العلاقة بينهما الاطلاق والتقييد
بل بعلاقة الكلية والجزئية او اللازم والمزوم وبيان علاقة الاطلاق
والتقييد بين المقيدين ان المقيد يذكر ويراد به المطلق لان المقيد يستلزم
المطلق ويراد بالمطلق المراد المقيد الاخر لانه فرد من افراد
فمح ان ارى من حيث فرد بدون الخصوصية يكون المطلق حقيقة
وان ارى من حيث خصوصية وتخصه يكون المطلق مجازا ولذا
قل يكون مجازا بمرتين مثلا فيما نحن فيه بذكر الاعتصام الذي بمعنى
التمسك بالحبل وهو المقيد يراد به التمسك المطلق ويراد بالتمسك المطلق

الوثوق بالعهد لانه فرد من افراد التمسك المطلق فمن حيث كونه
فردا بدون الخصوصية يكون المطلق حقيقة ومن حيث الخصوصية
يكون مجازا فعلى هذا لا يصح قول الش فيكون مجازا بمرتين
على الاطلاق لكن في ارادة المقيد بالمطلق المراد لا بد من قرينة
ليعين المعنى المقى (وفي الوثوق كانه قيل ثقوا بهدا الله) هذا مجاز بمرتبة
واحدة بعلاقة الجزئية والكلية او للزوم وهو وجه كونه الترشيح مجازا
عن القدر المشترك بين المستعار منه والمستعار له اذ الوثوق بلام
العهد واخيل والاول وجه كون الترشيح مجازا عما بلام المستعار له
لان الوثوق بالعهد لا يلائم الحبل وح نقل عنه اي حين يكون الاعتصام
غير باق على معناه الحقيقي انتهى يعني سواء كان استعارة او مجازا للملايم
اول قدر المشترك يجري هذا الحكم الا في صورة بقائه على معناه
الحقيقي اذ يحكون ترشيح واحد (كل من الترشيح والاستعارة ترشيح
الاخر فتأمل) اذ الترشيح اعني الاعتصام سواء كان استعارة للوثوق
بالعهد او مجازا عنه او عن الوثوق المطلق باعتبار لفظه ملايم المستعار منه
وهو الحبل فيكون ترشيحا وباعتبار معناه المراد بالمعنيين الاولين
يكون تجريدا لكونه ملايم المستعار له واما بالمعنى الثالث فلا واما الاستعارة
اعني الحبل باعتبار لفظه ملايم المستعار منه اعني معنى الحقيقي للاعتصام
فيكون ترشيحا للاعتصام اذا كان استعارة وباعتبار معناه المراد يكون
تجريدا لكونه ملايم المستعار له اعني الوثوق بالعهد واما على تقدير كون
الاعتصام مجازا اخر سلا في كون الاستعارة ترشيحا نظرا لان الترشيح
والتجريد مأخوذ في تعريفهما الملايم بالمستعار وليس في المجاز المرسل
مستعار منه ولا له فعل وجه التأمل هذا وكذلك اعتبار التجريد
والتشريح باعتبار المعنى بدون اللفظ وبالعكس غير جيد وغير مستفاد
من تعريفهما (ولا ينبغي ان الترشيح المعروف بذكر الملايم المشبه به
يعد شموله لذكر الملايم المشبه بلفظ الملايم المشبه به) هذا اعتراض

على المص بسبب تجوز كون الترشيح مستعاراً من ملايم المستعار منه للملايم
المستعار له بان المستفاد من تعريف الترشيح ان يذكر الملايم المشبه به
والملايمة من حال المعنى لا حال اللفظ فالمبادر ذكر اللفظ الملايم من جهة
المعنى دون اللفظ فقط وفي صورة الاستعارة في الترشيح يذكر الملايم المشبه
بلفظ الملايم للمشبه به فلا يوجد ذكر ملايم المشبه به من جهة اللفظ
والمعنى مقابل من جهة اللفظ فقط فتعريف الترشيح يبعد شموله
لمثل هذا الذكر فالحق ان يبقى الترشيح على حقيقته ولا يجوز استعارته
فتحقيق هذا المقام ان صاحب الكشف قال في قوله تعالى * واعتصموا
بحبل الله * انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهد الاعتصام استعارة
للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه هذا كلامه ففهم
السعد التفازاني رحمه الله من ترديده بقوله او ترشيح ان الترشيح مقابل
للاستعارة فلا يكون الترشيح مجازاً ولا استعارة وصرح بهذا والسيد
الشريف رحمه الله قال في شرح كلام التفازاني ان صاحب الكشف
جوز في الترشيح كونه حقيقة ومجازاً كما في قرينة لاستعارة بالكناية
فلا بد ان يأول عبارة الكشف بان المراد او هو ترشيح فقط فان الاول
مع كونه ترشيحاً في الجملة استعارة ايضاً وان كانت تابعة لاستعارة
الحبل للعهد انتهت والمص اخذ خلاصة زبدة كلام السيد الشريف
فحكم بجواز استعارة الترشيح لكن يأبى عن هذا تعريف الترشيح كما تقدم
فوجهه الشارح المحقق بما قاله العلامة التفازاني في بحث تحقيق
استعارة المكينة على مذهب السلف قد استفدنا من كلام الكشف
ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخيلية
بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقص لابطال العهد انتهى يعني
يذكر ملايم المشبه بلفظ ملايم المشبه به لان النقص ملايم المشبه به
باعتبار معناه الحقيقي وملايم المشبه باعتباره معناه المجازي وهو
ابطال العهد فلما حكم بكون استعارة النقص تحقيقية لم يجز ان يذكر

ملايم المشبه بلفظ ملايم المشبه به فيصح في الترشيح ان يذكر الملايم
المشبه بلفظ الملايم المشبه به فيكون ترشيحية الاستعارة بمجرد انه عبر عن
ملايم المستعار له بلفظ موضوع للملايم المستعار منه فقط (فكانه اخذه
مما ذكره الش المحقق في شرحه للتخلص) اتي بصيغة الغن اما الجهورية
الاخذ او اضعف في المأخذ بناء على ما سيذكره الش يعني لا سند له
من كلام المشايخ الا قول العلامة التفازاني وفيه ما فيه وسنذكره
(اذا استنبطت من كلام الكشف انه قد يكون قرينة الاستعارة
بالكناية ذكر ملايم المشبه بلفظ ملايم المشبه به) هذا خلاصة بيان
العلامة التفازاني لا عينه كما بينا عبارة ووجه كون خلاصتها
هذا (مما ذكره) بيان لكلام الكشف (في قوله تعالى * ينقضون
عهدهم الله) حيث قال صاحب الكشف شاع استعمال النقص
في ابطال العهد من حيث تسمية العهد بالحبل على سبيل الاستعارة
لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاضدين وهذا من اسرار البلاغة
واطائفها ان يسكنوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه من رواده
ففيه هو بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفرس اقرانه ففيه تنبيه
على ان الشجاع اسد هذا كلامه قال العلامة وهو صريح في ان المستعار
هو اسم المشبه به المتروك صريحاً المر موز اليه بذكر لوازمه لكننا
قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة
تخيلية بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقص لابطال العهد هذا
كلامه وجاء استفادة العلامة ان صاحب الكشف لما قال شاع استعمال
النقص في ابطال العهد ظهر ان المراد بالنقص في الآية ذلك المعنى
ثم لما قال ان يسكنوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه من رواده
علم ان النقص رديف المشبه به فقد استفاد ان النقص قرينة الاستعارة
مع كونه استعارة لابطال العهد المحقق فلا يجب ان يكون قرينة
الكناية تخيلية فقد علم من هذا ان النقص رديف وملايم المستعار منه

باعتبار لفظه وملايم المستعار له باعتبار معناه المجازي (وسند ذكر
تفصيله وما عليه) أي ما يعرض عليه (فيما سيذكره في الاستعارة
التخييلية) في العقد الثالث (قال المصنف الفريدة السادسة المجاز المركب)
هذا شروع إلى بيان الاستعارة التخييلية أصالة والمجاز المركب المطلق
تبعاً للفريدة مبتداء المجاز المركب مبتداء ثان والخبر أن كان الخ وما بينهما
جملة معترضة * أعلم أولاً أن القوم قسموا اللفظ إلى الحقيقة والمجاز
ثم كل منهما إلى المفرد والمركب وينتوا قسم المفرد من الحقيقة وحلوا
المركب منها على المقابلة وينتوا قسمي المجاز واللفظ من التقسيم
هو الحقيقي حيث صرحوا بأن الحقيقة والمجازية باعتبار مدلول
المطابق للفظ بمعنى أنه إن استعمل في مدلوله المطابق يكون حقيقة
وإلا فيكون مجازاً فمحيط يكون تقسيم المجاز إلى المفرد والمركب باعتبار
مدلوله المطابق فيكون التجوز في المجموع أي اللفظ المركب
لا في شيء من مفرداته بل يكون باقية على حالها قبل هذا التجوز
من كونه حقيقة أو مجازاً كذا قال السيد الشريف في شرحه المفتاح
ولا يخفى أنه مبني على أن المدلول المجازي مدلول مطابق بناء على أنه
تمام ما وضع له بالوضع النوعي وأما إذا كان مدلولاً تضمنياً أو التزامياً
كيف يكون مدلولاً لمركب معنى مطابقاً مع كونه مدلولاً بمعنى أجزاءه
مدلولاً تضمنياً أو التزامياً ومن هذا يقابل المجاز المركب بالمجاز المفرد
والأركان المجاز المفرد مجازاً مركباً إذا المجاز يقتضي الاستعمال
والاستعمال يقتضي التركيب فعمل أن المجاز المركب باعتبار المعنى المطابق
الحقيقي والمعنى المجازي المطابق فلا يرد اعتراض الش على المص
في التعريف ولا خلل في اختصاصه بالتخييلية والخبر المستعمل في الإنشاء
وبالعكس والمستعمل في لازم فائدة الخبر فتأمل (قال وهو المركب
المستعمل في غير ما وضع له) في غير المعاني التركيبية التي وضع المركب
باعتبار المادة والهيئة لها فائدة القبول السائرة يعلم مما سبق في تعريف

المجاز المفرد (لعلاقة مع قرينة كالمفرد) العلاقة أعم المشابهة والقرينة
هي المانعة مأخوذة في التعريف وأما القرينة المعينة فخارج لازم
للاستعمال يحتمل أن يكون كالمفرد قيداً لمجموع بدون المركب لكن
قيداً به للقرينة ظاهرة لزيادة الإبهام وهو خارج عن التعريف (أي
كقرينة المفرد في كونها مانعة عن إرادة الموضوع له) بيان أوجه المماثلة
ولفائده وهو إخراج المركب الكنائ (يصدق التعريف على مجموع
اعتصموا بحبل الله على الاحتمالين المذكورين) يعني المركب الذي كان
باعتبار بعض أجزائه أو باعتبار كل الأجزاء على انفراده مجازاً يصدق
التعريف عليه مع أنه ليس من أفراد المعارف اعتراض على التعريف
بعدم الاطراد والجواب ما قررنا من أن المجاز باعتبار المعنى المطابق الحقيقي
وفي مادة النقص ليس بمدلوله المطابق بل بمدلوله التضمني سواء كان
باعتبار بعض أجزائه أو باعتبار كل أجزائه على الانفراد * أعلم أن شرط
التعريف سواء كان حقيقة أو اسمياً وهما يحتملها الطرد والعكس
أما الطرد فهو صدق المحدود على ما صدق الحد مطرداً كلياً أي كل
ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود وهو معنى قولهم كلما وجد
الحد وجد المحدود وبالأطراد يصير الحد مانعاً لاغياره وأما العكس
فأخذه بعضهم عن عكس الطرد بحسب متفاهم العرف وهو جعل
المحمول موضوعاً مع رعاية الكمية بعينها كما يقال كل إنسان ضاحك
وكل ضاحك إنسان فلهذا يقال كل ما صدق عليه المحدود صدق
عليه الحد عكساً لقولنا كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود
فصار الحاصل الطرد حكماً كلياً بالمحدود على الحد والعكس حكماً
كلياً بالحد على المحدود وبعضهم أخذ من أن عكس الإثبات نفي
ففسره بأنه كلما انتفى الحد انتفى المحدود أي كل ما لم يصدق عليه الحد
لم يصدق عليه المحدود فصار العكس حكماً كلياً بما ليس بمحدد
على ما ليس بخد والحاصل واحد وهو أن يكون الحد جامعاً لأفراد

المحدود كلها (لأنه إذا استعمل جزء من أجزاء المركب في غير ما وضع له فقد استعمل مجموعا في غير ما وضع له) دليل على صدق التعريف على مجموع اعتصموا الخ حاصله أن مجموع اعتصموا بحبل الله استعمل جزءا واحدا وهو الحبل أو جزئين وهو الاعتصام والحبل منه في غير ما وضع له وكما استعمل جزء من أجزاء المركب في غير ما وضع له فقد استعمل مجموعا في غير ما وضع له فإذا استعمل في غير ما وضع له يصدق التعريف عليه فينتج المطلوب وملازمة الشرطية الثانية نظرية فائتة بقوله (لأن الموضوع للمجموع مجموع أمور وضع له الأجزاء) فإذا كان بكل الأجزاء مستعملا في غير ما وضع له فالأمر ظاهر وبعض الأجزاء يكون المعنى المستعمل للمجموع بعض الموضوع له وبعض غير الموضوع له فيكون المعنى المستعمل مركبا من الداخل والخارج والمركب من الداخل والخارج يكون خارجا فيكون المعنى المستعمل للمجموع غير الموضوع له للمجموع فيجاب بأن المجموع لأن وقوة بجميع أجزائه من المادة والهيئة مجازا ولو سلم لأن يكون مجازيته بجميع أجزائه على الانفراد مجازيته بتمام معناه على الاجتماع إذ فرق بين المجازية على سبيل الانفراد وعلى سبيل الاجتماع إذ من الأحكام ما يصح على الكل دون كل واحد كقولنا كل القوم برقع هذا الخبر لا كل واحد منهم ومنها ما هو بالعكس كقولنا كل واحد من الناس يكفيه هذا الطعام لا كل الناس ومنها ما لا يختلف كقولنا ضربت كل القوم أو كل واحد منهم ومجازية المركب بالنسبة إلى الأجزاء من قبيل الأول ومجازية أجزاء المركب بالنسبة إلى المركب من قبيل الثاني وأيضا ما قلنا قول العلامة في التذاري أن الواضع كما وضع المفردات ألوانها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات ألوانها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعه الأخبار بالاثبات انتهى يستفاد منه أن المركب لأجزائه

وضع بالشخص وتركيبه وضع آخر فإذا تعدد الوضعان تعدد الموضوع له البنية والمجاز باعتبار أحدهما غير المجاز باعتبار الآخر فتأمل (ففي تسمية مجموع المركب استعارة مركبة نظر) هذا قيد للصغرى في النقص في التعريف والظاهر بناء على العرف أن يقال وأبش مجموع المركب استعارة مركبة بلا قيد التسمية ولا قيد النظر وترك الظاهر إشارة إلى أن مثل هذا إذا عد من المجاز المركب فلا بأس فيه ولا مانع له إلا أن القوم لم يسموا به ومن قال يسموا فيه نظر فعليه البيان (بل في تسميتها استعارة) معطوف على في تسمية مجموع الخ يلاحظ فيه لفظ النظر لكونه مبتداء ولو مؤخرا أي في تسميتها نظر وضمير تسميتها راجع إلى الأجزاء يعني كما لا يسمى مجموع المركب استعارة لا يسمى الأجزاء يحملتها استعارة بل كل جزء من الأجزاء بانفراده يسمى استعارة والفرق بين مجموع المركب والأجزاء يحملتها أن في المجموع يلاحظ هيئة الاجتماع وفي الأجزاء لا يلاحظ كما يدل عليه كلامه السابق وأرجاع ضمير المذكر لأحدهما والمؤنث الآخر فتأمل (كما لا يخفى على من لبس في معرفة الفن كالمستعير من الفن) حال وجه النظر إلى علم من يعرف الفن واصطلاحات القوم ولم يستدل بقريحتة ومقتضاء عقله لما ذكرنا من أنه لا بأس في التسمية بتجويز العقل لكن لم يسم القوم لفظ الفن أما بالقاف أو الفاء بضم القاف كم القميص وعلى هذا كتابة عن من يقال من قريحة ويحكم بتجويز عقله بلا تنبع كلام القوم واضطلاحاتهم وعلى كونه بالفاء يكون كتابة عن لاحظته ولا ملزمة له في فن البيان وفي الصورة الأولى يكون فيه جناس خطي كما في قوله تعالى * والذي هو يطعمني ويسقين وإذا مرضت فهو يشفين * وكقوله عليه السلام * عليكم بالابكار فانهم أشد حبا وأقل جنا * وكذا يصدق على مجموع قولنا في رحمة الله) أي في الجنة بعلاقة الحالية والمحلية بقريضة لفظ في (مع أن في جملة

مجازا مركبا نظرا) هذا النقص ايضا الى طرد التعريف والفرق بين
المثاليين ان الاول بالاستعارة والثاني بالمجاز المرسل ولم يكتف باحدهما
لان النقص به لا يستغنى عن الآخر ولا مدخل في دفع التكرار لكون
احدهما مركبا تاما والآخر مركبا ناقصا لان المجاز المركب اعم منهما
(والحاصل ان المجاز المركب) يعنى خلاصة المجاز المركب على ما بينه
القوم ينحصر في امور مذكورة هنا وما عداها من الاغيار والتعريف
لبس مانعا للاغيار وقد عرفت جوابه انه اعتبر في ما وضع له باعتبار
المعنى المطابق للمركب فتح يشمل الافراد ويمنع الاغيار (ينحصر
بالتبليغ) الباء داخل على المقصور مع ملاحظة ما عطف عليه
كما في قوله (انى اراك تقصدم رجلا وتؤخر اخرى المترد في امر
والخير المستعمل في الانشاء) كما في قولك رحمه الله اى ارحمه
(والمستعمل في لازم فائدة الخبر) كقولك حفظت التورية على صيغة
الخطاب والانشاء المستعمل في الخبر كقوله عليه السلام * فلينبوء *
اى يتنبوء في حديث من كذب على متعمدا فلينبوء مقعده من
النار (ولا يشمل ما تجوز في احد الالفاظ قيد) ما موصولة
او موصوفة عبارة عن المركب تجوز على صيغة المجهول والضمير ان
المجروران راجعان الى ما كلمة فيه صفة الالفاظ يعنى لا يكون المركب
الذى في احد لفظه مجازا من المجاز المركب المعروف مع انه يشمل
التعريف له فلا يكون مانعا ولا يتوهم ان الشارح جعل في السابق
بعض ما يمد منه من المجاز المركب هنا من المجاز المفرد باعتبار النسبة
الانشائية والانهيارية وبعضه في اللاحق من مستبغات التركيب
وغرض الكلام وبين كلاميه تدافع لان رطبة السارح ان يشرح
المشروح بمذاق صاحبه ولا يعد مثل هذا الشرح من كلام نفسه
حتى يلزم انتداف وكلامه السابق واللاحق من عند نفسه وكلامه
هنا من طرف المصنف فلا تدافع (قال المعنى ان كانت عملا فته

غير المشابهة فلا يسمى استعارة) قد يعلم من عدم تسمية التسمي
باسم لبس شاهد من كلام البلغاء المجاز المركب سوى الاستعارة
ولم يسم القوم ببناء على ما ذكره البعض من الامثلة ومن غير
التبليغ فيجتم على المجاز وعلى الكناية وعلى المجازية باعتبار
آخر بدون التركيب فتح حله على المجاز المركب ممنوع لم لا يجوز
ان يكون على طريق الكناية كما في المستعمل في لازم فائدة الخبر
وفي مثل * هو اى مع الركب الجانين مصعد * الذى استعمل في التحزن
والتحسر اللازم او على المجازية باعتبار النسبة كما في الخبر المستعمل
في الانشاء وبالعكس (في حواشيه ولم يقل يسمى مجازا مرسل لعدم
تصريحهم بذلك) يعنى وجه المص في منهواته عدم القول بالتسمية
بناء على عدم تصريح القوم بالتسمية يفهم من هذا ان القوم سرخوا
بالسمى وهو القسم وانهم يشيرون بالتسمية والفظ ان هذا مستفاد
من كلام العلامة التفتازانى فقط دون غيرهم حيث قال في شرحه
لا يلزم في مقام الاعتراض على حصر المجاز المركب في الاستعارة
التبليغية ومهما بحث وهو ان اجاز المركب كما يكون استعارة فقد
يكون غير استعارة فاذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد
ان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة
فاستعارة والا فغير استعارة انتهى بنى المعنى كلامه على هذا القول
وعن هذا علم تصريح القوم بالسمى دون الاسم وجه الاشارة اليه
بالمعنى في لسان المترد حيث سمي فيه المجاز الذى علاقته المشابهة
بالاستعارة وغير المشابهة بالمجاز المرسل والمجاز المركب كذلك قال
بعض الفضلاء لان كلام العلامة من ضعف او حصر القوم المجاز
المركب في الاستعارة التبليغية لعدم شاهد من كلام البلغاء على كونه
مجازا غير استعارة فتبيل العلامة يجوز ان يكون على الكناية
واعترض عليه الفاضل العصام كما سياتى والحاصل ان المعنى كلام

الجهول وهو حصر المجاز المركب الى الاستعارة التمثيلية (والشرطية
 خبر افعوله المجاز المركب وما بينهما اعتراض بالواو) يعني ان ما بين
 المبتداء والخبر من قبيل المظن بالنظر الى المق الاصلى وهو تقسيم
 الاستعارة وهو من المبادئ التصورية * اعلم ان الاطناب الواقع
 في الكلام فائدة الايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين
 احديهما مبهمه والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد ولا يمكن
 في النفس فضل تمكن لما خلق الله النفوس عليه من ان الشئ اذا ذكر
 مبهما ثم بين كان اوقع فيهما من ان يبين اولا اولئك لذة العلم بالمعنى
 وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالجهول بوجه
 الم فالجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلالم في الجهل به فاذا حصل
 الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها ما
 اياه فاذا حصل له علم به على سبيل الايضاح كانت لذة العلم به للعلم
 الضروري بان اللذة عقيب الالم اكل واقوى فكانها لذتان لذة
 الوجدان ولذة الخلاص عن الالم وذلك الاطناب قد يكون بالاعتراض
 وهو ان يؤتى في ثناء الكلام او بين كلامين متصلين يعنى بحسنة او اكثر
 لا تحل لهما من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام كاستنزيه في قوله تعالى
 * ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون * والدعاء في قوله
 * ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجان * وكاستنبيه
 وغير ذلك مما يناسب المقام ونال قوم قد يكون النكتة في الاعتراض
 دفع الابهام ودفع الابهام خلاف المق وفيما نحن فيه هي دفع الابهام
 واستنبيه على تفرقة بين المجاز المفرد والمركب ثم القائلين بان النكتة
 في الاعتراض قد يكون دفع الابهام افترقوا فرقتين منهم جوز وقوع
 الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا
 فيكون الاعتراض من آخر الكلام كقوله عليه السلام * اناسيد
 اولاد آدم ولا فخر لي * او تليها جملة غير متصلة بها فهذا صريح

في مواضع من الكشاف فالاعتراض عنده هؤلاء ان يؤتى في ثناء الكلام
 او في آخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين بحسنة او اكثر
 لا تحل لهما من الاعراب لنكتة (ويوههم نفي التسمية بالاستعارة
 انه يسمى باسم آخر) وجه الابهام ان النفي مسلط في المقيد الى القيد
 فنفي القيد ويبقى المقيد وهو التسمية باسم آخر اذا نفي الداخل
 على المقيد يحتمل على ثلاثة وجوه نفي القيد وابقاء المقيد ونفي
 القيد والسكوت عن المقيد ونفي القيد والمقيد معا والمتبادر
 في العرف الوجه الاول على ان ههنا اذا كان الغرض نفي القيد والمقيد معا
 فلا يحتاج الى تقييد التسمية بالاستعارة بل ينفي اولا بانه لا يسمى باسم
 (بل الكاديتوهم انه يسمى تمثيلا بغير ضميمة الاستعارة) كلمة بل للترقي
 في قرينة التوهم ان منشأ التوهم الاول قوله فلا يسمى الخ فقط ومنشأ
 التوهم الثاني هو ومقابلته وهو ولا فاستعارة تمثيلية مطلقة التسمية
 موهمة بالاول والمقيد بالتمثيل بالثاني لانه لما كان المقابل استعارة
 تمثيلية فاذا نفي الاستعارة فقط ابقى التمثيل فيتوهم التسمية بالتمثيل
 (ويوههم باسم) ومنشأ التوهم الثاني هو ومقابلته وهو ولا فاستعارة
 فالاولى ان يقال لا يسمى باسم لكن هذا الكلام يقتضى وجود ذات
 المسمى بدون الاسم فترقى بقوله (بل بمافات القوم) اذا السالبة لا يقتضى
 وجود الموضوع يعنى ذات القوم الاسم والمسمى معا المراد من القوم
 ما عدا العلامة التفاضل اذ صرح به كما قررنا آنفا (واعتراض عليهم
 الش المحقق للتحخيص بان المجازات المركبة كثيرة كالاخبار المستعملة
 في الانشآت فلا وجه لحصر المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية)
 حيث عرف المجاز المركب بانه هو اللفظ المستعمل في ما شبه بمعناه
 الاصلى تشبيه التمثيل بالمبالغة في التشبيه والمراد باللفظ الاصلى الذي
 يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة والمراد من تشبيه التمثيل ما يكون وجهه
 منتزعا من متعدد وحاصله تشبيه احدي الصورتين المنتزعتين

من متعدد بالآخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها وقد علم من هذا التعريف ان المجاز المركب منحصر في الاستعارة التمثيلية واعتراض السارح العلامة بان ههنا مجازا وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة فيبين بالدليل كما قررنا سابقا ففرع عليه بان حصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب واستشهد بقول الشاعر * هو في مع الركب النجاذين مصعد * جنب وجثماني بمكة موثق * فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فيكون مجازا مركبا بعلاقة اللازمة والملزومية والغرض من نقل كلام العلامة ههنا اما لتحقيق المقام واما دفع الاعتراض على فرد بل مما فات القوم وحاصل دفعه بان قوت القوم بتحقيق حتى اعتراض العلامة مع ان اعتراضه على القوم مدفوع بما سيأتي (وتمن نقول لا تجوز في شيء من اجزاء التمثيلية من حيث الاستعارة التمثيلية) جواب عن طرف القوم للعلامة ببيان وجه الحصر في الاستعارة التمثيلية بانه فرق بين الاستعارة التمثيلية وغيرها من المجاز المركب لان في الاستعارة التمثيلية لا يسرى المجازية اليها من الاجزاء لان اجزائها حال الاستعارة التمثيلية يلاحظ فيها الحقيقة ولا المجاز بل على ما كان قبلها فيكون باعتبار معناها المطابق لمجموع اللفاظ من حيث المجموع بخلاف سائر المركبات المجازية فان بعضها يكون مجازا باعتبار جزئه بالسراية وبعضهم باعتبار النسبة الداخلة فيه فاذا كان كذا يعلم مجازية سائر المركبات بتعريف المجاز المفرد والاستعارة التمثيلية لم تلم بتعريفه فلذا اكدوا جميعا المجاز المفرد وعسرا وحصر المجاز المركب بما لم يعلم به اقول لا يدفع اعتراض العلامة بذلك الجواب لان غرض العلامة المركب الذي يدل على المعنى بمجموع المادة

والهيئة بحيث لا يعتبر فيه دلالة الاجزاء وحقيقتها ومجازيتها بل من حيث المجموع وان كان مثل هذا المركب علاقته المشابهة فهو الاستعارة التمثيلية وان كان علاقته غير المشابهة فيقال في حقه انه لا يسمى استعارة فبالضرورة يحصل القسم الواحد من المجاز المركب فلا يصدق التعريف عليه لا يكون مادة نقضه ماعده الشارح ووجهه من المركبات المجازية حتى يجاب بهذا بل الجواب الحق ما قررنا آنفا من ان القوم ما وجدوا شاهدا من كلام البلغاء على وقوع المجاز المركب مثل هذا حصرا بها واما ما وجدوه العلامة فتحمّل لأجزاء الكناية والمادة المحتملة لا يصلح لان يكون مادة النقض على القاعدة المقررة المبينة على الاستقراء والتشعيق (بل هي ثابت على ما كانت عليه قبل الاستعارة من كونها حقايق ومجازات او مختلفات) كما يقال للتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى حيث شبه تردده في متابعة ذلك الامر بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى قال السيد الشريف ان التجوز في مجموع ذلك اللفظ لا في شيء من مفرداته بل تكون هي باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونها حقيقة او مجازا وقال العلامة التفزازاني انا نقطع بان تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصل فان قيل كل واحد من هذه الالفاظ اما ان يستعمل في موضوعه الحقيقي او في معناه المجازي او لا يستعمل في شيء منهما فان استعمل في موضوعه الحقيقي لزم ان يكون حقيقة وان استعمل في معناه المجازي يلزم ان يكون ذلك مجازات مفردة وهما مختلفان لكلام السيد الشريف وان لم يستعمل لزم ان يكون الالفاظ مهملات مع انها كثير الوقوع في القرآن انكرم فيلزم وجرد المهملات وهو

مخالف لقوليهما قلنا يمكن الجواب باختيار الشق الثالث ودفع المحذور
 بان المراد من المجهول ان كان ما لم يوضع لمعنى اصلا لانم لزومه
 في اجزاء الاستعارة التمثيلية بل هي موضوعة للمعنى لكن لم يرد المعنى
 حالة الاستعارة لغرض وان كان ما وضيع له لمعنى لكن لم يرد به المعنى
 والملازمة مسلمة وبطلانه ممنوع فتأمل حقيقة الاخوال (بل المجموع
 من حيث المجموع) اضراب من قوله لا تجوز في شيء الخ يعني تجوز
 المجموع باعتبار معناه المطابق ومثل هذا القيد اذا لوحظ في تعريف
 المجاز المركب لم يرد ما تقدم من الاعتراضات ولم يلاحظ الشارح
 فاورد هنا اشارة الى ان المص اختيار كلام العلامة وبني كلامه عليه
 فيقتضى هذا التفسير ولا اعتراضات لكن قد عرفت بما قررنا دفع اعتراضاته
 مع متابعة المص للعلامة (بمخلاف غيرهما من المركبات فان التجوز فيها سار
 اليها من التجوز في اجزائها) مثلا رأيت اسدا في الجماء استعير لفظ
 الاسد فقط وبواسطته كان الكلام مجازا لان معنى تمام الكلام ليس معناه
 حقيقيا له لانه مركب من الداخل والخارج وهو خارج فيكون معنى
 مجازيا (فلم يلتفتوا الى ذلك التجوز) الفاء تفرع على التفرقة بين
 الاستعارة وبين سائر المركبات واكتفوا عن بيانه ببيان التجوز في مفردة
 لحصول العلم بذلك المجاز المركب بتعريف المجاز المفرد فلا يمس
 الحاجة الى بيانه حاصل كلام انش في الجواب عن اعتراض العلامة
 اثبات لمية فوت القوم والاعتراض كذلك على لمية اذ اينته يديه
 يعني فوتهم تحقق تصويره ان فوت القوم قسم المجاز المركب الذي
 كان علاقته غير المشابهة وحصرهم اياه الى الاستعارة التمثيلية
 مرجح لانه لما كان الاستعارة التمثيلية لا تجوز في اجزائها من حيث
 هي لا في مجموعها من حيث هو وكان في سائر المركبات باعتبار
 استعارة بعض الاجزاء ثبت التفرقة بينهما من حيث يعلم المجازات
 المركبات السائرة بالمفرد دون التمثيلية وكما ثبت التفرقة من هذه

الحقيقة يناسب الاكتفاء والقوت عن بيان المركبات السائرة
 وحصر اياه الى الاستعارة التمثيلية لكن المقدم حق والتالى مثله
 فينتج المطلوب وهيئة المركب الخبرى او الانشائي موضوعة
 لنوع من النسبة مثلا هيئة زيد قائم موضوع الاخبار بالاثبات
 اى الاعلام باثبات شيء لشيء مطلقا ان كان اللفاظ موضوعة
 للصور الذهنية او للاعلام بثبوت شيء لشيء في الخارج ان كانت
 موضوعة لأمور خارجية والهيئة التركيبية المخصوصة في زيد
 قائم موضوعة للاخبار بثبوت القيام لزيد وقس على ذلك وضع الهيئة
 بوضع نوعى يعنى بواسطة قاعدة كلية يدل اللفظ بالهيئة الى المعنى
 الموضوع له بلا احتياج الى قرينة بل يكفى في الدلالة هذا الوضع
 وان المجاز في المركب يكون باعتبار هيئة التركيبية التى هي جزء
 واما الاستعارة التمثيلية باعتبار مدلوله المطابق فان قيل قال الش
 في المحاكاة بين كلام العلامة العوض وبين كلام السيد الشريف
 ان الفعل قد يوضع للنسبة الانشائية نحو اضرب وقد يوضع للنسبة
 الاخبارية وهى مشتهرة بالمطابقة او ان الامطابقة هذا كلامه ويدل
 على ان النسبة الانشائية والاخبارية موضوع لهما للفعل وكلامه
 ههنا يدل على انهما موضوع لهما للهيئة وبيهما فرق لان مطلق
 الفعل موضوع للحدث والنسبة وتنوعه باعتبار مدلول الهيئة
 اذ يدل بعضها باعتبار هيئة على الماضى وبعضه باعتبارها على المستقبل
 وبعضها باعتبارها على الانشاء وغير ذلك فيفترق المطلق من المقيد باعتبار
 الوضع قلنا ان كلامه الاول مبنى على ان مطلق النسبة مدلول مطلق
 الفعل والمقيد بالانشائية والاخبارى هو غير ذلك من افراد المطلق وقد
 يذكر المطلق ويراد به المقيد من حيث انه فرده ولا يخفى في ضمنه ومن هذه
 الحقيقة وهو حقيقة فعلى هذا يكون الموضوع له للفعل المطلق وكلامه
 الثانى هنا مبنى على ان الهيئة موضوعة للنسبة الانشائية والاخبارية

وغير ذلك من غير ملاحظة كونه فردا مطلق بل عين الموضوعاتها
بلا واسطة والتحقيق هو المعنى الثاني ويمكن ان يحاسب بان كلامه
الاول ليس لمطلق الفعل بلا ملاحظة هيئة بل بملاحظة هيئة
فتأمل (فيجوز فيها انقلها الى النوع الاخر فيصير المركب مجازا بتبعية
ذلك التجوز) الفاء تفريع على كون الهيئة موضوعة لنوع من النسبة
فيجوز احدهما من الاخر بوصف مختص به كالمطابقة واللامطابقة
والوجوب ونحوه كما تقدم فيسرى الاستعارة الى المركب فيكون بتبعية الجزء
الصوري لكن هذا التوجيه مبني على مذهب من جوز الاستعارة
باعتبار النسبة لا على مذهب من نفي الا ان يقل ان المنازع فيها مداول
الفعل دون مدلول الهيئة فتأمل والتفريع مع المفرع عليه معطوف
على اسم ان في قوله فان التجوز والمعطوف والمعطوف عليه اثبات
للخلاف بين التمثيلية وسائر المركبات فانظر ان لا يفصل بينهما
بقوله فاكتفوا الخ بل التلايق ان يجمع بينهما فيتفرع عليهما
عدم الانتفات والاكتمال الا ان يقال للاشارة الى فرق بينهما
بان الاول باعتبار المادة والثاني باعتبار الصورة وان عدنا جزءا او اكون
اشبه بالتمثيلية ومنشأ اعتراض العلامة او التمهيد الى قوله الاتي
فقد علم من هذا وجه قوله بخلاف التمثيل والالكان مستغنى عنه
(بخلاف التمثيل) فان التمثيل ليس فيه الاستعارة بالتبع الى الجزء
صوريا كان او ماديا بل كانت باعتبار دلالة المطابق وبلاصالة فثبت
وجه حصر القوم (نعم يتجه ان التجوز في الهيئة التركيبية لم يدخل
في شيء من الاقسام) هذا جواب عن سؤال مقدر عن جانب العلامة
المتعارف بان وجه حصر التجوز للمركب في الاستعارة التمثيلية
يستلزم وجود الهيئة بين اقسام المجاز المطلق مع انه لا تأمل به
ان المجاز المركب الذي يكون تجوز في الهيئة التركيبية بتبعية الجزء
او بتبعية النسبة الانشائية والاختبارية لا يدخل في تعريف المجاز

المفرد لخروجه بقيد الكلمة واذا لم يدخل في المجاز المركب فثبت واسطة
بينهما ولا يفسر عليه الاستعارة التبعية في المشتق والحرف لان استعارتهما
وان كانت بالتبعية لكنهما يدخلان في تعريف المجاز المفرد فاصله
اما نقض باستلزام دليله خصوص الفساد او المعارضة الحقيقية
فاحصل الجواب امامنا الصغرى الدليل النقض بتميز اجزاء تعريف
المجاز المفرد وامامنا بطلان الكبرى لاسل النقض وهي كل ما
يستلزم وجود واسطة وهو بطريق الحل بانما يكون وجود
الواسطة باطلا اذا لم يتركيبه بالمقايضة واذا لم يحصل علمها
بالنظر الى القسم الاخر مع انه ليس كذلك اذ ترك بالمقايضة وعلمت
بالنظر الى المجاز المفرد ويقرر السؤال بان الهيئة التركيبية اذا كانت
موضوعة لمعنى ومستعملا في غير ذلك المعنى يكون الهيئة التركيبية
بدون ملاحظة المركب مجازا مع انها خارجة من اقسامه فيلزم
وجود واسطة بين الاقسام وتقرير النقض او المعارضة والجواب
مثل ما تقدم بلا تفاوت فلا ينبغي حصر السؤال باحدهما والافقي
الاعتراض بالمهملة فقط (فاما ان تجوز في الكلمة المستعملة
في التعريف ويجعل شاملة لهما) بان يجعل الكلمة مأخوذة في التعريف
اعم من الحقيقة والحكم واعم من الاصلية والتبعية فتح يدخل الهيئة
في الكلمة لصدق تعريفها عليها بتمامها هذا بالنظر الى السؤال
المتعارف لا الاول لانه ان عم الكلمة بناء عليه يكون اعم من الكلمة والكلام
بان يراد من الكلمة ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا ليشتمل
التعريف للمجاز المفرد على المجاز المركب المتحصر بالاستعارة التمثيلية
فلا يصح المناقاة واعمال ان يقول ان مدار عدم صدق الكلمة على الهيئة
على كونها حقيقة ان اللفظ مأخوذة في تعريف الهيئة والهيئة ليست
من اللفظ صالة اذ الهيئة التركيبية عرض حاصل من ترتيب الكلمات
لكن هذا العرض يتلفظ بالتبع الى الكلمات والحروف كما لا يخفى

على من له سامعة واذا عم اللفظ من الاصلالة والتبع او من الحقيقي
والحكمي يشمل الهيئة فاذا عم جنس المعرف فلا يلزم ان يكون
المعرف مجازا منه فلا وجه لقوله فاما ان يتجاوز في الكلمة كما عرفها
ابن الحاجب رحمه الله بتعميم اللفظ من الحقيقي والحكمي ليشمل
المضمرات المستترات والمحدوفات ولم يحكم بمجازيته احد على انه
ان حمل على الحقيقة مع التعميم فلا يرد ان حمل جزء في التعريف
على المجاز من غير قرينة ظاهرة بعيد جدا واهون منه تعميم المجاز المركب
من الاستعارة التمثيلية وغيرها (واما ان يترك بيانها بالمقايضة) فانه
اذا علم ان المقرد اذا استعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة
يكون مجازا يعلم ان الهيئة المستعملة في غير ما وضعت لعلاقة مع قرينة
مانعة مجاز وكذا المركبات التي تجوز فيها بتبعية الجزء المادى
والصورى فهذا يكون جوابا على كلا السؤالين (فان قلت انما يدفع
بهذا ما ذكره من المركبات لا المركبات المقى بها افادة لازم الخبر)
ان عنوان السؤال بقوله فان قلت اشارة الى وجود منشأ السؤال
وقد يتحد منشأ السؤال ومورده وقد يتغير وهو هنا متغيران منشأ السؤال
بيان بعض المركبات بقوله فان التجوز سارا لوجه هيئة المركب الخبرى الخ
بملاحظة الحاصل فيما سبق ومورده الدليل حاصله منع التقريب
وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطمئنة بانها انما يستلزم
ثبوت وجه الحصر اذا دفع به مواد النقص بتمامها مع انه لم يدفع المركبات
المقى بها افادة لازم الخبر فلا يثبت الدعوى ولا يدفع الاعتراض وتوز
السند بقوله (فان قولك حفظت التورية بقصد به افادة علمت انك
حفظت التورية) لان من كان يصدد الاخبار والاعلام اما ان يقصد
افادة الحكم للمخاطب كقولك زيد قائم لمن لا يعرف قيام زيد واما
ان يقصد افادة كونه نفسه عالما بالحكم كقولك حفظت التورية
لمن حفظها ويسمى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته بفائدة الخبر

لترتيبه على الخبر ويسمى كونه نفسه عالما بالحكم لازم فائدة الخبر
للزوم هذا ان يكون لفائدة الخبر لان من لم يعرف الحكم يمتنع
افادته فكلمة افاد الخبر الحكم افاد انه عالم به فح اذا قلت للمخاطب
حفظت التورية مع انه حفظها قبل قولك لا تقصد به افادة الحكم
الذى هو حفظ التورية لانه معلوم للمخاطب فلا محصل للخبر بل
تقصد به افادة انى عالم بانك حفظت التورية فح يكون محصلا
للخبر لان المخاطب يعلم علم الخبر لحفظه للتورية فاذا عرفت هذا
فان قولك حفظت التورية يقصد به افادة علمت انك حفظت التورية
فيكون المراد بهذا التركيب لازم فائدة الخبر وهو ليس المعنى الحقيقي له
اذهول لازم هذا التركيب فيكون مجازا فيه (و) مع انه لا تجوز في شئ
من اجزائه (كقولك تقدم رجلا وتؤخر اخرى بعينه يعنى كما لا يكون
في الاستعارة التمثيلية مجازا في اجزائه بل كان ثابتا على ما كان عليه قبل
الاستعارة كـ ذلك في المركبات الذى يقصد به لازم فائدة الخبر
لم يكن مجازا في اجزائه بل كان ثابتا على ما كان عليه قبل المجاز
لجعل الاستعارة مجازا مركبا وعدم جعل هذا المركب مجازا مركبا تحكم
باطل (قلت لعله عندهم) جواب باثبات المقدمة المنوعة بما بطل سند
السائل بان ما ذكر من الدليل يدفع به جميع مواد النقص في وجه الحصر
واما المركبات المقى بها افادة لازم الخبر فليس من مادة النقص لان
مثل هذا التركيب عند القوم من قبيل التعريض من الكناية
فارادة لازم هذه الفائدة ليس معنى مجازيا بل هو من عرض الكلام
وناحيته فلا يصير اللفظ به مجازا حتى يعد من مادة النقص فان قيل
ان مثل هذا التركيب يحتمل ان يكون على وجه الكناية او المجاز فان وجد
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له يكون مجازا فيكون من مادة
النقص وان لم يوجد قرينة مانعة فيكون من عرض الكلام فلا يكون
منها وفي المثال قرينة مانعة على انه وان لم يكن في المثال قرينة مانعة

واحتمال وجودها يكفي في كونه مادة النقص ويمكن ان يجاب ان مراد
الش ان المركب الذي قصده لاكم فائدة الخبر على طريق الاطلاق
من قبيل التعريض سواء كان امتنع ارادة معناه الحقيقي او لا يمتنع
كالكناية اذ هي قديو جد في محل يمتنع ارادة معناه الحقيقي مع انه
يعد من الكناية فلا يبعد من المجاز على التحقيق كقوله تعالى * والرحمن
على العرش استوى * وقوله تعالى * يدالله فوق ايديهم * الى غير
ذلك فانيان صيغة الظن بناء على عدم جزئه ان يكون هذا مراد القوم
فتأمل (من قبيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فممن يؤذى
المسلمين) اي مما يراد به لازم المعنى الحقيقي على طريق الكناية
والتعريض وذلك لا يبعد من المجاز لان من سلم المسلمون من يده ولسانه
يراد به نفي صفة الاسلام عن المؤذى وهو قسم الكناية التي يطلب
النسبة نفيها كان او اثباتا مع حذف الموصوف ودل هذه الكناية
يسمى بالتعريض لان عرض الشيء ناحيته من اي وجه جائته يقال
نظر اليه عن عرض اي من جانب وناحية فاذا كانت مسوقة لاجل
موصوف غير المذكور كانت اشهرت بهذا اللفظ الى جانب وتريد جانب
آخر ومنه المعارض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء
وذهب السكاكي الى ان التعريض قديو كونه مجازا وقد يكون كناية
لانه ان اريد بذلك اللفظ المعنى الحقيقي والمعنى الكنائي معا فيكون
كناية وان اريد المعنى الكنائي دون الحقيقي فيكون مجازا ولا بد
في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد كلاهما معا ليكون كناية
او على ان المراد المعنى الكنائي فقط ليكون مجازا واختاره العلامة
المتنقضي وحققه فدل هذا ان يكون المركب الذي قصده لازم
الفائدة كالتعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية فقد علم مني
ان المراد المعنى الكنائي في القوم وذهب القسبي الى ان
شارح المفتاح ان التعريض ليس بمجاز ولا كناية حقيقة بل مشابهة

للمجاز في ارادة المعنى المراد فقط دون الحقيقي من جهة استعماله
فما هو غير موضوع له وليس بمجاز لانه لا يتصور فيه انتقال من
ملزوم الى لازم وقد يكون مشابها للكناية في الصورة الثانية
من جهة استعمال اللفظ فما هو موضوع له مراد منه غير الموضوع له
وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم ولا ملزوم وانتقال من اخذ
الى احد فعلى هذا ان كان المركب المقصود به لازم لفائدة كالتعريض
لا يكون مجازا ولا كناية والمعنى المراد من عرض الكلام ومستبعده
هذا معني جواب الشارح عصام الدين لكن يرد على قول العلامة
القطب ان هذا مذهب لم يذهب اليه احد وان لا يقبله العقل لانه
يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون
حقيقة ولا مجازا ولا كناية فتأمل (فانه يراد به ان هذا الشخص
ليس بمسلم) تعليل المستفاد من قوله لعله عندهم من قبيل الخ يعني
هذا المركب كذلك المركب لا يكون مجازا فان ذلك المركب يراد به
ان هذا الشخص ليس بمسلم وذلك المعنى من عرض الكلام وكما
كان كذا لا يصير ذلك المركب مجازا وكذا هذا المركب (لكن
من عرض الكلام) اي من ناحيته وجانبه كانه شبه الكلام بشيء
ذو جوانب حسي يشبه من جانب الى جانب آخر في ان الكلام له
معان معناه المطابق والتضام والالتزام ويذكر الكلام ويراد به
المعنى المطابق ومع تلك الارادة يوصى الى المعنى اللازم وغير ذلك
والعرض ملائم المشبه به فيكون على سبيل الاستعارة المكنية ثم غلب
استعماله في مستبعات التركيب وتعريضات الكلام وهي ان تذكر
الشيء وتدل به على شيء لم تذكره ولا يصير اللفظ بم مجازا لانه اريد به
المعنى الحقيقي معا وهو مانع للمجازية بل من الكناية قبل ولو سلم
عدم كون ذلك المركب مجازيا باعتبار هذا المعنى فلازم عدم تجوزه
في شيء من اجزائه بل يكون ح مجازا مرسلاتبا بتعبية المجاز المرسل

في المصدر فان حفظت التورية مجازا عن علمت حفظك للتورية
بتعبية جعل الحفظ مجازا من سلا عن العلم به من قبيل اطلاق اسم
اللازم على الملزوم فان العلم اليقيني بالحفظ يستلزم تحققه انتهى هذا
فاسد من وجوه لانه لاعلاقة بين العلم والحفظ فيما نحن فيه اذ الملزوم
بين الخبر وهو قول المتكلم على المخاطب حفظت التورية وبين علمت
انك حفظت التورية فيبينهما بون بعيد ولانه لا يطلق اسم اللازم
على الملزوم من حيث انه لازم ولا بعد هذا من العلاقة المجازية ولانه
لو كان حفظت مجازا من سلا تبعا لكان المعنى علمت التورية لاعلمت
حفظك للتورية لانه يجمع في المعنى المجازي الحقيقي والمجازي معا
فلا تعجب مثل هذا الكلام من الفضلاء ولبس هذا اول قارورة
كسرت في الاسلام (والمص في هذا المقام) اى في بيان استعارة
التمثيلية (حاشية يغنى عنها ما ذكرنا) يعنى يفيد ما يفيد مع زوائد
والا لا يكون كلامه من بحتا (لكننا نقلها ليكون شرحنا جامعاً
لحواشيه رعاية لحق مكتوبة) هذا دفع لمنظنة ان يقال ذكر الحاشية
وكتبه ونقله مستدرك يعنى وان استغنى ما ذكرنا منها لئلا يضيع
جمعناها في شرحنا رعاية لحقها (وهى) راجع الى الحاشية (هذه)
اشارة الى العبارة الآتية (اجزاء هذا المركب المسمى استعارة تمثيلية
وان كان له مدخل في وجه الشبه) لان الاستعارة التمثيلية مبنية على
التشبيه الذى يكون طرفاه صورتين متزعتين من متعدد وكذلك
وجه الشبه يكون متزعا من متعدد فثبت لجزء المركب مدخل
في انتزاع وجه التشبيه (الا انه لبس في شئ منها على انفراد تجوز
باعتبار هذا الجواز المتعلق بمجموعها بل هى باقية على حالها من
كونها حقيقة او مجازا) سواء كان كلها حقيقة او مجازا او مختلفا
تقدم بيانه فتذكر (اما الاول فكما في المثال المذكور) نحو انى اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى على ما حققه العلامة من ان مفردات

الاستعارة التمثيلية في هذا المثال حقيقة مستعملة في معناه الاصلى
المجازى انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلى اعنى
صورة تردد من يقدم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة
لا يريد ويؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان هذا
كلامه (واما الثانى فكما او عبر في الكلام المذكور عن التقديم والتأخير
او الراجح بلطف مجازي) وكلمة او لمنع الخلو فيجتمل ان يكون كل
الاجزاء مجازا او بعضها فهذا يدل على ان قوله من كونها حقيقة
او مجازا على طريق الاطلاق يعنى حقيقة كلا او بعضا ومجازا كلا
او بعضا وفيه الانفصال الحقيقي على الاطلاق واما الكناية فداخلة
في الحقيقة فلا يرد ما قاله الجفيد من الاحتمالات العقلية على ان
الغرض من قوله من كونها حقيقة بيان جنس الحال لا بيانها مفصلا
فيكون فيه بيان بعض الاحوال فلا بأس بعدم مطابقة المثال للبيان
لجواز ان يكون المثال اشارة الى البعض الغير المبين على طريقة
الاحتياط فتأمل (وكما في قوله تعالى * ختم الله على قلوبهم) هذا
مثال للثاني يعنى يكون بعض اجزاء التمثيلية مجازا في هذه الآية قيد
بقوله اذا جعل الخ اشارة الى ان الاستعارة في هذه الآية تحتمل على
وجوه ومثال ما نحن فيه واحدة منها وهى ان يستعار اولاً في الحتم
على وجه التبعية ومع بقاءه على حاله من الاستعارة يستعار على وجه
التمثيل * اعلم ان الحتم في اصل اللغة ضرب الحتم على الشئ طلبا لكتمه
ومنه عن تعرض الفير ونقل الى البلوغ آخر الشئ لان الحتم بمعنى
ضرب الحتم على الشئ آخر فعل يفعل لكتم ذلك الشئ ففيها
استعارة تصريحية تبعية حيث شبه احداث الهيئة المانعة عن نفوذ
الحق في القلوب بختم القلوب من حيث ان احداث تلك الصفة
والهيئة في القلوب يمنع في النفوذ ما هو بصدده الدخول فيها اليها
فلا يقبل القلب ما يلقى اليها من الحق كما لا يقبل الشئ المختوم فصار

احدانه فيهما بمنزلة الختم المانع من دخول الشئ في المختوم فاستعير اسم
الختم لاحداثها ثم اشتق منه لفظ الختم فتح كان طرفا التشبيه مفردين
والاستعارة تبعية فلا استعارة في المركب واستعارة تمثيلية حيث شبه
هيئة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيها ومنعها صاحبها
من الانتفاع به في الامور الدينية بهيئة من كبة منتزعة من الشئ
والختم الوارد عليه ومنعه صاحبها من الانتفاع به في عدم الانتفاع
بما عدله بعروض ما يمنع عنه ثم استعير اللفظ المشبه به المشبه فتح يكون
استعارة تمثيلية بدون الاستعارة في الختم وان قصد في الآية الى تشبيه
قلوبهم باشياء مختومة وجعل ذكر الختم الذي هو من روادف المستعار
المسكوت عنه تنبيهها عليه ورمزا اليه كان من قبيل الاستعارة بالكناية
فهذه الاستعارات لا تكون مما نحن فيه بل ما فعله بهذا (اذا جعل الختم
استعارة لاحداث هيئة مائعة عن خلوص) اي نفوذ (الحق فيها)
هذا طريق الاستعارة التبعية في لفظ ختم على وجه ما تقدم (وجعل
الكلام استعارة تمثيلية) معطوف على اذا جعل يعني جعل الاستعارة
تمثيلية مع بقاء الاستعارة في لفظ ختم حيث احتز عن الاستعارة التمثيلية
التي ذكرناها بقوله (بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله
عليها ختمه او مقدره) سواء كانت القلوب محفوفة بقلوب البهائم
الحالية عن التعقلات ونفوذ الحق او مقدره كما اذا فرض قلوب
في جمادات لا تعقل المعقولات النظرية والمدركات الحقة حاصله
شبه هيئة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيها ومنعها صاحبها
من الانتفاع به في الامور الدينية بهيئة منتزعة من قلب بهائم وحالة
حادثة مائعة عن ادراك معقولات لازمة في المعاش والمعاد او من
قلب جماد مفروا من فرض فيها حالة حادثة مائعة عن الادراك
والجامع عدم الانتفاع بما عدله بعروض حالة حادثة مائعة عنه
ثم استعير اللفظ المشبه به المشبه استعارة تمثيلية فتح يكون بعض اجزاء

التمثيلية مجازا وهو لفظ ختم وحقيقة وهو على قلوبهم فاحفظ هذا
فانه من دقائق الفضلاء هذا كلامه ي انتهى (قال والا يسمى استعارة
تمثيلية) فيكون الاستعارة التمثيلية المجازا المركب المشتمل في غير ما
وضع له لاقية مشابهة مع قرينة وهذا التعريف يشمل على مثل
المجاز المركب المستعمل في معنى مفرد غير ما وضع له مع علاقة
مشابهة مع انه ليس من الافراد اذ مبنى الاستعارة على التشبيه
وهو قد يكون بين المفردين وقد يكون بين المركبين وقد يكون
بين المفرد المشبه والمركب المشبه وبين المركب المشبه به والمفرد
المشبه كتشبيه المرأة في كف الاشل بالشمس فتح اذا ذكر المرآت
في كف الاشل واريد به الشمس يصدق عليه هذا التعريف مع انه ليس
استعارة تمثيلية لانها مبنية على التشبيه التمثيلي وقد عرفه القوم
بما وجهه منتزع من متعدد على معنى ان وجهه منتزع من عدة امور
ممتدة في ظرفيه لانه منتزع من عدة امور هي اجزائه وح يلزم
ان يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه
التشبيه فيه ايضا مركب ولواكتفى في التشبيه التمثيلي بتركب وجه
الشبه لقليل في تعريفه ما وجهه مركب او مؤلف من متعدد اذا لفظا
المذكورة في التعاريف يجب نجلها على ظواهرها اذا لم يكن هناك
ما يوجب صرفها منها ومن هذا ذهب المحققون الى ان الاستعارة
التمثيلية يجب ان يكون طرفاها مركبين وان هذا عرفوا الاستعارة التمثيلية
بما هو اللفظ المستعمل في المعنى الذي شبه به المعنى الاصل المطابق
تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد حاصله ان تشبيه
احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى ثم يدعى ان الصورة
المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها فيطلق على الصورة المشبهة
اللفظ بالمطابقة على الصورة المشبهة بها فملئك لتفرقة بين تعريف
القوم وتعريف المص المستفاد من التقسيم اللهم الا ان يقال تعريف

المص مبنى على ما ذهب اليه المتأخرون حيث جوزوا ان يكون طرفا الاستعارة التمثيلية مفردين بناء على تجويزهم كون طرفا التشبيه التمثيلي مفردين فاذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية واستدلوا على تجويزهم كون طرفا التشبيه التمثيلي مفردين بوجهين احدهما ان وجه الشبه في التشبيه التمثيلي ربما كان منتزعا من عدة اوصاف لطرفيه المفردين كما في تشبيه الثريا بالعنقود في قوله * اذا لاح في الصبح الثريا كما ترى * كعنقود ملاحية حين نورا * فالواجب فيه تركيب وجهه لا تركيب طرفيه وهذا الوجه مردود لانه خلاف المبادر من العبارة فلا يصار اليه في التعريفات لاسيما اذا لم يكن هناك ضرورة داعية اليه ولم يقل احد من يمسك بكلامه ان تشبيه الثريا بالعنقود تمثيلي والوجه الثاني ان انتزاع وجه الشبه من متعدد في طرفي التشبيه يوجب تعدد اتي كل منهما بحسب المعنى دون اللفظ يجوز ان يعتبر عن الامور المتعددة في كل واحد منهما بلفظ واحد كقوله تعالى * مثلهم كمثل الذي استوقد نارا * وعوا ايضا مردود بان انتزاع وجه الشبه من هذه الامور المتعددة يستلزم ان يلاحظ كل منها قصدا فلا يصح ان يكون تلك العدة معبرا عنها بلفظ واحد فان الذهن انما ينتقل من اللفظ الواحد اجمالا بحيث لا يكون الشيء منهما مقصودا متوجها اليه في نفسه بحسب تلك الملاحظة الاجمالية فكيف يتصور انتزاع وجه الشبه منها بحيث يكون مخصوص كل واحد منهما مدخل فيه فان قيل اذا لاحظناها اجمالا في ضمن لفظ واحد فما زلنا بعد ذلك ان نلاحظ تفاصيلها وتنتزع منها وجه الشبه قلنا هي من حيث انها لو لاحظ تفاصيلها لبست مدلوله لذلك اللفظ الواحد بل لا لفاظ متعددة بحسبها مقرر في الارادة سواء كانت مقدرة في نظم الكلام اولا ولا يرى ان مفهوم الحيوان والناساطق هكذا مفصلين ملاحظين قصد البسا مفهوم الانسان بل مفهومه

محمل لا يلاحظ فيه اجزاؤه قصد افقد بسطنا الكلام لاقتضائه في كثير من المقام حتى يتميز به الخواص من العوام فيحصل المرام من الاستعارة التمثيلية التي هي مطارح انظار فضلاء العظام ومطارح افكار علماء الكرام عليك عون الله والانعام (لا شتماله على التمثيل بمعنى التشبيه) بيان وجه التسمية ووجه اصل النسبة من قبيل اشتغال الكل على الجزء ان كانت الاستعارة فعل المنكلم من اشتغال الدال بالمدلول ان كانت صفة اللفظ ووجه النسبة باعتبار معناه الاصلي هكذا والظ من كلام القوم في وجه التسمية بناء على تقسيم التشبيه الى التمثيل وهو تشبيه ما يكون وجه الشبه فيه ووصف منتزع من متعدد والى غير التمثيل وهو بخلافه **ك**ون وجه الشبه منتزعا من متعدد مع عدم احتياجه الى الجواب من تخصيص التمثيل بهذه الاستعارة لعله يفي وجهها على وجه ما يستفاد من كلام المص اذ لم يبين معنى التمثيل في السابق ولا في التقسيم ووجه تسمية الاستعارة انه قد ذكر المشبه به واريده المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة المصروفة التي هي من اقسام المجاز المفرد ولم يسم الجمهور لها بالاستعارة المصروفة ولم يعدوا منها وقد عده السكاكي منها واعترضوا عليه واذا فشا استعمال المجاز المركب على سبيل الاستعارة يسمى مثالا كما يقال هذا من ضروب الامثال ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تتغير الامثال لعدم التغير لا يلتفت في المثل الى مضروبه تذكره وتأنيسا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعة قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعة اللين بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة وامام يقع في كلامهم من نحو ضيعة اللين بالصيف على لفظ المنكلم فليس بمثل بل مأخوذة من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ الحال او الصفة والقصة اذ كان له شأن عجيب ونوع غراب كقوله تعالى

* مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً * أي حالهم العجب الشأن وكقوله * وله
المثل الأعلى * أي الصفة العجيبة وكقوله * مثل الجنة التي وعد المتقون
أي فيما قصصنا عليكم من العجايب قصة الجنة العجيبة (وخص التمثيل
بها) هذا ناش من تفسيره بمطلق التشبيه الباء داخل على المقصور
عليه واختصاص الشيء بالشيء يكون بتعلق بينهما وهما التسمية والنسبة
فلا يرد ما قيل من أن حق العبارة خص نسبة التمثيل أو خص التمثيلية
بها هذا جواب عن سؤال مقدر أشار إلى السؤال بقوله (مع أنه
لا استعارة بدون التمثيل) إذا كان بمعنى التشبيه المطلق والأفلا (لأن
فضل التشبيه لتشبيه المركب بالمركب حتى كان ما عداه من التشبيه في نظر
البلاغة كلاً) أي كالأعدم يعني الفضل والشرف في التشبيه يكون
بعسرة انتقال فيه من المشبه به إلى المشبه حتى لا يوصل إليه
الأبعد فكر وتدقيق وذلك لحفاء وجه الشبه في بادي الرأي لكثرة
تفصيل في الأطراف وأوصافها وهذا العسرة والغرابة أحسن
وأبلغ لكونه نيل الشيء بعد طلبه ونيل الشيء بعد طلبه الذ والظف
والى المسرة أولى والبق ومثل هذا التشبيه يوجد في الاستعارة
التمثيلية فلهذا ثبت لها الفضل وباقيها لظهور وجه الشبه بعد
من التشبيه المبذل والمبذل عند وجود الفاضل كالأعدم عند البلغاء فلذا
خص التمثيل بها هذا وجه مبنى على الادعاء ومن قبيل الخطأ أني إذ حفاء
وجه الشبه وغرابة التشبيه ليست مختصة بتشبيه المركب بالمركب
كما لا يخفى على من تتبع كتب المحققين ويمكن أن يقال إذا كان المراد
التخصيص بالتسمية فعلة التسمية من قبيل المربجات لا المحركات
فلا يرد السؤال بالتخصيص وإذا كان المراد التخصيص بالنسبة
فلا تخصيص إذ يمكن كل الاستعارة أن تنسب إلى التمثيل بلا قصد
التسمية بناء على كون التمثيل بمعنى التشبيه المطلق فتأمل (وهذه
الاستعارة) أي التي تدنى على تشبيه المركب بالمركب (مشار فرسان

(البلاغة) المشار الغبار المرتفع يقال أثار الغبار إذا هيجه يعني أن هذه
الاستعارة معيار علماء البلاغة يعلم بها قدرهم ومزالتهم فيقوزون بالسعادة
الدنيوية والأخروية ففيه استعارة مكنية وتخيلية وترشيحية
أو مصرحة وترشيحية حيث شبه البلاغة في النفس بالقضاء الغير
المتناهية التي يخبر فيها مقادير الفرسان الذين يعلم الفراسة
والمدعين النغرد في صنائعهم ويقوزون ويرتفعون بالسبق على
أقرانهم في اشتغال البلاغة على الدقائق والأسرار والخواص
والزاي والخارجة عن طوق البشر وارتفاع شأن ذوى النفوس
الزكية والأدكار العميقة واختبار تعمق أفكار علماء الذين يعلمون شأنهم
ويرتفع مقاديرهم ومنازلهم بالتوصل إلى دقايقها وأسرارها واستعار
استعارة مكنية وأثبت الفرسان استعارة تخيلية والمشار استعارة
ترشيحية أو شبه الفرسان بعلماء البلاغة في أنهم سبب توصلهم إلى
خصوصيات البلاغة وأحجازها من حيث امتناع إحاطتها بغير علم الغيوب
يصدقون قول النبي عليه السلام في جميع ما جاء به ويقوزون بالسعادة
الدنيوية والأخروية كما أن الفارس الماهر بالفراسة يخلص
من المهالك والمعارك ويفوز بالوصلة إلى مطالبه بسبب معرفة فنون
الفراسة وذكر المشبه به وأراد المشبه استعارة مصرحة والبلاغة قرينتها
والمشار ملايم المستعار منه فيكون ترشيحية (حتى لا يكاد يرتضي من ذاق حلوة
البيان ولو بطرف اللسان) وفيه لطافة لأن البلاغة التي هي صفة
اللفظ محله طرف اللسان (أن يحمل) على صيغة المجهول (الاستعارة
في المركب على الاستعارة المتعددة إن أمكن) قيد لا يكاد ضميره راجع
إلى الحمل يعني من له شأن وفضيلة في علم البيان لا يحصل الاستعارة
في المركب على الاستعارات المتعددة البتة بأن يجعل جزء من مجموع
المركب المشبه به استعارة لجزء من مجموع المركب المشبه كذا وكذا
حتى يستغنى عن استعارة المركب للمركب وأما من لبس له شأن وفضيلة

فيه بل له بضاعة في الجملة وان سهل الحمل لسهولة الاستعارة في المفرد لا يرتضى الحمل عليها كمن له شان وفضلة فيه وفي قوله من ذاق حلاوة الخ استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية مرتين حيث شبه علم البيان بالشئ المطعوم الملايم للطبع في النفس في التلذذ الرحاوي كما في المطعوم التلذذ الجسماني واشتهاء النفس والطلب واستعار استعارة بالكناية واثبت الحلاوة تخيلية والذوق ترشيحية ولو بلفظ اللسان ترشيح على الترشيح ويمكن الاستعارة في لفظ ذاق على سبيل الاستعارة المصروفة التبعية فتأمل قيد عدم الارتضاء بان امكن اشارة الى انه يمكن ان يحمل الاستعارة التخييلية الى الاستعارات المتعددة لان ميناها التشبيه وهو يمكن في المركب بان يكون جزء من المركب مشبها بجزء من المركب الآخر هكذا وهكذا من الطرفين فاذا ترك التشبيه الى الاستعارة يكون استعارة متعددة كما جعل صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله حيث قال يجوز ان يكون تمثيلا لاستظهار به وثوقه بحمائه بامتسائه المتدلى من مكان مرتفع بحبل وثيق يأمن من انقطاعه وان يكون الحبل استعارة لعهد والاعتصام لو توفقه بالعهد هذا كلامه وفي قوله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة حيث جوز فيه استعارة تمثيلية واستعارات متعددة كما قررنا (ويحمل عليه حتى الامكان) معطوف على لا يكاد وضمير عليه راجع الى التشبيه التمثيلي الذي هو مبنى الاستعارة التمثيلية بدون الاستعارات المتعددة كما يدل عليه قوله الآتي تأمل كلمة حتى لانها اى لانه على ان ما بعدها غاية لما قبلها سواء كان جزء منه كما في اكل السمك حتى رأسها او غير جزءه كما في قوله تعالى حتى مطلع الفجر * واما الاطلاق فالأكثر على ان ما بعدها داخل فيما قبلها ويكون الحكم فيها مما يقتضى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى

المجروح لكن بحسب اعتبار المتكلم لا بحسب الوجود في نفسه ومناك جارة للغاية وما بعدها داخل في ما قبلها فيكون حاصله يحمل من ذاق حلاوة البيان الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي دون الاستعارات المتعددة حتى يمكن الحمل عليه يعني الى انتهائه الى الامتناع وقد وقع في بعض النسخ ويحمل عليه ما امكن والمأل واحد * اعلم ان كلمة حتى قد تكون عاطفة تتبع ما بعدها لما قبلها في الاعراب وقد تكون ابتدائية يقع بعدها جملة فعلية او اسمية مذكور خبرها او محذوف بقرينة الكلام السابق وفي الكل معنى للغاية وفي العاطفة يجب ان يكون المعطوف جزء من المعطوف عليه افضلها او ادونها فلا يجوز جاء في الرجال حتى هند وان يكون الحكم مما يقتضى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى المعطوف لكن بحسب اعتبار المتكلم لا بحسب الوجود في نفسه اذ قد يجوز ان يتعلق الحكم بالمعطوف اولا كما في قولك مات كل ابي حتى آدم او في الوسط كما في قولك مات الناس حتى الانبياء ولا يتعين العاطفة الا في صورة النصب مثل اكلت السمكة حتى رأسها بالنصب (ايكون المنطور للبليغ هذا التشبيه النبوي العظيم) تعليل لقوله لا يكاد يرتضى على سبيل المية لان عدم الارتضاء ينشأ من كون هذا التشبيه النبوي منظورا للبليغ دون غيره والنباهة وعظم الشأن بسبب تدقيق وجه الشبه الذي لا يصل اليه الا الخواص (وحقيقته) الضمير راجع الى التشبيه النبوي المطلق سواء كان مبنى الاستعارة او لائنا على بيانه على الاطلاق ويفهم منه مبنى الاستعارة التمثيلية (ان تؤخذ امور متعددة من المشبه) بان يكون المشبه والمشبه به متعددين كما في قوله اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى هذا الوجه مبنى الاستعارة التمثيلية وبان يكونا مفردين لكل واحد منهما اوصاف متعددة يزرع وجه الشبه من تلك الاوصاف المتعددة كتشبيه الثريا بالعنقود في قوله * اذ لاح في الصبح الثريا *

كما ترى كمنقود ملاحية حين نورا* وهذا ابنس مبنى الاستعارة التمثيلية على التحقيق (وتجمع في الخاطر) يعني تحضر وتلتفت اليه (وكذا من المشبه به) تأخذ امور متعددة منه وتحضر فيه وتلتفت اليه سواء كان متعددا او واحدا له اوصاف متعددة ويجعل كما كان في نفس الامر كذا اولم يكن فيه ويدعى تشارك المجموعين (في مجموع منترع) من امور متعددة وهو في طرفي التشبيه يشملهما كشمول العام للخاص بحيث يتصف به الطرفان ويحكم به عليهما سواء كان الطرفان ووجه التشبه حسبين يعني يدرك بالحواس الخمسة الظاهرة او عقليين يعني يدرك كل واحد منهما بما عدا الحواس من المذكرات كالتمثيل والتوهم والتعقل او مختلفين بادعاء دخول العقول مترتبة المحسوس وامثلتها مذكورة في الكتب المفصلة كما اشار اليه الشارح بقوله (وان اردت مزيد تفصيل فلا تطلب من هذا المختصر القليل) توصيف المختصر بالقليل بناء على المراد اذا اخذ فيه ما لا زيادة والتفصيل فيقابل الشرط والجزاء وان حل الاضافة في المزيد على البيان يحمل في القليل على صفة الكاشفة والا فلا (وارجع الى مقام احد المثلث) يعني اطلب من محل ومقام يفصل فيه الامثلة والشواهد كالتمثيل وشرحه والمفتاح وشرحه (لا الى كلام عذ الايجاز من فضله) كهذه الرسالة وشرحها فان الايجاز فيها يعد من فضلهما لكونها مختصرا مقصودا اختارها والا فلا اذ العلم في المطولات والمفصلات والمختصرات بالنسبة اليها كذوق الخلاوة بطرف اللسان بلا اطعام الذائفة فعليك مطالعة المفصلات (وفي حواشيه) خبر مقدم والمبتداء هذا اقول الخ (كما ان الاستعارة المصروفة قد يكون مركبة يجوز ان يكون الاستعارة المكنية ايضا مركبة) استند الشارح هذا القول بطريق الحصر على المصنف اشارة الى ضعفه و الى انه لم يقل احده الا المصنف لانه في نفس الامر

من قبيل القريحة الصرفة وفي هذا العلم لا يكتفى ولا يفيد لان مسائل علوم البلاغة موقوفة على السماع ومستنبطة من كلام المجيد ومن كلام الفصحاء والبلغاء الموثوق عربيتهم من قصباتهم واشعارهم والمستنبطون مشايخ هذا العلم يعني شانهم ويعتمد اقوالهم الذوات المعروفة كقيد الفاسر والسكاكي وصاحب الكشاف ومن بعدهم كالخفيف والعلامة العضد والعلامة السعد التفتازاني فاذا ادعى المشايخ الثلاثة قاعدة ولو بلا استشهاد من الكلام المذكور يكون معتمدا به لثبوت الاجماع على التلقي بالقبول واذا ادعى من بعدهم بلا استشهاد فلا يعتد به ومع الاستشهاد يظن ان كان منفردا واما قول من بعدهم في اثبات قاعدة علم البلاغة ولو بالاستشهاد فلا يعتد به ولا يظن ولا يعد من شيء والمص من شق الثالث فلا يعتد على قوله واثباته بالدليل العقلي بلا استناد فلذا تشبث الى زيل العلامة التفتازاني لكنه غير مفيد لمخالفته الجمهور (ولامانع من ذلك عقلا) من قبيل عطف العلة على المعلول وهو يجوز الخ وجه عدم ممازعة العقل ان الاستعارة المركبة مبنية على التشبيه التمثيلي وهو تشبيه مجسوم منترع من المشبه المتعددة بمجموع منترع من المشبه به المتعددة في مجموع منترع يشملهما فاذا قصد الاستعارة يجوز ان يذكر المشبه به ويراد المشبه وهو الاستعارة التمثيلية المثبتة عند القوم ويجوز ان يذكر المشبه ويراد المشبه به هو ما جوزه المص على سبيل الاستعارة المكنية وهذا يطابق على مذهب السكاكي والسلف في الاستعارة بالكناية واما على مذهب الخطيب فلا (لكنهم لم يذكروها) فلذا لم يعتبر (وفي وقوعها في الكلام تردد) اي في كلام يستشهد به سواء كان كلام الله تعالى او كلام البلغاء يعني لم يذكر التوهم ولم يثبت الشاهد لاثباتها فلا يفيد التجويز العقلي (ثم كتب على هذا الحاشية ظفرت بعد حين من الدهر بوقوعها في كلام الله تعالى

على ما ذكره العلامة التفتازاني في قوله تعالى * افن حق عليه كلمة العذاب
 افانت تنفذ من في النار * اعلم ان صاحب الكشف فسر هذه الآية بان
 اصل الكلام افن حق عليه العذاب فانت تنفذه جملة شرطية دخل عليها
 همزة الانكار والغاء الجزاء ثم دخلت الغاء التي في اولها للعطف على
 محذوف يدل عليه الخطاب تقديره انت مالك امرهم فن حق عليهم
 العذاب فانت تنفذه والهمزة الثانية هي الاولى كررت لتوكيده معنى الانكار
 والاستبعاد ووضع من في النار موضع الضمير فالآية على هذا جملة
 واحدة ووجه آخر وهو ان يكون الآية جملتين افن حق عليه
 العذاب فانت تخلصه افانت تنفذ من في النار وانما جاز حذف فانت
 تخلصه لان افانت تنفذ يدل عليه نزل استحقاقهم العذاب وهو
 في الدنيا منزلة دخولهم النار حتى نزل اجتهاد رسول الله عليه السلام
 وكده نفسه في دعائهم الى الايمان منزلة انقاذهم من النار وقوله افانت
 تنفذ يفيد ان الله تعالى وهو الذي يقدر على الانقاذ من النار وحده
 لا يقدر على ذلك احد غيره فكما لا تقدر انت ان تنفذ الداخل في النار
 من النار لا يقدر ان يخلصه مما هو فيه من استحقاق العذاب بتحصيل
 الايمان هذا كلامه قال العلامة التفتازاني قوله نزل استحقاقهم اشارة
 الى ما في الآية على الوجهين من الاستعارة التي لا تغفل فيها الا
 اذهان المهرة من علماء البيان وهو انه ما دل عليه قوله افن حق
 عليه كلمة العذاب من استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا منزلة
 دخولهم النار في الآخرة على طريق الاستعارة بالكناية في المركب
 حتى يترتب عليه تنزيل بذل النبي عليه السلام جهده في دعائهم
 الى الايمان منزلة انقاذهم من النار الذي هو من ملايمات دخولهم
 النار فصار قرينة على الاول كما نزل الشجاع في قولك شجاع يفرس
 اقرانه منزلة الاسد فوهف بما يخصه ويلابسه من افتراس الاقران
 اي اهلاكها بالقهر والغلبة وقد عرفت من مذهبه ان قرينة الاستعارة

بالكناية قد يكون استعارة تمثيلية كما في نقض العهد واما ما يذهب
 اليه من انه يريد النار مجازا عن الكفر والضلال المفضي اليها والانقاذ
 ترشيح لهذا المجاز او مجاز عن الدعاء الى الايمان والطاعة فمع انه ليس
 كلام المص نازل الدرجة بالنسبة الى ما ذكرنا انتهى فن هذا علم
 مستندا لمصنف لكن عبارة الكشف محتمل الى ما ذكره العلامة
 التفتازاني وكلام العلامة مشعر بعدم وقوعه في البيان كما لا يخفى
 (ومن حواشيه في هذا المقام) معطوف على قوله ومن حواشيه
 المقدم غرض الشارح من بيان الحواشي اشارة الى محذور واقع فيها
 وحاصل هذه الحاشية نقض على التعريف بعدم مانعية الاغيار
 لشموله على المركب الذي اسند فيه الفعل الى غير ما هو له وجعل
 الجمهور مجازا في الاسناد اذا قصد به تشبيه التلبس الغير الفاعل
 بالتلبس الفاعل فاستعمل لفظ الموضوع المشبه به في المشبه بالوضع
 النوعي مع انه ليس باستعارة تمثيلية وحاصل كلام العلامة
 التفتازاني منع قوله مع انه ليس باستعارة تمثيلية وادخال مثل هذا
 المجاز المركب فيها اثبت المصنف ثانيا مقدّمته المتنوعة بان
 هذا ليس استعارة تمثيلية بانها وجب فيها ان تكون وجه
 الشبه هيئة منتزعة من متعدد وكذلك الطرفين وهذا المجاز
 المركب ليس كذلك مع ان مجازية هذا المركب اسنده العلامة
 العضد الى الشيخ عبد القاهر واجاب الشارح عن طرف العلامة
 التفتازاني با ثبات كون هذا من الاستعارة التمثيلية بالترديد بانه
 لو قصد تشبيه غير الفاعل بالفاعل لم يكن تجوز في اللغة وهو بط
 لانه خلاف المفروض وان قصد تشبيه التلبس الذي هو عبارة
 عن مفهوم المركب من غير قصد الى جز من الاجزاء فلا شبهة يكون
 استعارة تمثيلية كقولنا اني اراك تقدم رجلا ونؤخر اخرى لكن اعتراض
 المص بناء على كون التعريف المستفاد من التقسيم على بيان القوم

وحصر المجاز المركب الذي علاقته المشابهة الى الاستعارة التمثيلية التي بينها الش بقوله وحقيقته الخ فاعرف حاصل هذا القول فانتظر الى تفصيل (اذا قيل انبت الربيع البقل وقصديه تشبيه التلبس الغير الفاعلي بالتلبس الفاعلي فاستعمل المركب الموضوع) ان في تركيب انبت الربيع البقل وامثاله من المجاز في النسبة اسناد الفعل وتلبسه الاول هو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه واثناني وهو عبارة عن تعلق الفعل من جهة القيام او الوقوع عليه او السبب او الزمان او المكان او غير ذلك لكل من هذه الجهة وضع التركيب بالوضع النوعي مثلا وضع للتلبس الفاعل هيئة ضرب زيد والمفعول هيئة ضرب زيد عمرا يوم الجمعة مام الامر ضربا شديدا لتأديب سواء كان تلك الهيئات بواسطة حرف الجر او لا فتح اذا استعمل المركب الموضوع لاحديهما في الاخرى يكون مستعملا في غير ما وضع له بالوضع النوعي فاذا تم هذا فاذا قال المتكلم انبت الربيع البقل استعمل المركب الموضوع للتلبس الفاعلي في التلبس السببي وهي انبت الله البقل بسبب الربيع فذهب الجمهور الى ان هذا مجاز في الاسناد اسناد الفعل الى غير ما هو له للملازمة يعني لا اجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في الملازمة الفعل فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمسايقته اياه في الملازمة كما استعير للرجل اسم الاسد لمسايقته اياه في الجرأة ولا مجاز والاستعارة في شيء من طرف الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الإيجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بالكاف وكان وجهه في التسمية المفاد بها مقصود من الكلام والتشبيه في نحو انبت الربيع البقل مخرج لما هو المقى منه والتلبس به وهذا التشبيه مثل تشبيه الحياة كلمة ما بالتلبس فيرفع بها اسمه وينصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدره

في تفوسهم

في تفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ايس في العمل فعلى ما قاله المص ان التلبس الفاعلي موضوع له لهيئة انبت الربيع البقل فلم يستعمل هذا المركب في المعنى الموضوع له بل في غيره وهو التلبس الغير الفاعلي فيكون المجاز المركب بعلاقة المشابهة وهي تلبس الفعل للفاعل وغير الفاعل فح يكون كل المجاز في الاسناد على ما ذهب الجمهور من كبا على سبيل الاستعارة بلا تقييد بالتمثيلية وقرينتها قرينة الاسناد ايجازي وهذا نظير ما قاله العلامة العضد في الاستعارة التبعية في الفعل باعتبار النسبة كما قررنا فتذكر (بالوضع النوعي) اي بواسطة قاعدة كلية وهي كل مركب كان على هيئة نسب فيها الفعل الى الفاعل عين اللفظ على التلبس الفاعلي وقس عليه الباقي قيل ذكر في كتب الوضع ان من الوضع العام للموضوع له الخاص ان يلاحظ الموضوع كالموضوع له بامر عام ليعتد الموضوع في هذا الوضع الواحد كما تعدد الموضوع له ويسمى هذا الوضع وضع نوعيا ويسمى وضع اللفظ الملحوظ بخصوصه وضع شخصيا سواء كان وضع ذلك اللفظ الملحوظ بخصوصه عاما او خاصا هذا فتقول هيئة التركيب في مثل انبت الربيع البقل موضوع للتلبس الفاعلي وضع نوعيا استعملت في التلبس الغير الفاعلي مجازا انتهى وما نحن فيه ايس من قبيل وضع العام للموضوع له الخاص بل هو من وضع العام للموضوع له العام فيكون القياس مع الفارق ولا يمكن هذا فيما نحن فيه فتأمل (لثاني) متعلق بالموضوع (في الاول) متعلق باستعمل (فلا شك انه مجاز مركب والعلاقة فيه المشابهة) تفريع على استعمال فلا يتوهم ان المجاز له وضع نوعي فاذا كان المركب المستعمل في الثاني بالوضع النوعي حقيقة يكون في الاول ايضا حقيقة فكيف المجازية لانا نقول الوضع النوعي الذي يكفي في الدلالة على المعنى بلا احتياج الى قرينة يكون اللفظ المستعمل بسبب حقيقة فالمركب المستعمل في الثاني

من هذا القبيل والوضع النوعي الذي لا يكفي في الدلالة على المعنى بل يحتاج الى انضمام القرينة يكون اللفظ المستعمل بسببه مجازا فالركب المستعمل في الاول من هذا القبيل فليس هذا المجاز المركب من قبيل الاستعارة التمثيلية لكونه غير مأخوذة فيه التعدد في جانب المشبه ولا في وجه الشبه ولا من قبيل المجاز المركب المقابل للاستعارة التمثيلية لان علاقته هي المشابهة فان شمل التعريف للاستعارة التمثيلية يلزم ان يكون التعريف بالاعم وان لم يشمل يلزم واسطة بين الاقسام (وشرح العلامة التفازاني في شرح الاصول بانها استعارة تمثيلية نحو اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى) هذا منع لمقدمة قوله مع انه ليس باستعارة تمثيلية وهو من قول المص حاكيا عن العلامة لدفع ورود تصريحه على اعتراضه على القوم (ولي غيبة بحث فان الاستعارة التمثيلية على ما صرحوا به يجب ان يكون وجه الشبه هيئة منتزعة من عدة امور وكذا الطرفان يجب ان يكونا هيتين من مجموع اشياء) حاصله بجملة اثبات المقدمة المتنوعة بان هذا المجاز المركب ليس من الاستعارة التمثيلية لان هذا المجاز المركب لم يكن الوجه الشبه هيئة منتزعة من امور متعددة اذ وجه الشبه فيه الملازمة المطلقة ولا الطرفان هيتين منتزعتين من امور متعددة لان طرف المشبه وهو تلبس الغير الفاعلي وهو ليس بمتعدد وكذا الطرف المشبه به اذ هو تلبس الفاعل وكل استعارة تمثيلية يجب ان يكون وجه الشبه هيئة منتزعة وكذلك الطرفان كما كان في اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فينتج من الشكل الثاني ان هذا المجاز المركب ليس استعارة تمثيلية (قد نصت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا) الضمير فيها راجع الى الهيئة يعني ينتزع العقل من المتعدد فيلاحظ فيجعل كانه شيء واحد فبشبه احدهما بالآخر لئلا يكون التشبيه بين الاجزاء (فيقع في كل من الطرفين عدة امور مما يكون الشبه فيما بينهما)

اي بين الاجزاء (ظاهرا لكن لا يلتفت اليه) هذا تفريع على الوجوب المذكور حاصله انه لا بد من ان تكون بين الطرفين عدة امور قد لا يظهر بين الاجزاء وجه الشبه فيكون في المجموع عين الملاصقين المعدودين شيئا واحدا وقد يظهر بين الاجزاء لكن وان ظهر لا يلتفت اليه لان الفضل في تشبيه المركب بالمركب ولا يتحمل على تشبيه الاجزاء ما يمكن في تشبيه المركب بالمركب كما مر (وفي كون المثال المذكور كذلك بحث) اشارة الى الصغرى التي قررناها (ولاشبهة نحو اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى) يعني كون اثبت الربيع البقل مثل اني اراك تقدم رجلا الخ يتصور على وجهين احدهما ان يكون وجه الشبه وطرفاه من الهيئة المنتزعة من امور متعددة وثانيهما ان يكون تقدم رجلا وتؤخر اخرى من قبيل المستعمل في التلبس الغير الفاعلي حتى يثبت المماثلة بينهما لاسبيل الى الاول لا تقدم ولا سبيل الى الثاني بالبداهة فكيف يثبت المماثلة حتى يحكم بكونه استعارة تمثيلية مثل ذلك (ثم القول) اما عطف على قوله ولي فيه بحث واما على قوله فلا شك انه مجاز مركب الخ وعلى كلا الاحتمالين يكون دليلا نقليا على ثبوت مجازية هذا المركب من غير ان يكون استعارة تمثيلية والمعطوف عليه دليل عقلي فلذا اتى بكلمة ثم الموضوع لزاخى الزمان المستعملة ههنا في التراخي الرتي والشرف لان الدليل العقلي اشرف واقدم من الدليل النقلي فيكون مجازا على طريق الاستعارة التبعية حيث شبه التراخي الرتي بالتراخي الزماني المطلق في التراخي اوفي التفاوت باعتبار الزيادة والنقصان واستعمار التراخي الزماني للتراخي الرتي فاستعمل اللفظ الموضوع للتراخي الزماني المخصوص في التراخي الرتي على طريق الاستعارة التبعية او يكون الاستعارة في مدخول ثم على طريق الاستعارة المكنية والتخييلية عند السكاكي فتأمل فحاصل الدليل ان هذا النوع من المجاز من غير ان يكون استعارة تمثيلية

ثابت والالما قال المحقق العلامة العضد بمثل هذا النوع مستندا
الى الشيخ عبدالقاهر مع انه اعترف العلامة التفتازاني ولو منكرا
قول عبدالقاهر لكنه قال ثبت المدعى وفيه تعريض على العلامة
التفتازاني بتوهم المناقاة بين كلاميه حيث صرح اولا بكون هذا المجاز
استعارة تمثيلية ثم قال وان لم يقل علماء البيان لكنه ليس ببعيد
لكنه مدفوع على ما حققه الشبان مراده من القول الثاني ان بعديته
على تقدير كونه استعارة تمثيلية بالنسبة الى جمل هذا التركيب مجازا
في الاسناد لا ان بعديته على تقدير كونه مجازا امر كبا غير استعارة
تمثيلية حتى يقال ان نفي بعديته يستلزم جوازه (بمثل هذا النوع
من المجاز) اي المجاز المركب الذي علاقته المشابهة وليس استعارة
تمثيلية اذ خصص بلفظ هذا ولفظ النوع والا فلا حاجة اليه
(في مثل هذا التركيب) يعني في كل تركيب ذهب الجمهور فيه الى ان
الاسناد فيه الى غير ما هو له بملازمة وهو مجاز في الاسناد اذ يجري
في كلف قصد التشبيه والاستعمال (نسبة العلامة عضد الملة واندين
في الفوائد الغيائية وشرح المختصر الى الامام عبدالقاهر وذكر الفاضل
التفتازاني من انه ليس قولاً لعبدالقاهر ولا لغيره من علماء البيان لكنه
ليس ببعيد) اي ليس ببعيداً بعد اذ هو العنوان يستعمل في نفي
الابعية على طريق الكناية ويشعر صحته مع البعد وجه الصحة علم
مناسبق ووجه البعديّة وان جوزه العقل لكن اذا لم ينقل من علماء
الفن لم يعتبر تجويز العقل في المنقولات نعم يعتبر دليل العقلي اذا كان
مستنداً بالقل فيهما لكن وان قبل علو كعب العلمتين رجع
قول العلامة العضد لانه اخبار بالثبوت وقول الثاني الاخبار بالنفي
وهما في العلم الاستقراء فيجوز ان لا يصادف فينفي فلذلك لا يغير النفي
بوجود الشيء في الاستقراء لاحتمال عدم التصادف على انه لا يلزم
كذب احدهما على هذا الترجيح بخلاف العكس فتأمل (وما ذكره

من البحث) الذي يفيد كون هذا النوع من المجاز غير استعارة تمثيلية
وهذا البراد على المص من جانب العلامة التفتازاني باثبات كونه استعارة
تمثيلية بالترديد والحصر بين القصدين باسناد المقصد الاول بلزوم خلاف
المفروض واثبات المقصد الثاني ولزوم كونه استعارة تمثيلية (متدفع
بانه لو قصد تشبيه غير الفاعل بالفاعل لمضاهاته) لمضاهاته اياه في التلبس
فاذا قصد هذا التشبيه فاستعير الاسناد مما هو له لغيره لمضاهاته اياه
في التلبس يكون المجاز في الاسناد بلا تجوز في الطرفين والاستعارة
في الاسناد تحقيقاً بل تشبيهاً كما قررنا وهو مذهب الجمهور واذا قصد
هذا التشبيه فاستعير غير الفاعل وهو المشبه للفاعل وهو المشبه به
على سبيل الادعاء كما ذهب اليه السكاكي فيكون استعارة بالكناية
ويكون المجاز في الطرف والشان اختار مذهب الجمهور فلذا
نفي التجوز في اللغة (واسند الفعل اليه كما هو المشهور لم يكن تجوزاً
في اللغة) اي ليس مجازاً لغوياً بل مجازاً عقلياً ونفي الاعم يستلزم
نفي الاخص وهو النوع من المجاز المركب ولذا جعل نفيه فاضلاً
هذا خلافاً في المفروض لا اعتراض المص وابانه قيل لقائل
ان يقول مناقشة المص منبهة على اختيار هذا الشق بدليل قوله وقصده
تشبيه التلبس الغير الفاعل بالفاعل على وجه بحث الشان انتهى
اقول هذا القائل غافل عن قوله فاستعمل المركب الموضوع بالوضع
النوعي الثاني في الاول على انه قصد هذا فان يكون مجازاً امر كبا
واين البحث وهذا القائل غافل عن معرفة كلام المص وكلام الشان
الحمد لله على لطفه واحسانه (فضلاً ان يكون مجازاً مركباً) هذا
للترفي بما قبله اذ نفي المجاز المركب بطريق الاولوية (اما لو قصد
تشبيه التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم المركب من غير قصد
الى جزء من الاجزاء) ولو وجد المشابهة ووجه الشبه لم يلتفت
اليه ولذا نفي العضد (بالتلبس الذي هو عبارة عن مفهوم مركب

آخر كذلك) لا يتوهم ان المشبه والمشبه به ليسا من كين على هذا
 القصد ولا يكون مما نحن فيه لان هذا بناء على ان المشبه والمشبه به
 هو المعنى واللفظ دال عليه ولذلك يقال ان المجاز والاستعارة يعرض
 او لا للمعاني ثم للالفاظ والتلبس المشبه به هو معنى تركيب اثبت
 الربيع البقل والتلبس المشبه معنى تركيب اثبت الله البقل بالربيع
 وكذلك تركيب اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى يكون المشبه به
 معنى هذا اللفظ المركب وهذا المقى هو المنزاع فيه بين العلامتين
 والمص (فلا خفاء في انها تشبيه اشياء باشياء قد تضامت وتلاصقت
 حتى عادت شيئا واحدا) فيكون الطرفان هيئتين منترعتين من متعدد
 يكون واحدة باعتبار الذهن والملاحظة ولا بد على الشئ ان يبين
 وجه الشبه بان يكون هيئة منترعة من متعدد لادعاء المص في دليله
 وبحته من وجوبه ايضا والظن ان وجه الشبه هو التلبس المطلق
 اللهم الا ان يتكلف ويعتبر امور متعددة فتأمل (وح يكون مثل
 قولنا اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى) وهذا تفريع على الدليل
 مانفاه المص يعني يكون مثل هذا القول في كون الطرفين هيئتين
 منترعتين ووجه الشبه هيئة منترعة فيكون استعارة تمثيلية على ما قاله
 العلامة التفنازي (ولا يلزم من تشبيهه بهذا الاعتبار بالقول المذكور
 كون القول المذكور مستعملا في التلبس الغير الفاعلي) معطوف
 على يكون وجه عدم لزوم ان الشئ اذا كان مشابها لشيء آخر
 بوصف لا يلزم ان يكون مشابها من جميع الاوصاف كالرجل المشابه
 للاسد في الشجاعة فقط دون جميع الاوصاف كما لا يخفى فوجه
 الشبه بين القولين هو كونهما استعارتين تمثيليتين لا كون كل واحد
 منهما مستعملا في التلبس الغير الفاعلي (فلا يتجه ايضا ما ذكره
 بقوله ولا شبهة ان نحو اني اراك غير مستعمل في التلبس الغير
 الفاعلي) يعني ايراد المص هذا القول على العلامة على طريق المحذور

والاعترض من قبيل كلام اجنبي ولا مضر له اذ لم يدع ولا يلزم من
 كلامه حتى يتجه عليه (ومما يؤيد ما ذكرنا مانقله ذلك المحقق انه
 لم يقل به احد لكنه لبس ببعضه فانه يشير الى انه توجيه المركب
 المذكور غير ما هو المشهور) يعني ما قررنا على وجه التزديد توجيه المركب
 المذكور على وجهين احدهما ان يكون مجازا في الاثبات وهو المشهور
 والثاني ان يكون على طريق الاستعارة التمثيلية وهو المشهور ايضا
 ويؤيد هذا التقرير قول المحقق انه لم يقل به احد يعني بما قاله العضد
 من كونه مجازا مركبا لاستعارة تمثيلية لكنه لبس ببعضه فانه يشير الى انه
 توجيه المركب المذكور غير ما هو المشهور والمشهور هذين التوجيهين
 وغير المشهور كونه مجازا مركبا من غير استعارة تمثيلية ولا مجازا في الاثبات
 ويمكن ان يقال وجه التأييد ان هذا المجاز المركب بهد كونه علاقته
 مشابهة له توجيهين توجيه العضد بلا جعل استعارة تمثيلية وتوجيه
 الشئ بالجمال استعارة تمثيلية وان حكم ببعض توجيه العلامة يكون
 المشهور توجيه الشئ فتأمل (قال المص اني اراك تقدم رجلا وتؤخر
 اخرى) هذا من امثلة استعارة احدي صورتين منترعتين من امور
 بصورة اخرى بان توقع عبارة احدي الصورتين مكان عبارة اخرى
 حيث شبه صورة تردد شخص في الامر بصورة تردد انسان قام
 لذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر
 اخرى ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روميا بالمبالغة
 في التشبيه فتكسوها بعبارة صورة المشبه به من غير تغيير فيه قال
 العلامة التفنازي في تحقيق هذا المثال كتب وليد ابن يزيد لما ابوع
 الى مروان بن محمد وقد باعده متوقف في البيعة فاما بعد فاني اراك
 تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمده على ايتهمما
 شئت شبه صورة تردده في المنيعة بصورة تردد من قام ليذهب
 في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى

فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه
وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى انتهى
فاعلم تطبيق قول المص عليه (ظاهرة) وتؤخر رجلا اخرى
هذا من قبيل حذف الموصوف والحذف يحتاج الى قرينة الحذف
والى قرينة تعيينه فقرينة الحذف كون لفظ اخرى صفة مبهمة
لا بد لها من موصوف ما وقرينته تعيينه ذكر رجلا وتعلق احد
المتضافين فلذا كان ظاهرا باعتبار القرائن دون ما قاله الش لانه
وان كان ممكنا لكنه غير ظاهر لعدم وجود قرينة على تعيينه فح
كون المحذوف رجلا لا يظهر التردد منه لانه اذا لم يكن مترددا وكان
مريدا للذهاب يقدم رجلا ويؤخر رجلا اخرى البتة بالنسبة الى
الرجل الاول فلا يلزم التردد حتى يجعل استعارة الا ان يقال ان مثل
هذا التركيب من ضروب الامثال يقال للمتردد على سبيل الكناية
هذا بعيد ولذا قال الش (لا يحصل له) قال العلامة التفتازاني في
توجيهه في شرح المفتاح ان المراد بالرجل الخطوة والمعنى تقدم
خطوة قد امك وتؤخر اخرى خلفك واورد عليه ان تأخير الخطوة
الى موضع ابتداء هذه الخطوة الاولى لا الى خلف المتردد وفيه ان المراد
بالخلف الخلف الذي حصل له بالنسبة الى موضع الخطوة الاولى لا الخلف
الذي كان له قبل الخطوة الاولى وبعد يرد عليه ان المشهور في التردد تقديم
الرجل وتأخيرها لا تقديم الخطوة وتأخيرها وتباعد السيد السند
في التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل الذي قدمها جعلها
رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرجت مغايرة لها من حيث انها قدمت
(بل اخرى صفة تارة اي اني اراك تقدم رجلا تارة وتقدم تلك الرجل
تارة اخرى) هذا توجيه ظاهر معنى وان كان غير ظاهر انظرا لاکثرة
تفاوت بينه وبين كلام السيد السند الا في احتياج كلامه الى اعتبار شيء
واحد متعارفين بالاعتبار (قال المص اي تردد في الاقدام والاحجام)

هذا تفسير المعنى المراد من هذا التركيب وهو الصورة المنتزعة من تردد
المخاطب في المباينة المشبهة وفي الاقدام والاحجام بيان اوجه الشبه
المخصوص بالشبه اذ يلزم ان يوجسد وجه الشبه في الطرفين على
الاتصاف والوجه الشبه والقدر المشترك بينهما هو الاقدام والاحجام
المطلق فلا يتوهم ان هذا مخالف لكلام العلامة اذ جعل وجه الشبه
الاحجام والاقدام والمص جعل من جزء المشبه فلا يرد ما قيل وهو
صورة مجموع هذه الامور مشبه بصورة من قام فيقدم رجلا وتؤخر
اخرى سواء كان فيه تردد ام لا وسواء اراد الذهاب ام لا واما ما جعل
التفتازاني المشبه به صورة التردد في الذهاب وعدمه بتقديم رجل
وتأخير اخرى فليس يجيد اذ يلزم تشبيه العام بالخاص وايضا
التردد ليس يمرئي كما لا يخفى انتهى اذ التعميمان بقوله سواء كان الخ
فاسد اذ لو لم يتردد ولم يرد الذهاب فكيف يقدم رجلا وتؤخر اخرى
والفعل مسبوق بالارادة البتة فلا يثبت وجه الشبه بينهما وقوله
في ما جعله التفتازاني يلزم تشبيه العام بالخاص من اذ يلزم تشبيه
المقيد وهو التردد وفي المباينة بالمقيد وهو التردد في الذهاب وقوله
وايضاً التردد ليس يمرئي كلام اجنبى لا يتعلق له الى توجيه العلامة
اذ لم يدع برؤية التردد بل المرئي هو اللفظ الدل على التردد والشبه
يجري اولا في المعنى ثم في اللفظ على ان الرؤية في قوله اني اراك لان
ان يكون من الرؤية بمعنى الايصار لجواز ان يكون بمعنى العلم اي الشجاعة
والجسارة على الامر (بالجيم وحاء اي كف النفس) هذا ان تفسير ان
باعتبار كونها وصفين مخصوصين المشبه (قال لا تدري ايها اخرى)
بحمل ان يكون صفة للاقدام والاحجام واسارة الى عدم التردد واستينافا
هكذا حقق المثال فانه التحقيق الوفي الاحلى (حيث جعل الاخرى
صفة لتارة دون رجلا كما فعله العلامة والسيد الشريف رجلا
وتكلفوا في توجيهه كما قررنا) (ولا يذهب عليك) هذا ابتداء كلام

يبين به بعض ملحوظاته بالقرينة التي لم يصدر من القوم كلام في حقها ولم يحكم بنفسه بشيء لعدم اعتداد القرينة الصرفة في مثل هذا الفن (انه لا يحكم على مفهوم الجملة كما لا يصح على مفهوم الفعل والحرف) يعني ان مفهوم الجملة لم يحكم عليه لعدم استقلاله لانها مركب من الطرفين والنسبة بينهما وان كان الطرفان مستقلا بالمفهومية لكن النسبة غير مستقل بالمفهومية والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل فلا يصلح ان يحكم عليه كالفعل الغير المستقل بسبب تركبه من المستقل وغير المستقل والحرف الغير المستقل بالمفهومية (فلا يصح فيه التشبيه الذي هو مبنى الاستعارة) تفريع على عدم صحة الحكم عليه يعني ان الاستعارة مبنى على التشبيه وهو يقتضي ان يتصف الطرفان بوجه الشبه وبمشاركة احدهما للآخر والاقصاف يستلزم ان يحكم بالصفة على الموصوف فيصالح ان يكون مسندا اليه والغير المستقل لا يصلح ان يكون مسندا اليه فلذا لم يكن الاستعارة في الفعل والحرف على الاصلالة بل على سبيل التبعية فعلى هذا القياس يلزم ان يكون الاستعارة في الجملة على سبيل التبعية (بل لابد من التشبيه فيما يسرى تشبيهه من ان التشبيه في مفهوم ذلك المركب كان يعتبر التشبيه في مضمون الجملة او في الهيئة المترعة منها فيكون الاستعارة فيها ايضا تبعية وقد خلا عن الالغاء اليه كلام القوم) ولا يحتج بكون ان الشئ بين فيما سبق ان المركب اذا كان المجاز باعتبار الاجزاء المادية او الصوري كالهئية فان التجوز فيه سار اليها من التجوز في احد اجزائها من المادة والهيئة اكتفى عن بيان التجوز في المفرد فلا حاجة الى عده مجازا غير هذا المجاز والجملة من افراد المركب فلا حاجة الى بيانها ههنا تارة اخرى اذ فرق بينهما اذا المراد من الجملة هنا ما يكون المجاز فيها في الجملة من حيث هي هي من غير نظر الى حقيقة الاجزاء ومجازيتها والمركبات المذكورة هناك ما يكون مجازيتها باعتبار الاجزاء مادية

او صوريا

او صوريا فاذا كانت كالفعل والحرف لابد ان يستعار او لا في شيء غير مفهوم الجملة كالمضموم الذي هو غير المفهوم وداخل في مفهومها هذا بالقياس الى الفعل وكالهئية المترعة التي كانت خارجة عن المفهوم هذا بالقياس الى الحرف ثم يسرى الى مفهوم الجملة كالما في المطلقة الحرف ويكون الاستعارة فيها تبعية مع انه لم يقل به احد من القوم ولو يوصى اليه فاخفظ فانا اقول قياس الجملة الى الفعل والحرف مع الفارق اذ الجملة غير مستقلة بالمفهومية مثلها اما في الحرف فظاهر اكونه غير مستقلة بالوضع وكونه معنى حاصلا في الغير بخلاف الجملة واما في الفعل فلان عدم استقلاله لتركبه من المستقل وغير المستقل الذي يكون ما يحتاج الغير المستقل خارجا عن مفهوم الفعل وهو الفاعل والمركب من المستقل ومن ذلك الغير المستقل غير مستقل بخلاف الجملة فان تركبها من المستقل والغير المستقل الذي يكون ما يحتاج اليه داخل في مفهومها ومثل هذا المركب من المستقل ومن ذلك الغير المستقل مستقلا فاذا ثبت استقلال المفهوم فيتصف بوجه الشبه ويحكم عليه به ولا يحتاج الى اعتبار امر آخر يستعار او لا فيه ثم يستعار بالسراية في الجملة واما كونه غير محكوم عليه لانها جملة والجملة من حيث هي جملة بلا تأويل المفرد لا يصلح محكوما عليه لاختصاصه بالمفرد لا فائدة الجملة فائدة عامة لا يرتبط بعدها الى شيء آخر (ومما يحتج في الصدر ولا تجده في صدر بعد الصدر) الصدر الاول بمعنى القلب ويحتمل الثاني ان يكون بمعنى القلب ايضا فيكون الحاصل على طريق الكناية لا توجد في صدر من الصدور لان نفي الصدر بعد الصدر يستلزم نفيه من كل الصدور والا لصدق الوجدان في صدر بعد صدر وان يكون بمعنى الرجوع فيكون الحاصل لا تجده بان شيع والاستقراء بكتب القوم بالرجوع اليها وله احتمال آخر فتأمل (ان قولي اني اراك تقدم رجلا وتؤخر

أخرى مسبب عن التردد فيحمل أن يكون التجوز باعتباره فيتحقق
 المجاز المرسل في المجموع من غير تصرف في الأجزاء كالاستعارة)
 يعني كما في المجاز المفرد إذا كان علاقته المشابهة وغيرها موجودا
 يجوز الاستعارة والمجاز المرسل بالنسبة إلى المعنى الواحد من جهتين
 كذلك بين هذا التركيب وبين التردد توجدان فيجوز أن يجعل
 مجازا مرسلًا من غير تصرف في الأجزاء كما في الاستعارة لكن هذا
 خلاصة كلام العلامة حيث جوز في المجاز المركب قسم غير الاستعارة
 التمثيلية كما سبق تحقيقه وجوز جمع الاستعارة والمجاز المرسل في لفظ
 واحد بالنسبة إلى معنى واحد لكن من جهتين فمن هذا يعلم أن في
 كل استعارة تمثيلية إذا وجد العلاقة غير المشابهة يجوز فيه المجاز
 المرسل فكلام الشاهدائي (قال المص العقد الثاني) من القعود
 الثلاثة التي سبقت لتحقيق معاني الاستعارات وأقسامها وقرائنها
 الثانوية باعتبار الرتبة إذ مدلول العقد الأول تحقيق معنى الاستعارة
 المصروفة المحققة لتحقيق الاستعارة وأقسامها ومدلول هذا
 العقد تحقيق الاستعارة المكنية الغير المحققة ولوقوع الاختلاف
 والاضطراب في تحقيق معانيها قال (في تحقيق معنى الاستعارة
 بالكناية) أي في بيان ما هو عليه معنى الاستعارة بالكناية في الحقيقة
 سواء كان بالتعريفات أو بالدلائل أمانياته بالتعريف فأنه من قبيل
 التصورات وأمانياته بالدلائل فملاحظة الدعوى بين أجزاء
 التعريف وبين المعرف لكونه مستنبطًا من كلام البلغاء فيستشهد
 بكلام المجيد وكلام البلغاء الموثوق عربيتهم كما يظهر من استشهاد
 أصحاب المذاهب * أعلم أن الكناية في اللغة عبارة عن ترك التصريح
 وهي قد تستعمل منفردة وقد تستعمل على سبيل القيدية في الاضطرار
 فاما في الاستعمال الأول عند علماء الأصول فتكون عبارة عن لفظ
 استمر المراد منه في نفسه سواء كان المراد فيه معنى حقيقيا أو مجازيا

فيقابل الصريح الذي هو عبارة عما انكشف المراد منه بالنظر إلى
 كونه لفظا مستعملا فيوصف بهما الحقيقة والمجاز وعند علماء البيان
 يطلق على معنيين أحدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم أعني
 ذكر اللازم وإرادة الملزوم مع جواز إرادة اللازم أيضا فاللفظ مكفي به
 والمعنى مكفي عنه والثاني نفس اللفظ فيعرف بأنه لفظ قصد بمعناه
 معنى ثان ملزوم له أي لفظ استعمل في معناه الموضوع له لكن
 لا يتعلق به الأثبات والنفي ويرجع إليه الصدق والكذب بل
 لينقل منه إلى ملزومه فيكون هو مناط الأثبات والنفي ومرجع
 الصدق والكذب كما يقال فلان طويل النجاد قصدا بطول النجاد
 إلى طول القامة فيصح الكلام وإن لم يكن له طول النجاد قط بل وإن
 استحال المعنى الحقيقي كما في قوله تعالى * الرحمن على العرش استوى *
 وأمثال ذلك فإن هذه كلها كليات عند المحققين من غير لزوم كذب
 لأن استعمال اللفظ في معناه الحقيقي وطلب دلالة عليه إنما هو لقصد
 الانتقال منه إلى ملزومه وح لا حاجة إلى ما قيل أن الكناية مستعملة
 في المعنى الثاني لكن مع جواز إرادة المعنى الأول ولو في محل آخر
 باستعمال آخر المجاز فانه من حيث أنه مجاز مشروط بقريضة مانعة
 عن إرادة الموضوع له وأما في الاستعمال الثاني فيكون قيدا مميذا من
 سائر أقسام الاستعارة هل باعتبار معانيها الأخرى أم باعتبار المعنى
 الاصطلاحي بناء على أصح المذاهب كما ستعرفه والكلام في تعلق
 النظرية من مرارا فتذكر (قال اتفقت كلمة القوم) خبر بملاحظة
 مجموع الالفاظ إلى العقد الثالث أو بدل من تحقيق معنى الاستعارة بتلك
 الملاحظة إضافة الكلمة إلى القوم بمعنى اللام المفيدة للاختصاص
 التام وهو يقتضي تعلق المضاف إلى جميع أفراد المضاف إليه فيكون
 كلمة مصدرا على وزن سرقة اسم جنس شامل للقليل والكثير
 وبمعونة المقام يكون المراد به كثيرا نعم يكون المراد من اسم الجنس

وحده لولم يوجد مقتضى للكثرة ويمكن حل الامتصاص الى الاستغراق
 العرفي فلا حاجة الى صرف العبارة عن الظاهر (الظاهر) في مكان
 كلمة القوم (كلمات القوم) الظاهر كلمات فتأمل لفظ الظاهر يستعمل
 في مقام المتبادر او المناسب وهو ينبئ عن صحة خلاف الظاهر مع ان
 دليله يقتضي لزومه وعدم صحة خلافه فلا يتم تقريب الدليل لعل
 الشئ منه بهذا الى صحة العبارة بلا احتياج الى تأويل نفسه كما اشترنا
 اليه تصويره هذا كلمات القوم فاعل متعدد والفاعل المتعدد لازم
 منه للاتفاق فينتج كلمات القوم لازم منه للاتفاق فتأمل (لانه لا بد
 للاتفاق منه فاعل متعدد) كما ان بعض الفعل يتوقف فهمه الى
 متعلق كالفعل المتعدي كذلك يتوقف بعض الفعل باعتبار
 نسبة المأخوذة منه الى صدوره اوقيامه من فاعل متعدد كالاتفاق
 والاجتماع او باعتبار هيئة كالنشارك والتصاحب قيل ولا يبعد
 ان يقال ان اتفقت كناية عن اتحدت ويقرب منه التوجيه الاول
 للشارح انتهى اقول لا فائدة في هذه الكناية في الجواب لان
 الاتحاد كذلك يقتضي تعدد الفاعل لانه عبارة عن تشارك الشيئين
 فصاعدا في الصفة او في الفصل او النوع او الجنس او غير ذلك
 فلا يقال لشيء واحدا تحدد على انه فرق بين توجيه الشئ وبينه اذ توجيه
 الشئ في لفظ الكلمة وهذا في لفظ اتفقت ولا يفيد احدهما فاد الاخر
 (الان يقال قصدت توحيدها بالمبالغة في الاتفاق حتى تجاوزت الى الاتحاد)
 هذا استثناء مفرغ يعني الظاهر هذا اولا يوجد هذه العبارة في جميع
 الاوقات الا وقت كذا حاصل هذه التوجيه حل لفظ الكلمة
 على الاستعارة المصروفة حيث يشبه الكلمات المتعددة بالكلمة
 الواحدة في الواحدة قصدا للمبالغة في الاتفاق ويذكر الكلمة المشبهة
 ويراد الكلمات المشبهة باستعارة مصروفة واتفقت قريبتها اذ سوق
 التكنية للعبارة بعد صحة الاصل المعنى سواء كانت بالمثل على الحقيقة

او على المجاز لان اسلوب كلامه السابق يقتضي ان يكون فاعل الاتفاق
 متعدد حقيقة فلو حل الكلمة على حقيقة لا يصح اصل المعنى
 فكيف يقصد المبالغة فيكون ذلك القصد داعي المجاز (ولا يبعد
 ان يقال الاسناد مجازي حقيقة اتفق القوم في كلمتهم) معطوف
 على قوله الان يقال وجواب آخر يحمل الاسناد على المجازي كنهاره
 صائم وليله قائم وهذه عادة حسنة في مثل هذه العبارة وهي التصرف
 في الاطراف اوفي الاسناد لقائل ان يقول ان الاتفاق صفة الكلمات
 اولا وبالذات وللقوم ثانيا وبالعرض كما ان الصدق صفة الخبر اولا
 والخبر ثانيا فكيف يكون الكلمة طرفا لاتفاق القوم ولوقيل من قبيل
 طرفية الموصوف للصفة كما يقال الخبر صادق في خبره فلا يفيد
 اذ في مثل هذا الظرف لا يكون اسناد هذه الصفة اليه مجازيا لانه
 يصدق عليه تعريف الاسناد الحقيقي على ان مادة الاتفاق يستعمل على
 كما يقال متفق عليه لا بكلمة في ولعل الشئ اشار الى هذا بقوله ولا يبعد
 (فلا يضرو وحدة الكلمة في فاعليتها) اما نقرع على التوجيه الثاني
 ان قيد وحدة الكلمة بالحقيقة واما على التوجيهين ان قيد بـ الظاهر
 وجه عدم المضرة ان اقتضاء الاتفاق تعدد الفاعل باعتبار معناه
 الحقيقي ونسبة الحقيقي دون النسبة المجازي كما لا يخفى لا يقال في صورة
 طرفية الكلمة لا يصح وحدتها امتناع صدور كلمة وحدة بالشخص
 من القوم لان قول الغرض وحدتها بالنسبة الى لفظ اتفقت وان لم يصح
 بالنسبة الى شيء آخر على ان وحدة الكلمة ليست بالشخص بل بالنوع
 فتأمل (قال المص على انه اذا شبه امر بآخر من غير تصريح شيء
 من اركان التشبيه سوى المشبه) اركان التشبيه اربعة المشبه والمشبّه به
 ووجه التشبيه واداته وجه اطلاق الاركان على هذه الاربعة انها
 مأخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشـارة امر لا آخر في معنى
 بالكاف ونحوه وان التشبيه في الاصطلاح كثيرا يطلق على الكلام

الدال على المشاركة المذكورة نحوز يد كالاسد في الشجاعة * واعلم انه اتفقت الآراء في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية والخيالية لكن اضطررت في تعيين الاستعارة بالكناية اى شئ حقيقتها وما صدقها قال العلامة التفتازانى في شرح الكشاف في قوله تعالى * ينقضون عهد الله * ولقد كنا في عويل من اختلاف اقوال القوم الى ثلثة حيث فهم من كلام القدماء ان الاستعارة بالكناية هو اسم التشبيه المذكور كناية كالسبع مثلا وصرح صاحب المفتاح انه اسم التشبيه المستعمل في التشبيه به كالمنية المراد منها السبع ادعاء يجعله مرادفا لاسم السبع على عكس الاستعارة التصريحية وقال صاحب الايضاح انه التشبيه المضمحل في النفس حتى فهم بعض الناظر في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية هي الاظفار في قولنا المذكور من حيث كونها كناية عن استعارة السبع المنية هذا كلامه ومن هذا يعلم انه لا اختلاف في وجود التشبيه على ما ذكره المص بل في ماصدق الاستعارة بالكناية ويعلم مجازيتها وحقيقتها بناء على اطلاقاتهم ووجه مناسبة التسمية وعدمها تأمل * اعلم ان التشبيه بهذا المعنى قد يؤخذ لا بشرط شئ وهو المطلق الشامل على التشبيه الذى كان يبنى عليه الاستعارة وعلى التشبيه الذى لم يكن على وجه الاستعارة ولا على وجه التجريد البديهي وعلى غير ذلك وهو المعنى اللغوي وقد يؤخذ بشرط شئ وهو ان يكون على وجه الاستعارة او على وجه التجريد وهو مخصوص لا يسمى تشبيها في الاصطلاح بل يكتفى بالاستعارة والتجريد وقد يؤخذ بشرط لا شئ وهو بحيث لا يكون على وجه الاستعارة فهو على وجه التجريد وهو التشبيه المصطلح في علم البيان وهناك اما ان يراد المعنى اللغوي واما ان يراد المعنى الثاني فاذا عرفت هذا فاستمع لما قاله الشرح رحمه الله (المراد بالتشبيه ما لو اتى بالتشبيه كان منسبها جواب اسؤل مقدر فتأمل (لا ما ذكر) منسوف على ما

لو اتى الخ ويفيد القصر فتأمل (لكونه مشبها) متعلق بالمنى على طريق الحصول خلاصة هذا ان المستفاد من العبارة يذكر المشبه من اركان التشبيه دون غيره وقت تشبيهه امر يا آخر ومعنى الحقيقى للصفة المشتقة لا بد من ان يتحقق حال وقوع النسبة والا كان مجازا ففى ذكر المنية في اظفار المنية لم يتحقق معنى المشبهية اذ لم يذكر لكونه مشبها فيكون لفظ المشبه ههنا مجازا بعلاقة الاستعداد عن ما يصلح ان يكون مشبها سواء كان مشبها بالفعل او لا ويمكن ان يقال بعلاقة الاول * اعلم ان المعنى الحقيقى اما ان يكون حاصله بالفعل للمعنى المجازى في بعض الازمان خاصة او لا فعلى الاول ان تقدم ذلك الزمان على زمان تعلق الحكم بالمعنى المجازى فالعلاقة الكون عليه وان تأخر فهمى الاول اليه اذ لو كان حاصله في ذلك الزمان او فى جميع الازمنة لم يكن مجازا بل حقيقة واما ان لا يكون حاصله بالفعل بل كان حاصله بالقوة فهمى الاستعداد ولا يشترط فيه الحصول بالفعل وقال بعض المحققين لا يشترط الحصول بالفعل فى الاول فادرج الاستعداد فى الاول (فان المنية فى اظفار المنية لبس هكذا) تعليل للقصر المشغل على حكمين تصويره لو كان المراد ما ذكر لكونه مشبها دون ما لو اتى بالتشبيه لكان مشبها لزم ان يكون المنية فى اظفار المنية مشبها لكن اللازم بطل والملازمة بديهية وبطلان التالى نظرية ثابت بقوله (اذا لبس فى نظم الكلام تشبيه بل التشبيه مرموز اليه باضافة الاظفار) يعنى لبس فى نظم اظفار المنية تشبيه بالفعل على وجه التصريح بل رمز اليه باضافة الاظفار مع انه يمكن تصحيح التركيب بتأويل آخر غير الاستعارة الممكنة فى مثل هذا اذا فرض التشبيه من غير تصريح من اركان التشبيه سوى المشبه وذل عليه يذكر ما يخص المشبه به لكان فيه استعارة بالكناية فقد علم ان التشبيه فى النظم على طريق الفرض والتقدير كما يدل عليه اذ الشرطية الموضوعية

للاستقبال فيلزم ان يكون لفظ المشبه مجازا غير منصف بالمشبهية
بالفعل بل بالتقدير الذي قرره الش فالمراد بالتشبيه اما التشبيه الذي
بنى عليه الاستعارة او التشبيه اللغوي باعتبار تحققه في ضمن فرد
من افراده فلا يرد ما قاله الحفيد والكفوي من ان المراد من التشبيه
اللغوي والمشبه مأخوذ من التشبيه اللغوي صادق على المنية في اظفار
المنية فلا حاجة الى ما ذكره الش من التأويل الذي يؤدي الى كون
المشبه في قوله سوى المشبه مجازا مع انه لا يظهر قرينة دالة عليه
ههنا هذا وانما يجب منه انهما ظنا على الفاضل الش انه قصد به التشبيه
المصطلح ما احتاج الى هذا التأويل فنفي التشبيه المصطلح فاختارا
اللغوي فاعترضا عليه تأمل (و الشرط المذكور يشمل قولنا زيد
في جواب من قال من يشبه عمرا مع انه ليس هناك استعارة بالكناية)
معطوف على قوله والمزاد الخ الجامع بينهما كونهما يسان المراد
والمراد من الشرط الشرط اعني قوله اذا شبه الخ قوله ودل الخ
قيد الشرط او جزؤه واطلاق الشرط على المذكور لكونه مدار
الشرطية وحاصله بيان الفائدة من التقييد وهي تميم الملازمة
اذ لو لم يقيد بهذا يمنع الملازمة بقوله زيد في جواب من يشبه عمرا
ويمكن ان يقال لاتمام تعريف المستفاد من خلاصة كلمات المذاهب الثلاثة
وهو ان الاستعارة بالكناية ما يكون في نظم شبه امر بآخر من غير تصريح
بشيء من اركان التشبيه سوى المشبه ودل عليه بذكر ما يخص
المشبهية فلو لم يقيد بهذا لم يطرده هذا التعريف فان قيل اذا اول
لفظ المشبه يشبه بل المذكور يخرج مثل زيد في جواب من يشبه عمرا
فلا حاجة الى اخراجه بقيد آخر قلت ان التأويل المذكور اعجم
من الحصول بانفعل لا يختص بالقوة فلا يخرج به وقيل ان كلمة
اذ الاهمال وهو في قوة الجزئية فلاضير للملازمة من دخول هذا
ولانفع من خروجه قلنا ان هذا المقام تحقيق كلمات القوم واتفاقهم

على شيء وتحقيق ماهية الاستعارة بالكناية فلا وجه للحمل
على الاهمال المحقق في الجزئية بل على الكلية بقرينة المقام او على
الاهمال المحقق في ضمن الكلية فتأمل (قال المص ودل عليه)
على صيغة المجهول عليه نائب الفاعل معطوف على شبه (بذكر
ما يخص المشبه به) بحيث لا يمكن ارتباطه الى المشبه المذكور من جهة
المعنى ويستدل منه الى غير المصريح سواء كان تشبيها او مشبهه ادعائيا
او حقيقيا فيطابق المذاهب الثلاثة اذ دلالة عبارة عما يلزم من العلم
العلم بشيء آخر سواء بالواسطة او بلا واسطة خص الش بالمدلول
بالتشبيه بقوله على ذلك التشبيه فبنى عليه الاعتراض فتفطن
(لا يشمل مثل ينقضون اذا اريد بالنقض ابطال العهد) اعتراض
على التعريف المستفاد من تمام الشرط بعدم العكاسة حيث لا يشمل
على الاستعارة بالكناية في قوله تعالى * ينقضون عهد الله * اذا اريد
بالنقض ابطال العهد اذ لا يذكروا ما يخص المشبه به واما اذا اريد
معناه الحقيقي اعني تفريق طاقات الحبل وتقطيعه فلا يرد النقض
* اعلم ان الاستعارة في قوله تعالى * ينقضون عهد الله * على ما حققه
المحققون استعارة بالكناية حيث شبه العهد بالحبل لما فيه من اثبات
الوصلة بين المتعاهدين كما كان الحبل سببا لثبات ارتباط الطرفين
المحسوسين المعلقين احدى ما بالآخر بذلك الحبل ولم يصرح من اركان
التشبيه سوى المشبه وهو العهد على سبيل الاستعارة بالكناية فح
ان اريد بالنقض معناه الحقيقي فيلزم ذكر ما يخص المشبه به ويدل
على التشبيه او على المشبه به على المذاهب فبتم كلام المص ولا يعترض
عليه وان اريد بالنقض ابطال العهد فلا يتم حيث ذهب اليه
صاحب الكشف فقال شاع استعمال النقض في ابطال العهد
من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات
الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة واطرافها

ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه من روادفه فينبهوا بذلك الرمز هذا كلامه خلاصة كلام صاحب الكشف انه جعل النقص مستعملا في ابطال العهد على سبيل الاستعارة المصروفة حيث شبه ابطال العهد بنقص الحبل ثم استعمل لفظا المشبهة في المشبه فتلك الاستعارة المصروفة يكون كناية عن الاستعارة الكناية المقصودة لان المصروفة من حيث انها متفرعة على الاستعارة الممكنية صارت كناية عنها فان النقص انما شاع استعماله في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل فلما نزل العهد منزلة الحبل ويسمى باسمه نزل ابطاله منزلة نقصه فلو لا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقص فقد علم مسند اعتراض الش اكن يحاسب عنه بانه لما كانت الاستعارة المصروفة تابعة للاستعارة الممكنية ولم تكن مقصودة في نفسها بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارة بالكناية كانت كناية عنها ودالة عليها فان قيل لو كان النقص مثلا مستعملا في ابطال العهد لم يكن شيء من روادف المشبه به اعني الحبل مذكورا فلا يصح قوله ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به قلت كان المراد بذكر ما يخص ذكر الرادف وهي اعم من ان يراد به معناه الاصل الذي هو الرادف الحقيقي او يراد به ما هو مشبه بهذا المعنى منزل منزلته فان النقص من روادف الحبل اما اذا اريد به معناه الحقيقي فقط واما اذا اريد به معناه المجازي فلانه اذا نزل منزلة المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه صار رادفا للحبل ايضا فالرادف على الاول مذكور لفظا ومعنى حقيقة وعلى الثاني مذكور لفظا حقيقة ومعنى ادعاء وكلاهما يصلحان قرينة للاستعارة بالكناية ولقد بسطنا الكلام في هذا المقام الكونه مدارج الافهام اعم بالنظر العميق يسر الله المرام (فانه لم يبدل على التشبيه فيه) تعليل لقوله لا يشمل (بذكر ما يخص المشبه به) وهو الحبل (بل بذكر ما يخص المشبه) وهو العهد

فانه اريد بالنقص ابطال العهد وهو يخص المشبه كلمة ما عبارة عن المعنى واستناد الدكر بالكسر من قبيل تسمية حال الدال على المدلول (بلفظ ما يخص المشبه به) يعني يكون اللفظ المذكور وهو ينقصون باعتبار معناه الحقيقي ما يخص المشبه واما معناه المراد ما يخص المشبه فاللفظ اذا نسب باعتبار اختصاصه ينسب الى المعنى الحقيقي دون المعنى المجازي فيكون لفظ ينقصون لفظ المعنى الحقيقي دون المجازي فلذلك قال يذكر ما يخص المشبه يعني المعنى المجازي بلفظ ما يخص المشبه يعني لفظ ينقصون ومن هذا البيان يعلم انه يخرج من هذا الشرط كل استعارة مكينة يجري في قرينتها استعارة مصروفة كقولك شجاع يفترس اقرانه وعالم يعترف منه الناس فان الشجاع والعالم استعارتان مكنتان والافتراس والاعتراف قرينتهما مع ان هاتين القرينتين استعارتان مصرفتان حيث شبه بطش الشجاع وقته لاقرانه بافتراس الاسد وشبه انتفاع الناس به بالاعتراف ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه على سبيل الاستعارة المصروفة مع انهما دلت على الاستعارة الممكنية المقصودة كما قررنا آنفا قال السيد الشريف قدس سره الافتراس والاعتراف مع كونهما استعارتين مصرفتين كناية عن استعارة للشجاع وعن استعارة العالم للبحر فظهر بذلك ان الاستعارة بالكناية لا تستلزم الاستعارة التخيلية فان القرائن في هذه الصورة استعارات مصرح بها حقيقة وليس هناك استعارات تخيلية وبالجملة ان من زعم ان الاستعارة بالكناية على مذهب القدماء تستلزم التخييل فقد اخطأ هذا كلامه واما مذهب صاحب المفتاح وصاحب الايضاح فلي ان الاستعارة بالكناية تستلزم التخيلية فسيجيء تفصيلا وقد علم ان اعتراض الش مبنى على مذهب القدماء فلا يرد النقص بمذهب السكاكي كما وهم من انه لا ينبغي عليك ان الدليل الذي ذكره الش يقتضي عدم الشمول للاستعارة بالكناية

على مذهب السكاكي لان لفظ ما يخص المشبه به مستعمل فيما يخص
 المشبه انتهى لان لزوم التخييل للكناية يستلزم وجود ما يخص المشبه به
 باعتبار ملاحظة معناه الحقيقي واما ادعاء استعماله في التخييل بخصوص
 بالمشبه ليس بتحقيق وما نحن فيه مبنى على التحقيق فيشمل كل المذاهب
 الاربعة صور الاستعارة على مذهب السلف وهو محاب بما قررنا (الا ان
 يتكلف) استثناء مفرغ من لا يشمل (بما ارجو ان لا يخفى على ذلك)
 من قبيل ذلك لا يدخل في الحفاء عن المخاطب على طريق الكناية هذا
 كالدعوى بالبيئة لان نفي الشيء عن مثل الشيء يستلزم نفي الشيء عن الشيء
 والظاهر ان المراد مما ارجو ما قررنا في الجواب من ان ما يخص
 اعم من ان يكون مخصوصا لفظا ومعنى حقيقة او لفظا حقيقة ومعنى
 ادعاء وجه التكلف ان المتبادر من الخصوص باعتبار اللفظ والمعنى
 لان التشبيه يجري في المعنى وخاصته المشبه به والمشبه يقتضى ان يكون
 حقيقيا وباعتبار المعنى الحقيقي ولان اللفظ من حيث هو مع قطع
 النظر عن المعنى لم يصلح للاختصاص والتأويل بخلاف المتبادر
 تكلف قيل وجه التكلف تقدير المضاف فالمعنى بذكر لفظ ما يخص
 المشبه به وهذا شامل لما ذكره لان ذلك اللفظ اعم من ان يكون
 مستعملا في معناه الحقيقي او المجازي انتهى وفيه بحث لان لفظ ما
 عبارة عن اللفظ فلا حاجة الى تقدير اللفظ على انه يبقى الاعتراض على
 حاله اذا اختص اللفظ بملاحظة المعنى نعم يمكن ان يراد ان كلمة
 ما لفظا مطلقا وبغير يخص باعتبار معنى الحقيقي فتفطن (وفي شمول
 بيان الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي نظر) عطف على
 لا يشمل البيان بخلق على قول المبين كالسلام والكلام وعلى ما
 حصل به التبيين كالدليل وعلى متعلق التبيين وعمله وهو العلم وبالنظر
 الى هذه الاطلاقات قيل هو ايضا المقصود والمصنف قبل تفصيل
 المذاهب الثلاثة بالخرائد لما بين مرجع المذاهب ليحل العلم الاجمالي

بخلاصتها اولا كان مضمون الشرطية ايضا المقصود وتعريفها
 جامعا للاستعارة بالكناية على كل مذهب فاعترض الشارح بعدم
 جامعية التعريف او بقاصرة البيان عن المبين (لان مبنى الكلام
 في مذهب على تناسي التشبيه كما هو مقتضى الاستعارة) حيث قال
 الاستعارة المكنية ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو
 المشبه ويراد به المشبه به بادعاء اتحاد المشبه بالمشبه به وانكار ان يكون
 شيئا غير المشبه به بارتكاب تأويل وهو ان يدخل المشبه في جنس
 المشبه به المبالغة في التشبيه يجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير
 متعارف كما ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشئت اظفارها هو السبع
 بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة
 الاظفار التي هي من خواص السبع اليها فاذا كان كذا (ليس الدلالة
 بذكر ما يخص المشبه به على التشبيه) اذ التشبيه يقتضى تغاير
 الطرفين (بل على دعوى تقرر الاتحاد) اضافة الدعوى الى التقرر
 بيانية بمعنى ان دعوى الاتحاد واقع في التشبيه الذي هو مبنى الاستعارة
 وذكر ما يخص المشبه به يدل على تقرر وثبت الاتحاد كالدعوى
 المثبت بالدليل حيث يدعى ان اسم المنية اسم للسبع مرادف للفظ
 السبع بارتكاب تأويل مذكور بحيث يكون استعمال المنية في الموت
 مجازا لعدم استعماله في الموضوع له وهو السبع (بحيث لا يقصد
 بالدعوى) ضمير يقصد راجع الى تقرير (ويجمل مسلم الثبوت
 ويعبر عنه بالمشبه) عطف على لا يقصد من عطف العلة على المعلول
 يعني يكون دعوى الاتحاد مسلم الثبوت الذي بسببه يعبر عن المشبه به
 بالمشبه لا يقصد به تقرر الاتحاد بل يقصد باثبات ما يخص المشبه به
 حاصل الاعتراض نقض وتصويره لان الاستعارة بالكناية عنده
 مبنى على تناسي التشبيه وكما بين على كذا يدل بذكر ما يخص المشبه به
 على دعوى تقرر الاتحاد دون التشبيه وكما كان كذا يخرج من البيان

او من التعريف فينتج ان الاستعارة بالكناية عنده يخرج ويمكن
ان يحجب عنه بان كلام المص مبنى على تحقيق كلماتهم في نفس الامر
بحسب المرجع وكلام السكاكي مبنى على الادعاء وتحقيقه ما بينه
المص على ان الدلالة على دعوى تقرير الاتحاد بالادعاء لا ينافي الدلالة
على التشبيه في الحقيقة كما لا يخفى لعل الشاهد هذا قال فالاولى في الجواب
(وكذا نظر في شموله الاستعارة بالكناية على المذهب المختار) وهو
مذهب السلف وهو ان لا يصرح بذكر المستعار بل يذكر رديفه
ولازمه الدال عليه فالق بقلنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية
كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في رأيت اسدا لكننا لم نصرح
بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينقل منه الى المق
كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصروح به
والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية واذا كان
كذا يكون المدلول بذكر ما يخص المشبه به المستعار المشبه
فيخرج ايضا من البيان او من التعريف المستفاد يمكن ان يحجب عنه
بان الدلالة على المشبه به المستعار المشبه لا ينافي الدلالة على التشبيه
على ان الدلالة على المشبه به يستلزم الدلالة للتشبيه لانه مدلول من حيث
انه مشبه به لا من حيث ذاته ويقال ايضا منشأ السؤال ارجاع الضمير
في قوله دل عليه الى التشبيه مع انه لا دلالة لارجاعه اليه لجواز رجوعه
الى غير المصروح به اعم من ان يكون تشبيها او مشبه به او غيرهما
كما اشرنا اليه اذ الدلالة (بذكر ما يخص المشبه به على اللفظ المستعار
للمشبه لا على التشبيه) دليل لعدم السؤال لكن صغراهم فتأمل
(فالاولى ان يقال في الاولى ان يقال فالاولى ترك دل عليه فتأمل
(ذالم يذكر من اركان تشبيه شيء بشيء سوى المشبه وذكره ما يخص
المشبه به) تفرع على السؤالين الاخيرين دون الاولين اذ منشأ
الاولين لفظي المشبه وما يخص وهما مذكوران هنا ومنشأ الاخيرين

لفظ دل عليه وهو متروك وجه الاولوية والارجحية ان ترك هذا اللفظ
يكون ذكر ما يخص بالمشبه به اعم دلالة على التشبيه او على تقرير
الاتحاد او على المشبه به المستعار المشبه فيشمل المذاهب الثلاثة فيعزى
عن الاعتراضات وان دفعت عن عبارة المص بعد الورود على ظاهرها
وكذا عبر بالاولى فلا يرد ما قيل من انه يرد عليه ايضا ما مر من شموله
لقولنا المنية ذات الانظار في جواب من قال من يشبه الاسد وايضا
يورد عليه ما اورده على الاصل من عدم شموله المكنية على مذهب
السكاكي اذ لا تشبيه فيه على مذهبه اصلا فانه لا دلالة فيها على مذهبه
على المشاركة بل على دعوى تقرير الاتحاد انتهى لانا نقول الاول
لا يرد اصلا لان مثاله من قبيل مصنوع نفسه ولا عبرة به مع فساده
في نفسه اذ لا يقال في جواب من يشبه الاسد الا المنية بلا قيد ذات
الانظار لانه كذب والثاني ناش عن الغفلة عن مذهب السكاكي
لانه ادعى تقرير الاتحاد بناء على المبالغة في التشبيه فكيف يقال
انه لا تشبيه فيه اصلا على انه يدل ذكر ما يخص على دعوى تقرير
الاتحاد ولا يرد ما قيل من انه يرد عليه قوله تعالى *ينقضون عهد الله*
اذا ارى به ابطال العهد انتهى لان قوله فالاولى ليس متفرعا على
الاسئلة كلها بل على الآخرين كما لا يخفى (قال المص كان هناك
استعارة بالكناية لكن اضطربت اقوالهم) يعني مرجع الاستعارة
بالكناية وتحقيقها يقضى الى هذا البيان لكن تعبيراتهم مختلفة
كما يقال خواب يك خوابست اما مختلف تعبيرها (اي اختلف
اقوالهم) باعث هذا تفسير ان الاضطراب معاني كالاختلاف
والاختلال والحرك والاولان يحتمل ارادتهم في المقام الفرق
بين المعنيين ان الاختلاف يكون بمخالفة القول للآخر سواء كان
خللا في نفس القولين او لا والاختلال يكون بالخلل في نفس القول
سواء كان مخالفا للقول الآخر او لا والمناسب هنا الاختلاف لتحقيقه

بين الأقوال دون الاختلال لعدم تحققه في قول السلف ومن حجه
ان قوله لكن اضطربت مقابل لقوله اتفقت كلمة القوم ومقابل
الاتفاق الاختلاف دون الاختلال (من قولهم اضطرب خبر القوم
بمعنى اختلف كلامهم) هذا من قبيل صحيح الارادة من الاضطراب
الاختلاف وتظيره لغة فلا يرد ما توهم البعض من ان قوله بمعنى
اختلف كلامهم تكرار ووجه توجيهات بعيدة عن العقل والمقام
(وليس بمعنى اختلفت اقوالهم) بناء على ما هو احد معاني الاضطراب
لعدم اختلال قول السلف كما سيأتي) ان المختار عند المص هو
مذهب السلف فان غيره يمكن ان يقال ان هذا الدليل ليس بتام اذ يمنع
كبراه لان اختلال المذهبين الاخيرين يكفي في اسناد الاضطراب بمعنى
الاختلال الى المجموع بسبب اختلافهما كقوله تعالى * اسكن انت وزوجك
الجنة * الآية اذا سند فيه الفعل الحاضر المذكور الى الحاضر والغائب والمذكر
والمؤنث بسبب كون الضمير مذكرا ومخاطبا دون زوجك (والاولى ان يقول
اضطربت اقوالهم) غطف على تفسير متعلق الاتي وجه الاولوية
ان اضطراب الأقوال مطلقا بسبب المتعرض مطلقا لا لتعرض
في ثلثة فرائد فالأصح ان يقيد السبب بالثلثة حتى يوافق تقييد
المسبب والتعبير بالاولى اشارة الى امكان حمل عبارة المص الى هذا
الحمل اضافة الأقوال الى الضمير الى العهد الخارجى المفيدة هذه الشهرة
كون الأقوال في الاستعارة المكنية ثلثة * اعلم ان الأقوال المتخذة
مذهبا في الفنون اقوال مشايخ الفن يتعلق كلامهم بالقبول كالائمة
الاربعة في الفقه وكعبد القاهر وصاحب المفتاح في علم البلاغة
وسبويه وغيرهم في النحو الى غير ذلك واما المحققون والمدققون
في تلك العلوم لا يعدون مشايخا ولا يتخذون اقوالهم مذهباً في مادة
تفردهم وكذا في الاستعارة المكنية وسائر المسائل المعانية والبديعة
تفرد المحققين كالامامة التقازاني والسيد الشريف وعصام الدين

وغيرهم وان علا كعبهم في هذا الفن لا يعد تفردهم مذهباً فينحصر
المذاهب في الاستعارة بالمكنية الى ثلثة فلا يضر تكثير المحققين
وتجوزهم قولاً آخر فتأمل (حتى يتعين قوله) متعلق بان يقول وغاية
متفرع عليه ان كلمة حتى ان دخلت على الافعال انظر الى ظاهر اللفظ
وصورة الكلام والا فالفعل منصوب باضمار ان فهي داخلة حقيقة
على الاسم فقد يكون للغاية وقد يكون مجرد السببية والمجازات وقد
تكون للعطف المحض اى تشريك من غير اعتبار غاية وسببية
فالاول هو الاصل فتحميل عليه ما يمكن وذلك بان يكون ما قبل حتى
محتملا الامتداد وضرب المدة وما بعده لا انتهاء ذلك الامر الممتد
كقوله تعالى * حتى يعطوا الجزية * فان القسالة يحتمل الامتداد
وقبول الجزية يصلح منتهى له وان لم يحتمل الصدر الامتداد والاخر
الانتهاء فان صلح للصدر ان يكون سببا للثاني اى للفعل الواقع بعد
حتى يكون حتى بمعنى كي مفيدة للسببية والمجازات لان جزاء الشئ
ومسببه يكون مقصودا منه بمنزلة الغاية في المغيا نحو اسلمت حتى
ادخل الجنة فان اريد بالاسلام احداً فهو لا يحتمل الامتداد وان
اريد الثبات عليه فدخل الجنة لا يصلح منتهى له بل الاسلام اكثر
واقوى وما نحن فيه من قبيل انه لا امتداد في الصدر فيكون سببا
للتعين حتى بمعنى كي مفيدة للسببية والمجازات وان لم يصلح الصدر
سببا للثاني حتى للعطف المحض من غير دلالة على غاية او مجازات
فتأمل (قال المص ولتعرض لها في ثلثة فرائد مذيبة بفريدة اخرى)
لتحقيق الحق في ايديهم ببيان قول كل واحد منهم في فريدة واحدة
وكشف مرادهم معقبة بفريدة مستقلة اخرى التي اشتملت على المقالة
التي لم تعثر على اختلافهم فيها ولم يظهروا في كلامهم تعرض فيها
صراحة وان لاح برموز كلامهم كما حققه الحق فلو جعل فريدة
مستقلة (اي مجعولا ذيلها فريدة اخرى وكأنه مستحدث) يعني ان

مراد المص من العبارة بدلالة كلامه الآتي مجعولة لفرايد تثلث
ذات ذيل وهو الفريدة الأخرى والفظ مذيلة لا تؤدي هذا بحسب
اللغة الفصيحة إلا أن يقال من المستحدث ومن كلام المولدين لأن
التفصيل لم يجرى اضطرورة الشيء ذا كذا كما جاء فعل نحو اغد البعير
أي صار ذا غدة واجرب الرجل أي صار ذا ابل ذات جرب بل هنا
ناؤه للتعدية ولمعنى التذييل جعل الشيء ذيلًا لا جعل الشيء ذات
ذيل فيكون معنى الفصحى للمذيلة مجعولة لفرايد ذيلًا لا مجعولة
لفرايد ذات ذيل وقال بعض الحواشي في وجه الاستحداث أن استعماله
بالباء يتضمن معنى الجعل ليس موجودا في اللغة وبعضهم أن التذييل
يعني تطويل الذيل لا غير فتأمل (والا) فلم يصح (لأن) لم يجد التذييل بهذا
المعنى في اللغة ولو كان موجودا في اللغة لوجدنا لا يقال عدم الوجدان
لا يدل على عدم وجود الشيء يجوز وجوده مع عدم وجدان المتبع
لأننا نقول فصاحة اللفظ لغة أن يكون ظاهرة المعنى ومأنوسة الاستعمال
وكون مأنوسة الاستعمال أن يوجد في كتب اللغة المقبولة كالقاموس
والجوهرى حتى لا يحتاج في معرفته إلى التفتيش والبحث عنه في الكتب
المبسوطة وأن احتاج ولو وجد لا يخلو عن الغرابة وهو محمل
للفصاحة فيكون عدم الوجدان في مادة فصاحة اللفظ لغة دليلا
على عدم فصاحة اللفظ ويمكن أن يجاب عنه بأن التذييل بمعنى
طويل الذيل والباء الملازمة أو المصاحبة فيكون المعنى مطولة الذيل
بمصاحبة فريدة أخرى (قال المص) لبيان أنه هل يجب أن يكون
المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه أم لا (أما متعلق المذيلة
تعليل لها ولا وجوب حذف اللام إذا كان المفعول له فعلا لفاعل
الفعل المعلل ومقارناته في الوجود بل يجوز وأما صفة لفريدة أخرى
على سبيل الصلة ضمير لفظه راجع إلى موضوعه يعني أن المشبه
هو المعنى وله لفظان لفظ وضع لذلك المعنى والفظ لم يوضع له بل

استعمل فيه لعلاقة والاول لفظ الحقيقي المشبه والثاني لفظ المجازي له
فخاصة المشبه هل يذكر بلفظه الحقيقي وهو لفظ المشبه أم بلفظه
المجازي وهو لفظ المشبه به كما في صورة الاستعارة المصروفة أن كلمة
أم لازمة لهجرة الاستفهام لا يستعمل بكلمة هل لأن هل لطلب التصديق
حسب وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل
الحكم فهو لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق لأصل
الحكم وهل ليس إلا لطلب التصديق فيبينها تدافع وههنا يمكن
أن يقال أن هل بمعنى همزة الاستفهام فيكون أعم من طلب التصور
والتصديق ويقال أن كتب المؤلفين لا يلزم فيها تطبيق عباراتها
إلى الفصاحة والبلاغة بل يكفي فيها كلام المولدين (قال المص) الفريدة
الاولى ذهب السلف) بيان اللام والجل كما تقدم فتذكر وجه الاولوية
كونه مختارا وكونه زمانه مقدما على زمان سائر (يريد به من تقدم
السكاكي) أي علماء البيان الذين هم تقدموا زمانا على السكاكي بقرينة
شهرتهم وبيانه في مقابلة السكاكي (وهو في اللغة كل من تقدم آباءك
واقربائك وكأنه سمي أهل العلم الماضية سلفا) يريد به وجه تسميتهم بالسلف
وهو إما بالنقل أو بالغلبة وإن كان الأول يكون مناسبة النقل المشابهة بين
المنقول والمنقول إليه حيث يشترك آباء الجسماني بآباء الروحاني وهم
أساتذة العلوم في كونهما سببا للحياة أحدهما سبب حياة الجسماني
والآخر سبب حياة الروحاني في كونهما حاميا وداعيا لحسن حال
الآباء والمتعلمين وإن كان الثاني يكون على وجه الاستعارة المصروفة
على وجه المذكور ثم يغلب استعماله بحيث ينقلب حقيقة (لأنهم
آباء التعليم) وجه التسمية إضافة الآباء من قبيل إضافة المسبب
إلى السبب (قال المص) إلى أن المستعار بالكناية) التعبير بالمستعار دون
الاستعارة من قبيل بيان الاطلاقات ولا تفاوت بينهما (لفظ المشبه به
المستعار المشبه في النفس المرموز إليه بذكر لازمه) المستعار بمعنى

اللفظي والمعرف هو المجموع الاصطلاحي ان كان هذا تعريفا
 حقيقيا وان كان تعريفا لفظيا فالامر ظاهر كقوله * و اذا المنية
 انبشت اظفارها * الفيت كل نعمة لا تنفع * والمفهوم من كلام السلف
 في مثل هذا على ما حققه المحقق شبه في النفس المنية بالسبع في اغتيال
 النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفع وضرار ولا رقة
 لمرحوم فاستعير السبع للمنية ولم يصرح بذلك المستعار بل رمز على هذا
 بذكر رديفه ولازمه الدال عليه كاستعارة الاسد للرجل الشجاع
 في رأيت اسدا في الحمام لكن صرح في هذا المثال المستعار المشبه به
 ولم يصرح في الاستعارة المكنية بل اقتصر على ذكر لازمه لينقل
 منه الى المقام كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به
 والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية ويرد على هذا
 كما يرد على بيان المصنف لاتفاق كلمات القوم بمثل قوله تعالى * ينقضون
 عهد الله * الآية اذا اريد بالنقض ابطال العهد اذ لم يذكر فيه لازم
 المستعار المشبه به حتى يرمز اليه ويجاب عنه بما يجاب عما سبق من
 ان اللازم اعم من ان يكون باعتبار معناه الاصل الذي هو المرادف
 الحقيقي او باعتبار ما هو مشبه بهذا المعنى نزل منزلته فان النقص
 ان اريد به معناه الحقيقي فظاهر انه من زوائد الجمل واما اذا اريد به
 معناه المجازي فلانه اذا نزل منزلة المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه
 صار مرادفا للجمل ايضا ويمكن ان يجاب عنه بان قوله تعالى * ينقضون
 عهد الله * الآية وفي مثله حمل قرينة الكناية على الاستعارة المصروفة
 مبنى على مذهب صاحب الكشف حيث ذهب اليه هو فقط واما
 السلف فلم يعمين قواهم بهذا حتى يتجه عليه ويجوز ان يكون مذهبهم
 مثل هذا على حقيقته دون المجاز نعم يتجه على صاحب الكشف دونهم
 (من غير تقدير في نظم الكلام) يعني لا يكون المستعار المشبه به مقدرا
 في نظم الكلام لان المقدرات والمخدوقات من كلام يجري عليهما

ما يجري على الملفوظ من الاحكام النحوية واللفوية المتعلقة بالمعاني
 الاولى وما نحن فيه لبس كذلك (وذكر اللازم قرينة على قصده
 من عرض الكلام) يعني ذكر اللازم لا يقتضي ان يكون معندا بل
 يقتضي ان يكون مقصودا من عرض الكلام يعني يدل الكلام عليه
 على طريق التعريض عرض الشيء بالضم ناحيته من اي وجه جئته يقال
 نظرت الى فلان من عرض اي من جانب وناحية ثم ان كناية الاستعارة
 بالكناية من قبيل الكناية في النسبة فان الاظفار مثلا لبست كناية
 عن السكون عن نفسه بل دالة على مكانه فهو دل اثبات السبع للمنية
 * اعلم ان الكناية المصطلحة على ثلاثة اقسام الاول المطلوب بها
 غير صفة ولا نسبة كقوله كناية عن الانسان حي مستوى القامة عريض
 الاظفار والثاني المطلوب بها صفة من الصفات كقولنا كناية عن طول
 القامة طويل الجراد والثالث المطلوب بها النسبة كقوله ان السماحة
 والمرؤة والندی في قبلة ضربت على ابن الحشر ج فانه اراد ان يثبت
 اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات فترك التصريح باختصاصه
 بها او الموصوف في القسمين الآخرين ان كانا غير مذكورين يسمى
 هذه الكناية التعريض كما يقال في عرض المؤذي للمسلمين المسلم
 من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام
 عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام فاذا عرفت هذا فيظهر لك
 مراد الش هنا ان في الاستعارة بالكناية على مذهب السلف
 وعلى المذهب الثالث يدل الكلام على طريق التعريض بقرينة ذكر
 اللازم على اثبات وصف المستعارية لموصوف غير مذكور وهو لفظ
 المشبه به ويمكن تطبيق كلام الش على ما قاله صاحب الكشف حيث
 ذهب الى انه فرق بين الكناية والتعريض اذ الكناية ان تذكر الشيء
 بغير لفظ الموضوع والتعريض ان تذكر شيئا وتدل به على شيء
 لم تذكره كما يقول المحتاج المحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم فكانه اماله

الكلام الى عرض يدل على المق و يسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد. وقال بعض الفضلاء الكناية مادل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة و المجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقوله من يتوقع عطفاً ورحماً والله اني محتاج فانه تعريض للطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى من جانبه فتأمل (ولا بعد فيه) اى في هذا المذهب (عند من شاهد) اى علم (الاشارة الى المعاني العرضية وصدق بمحاسن المرصية) اى المقبولة لان هذه المعاني من اسرار البلاغة ودقايقها لا يصل بها الا خواص وان هذه لكونها انتقالا من الملزوم الى اللازم كدعوى الشئ بالابنة فان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاكه من اللازم ولا يقال ان في هذه الاستعارة انتقل بذكر اللازم فلا يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم بل بالعكس لانا نقول ما لم يكن بانضمام المقام في رتبة الانتقال من الملزوم الى اللازم لم ينتقل بذكر اللازم فيكون الانتقال فيها من الملزم الى اللازم وهكذا المذهب الثالث وهو مذهب الخطيب (الذى جعلها للتشبيه في النفس المدلول عليه بذكر لازم المشبه به) حيث قال قد يضم التشبيه في نفس المتكلم فلا يصرح بشئ من اركان سوى المشبه ويدل عليه بان يثبت التشبيه امر مختص بالتشبيه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حساً او عقلاً يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمري في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها قال العلامة في وجه التسمية اما بالكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة هذا كلامه فقد علم من هذا ان هذا المذهب ايضا (مبنى على جعل

التشبيه معنى عرضيا لا مقدرا في نظم الكلام) فيكون المعنى المعرض به هناك التشبيه المضمري في النفس وفي مذهب السلف المشبه به المستعار (فان المعنى وح وجه تسميتها استعارة بالكناية او مكنية ظاهراً) وفي اتيان لفظ ح اشارة الى ان وجه التسمية مستفاد من السابق حيث يفهم منه انها لفظ استعمال في غير ما وضع له بعلاقة المشابهة واستعبر لفظه للمشبه وما هو الا استعارة في الاصطلاح وينهم من قوله المرموز اليه بذكر لازمه انه غير مصرح مخفي مدلول عليه فيكون استعارة ملتبسة بالكناية بالمعنى اللغوي فيناسب التسمية بهذا الاسم لفظ الكناية والمكنية وان اختلفا عبارة فتحدد ان في المأل اذا حدث الواقع صفة لموصوف يلتبس له كالضرب الواقع على عمرو فان شئت قلت عمرو الملتبس بالضرب وان شئت قلت عمرو المضرب وكذا الاستعارة بالكناية والمكنية (اى استعارة مكنية) فائدة التفسير بيان المعطوف عليه وبيان الاسم بانه هو المجموع واما طى لفظ من الاسامي المركبة وان لم يحسن حمايته من التصرف في الاسم مهما امكن قد بطوى لغلبة الاستعمال وكما بال الظهور كاسامي العلوم كعلم النحو وعلم الصرف وغيرهما فان قيل هذا التفسير اما باعتبار عطف مكنية على قوله بالكناية او باعتبار تقرير الاستعارة وعطف المجموع على قوله استعارة بالكناية فملى الاول يلزم عطف بعض اجزاء الاسم الواحد على بعض اجزاء الاسم الواحد الآخر وعلى الثاني يلزم حذف بعض اجزاء الاسم الواحد في غير محله وكل منهما ظاهر لبطلان قلت جين بيان وجه التسمية يراد به اللفظ لا علمية واسمية حتى يقال لا يتصرف في الاسامي فلا يلزم المحذور من على اختيار كل من الشقين على انه اذا جعل الاسامي الاصطلاحية مركبا لا يكون بين اجزاء المركب اشد اتصال كالاتصال الشخصية حتى يمنع الحذف والعطف على بعضها بل يكون كالاعلام الجنسية كاسامي

العلوم وقد يحدف بعض اجزائها لغلبة الاستعمال ولطلب الحفة فتأمل (لان الاسم هو المجموع لا مجرد المكنية) غلة باعثة للتفسير تصويره هكذا التفسير هذا لان التفسير تفسير الاسم والاسم هو المجموع فينتج التفسير تفسير المجموع فاذا كان كذا يكون التفسير هذا فينتج المط (لانها استعارة بالمعنى المصطلح) وهو لفظ استعمال في غير ما وضع له لعلاقة هي المشابهة مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له هذا من قبيل التنبيه لان دعوى الظهور يستغنى عن الدليل وملتبسة بالكناية بمعنى اللغة اى الخفاء يعنى ان تسمية الشئ بالمركب يقتضى المناسبة بكلا جزئيه اما الجزء الاول فباعتبار المعنى الاصطلاحي لوجوده والجزء الثانى فباعتبار المعنى اللغوى لكونه متروكا فى الكلام غير مصرح به يكون خفيا فيوجد المعنى اللغوى واما المعنى الاصطلاحي للكناية فغير موجود فان المسمى عند مذهب السلف هو اللفظ المتروك وهو مجاز والمجاز مقابل للكناية فلا يكون كناية وكذلك لا يكون لازمه المذكور كناية لانها لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادة ما وضع له فهذا لا يصدق على لازمه لانه يراد من لازمه المذكور المعنى الحقيقي للازمه وكذلك لا يراد بالكناية معناها الاصطلاحي عند مذهب السكاكي وعند مذهب الخطيب اما عند الاول فان الاستعارة بالكناية عنده المشبه وهو مجاز وقرينتها التخيلية وهى ايضا مجاز فلا يكون التسمية بالكناية باعتبار المعنى الاصطلاحي واما عند الثانى فانها التشبيه المضمحل فى النفس وهذا ليس باللفظ وقرينتها حقيقة والمجاز فى الاثبات فقط فلا يكون ايضا باعتبار المعنى الاصطلاحي فالخامس فى كل المذاهب لا يكون التسمية بالكناية باعتبار المعنى الاصطلاحي بل باعتبار المعنى اللغوى ويمكن ان يقال ان الكناية وان لم تكن باعتبار المعنى الاصطلاحي بالنسبة الى مفردات الاستعارة وقرينتها لكن بالنسبة الى مجموع الكلام يكون باعتبار المعنى

الاصطلاحى بناء على ما قاله الش من ان المشبه به المستعار على مذهب السلف والتشبيه على مذهب الخطيب معنى عرضى لا مقدرى فى نظم الكلام فتح يكون الكلام تعريضا والمعرض به الاستعارة والتعريض من اقسام السكتية المصطلحة فيكون الاستعارة ملائمة بالكناية المصطلحة لعل هذا وجه قوله (ولك ان لا تتجاوز عن اللغة فافهم) يحتمل هذه العبارة الى انه لا يتجاوز عن اللغة بل يكون التسمية فى كلا الجزئين باعتبار المعنى اللغوى وهو ظ فى كلا الجزئين لان ما يجرى من المناسبة فى الاستعارة المطلقة يجرى فى المقيدة والى انه لا يتجاوز عن الاصطلاحى الى اللغوى بل يكون فى كلا الجزئين باعتبار المعنى الاصطلاحى كما قررنا آنفا (ومن وجوه ترجيح هذا المذهب) اشار بحجة الوجوه الى تعدد سبب الترجيح كعريه مما يلزم على سائر المذاهب كاطلاق استعارة على التشبيه بلامناسبة وخروج هذه الاستعارة من اقسام المجاز فى مذهب الخطيب وكتكلف الادعاء المحض وحمل اللفظ الحقيقة على المجاز بلا داع واعتبار الامور الوهمية فى التخيلية ونحو ذلك فى مذهب السكاكي وكاختيار صاحب الكشف هذا المذهب دون غيره وقوله بان هذا من اطراف اسرار البلاغة (ان الاستعارة اقرب الى الضبط) منها وما هو اقرب الى الضبط ارجح وانسب مما كان متفرقا لاقسام منشئت الافراد ولا يقال ان مسائل البيانية مأخوذة من الكلام البليغ والقصائد والاشعار البليغة وان وجد الاقسام منشئت فى الواقع وفى نفس الامر فالقائدة فى الجمع والضبط لانا نقول ان هذا من قبيل الاصطلاحات للعلماء البيانية والاختلاف فى الاطلاقات لافى المأل الراجع الى البلاغة اذ هو واحد كما قال المصنف نفقت كلمات القوم الخ (لان كلامنا ح هو نطق المشبه به المستعمل فى المشبه) دليل الصغرى المستفادة مما سبق فى جميع اقسام الاستعارة مكنية او مصرحة تخيلية او حقيقية اما فى المكنية والمصرحة والتحقيقية فظاهر واما

في التخييلية عند السكاكي فظاهر ايضا اما عند السلف والخطيب
فأثبت رواد في المشبه به المشبه استعارة تخيلية والمجاز في الاثبات
فلا يصدق كلية هذه القضية يمكن ان يقال هذا مبني على الاغلب
وان يقال ان الاسناد المجازي ايضا من قبيل استعمال المشبه به في
المشبه كما قال العلامة التفتازاني من انه قد استعير الاسناد مما هو له
لغيره لمشابهة اياه في الملابس كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهة
ايه في الجرأة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرف الاسناد وانما
الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية هذا كلامه
فعلى هذا يكون قوله لفظ المشبه به اعم من التحقيق والتشبيه فيصح
الكلمة فلا يرد قول الحسن الزبيري هذا غير شامل على الاستعارة
التخيلية وان خص الاستعارة بكونها قسما من المجاز فينقض بمذهب
الخطيب فتأمل فقد علم ان القرينة الى الضبط يخص بمذهب السلف
دون غيره لانها عند الخطيب تطلق على التشبيه والمشبه به وعند
السكاكي على المشبه به والمشبه فتفطن (وكفى شاهداً بقوة انه)
هذا اشارة الى وجه تخصيص وجه الترجيح الذي هو اختيار صاحب
الكشاف بالذكر من بين سائر الوجوه اذ الشاهد القوي يستغنى عن
غيره (قال المص اليه ذهب صاحب الكشاف) هذا من قبيل قصر
الموصوف على الصفة من القصر المصطلح والصفة الكون اليه
والموصوف اذ هاب الكشاف او الصفة الذهاب اليه والموصوف
الكشاف على سبيل القصر الاضافي ويحتمل الاقسام الثلاثة من قصر
القلب والتعريض والافراد لاحتمال حال الخطاب على ما يقتضيها
فتفطن وذهب صاحب الكشاف اليه في اصل الاستعارة المكنية
واما تجويزه ان يكون قرينتها الحقيقية وتخييلية ولا يضر اختياره
هذا المذهب لا ما يزعج البعض من المخالفة (لا الى غيره) هذا اشارة
الى القصر التخييلي للقصر الذي هو محتمل على حكيم في الباب وسلب

والدلائل والقيود المسوقة له قد يكون باعتبار احد الحكمين وقد يكون
باعتبارهما معا فقوله (ولو احتمالا) يحتمل ان يكون متعلقا بالحكم
الايجابي فيكون الحاصل الذهاب الى هذا المذهب وان لم يصرح
منه لكن يشعر كلامه هذا كما فان العلامة التفتازاني بهذا المذهب
يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى * ينقضون عهد الله *
الاية حيث قال شاع استعمال النقص الى آخر كلامه ثم قال وهو
صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز
اليه بذكر لازم انتهى ويحتمل ان يكون متعلقا بالحكم السلبي فيكون
الحاصل لا يذهب الى غيره ولو وجد احتمال عقلي الى ذهابه من غير
تصريح ومن غير اشعار عباراته (فتقدم الظرف للقصر) الغاء
للسببية وهو سبب للتفسير بتقديم ما حقه التأخير لحبر المبتداء
ومعولات الفعل عليه من طرق القصر لكن دلالة على القصر
بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم في
مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر واما سائر اداة القصر
كالعطف مثل زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتب بل شاعر والنفي
والاستثناء نحو ما زيد الا شاعر وكلمة انما نحو انما زيد قائم فتدل على
القصر بالوضع لان الواضع وضع لا ويل والنفي والاستثناء وانما
لمعان تغيد القصر فقد علم ان اعادة التقديم القصر ليس متيقنا بل
بمعونة المقام (والتميز عن صاحب المذهب بصاحب الكشاف تنويه
شانه) اي اشاعة وترفع لشانه لان معلومية الذات وترفعه بمعلومية
اثره وعظم ثمرته والكشاف مسلم الانام بالحقايق والدقايق وفي ذكره
وملاحظته مجددا يفيده التعظيم وان حصل الشرف في نفسه وذاته
في نفس الامر لكن فرق بين ملاحظة الشيء وحصوله (ولا يخفى ان
ما سبق يستلزم كونه المختار فالاول بقوله وهو المختار التبريع) يعني
ظهور وجه التسمية ح واختصاص ذهاب الكشاف اليه يستلزم

كونه مختارا لعدم وجود هذين الوجهين في سائرهما فالأليق ان يقيد
بالعبارة هذا الغرض بآتيان الفاء التقريرية (ويمكن ان يعتذر لترك
التفريع بان المقصود مختار الجمهور وفي التفريع يستفاد انه المختار
بناء على الدليل) اشارة بلفظ يمكن على ضعفه لان التفريع لا يضر
ان يكون مختار الجمهور ولا يستفاد من التفريع انه المختار بناء على
الدليل لان ذكر بعض الوجه لا يقتضي قصر الوجه بالمدكور على
ان المفرغ اللازم على الشيء لا يكون مقصورا عليه بجواز ان يكون
اللازم اعم غاية ما في الباب يظن مثل هذا (وكثير من كلام السكاكي
يميل الى ان مذهبه هذا حتى ذهب الشارح المحقق في شرح التلخيص الى
ان هذا وصرف عباراته الآتية عن ذلك عن ظاهرها) الغرض
من هذا الكلام تأييد مذهب السلف من جهة وتبين وجه تعبير
المص بقوله يشعر ظاهر كلام السكاكي دون ما ذهب اليه السكاكي قال
العلامة التفتازاني والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه
بذكر ديفه الواقع موقعا لفظ المنية المراد فله ادعاء والمنية المستعار له
والحيوان المفترس مستعار منه والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية
بذكر المشبه وازادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها
من اقسام المجاز للغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان
المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا
لا اشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان
المنية استعارة بالكناية عن السبع والحنال عن المتكلم في نطقه
الحنال الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل عن الحقيقي فجاء الاشكال
فالوجه ان يحل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية
استعارة بالمنية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد
بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال اسم المشبه والمشبه به

ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وح يدفع الاشكال
بمخالفته هذا كلامه ومن هذا علم ميل كلام السكاكي على مذهب
السلف وصرف الشارح المحقق عباراته الآتية عن ذلك عن ظاهرها حيث
حمل على حذف المضاف وحل الاستعارة على المعنى المصدري
دون المعنى المصطلح وهذا غير ظاهري (لكن الحق ان عباراته
المهر في كون مذهبه ما هو المشهور من مذهبه) وهو ما بينه المص
وكذا سائر عبارات السكاكي يؤيد ما هو المشهور فليرجع الى المطول
قال السيد الشريف رحمه الله لا يخفى ان تفسير الاستعارة بالكناية
بالمعنى المصدري بذكر المشبه وازادة المشبه يفهم منه ان المستعار
هو لفظ المشبه كما ان تفسير الاستعارة المصروفة بها بالمعنى المصدري
بذكر المشبه وازادة المشبه يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه
الحق ان كلام السكاكي في هذه الاستعارة تختل فان تصريحه
هذا يقتضي ان يكون المستعار في المكنية لفظ المشبه كما هو مذهب
السلف وتعريفه لها بما ذكر وتمثله اياها بامثلة غير محصورة يقتضي
ان يكون المستعار الذي هو مجاز لغوي لفظ المشبه وفيه تكلف يعنى
في الجمع بين كلاميه تكلف (قال المص الفريدة الثانية يشعر بكلام
السكاكي بانها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء انه عينه)
مثلا ادعى في قوله واذا المنية انشبت اظفارها ان اسم المنية اسم للسبع
مرادف للسبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع
المبالغة في التشبيه يجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف
ثم ان لفظ المنية لما جعل مرادف للسبع وجب ان يكون استعماله في الموت
بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق المجاز
قطعا واحدا لمترادين لا يخالف صاحبه في كونه حقيقة ومجازا
اذا استعمل في معنى واحد فلا يرد ان الاستعارة تقتضي ادعاء
ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومعنى

الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا عتزا فإما بحقيقة
الشيء أكل من التصريح باسم جنسه (ولا خفاء في أن تسميتها
استعارة بالكناية أو ممكنة غير ظاهرة وإن سلم ظهور وجه كونها
استعارة) يعني أن وجه التسمية إما أن يبنى على التحقيق أو على الادعاء
وإذا بنى على التحقيق الاستعارة ولا كتابة بالمعنى اللغوي والاصطلاحي
وإن بنى على الادعاء وإن كان الاستعارة وجه لتحقيقها بالمعنى
الاصطلاحي لا وجه للكتابة لأنه يكون مصرحة لا كتابة قال العلامة
التفتازاني في خلاصة كلام السكاكي لبيان وجه التسمية الشجاع
قد اكتسب اسم الأسد كما اكتسب الحيوان المفترس والنية قد برزت
مع الاظفار في معرض السبع معها في أنه كذلك ينبغي كما هو
شان العارية فإن المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه
لا يتفادون إلا بان أحدهما مالك لها والآخر ليس بمالك انتهى
فالمعنى برزت النية مع الاظفار في معرض السبع مع الاظفار في أنها
ينبغي مماثلة للأسد من غير تفاوت بينهما للاستراك في اغتيال
النفوس قهرا من غير فارق بين الضار والنافع فقد علم وجه الاستعارة
ولهذا قال الشواو أن سلم ظهوره الخ ويمكن أن يقال وجه الكناية
أن يكون الادعاء من الأمور الخفية والاستعارة مبنية عليه فيصح
الملازمة بالكناية ولهذا نرى الظهور دون الأصل التسمية (قال
المصنوع واختار) أي رجع معطوف على يشعر (ردا للبيعة البهية يجعل
قرينة لها استعارة بالكناية) فمن أراد بقاء الظرفية أذ يفهم من الرد
جعل التبعة مكتوبة وقرينتها قرينتها مع أن الأمر بالعكس (وجعلها
أي جعل التبعة أي ما جعل القوم بتبعة) التفسير الأول بيان المرجع
والثاني إشارة إلى أن الجعل ليست تبعية عند السكاكي على ما
يقضيها إرجاع الضمير بل تبعية عند القوم والايلازم في أن واحد تبعية
وقرينتها واللازم بط (قال المصنوع قرينتها على عكس ما ذكره القوم)

وهي ما تكون في الحروف والأفعال ما يشتق منها رد في كلها أما
الأفعال مثل المصنوع وأما في الحروف كما في قوله تعالى * فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا * حيث يجعل العداوة والحزن
استعارة بالكناية عن العلة الغائية للانتقاط ويجعل نسبة لأم التعليل
قرينة مع أن القوم قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالمالية والظرفية
ونحو ذلك فاستعار وأعلى سبيل التبعة واعتراض على السكاكي
بأن هذا الرد يجري في كل صورة يكون قرينة الاستعارة التبعة لفظية
ولا يجري فيما يكون القرينة حالية إذ ليس ههنا لفظ يجعل استعارة
بالكناية كما في قوله تعالى * لعلهم يتقون * فإن لعل استعارة تبعية
لأرادته تعالى لامتناع الترجي في حق الله تعالى لكونه تعالى علام
الغيوب فإن قيل يجعل إرادة التقوى استعارة بالترجي ونسبة لعل إليه
قرينة قلت إرادة التقوى ليست بمذكورة فكيف يجعل استعارة
بالكناية وإن الترجي مذکور صريحاً لكونه معنى حقيقياً الكلمة لعل
فكيف يكون مكيناً عنه وإن نسبة لعل إلى الله تعالى قرينة على أنها
ليست بمعنى الترجي لأعلى أن إرادة التقوى مجاز عن الترجي قال
السيد الشاريف في شرحه يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو
ويجعل لعل قرينة لها وفيه أن المذكور في الآية يتقون أضعف
الفعل والاستعارة في معنى الفعل لا يكرن الاتبعة فثبت التبعة
أو بطريق أخرى فلا يكون التوجيه المذكور نافياً للتبعة من البين
وقيل ويجعل المخاطبون استعارة بالكناية عن يرجي عنه والقرينة
نسبة التقوى المرجو اليهم لعل ويتقون وفيه أنه ليس ههنا رد
التبعة إلى ممكنة بل هو بصورة الاستعارة فاعل يتقون
مما يرجي منهم الاتقاء ورد على التوجيهات أنه تصوير للاستعارة
بالكناية في الآية على غير طريقة السكاكي والكلام انما هو على
جريان طريقته (قال المصنوع في مثل نطقت الحال من أن نطقت

استعارة دلت و لحن قرينة * اعلم ان القوم في هذا على ان في نطق
الحال استعارة تابعة لاستعارة النطق للدلالة كانه استعمال النطق
في دلالة او لا ثم اشتق منه نطق بمعنى دلت وذكر الحال قرينة
لنتك الاستعارة وعند السكاكي ان الحال استعارة بالكتابة عن المتكلم
وان نسبة النطق اليها قرينة لاستعارة المكنى عنها وانما قصد برد
التبعية الى المكنى عنه تقابل الاقسام ليكون اقرب الى الضبط ورد
عليه صاحب الكشاف بانه قد يكون تشبيه المصدر هو المق الاصيلي
والواضح الجلي ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض
فالاستعارة ح يكون تبعية كما في قوله * تفرى الرياح رياض الحزن
من هرة * اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا * فان التشبيه ح انما يحسن
امانة بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء
بين الرياح والضيغ ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه
بين هذه تبعا لذلك ولا يصلح ان يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب
والقرى تبعا لشيء من هذه التشبيهات فلا يصح رد التبعية الى المكنية
عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق غرضا اصليا وامرا
جليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه تابعا فتح يحمل على الاستعارة
بكتابة كثرله تعالى * ينقضون عهد الله * فان التشبيه انما يهد بالجل
مستبين مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على
السوية فتح جاز ان يجعل استعارة تبعية وان يجعل مكنية كما في قولك
نظمت الحزن فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم
ابتداء مستحسن فظهر ان ما اختاره السكاكي من الرد مطلقا مردود
(انما من الرد ومع الورود عليه ان كان راجعا الى السكاكي
اوخذ من رد بمعنى لم يؤخذ كلامه فيرد صاحبه وان كان راجعا الى
ما ذهب اليه فيؤخذ من الورود يعني يعترض على كلامه باستلزام
خروج من الفساد وهو ما ذكره المص (قال المص ان لفظ التشبيه

لم يستعمل

لم يستعمل الا في معناه فلا يكون استعارة) يعني يكون المشبه مستعملا
فيما وضع له في التحقيق وان كان مستعملا في غير ما وضع له بالتأويل
* اعلم ان السكاكي عرف المجاز اللغوي بانه كلمة مستعملة في غير ما
وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخطاطب مع قرينة مانعة عن
ارادته وقسم المجاز اللغوي الى الاستعارة والمجاز المرسل وعرف
الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الاخر مدعيا
دخول المشبه في جنس المشبه به وقسمها الى المصرح بها والمكنى
عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون المذكور هو المشبه به وجعل منها
تحقيقية وتخيلية وعد التمثيل من الحقيقية وعرف المكنى عنها بان
يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به
فقد علم ان الاستعارة مطلقا مصرحة بها او مكنية عنها بتحقيقية
او تخيلية من قسم المجاز فيصدق عليها تعريف المجاز عنده فتح
اذا جعل المنية في قوله * واذا المنية انشبت اظفارها * استعارة مكنية
حيث اريد به السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير
السبع بقرينة اضافة الاظفار اليها اورد عليه ان المشبه وهو المنية
استعملت في الحقيقة في الموت وهو المعنى الحقيقي لها فكيف تكون
استعارة التي هي من قسم المجاز واجيب عنه بانه ادعى هنا اسم المنية
اسما للسبع مرادف للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية
في جنس السبع للمبالغة في التشبيه يجعل افراد السبع قسمين متعارفا
وغير متعارف يعني اذا كان اسم المنية مرادفا لاسم السبع يكون احد
المرادفين حقيقة فيما استعمل فيه المرادف الاخر حقيقة وكذلك
في المجاز فتح اذا استعمل السبع واريد به الموت يكون لفظ السبع مجازا
فكذلك لفظ المنية قال العلامة التفزازاني قلت سلمنا ذلك لكنه
لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق
من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف

الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى
الاسد بالتأويل لم يصرح استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة
بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل
لم يصرح استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة
بل هو حقيقة هذا كلامه يعني ان ادعاء الترادف لا يوجب ثبوته
فلا يكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له تحقيقا وذلك لان
الادعاء لا يحمل الموضوع له غير الموضوع له ههنا كما انه لا يجعل
غير الموضوع له موضوعا له في الاستعارة المصريح بها (اذا الاستعارة
عنده مطلقا قسم المجاز) هذا من قبيل الالزام بناء على ما عرفت
ان اقسام الاستعارة عند السكاكي كلها مجاز لغوي وان لم يكن كذلك
على سائر المذاهب (وهذا اراد تفسيره الاستعارة بالكناية) يعني
غير وارد على اختيار رده اياها للتعبية بل على تفسير الاستعارة
بالكناية بانه تعريف بالمباين اذ المعروف من قسم المجاز ولفظ المشبه
ليس بمجاز اذ لم يستعمل الا في معناه الحقيقي (وهذه شبهة قوية لم يحتم
حول دفعها احد بما يليق ان يصغى اليه) يعني هذه الشبهة لقوتها
لم يدفع احد ولو تصدى كثير الى دفعه لا ينبغي ان يصغى اليه (ونحن
دفعناها في رسالتنا المعمولة بالفارسية في الاستعارة) هذا رسالته
المعمولة وازين اشكال جواب كفته انداز منيه موت است بدعوى
انكه از كال مشابهة عين سبع شده ومعنى كفته سكاكي كه مراد ازو
مشبه به است كه سبع است هر آنست كه مراد ازو مشبه به ادعائي
ايست نه مشبه به حقيقي ويراين جواب اعتراض کرده اند كه برين
تقدير منيه در غير موضوع له مستعمل نباشد زيرا بانكه دعوى
كنند كه مرك عين سبع شده از موضوع بيرون زود و چون منيه در
غير موضوع له مستعمل نباشد مجاز نباشد پس استعاره نباشد و تقسيم
استعاره باستعاره بالكناية واستعاره مصرحة صحيح نباشد و اين اشكال

باغيات در ميان از يكاء و نقول اين فن مانده و هيچ مبارز جواب
طبيعت را در ميدان دفع اوزانده و دفع ممكن است بانكه سكاكي
مى شايد كه بران رفته باشد كه منيه موت موصوفست بمتحد بودن
بسبع پس نشئت اظفار المنية بفلان آن باشد كه ناخنهای مرك كه
باسبع متحدست بفلان چسبند و شك نيست كه موت موصوف
باتحاد غير موضوع له است كه موت مجردست آري سكاكي بحث
ميتوان كرد كه لانم كه مراد از منيه مرك موصوف باتحاد باسبع باشد
مى شايد كه مجرد مرك باشد اتحاد از اضافه ناخن با و فهم شود
ما اين بحث چندان مضر نيست چه آنچه او بران رفته جل لفظيست
بريكى از دو احتمال او نباشد بدانكه در نظر او ان احتمال ترجيح
يافته سخن باوى در ترجيحست نه آنكه تقسيم او صورت عقلى ندارد
تمت فالجوابه ان المنية مستعمل في الموت المتحد بالسبع دون الموت
المجرد فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له فيكون قسم المجاز
لكن لا يخفى عن الركازة لان السكاكي صرح بانه ذكر المشبه واراد المشبه به
فمع لم يكن الموت المتحد بالسبع مشبها ولا مشبه به وان كان فردا
من مطلق الموت ليس معنى مجازيا كاستعمال المطلق في الفرد فتأمل
(قال المص وهو) اى السكاكي (قد صرح بان نطقت مستعار
للامر الوهمي فيكون استعارة) ولما كان قرينة الاستعارة المكنية
تخييلية عنده وفسر التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو
صورة وهمية محضه لا يشوبها شيء من التحقيق العقلى او الحسى
كلفظ الانطفاق في قوله واذا المنية انبثت اظفارها فانه لما شبه المنية
بالسبع في الاغتيال احذا الوهم في تصويرها بصورته واختراع
اوازمه لها فاخترع المنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق
على الصورة التى هى مثل صورة الاظفار لفظ الانطفاق فيكون استعارة
تصريحية لانه قد اطلق المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه

وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فنزح في رده للتبعية ان يكون نطقت مستعارا للامر الوهمي وقد صرح به فوقع فيما هرب عنه اللفظ وانه في مكان وهو وجه الظهور انه معطوف على قوله ان لفظ المشبه واعتراض على اختيار الرد لا على تعريف الاستعارة بالكناية فيكون اوفق من جهة المعنى واما اللفظ وهو اذا عطف على المعطوف عليه السابق لا يوافق لفظا وان كان حالا من ضمير عليه او من ضمير لم يستعمل او مما يصح لذي الحال يقتضي ان يكون من تنمة الاعتراض على التعريف دون الرد فالحاصل لا يخفى من الركائز وان امكن التصحيح فلذا حكم بالظاهر (قال المص والاشارة في الفعل لا تكون الاتبعية) اخرج الكلام على خلاف مقتضى اللفظ حيث اتى بالمظهر موقع المضمير تنبيهها على مغايته اذا الاستعارة الاولى تخيلية والثانية الاستعارة مطلقة وهذه القضية متفق عليها بين علماء البيان كما مر وجهه وهنا يحتمل ان يكون جملة معترضة اشارة الى دليل لزوم الاستعارة التبعية وان يكون جملة حالية كذلك وان يكون منصوبا معطوفا على نطقت فتح يكون مصرحاً به من السكاكي فاختر الش الاحتمال الثالث بقوله (الاظهر انه بالنصب عطف على نطقت) اشارة الى الفرق بين لزوم الاستعارة التبعية والقول بلزوم الاستعارة التبعية اذا الاول يتفرع على الاحتمالين الاولين دون الثاني بل هو يتفرع على الاحتمال الثالث فقط والمذكور الثاني يمكن ان يقال وان لم يصرح السكاكي به لزم القول من غير شعور فلذا قال والاظهر وقيل وجه الاظهرية كون اللفظ تاما وهو موقوف على العطف على نطقت لان السكاكي ان يقول اذا لم يعطف عليه انا لان الاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية وفيه نظر لان هذا المنع منع الحكم المثبت بالدليل القطعي انتهى تأمل (قال المص فلزمه القول باستعارة

التبعية) تفرع على المقدمتين المذكورتين واضطر السكاكي في آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يأت له ان يجعل نطقت حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة ولا مجال له لنقض القاعدة المقررة عند القوم لجواز كون الاستعارة في الفعل غير تبعية مع انه قال في المفتاح لا تنفك المكنية عن التخيلية هذا كلامه (اراد على رد التبعية الى المكنى عنها) الاراد بمعنى المورد بعلاقة الجزئية والكلية او من قبيل رجل عدل (تقبلا للاقسام وتقريباً الى الضبط) مفعول له للرد على سبيل التحصيل (ففي الكلام نشر على ترتيب اللف) يعني الاراد الاول على التعريف للاستعارة بالكناية بهذا والثاني للرد فيكون النشر موافقا للجمع وهو من المحسنات المعنوية وعبارة عن ذكر متعدد على التفصيل والاجال ثم ذكر لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين اعتمادا على ان السامع يرد اليه وهو على ضربين الاول ان يكون النشر على ترتيب اللف والثاني ان يكون على غير ترتيبه وما نحن فيه من الضرب الاول (وحاصل الاراد انك لم تستغن بالرد عن اعتبار التبعية لانك جعلت الفعل استعارة للامر الوهمي) انتم ما ذكرته من كون الاستعارة التخيلية من قسم المجاز اللاغوي حاصل الحاصل ان عدول السكاكي عن التبعية لغرض تقليل الاقسام وتقريب الضبط مع ان ذلك الغرض ليس بحاصل على انه لزم اقرار التبعية عليه من غير شعور فهو من قبيل ما يلزم من فرض وقوعه عدمه وهو بطل (وهذا الاراد مما لم يذب) لم يدفع (عن السكاكي) واجاب عن هذا الاراد بعض المحققين بان نطقت محمول على الحقيقة فلا يقال فتح لا يوجد الاستعارة التخيلية لاننا نقول الاستعارة بالكناية ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا تنفك المكنى عنها عن التخيلية ان التخيلية مستلزمة للمكنى عنها لا بالعكس فاذا قلنا

نطق لسان الحال و اردنا باللسان الصورة التخييلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهمنا استعارة مكنت عنها وتخييلية اذا قلنا نطق الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصريح بها ولا تصرح بالمشبه به في نطق الحال هذا كلامه ودفع المدققون هذا الجواب بان هذا كلام لا مساس له لكلام السكاكي بان قوله الاستعارة التخييلية ليست في نطق بل في الحال مما لا معنى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به وارادة المشبه لا تحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤها في مثل نطق الحال اذا جعلت نطق حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد وبان السكاكي بعدما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به والترتم في امثلة تلك اللوازم ان يكون على سبيل الاستعارة التخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية وهذا صريح في اب المكنى عنها مستلزمه للتخييلية وبان السكاكي قد صرح بان نطق في نطق الحال امر وهمي كاظفار المنية وهذا صريح في انه الاستعارة التخييلية وبالجملة جيع ما ذكره هذا المحجب في الجواب مخالف لصريح كلام المفتاح وايضا اجاب كثير عن جانب السكاكي عن هذا الاعتراض فلم يكن شافيا للعليل دافعا للكليل فلذا قال الشمامسة يذب بصيغة التأكييد (ويمكن دفعه بوجهين احدهما انه تعرض على القوم) يعني في الرد طريقان الاول ردها الى الاستعارة بالكناية وتطبيقها على ما ذهب اليه نفسه والثاني ردها اليها وتطبيقها على ما ذهب اليه القوم في الاستعارة بالكناية فان كان الاول يرد على السكاكي فمعه الاعتراضات لانه قائل بلزوم التخييلية للمكنية ويكون التخييلية مجازا مستعملا في الامر الوهمي وان كان الثاني فلا يرد عليه شيء لان التخييلية في مذهب السلف والخلف اسم

مجازا بل حقيقة مرادها المعنى الحقيقي فلا يلزم ما لزم ففرض السكاكي من الرد تعيين الطريق لهم بتقليل الاقسام كانه قال اذا جعلتم الاستعارة التخييلية حقيقة فلا وجه لكثير الاقسام يجعل الاستعارة في الفعل ومعناه وفي الحروف استعارة تبعية بل الطريق الاهون والوجه الاحسن لكم ان تقلبوا الاستعارة التبعية فصارت استعارة بالكناية حتى تستغنوا عن اعتبارها فلا يرد ان الزد لا يمكن في الاستعارة التبعية التي قرينتها حالية لان المتعرض والمعترض يكفيه بعض المواد وان لم يكن في جميع الصور فان قيل ان السكاكي قد صرح بكون نطق مستعملا في الامر الوهمي فكيف يصح هذا الوجه قلت ان تصريحا ببناء على مذهبه فانه لا ينكر الاستعارة التبعية في الفعل بل يذهب في مثل نطق الحال الى ان الحال استعارة بالكناية ونطق تخييلية قرينتها على طريق التبعية لكن بناء على مذهبه لا على رد مذهب القوم ويشعر هذا الوجه قول العلامة انتفازي في شرح التلخيص نعم يستفاد من كلام السكاكي انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية تفسير المصن مثالا في نطق الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق بها استعارة تخييلية ويكون نطق حقيقة مستعملا في المعنى الحقيقي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر ان التخييلية عندهم حقيقة هذا كلامه بانهم (لوقلبوا الاعتبار في التبعية) بان يكون قرينتها استعارة بالكناية وما جعل القوم تبعية قرينتها فلذا عبر بالقلب (لصارت استعارة بالكناية) انتقلت على الاستعارة بالكناية على ما ذهب اليها القوم (واستغنوا عن اعتبارها) عطف على صارت الاستغناء في بعض المواد كما عرفت فلا يلزم القول بالتبعية (لانهم يحملون الاستعارة التخييلية

ثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله في حقيقته (دليل على الاستغناء
وعدم لزوم القول بالتبعية) ولا يشعر كلامه بأنه يردّها إلى الاستعارة
بالكناية والتخييلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف أنه كلام
مع القوم) فان قيل قال العلامة التفهيم ان السكاكي قد صرح
بان نطق من قيل الوهمي كالأظفار فيجب ان يقدر امر وهمي
شبيه بالنطق كما ذكره في الأظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية
انتهى فكيف لم يشعر كلام السكاكي قلت ولو سلم التصريح بهذا
لا يمتنع كونها في رد تخيلية القوم لجواز ان يكون في بيان مذهب
نفسه خلاصة الكلام لا يخفى كلام السكاكي عن الاضطراب وحكم
على ركا كنه اكثر المدققين الذين على كعبهم وتلقى بالقبول ممارستهم
في هذا الفن (وثانيهما انه جعل الاستعارة التخييلية) ثانيا دفع
الاعتراض الوارد على السكاكي يعني ان القوم لما جعل الاستعارة
المكنية الامر الغير المنصور المرموز اليه بذكر اللازم اطلقوا اللازم
استعارة تخيلية مع ان الاستعارة مطلقا من قسم المجاز واللازم ليس
بمجاز لانه مستعمل فيما وضع له فلا يكون مناسبة بين اطلاق الاستعارة
فالسكاكي تعرض اولا الى اطلاق لفظ الاستعارة الى اللازم وجعل
الاستعارة التخييلية (الصورة الوهمية) وهي معنى مجازي اللازم
الذي جعله القوم استعارة تخيلية (حتى يكون حقيقة) جديرة
بتسمية (اسم الاستعارة في الغاية) على وجه الكمال وبراغى المناسبة
بين الاطلاق وهذا الجعل (قبل رد التبعية) ثم تعرض ثانيا
الى طريق آخر لدفع المخذور الواقع في مذهب القوم ولقائده بتقليل
الاقسام وتقييد الضبط فرد التبعية الى الاستعارة بالكناية فجعل
قربنة التبعية استعارة بالكناية فمحتمل ان يرد التخييلية التي جعلها
القوم الى التخييلية التي جعلها نفسه كما تعرض اولا (و) محتمل (ان يعدل
عن القول) والتعرض الاول فيجعل قربنة المكنية المردود اليها

باقيا على ما كانت في مذهب القوم (لمصلحة الرد المذكور) فالمعترض
على السكاكي حمل على الاحتمال الاول فاورد الاعتراض لكن الاحتمال
الاول ليس بمحذور بل جواز الاحتمال الثاني وهو العدول عن التعرض
الاول هذا خلاصة ما ذكره الشاكر لكن هذا بعيد جدا ومخالف لتصريحه
(لان النفع فيه اكثر من رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة)
دليل على وجود المصلحة اذ في الرد المذكور تقليل الاقسام
وتقريب الضبط فلا يكون الاستعارة امرا خفيا مرهوزا اليها واما
في الجعل يحصل المناسبة في اطلاق الاستعارة فقط على انه
اذا لم يحصل فلا محذور لجواز ان يكون مرتجلا وان يكون بمناسبة
الاسناد المجازي الذي كالاستعارة بالنسبة الى الاسناد الحقيقي
(ولا يخفى ان المناسب بتحديث رد التبعية ان يكون بعد تحقيق
معنى التخييلية عنده فان مبنى الرد عليه كما لا يخفى) هذا كلام ابتدئي
غير مربوط للتوجيهين بل اعتراض على المصن بترك المناسب وجه
المناسبة ان مأل الرد الى قضية كلية وهي الاستعارة التبعية عند القوم
مردودة الى الاستعارة بالكناية عند السكاكي يجعل التبعية مكنية
وقربنتها تخيلية ومن المناسب ان يقدم علم طرف القضية حتى يحصل
العلم بالقضية كما كان في المبادئ التصورية للمطالب التصديقية
فالمناسب ان يحقق اولا معنى التبعية ومعنى المكنية والتخييلية وهذا
قد حقق الاولين دون الثالثة يمكن ان يقال لما كان الكناية اصلا
والتخييلية فرعها لكونها قربنتها اكتفى بتحقيق الاصل واظهر
معنى التخييلية عنده واشيوعه (قال المصن الفريدة الثالثة) من العقد
الثاني (ذهب الخياط) صاحب التلخيص (الى التخييلية المشبهة المضمرة
في النفس) حيث قال قد يضمن التشبيه في نفس المتكلم فلا يصح
بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص
بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري

عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمحل في النفس استعارة بالكناية
فقد علم من هذا ليس غرض المعنى تعريف الاستعارة بالكناية عند
الخطيب بل تمييزها باعتبار الاطلاق في الجملة عما ذهب اليه السلف
والسكاكي والا عرف بانها هو التشبيه المضمحل في النفس المدلول عليه
بذكر لازم المشبه به الغير المصرح بشئ من اركان التشبيه سوى المشبه
(ولا وجه لتسميتها استعارة) بل تسمية خالية عن المناسبة فديقال
انما سمي استعارة بناء على انه يشبه الاستعارة في صفة وهي ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به (وان كان كونها كناية غير مخفي)
فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه فيكون
خفيا فيناسب الكناية باعتبار معناها اللغوي (ويجوز ايضا) اي كما
يتجه انه لا وجه لتسميتها استعارة (ان ذكر لازم المشبه به كما يرمز
الى التشبيه يرمز الى الاستعارة) يعني ان الاسناد لازم المشبه به الى
المشبه يدل عليهما بالتفاوت ليصح الاسناد فالقوم رجحوا الاستعارة
وحكموا بها لكونها ابلغ من التشبيه فلا وجه لعدول الخطيب عما
حققوه فان قيل قد سبق من الش في اول العقد الثاني ان ذكر لازم
المشبه لا يدل على التشبيه بل على الاستعارة في مذهب السلف والكلام
هنا ينافيه قلت ان المراد هنا الدلالة في نفس الامر وفي السابق
الدلالة في زعم القوم وادعائهم على ان الدلالة على الاستعارة تستلزم
الدلالة على التشبيه لا يثبتها عليه يمكن ان يجاب من جانب الخطيب
ان الدلالة على التشبيه متيقن دون الاستعارة اذ الدلالة على التشبيه
توجد في الجمل على الاستعارة ولا توجد الدلالة على الاستعارة
في الجمل على التشبيه كما لا يخفى (والاستعارة ابلغ) اني باظهار موقع
الضمير تدبيرا للتغاير اذ الاولى مقيدة والثانية مطلقة وجه اخذ الابلغ
من البلاغة او من المبالغة وتوصيف الاستعارة به قدينا في الفريدة
الرابعة في قوله والترشح ابلغ فتذكر وجه ابلغة الاستعارة من

التشبيه لاتفاق اللفظ على ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لان الاستعارة
نوع من المجاز الذي هو ابلغ من الحقيقة لان الانتقال في المجاز من
الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشئ ببينة قال الشيخ عبد القاهر
وليس السبب في كون المجاز ابلغ من الحقيقة انه يقيد فائدة زيادة في
المعنى لا يفيد لها الحقيقة بل لانه يفيد تأكيذا لاثبات المعنى لا يفيد
خلافه فليست منية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو
والاسد متساويان في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد
في الشجاعة لم يفد هذا الثاني بل يفيد الاول تأكيذا لاثبات الشجاعة
للالسد دون الثاني (فلا وجه لعدول عما حققه القوم من الاستعارة)
هذا متفرع على كون التشبيه والاستعارة سواء في الرموزية مع
ابلية الاستعارة فيكون المراد من القوم السلف دون السكاكي على ما
وهم لان الاستعارة ليست عند رموزها اليها بل المشبه المصرح مع انها
على ما ذهب اليه ليست ابلغ من التشبيه لانها ليست مجازا في الحقيقة
وان كان بالادعاء ومدار الابلية هو المجازية كما حققه المحققون
(اذا عرفت الاقوال الثلاثة فاستمع) وجه سببية معرفة الاقوال
الثلاثة بالاستماع ان الاقوال الثلاثة ولو كان بعضها بالنسبة الى بعض
مختارا لكن بالنظر الى انفسها لا يخلو عن الخلل اما مذهب السكاكي
ومذهب الخطيب فمحذورهما ظاهر كما بينه واما مذهب السلف
فمستلزم ان يحكم على التصرفات العقلية الغير المذكورة بالمجازية
وبالكلمة وباللفظ مع انها ليست بمذكورة ولا بمقدرة وهذا يعيب
فاذا كان كذا استمع لما قلناه وحققناه عاريا عن المجذورات المهروبا
عنها فتأمل (قلنا تحقيق) الفاء للتعليل (ارجو ان يكون ممن هو)
واهب العطايا مع انه (ليس لما اعطاه مانع) هذا اشارة الى الحديث
* اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت * قوله لما اعطاه خبر
مقدم ومانع اسم وحذف مفعوله الثاني للتعظيم وحاصله ان هذا الحق يق

موهبة من واهب العطايا ومطابق لما في الواقع وعار عن الخطاء
والرهيم ولا يعترض عليه ولا يمنع اذ لا مانع لما اعطاه الله هذا من قبيل
الترغيب لما يئنه واطلاق لفظ من على الله تعالى واقع في القرآن المجيد
كقوله تعالى * فمن ربكما يا موسى قال ربنا الذي اعطى كل شيء *
(وهو) اي تحقيق رابع (ان الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه
المقلوب) التشبيه المقلوب هو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبهابه
قصدا الى ادعاء انه زائد والفروع اما بمعنى الآثار واما بمعنى الجزئيات
* اعلم ان الغرض من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه كبيان امكان
المشبه بانه امر ممكن الوجود كما في قوله * وان تفق الانام وانت منهم * فان
المسك بعض دم الغزال * وكيان حاله وكيان مقداره وغير ذلك وهذه
الاغراض تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر
وقد يعود الغرض منه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم
من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب كما في قول الشاعر
الذي بينه الشارح وثانيهما بيان الاهتمام بالمشبه به ويسمى هذا اظهار
المقلوب واذا عرفت هذا * فاعلم ان التشبيه الذي يبنى عليه الاستعارة
بالكناية على الاقوال الثلاثة هو التشبيه الغير المقلوب والغرض منه
يعود الى المشبه والش رجه الله بنى الاستعارة بالكناية على التشبيه
المقلوب فحق كذا فح اما ان يكون القلب في الاستعارة حيث استعير
لفظ المشبه المشبه به مع ان الامر بالعكس فهذه الاستعارة تكون
من آثار التشبيه المقلوب واما ان يكون القلب في التشبيه حيث اعتبر
المشبه به وهو السبع مشبهها والمشبه وهو المنيّة مشبهها فاستعير لفظ
المنيّة للسبع فهذه الاستعارة تكون من جزئيات التشبيه المقلوب
لا يئسها عليه (وكما جعل المشبه) يعني المشبه في التشبيه الغير المقلوب
او الصالح لكونه مشبه لكون وجه الشبه فيه اتم واشهر (مشبهابه)
يعني في التشبيه المقلوب (مبالغة في كماله في وجه الشبه حتى استحق

ان يلحق به المشبه به) يعني قصدا الى ادعاء انه زائد على المشبه به
في وجه الشبه حتى يلحق به المشبه به يعني يتبع له اكماله والمشبه
في وجه الشبه كقوله (وبدا الصباح كان غرة) الغرة ينافي في جهة
الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشيء لا غره واكرمه وغرة الصبح
لبياضه (وجه الخليفة حين يتمدح حيث شبه غرة الصباح بوجه
الخليفة) فان الشاعر قصدا ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح
في الوضوح والضياء وفي قوله حين يتمدح دلالة على انصاف
الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالانصاف
اليه والارتياح له وعلى كونه صك املا في الكرم حيث يتصف بالبشر
والطلاقة عند استماع المدح هكذا حقق (كذا يستعار اسم المشبه
للمشبه به فتكون غاية المبالغة في كمال المشبه في وجه الشبه) هذا يحتمل
على وجهين احدهما ان يكون التشبيه غير المقلوب يعني يكون المنيّة
مشبهها والسبع مشبهابه لكن يستعار اسم المشبه للمشبه به مع ان الامر
بالعكس على نهج التشبيه المقلوب كما يدل عليه تعبير الش وتانيهما
ان يكون التشبيه مقلوبا حيث شبه السبع بالمنيّة لكمال المبالغة في المشبه
في وجه الشبه ويستعار اسم المشبه به وهو المنيّة للمشبه وهو السبع فح
التعير بالمشبه عن المنيّة وبالمشبه به عن السبع باعتبار اصل التشبيه
وباعتبار ما ينبغي فيكون هذه الاستعارة من قبيل الاستعارة المصروفة
حيث استعير المشبه به للمشبه لكن الفرق بينهما ان الكلام الذي فيه
استعارة مصروفة ليس فيه كناية والذي فيه هذه الاستعارة كناية
هذا التحقيق مع مخالفة لم يخالف بل يلزم جمع الاستعارة والكناية
في لفظ واحد في اطلاق واحد اذا اريد بالمنيّة السبع وبه المعنى الكناي
وهو الموت بقريّة نسبة الاظفار وبقريّة الحال واسم واحد وهو
المنيّة وهو بعيد جدا على ان كلام المشايخ مشطرب الى الان لم ينل
احد الى حقيقة الحال على التحقيق وحدث الش قولاً رابعاً فزاد

في الظهور العويل نعمة اخرى كما في اظفار المنية هذا التمثيل يقتضي
ان يتحقق القول الرابع في كل مادة يجري فيه الاستعارة المكنية مع انه
يجري في مادة التي يكون المعنى الحقيقي للفظ المشبه بتشبيه الغير المقلوب
لازما للمشبه به او للكلام الذي فيه تلك الاستعارة حتى ينتقل من
الملزوم الى اللازم فيصير كناية كما في مادة اظفار المنية لان معنى الحقيقي
لها هو الموت وهو لازم للكلام فيصير كناية عنه فلا يجري في مادة
لم يكن كذا كما في قوله تعالى * ينقضون عهد الله * وفي قوله * ليكون
لهم عدوا وحزنا * على تقدير كونه استعارة مكنية لان نقض العهد
لا يكون لازما لنقض الحب ولا يكون ترتب العداوة والحزن لازما
لترتب العلة الغائية حتى يراد اولا من العهد الحب ومن العداوة العلة
الغائية على ما حققه الش * ثم يكون نقض الحب كناية عن نقض العهد
وترتب العلة الغائية كناية عن ترتب العداوة وهذا ظاهر لاسترة فيه
فكيف يصح القول الرابع على سبيل الاطراد بسبب صحته في مادة
على انه لو كان الاستعارة والكناية الاصطلاحية لفظ المنية لزم جمعهما
في لفظ واحد وان كان الاستعارة لفظ المنية والكناية الكلام يكون
الاستعارة لفظا والكناية لفظا آخر مع ان الاستعارة بالكناية يطلق
على شئ واحد على المذاهب الثلاثة فتأمل (فالمراد بالمنية السبع
ويجوز ان الكلام كناية عن تحقق الموت بلارية) يعني تحققها بالقوة
القرينة لا يتخلف ولا يلاحظ الخلاص عنها اذ التشبيه قبل تحققها
بانفعل قرينة الاستعارة نسبة الاظفار وقرينة الكناية حالية والكناية
باعتبار المعنى الاصطلاحي وهذه الكناية لا تقتضي جواز ارادة المعنى
الحقيقي في كل موضع كما حققنا فيما سبق من ان المراد من جواز ارادة
المعنى الحقيقي في لزوم القرينة المانعة وفي اللزوم لا يستلزم لزوم النفي
وما قيل من ان الش اختيار فيما سبق من ان امثال تلك الكنايات مجازات
لا كليات لوجود القرينة المانعة من ارادة الموضوع له فيبقى هنا

كلامه فليس يوارد لان كلامه فيما سبق في مقام المباحثة مع القوم
والكلام فيها لم يتخذ مذهباً وتحقيقاً لجواز ان يكون جدياً وههنا
تحقيق او بينى على مذهب الجمهور فلا بأس فيه (فنشبت المنية اظفارها
بفلان يعني نشب السبع اظفاره به كناية عن موته لا محالة) وفيه
ان ارادة الموت يجوز ان يكون بطريق الاستعارة الفاء يحتمل التعليل
واتفرع فتأمل (وحي لا يجوز في اضافة الاظفار الى المنية) لافي الاسناد
كما ذهب اليه السلف والخطيب ولا يكون مجازاً لغوياً في الامور
الموهومة كما ذهب اليه السكاكي ان العبارة يشعر الاول لكن هذا
من قبيل اخفاء ما ظهر واظهار ما خفي اذ الغرض بيان وجه
فضيلة تحقيقه على سائر المذاهب وتفضله على السكاكي ظاهر
لاضطراب مذهبه وعلى غيره خفي لكونه مختاراً لقوم (ولا اشكال
في جعل المنية استعارة) لانها جعلت مشبهاً بها واستعيرت المشبه
واستعملت في غير معناها تحقيقاً ولم يعترض عليه كما يعترض على
الخطيب بعدم كونها استعارة وكما يعترض على السكاكي بكونها
مجازاً ادعائياً مع كونها حقيقة تحقيقاً وكما يعترض على السلف بكون
الغير الملقوظ والمقدر من قسم اللفظ (ووجه تسميتها استعارة
بالكناية في غاية الوضوح) لتحقيق الاستعارة الملازمة بالكناية
الاصطلاحية دون اللغوية بخلاف سائر المذاهب اذ في مذهب السلف
كان الكناية باعتبار المعنى اللغوي وفي مذهب السكاكي لم يظهر
الكناية باعتبار المعنى الاصطلاحي واللغوي معاً وان ظهر وجه
الاستعارة بالادعاء وفي مذهب الخطيب وان صح وجهه المكنية
باعتبار المعنى اللغوي ولا وجه تسميتها استعارة خلاصة كلامه
انه لا يخلو جميع المذاهب في التسمية من تكلفات وليس في تحقيقنا
تكلف بل في غاية الوضوح (قال المص الفريدة الرابعة لاشبهة
في ان المشبه المقى به ~~ال~~ في صورة الاستعارة بالكناية) اي في الهيئة

التركيبية التي وقع فيها الاستعارة بالكناية (لا يكون مذكورا بلفظ المشبه) واللام يفرق بين الاستعارة المصروفة وبينها والمراد من المشابهة ما يكون طرف التشبيه الذي بني عليه تلك الاستعارة لا مطلق المشبه به الذي اعم من ان يكون طرف ذلك التشبيه المبني عليه ومن ان يكون غير طرف ذلك التشبيه بل يكون طرفا للتشبيه الآخر من وجه فلا يرد المناقاة بين هذا الكلام وبين قوله تعالى * فاذا قمها الله لباس الجوع والخوف * حيث ذكر فيه المشبه بلفظ المشبه به لان المشبه به الذي ذكر به المشبه في الآية ليس طرف التشبيه الذي بني عليه الاستعارة بالكناية بل طرف التشبيه الذي بني عليه الاستعارة المصروفة (كافي الاستعارة المصروفة) قيد للمعنى اذ يدكر فيها المشبه بلفظ المشبه به الذي هو طرف التشبيه المبني عليه الاستعارة المصروفة (وانما الكلام في وجوب ذكره بلفظه الموضوع له) قال بعضهم يجب كما يدل عليه تعريف السكاكي للاستعارة بالكناية ويدل عليه تحقيق المصنف فيما سبق من قوله اتفقت كلمة القوم على انه اذا شبه امر بآخر من غير تصريح شيء من اركان التشبيه سوى المشبه وقال بعضهم لا يجب بل يجوز بلفظه المجازي سواء كان مرسل او استعارة * اعلم ان المشبه معنى له لفظ وهو وضع لآراء ذلك المعنى وهو لفظه الموضوع له ولفظه لم يوضع لذلك المعنى بل استعمل في ذلك المعنى بطريق من الطرق الصحيحة لاطلاقه على ذلك المعنى وهو لفظه الغير الموضوع له سواء كان مجازا مرسل او استعارة (والحق عدم الوجوب) فتح يأول تعريف السكاكي وتصريح المصنف فيما سبق بان ذكر المشبه اعم من ان يكون بلفظه الموضوع له ومن ان يكون بغير لفظه الموضوع له وان كان اللفظ ان يكون بلفظه الموضوع له (لجواز ان يشبه شيء بامر ين) دليل على الحق تصويره لو وجب ذكره بلفظه الموضوع لم يجوز تشبيه شيء بامر ين واستعمال

لفظ اخذ هما فيه واثبت له من لوازم المشبه به الاخر الملازمة ضرورية وبطلان التباين نظري فاقبت بهذه الآية اذ يجوز فيه التشبيه (ويستعمل لفظ اخذ هما فيه) هذا بالنظر الى الاستعارة المصروفة (ويثبت له من لوازم الاخر) هذا بالنظر الى الاستعارة المكنية واثبت لوازم المشبه به الاخر يدل على ان المراد هو المشبه به الاخر مع انه لا ينتقل من المشبه به الاخر لعدم سبب الانتقال من العلاقة فيعلم منه ان ذكر المشبه بلفظ المشبه به فيسهل تطبيقه على المذهب الثلاثة فتح من جهة استعمال لفظ المشبه به في المشبه يكون استعارة مصروفة ومن جهة الاثبات لوازم المشبه به الاخر يكون فيه استعارة مكنية فاذا كان كذا (قد اجتمع المصروفة والمكنية في كلام واحد) من جهتين (يستفاد من هذا البيان انه اختلف في جواز ذكر المشبه بغير لفظه ولم نعثر) لم نطلع (عليه) وجه الاستفادة قوله انما الكلام في وجوب ذكره بلفظه له والحق عدم الوجوب اذ الكلام يقتضي الاختلاف ولفظ الحق يقتضي المقابلة لغير الحق يمكن ان يقال الاختلاف وان لم يصرح من القوم لكن يلزم من كلامهم حيث يفهم من تعريفاتهم الاستعارة بالكناية وجوب ذكره بلفظه الموضوع له كما لا يخفى ومن ذهابهم الاستعارتين في هذه الآية عدم الوجوب والمصنف حقق عدم الوجوب بقاعدة ممكنة وايده بوقوعه في هذه الآية على ان عدم العثور لا يستلزم عدم الجواز ان يعز المصنف ولذا اتى بكلمة الاضرب على عدم وقوعه بدلالة كلام الشافعي المحقق لانه لم من تعبيره بالتلويح اتفاهم على ذكر المشبه بلفظه الموضوع له لكن يفهم على سبيل الخفاء اجتماع الاستعارتين (بما قال الشافعي المحقق في شرح التلخيص والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما تصریحية والاخرى مكنية) كلمة بل الانتقال من عدم العثور الى عدم الوقوع بناء على قول العلامة

والمنتقل اليه ازيد في الاعتراض لكن اجتماع الاستعارتين في كلام واحد
يؤمى الى ما قاله المص وان لم يكن مضر حائل المص بنى عليه كما قررنا
(فانه شبه) تعليل للمثال (ماغشي) اى احاط (الانسان عند الجوع
والخوف من اثر الضر) بيان لما كتغير اللون ورثاثة الهيئة (من حيث
الاشتمال) بيان لعلاقة المشابهة (باللباس) متعلق بشبه (فاستعمله اسمه)
فيكون استعارة مصرحة فيكون الاذاقة تجريدا فان قيل المستعار له
هو ما يدرك عند الجوع من الضر ورثاثة الهيئة و الاذاقة لا يناسب
ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة الاصابة بذلك الامر
اخلاص كانه قيل فاصابتها بلباس من الجوع والاذاقة جرت عندهم
تجري الحقيقة تشبوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان
من البرس والضر واذاقة العذاب ولم يقل فكساها على سبيل الترشيع
لان الترشيع وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك
باللباس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف
الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لايم الاذاقة فهو مشهور
لما يفيد لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف اعم اثرها جميع البدن
عموم الملابس للملابس هذا بناء على الاستعارة المصرحة (ومن حيث
الكراهة) اى من جهة عدم قبول النفس واستكراهها وتأذيها هذا
اشارة الى وجه الشبه (بالطعم المر البشع) الطعم بالقبح ما يؤد به
الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا ما يشتهي منه يقال ما نيس له طعم
وما فلان يذو طعم اذ كان غشا والطعم بالضم الطعام والمراد المعنى الاول
فيكون الحاصل ما يدرك من طعم المر البشع بكسر الشين كربه الطعم من
الاطعمة يقال طعم بشع اى كربه الطعم يأخذ بالخلق (فيكون استعارة
مصرحة نظرا الى الاول وممكنة نظرا الى الثاني) حيث شبه شئ
باخر من غير تصريح شئ من اركان التشبيه سوى المشبه الذي ذكر
بلفظ المشبه به وهو اللباس حيث ثبت له ما يخص بالمشبه به الاخر

وهو الطعم المر وهو الاذاقة فقد علم من هذا عدم وجوب ذكر المشبه
بلفظه الموضوع له (ويكون الاذاقة مجازا) هذا ناظر الى الممكنة
لان الاذاقة بمنزلة الاطعام للمنية فلا يكون ترشيعا ولا تجريدا لما سبق
من ان الترشيع والتجريد يعتبر بمدغم الاستعارة بقريتها (وتحقيق
ذلك) اى بيان حقيقة ما قاله المص من جهة تطبيقه على المذاهب الثلاثة
وفيه تعريض على المص بانه عمم البيان على المذاهب كلها مع انه
لا يصح على مذهب السكاكي (ان الاستعارة بالكناية ان كانت
تشبيها مضمرا في النفس فلا مانع من كون المشبه في التشبيه مجازا)
يعنى على ما ذهب اليه الخطيب ان الاستعارة بالكناية يطابق على التشبيه
المضمرو داله هو ذكر ما يخص المشبه به للدلالة والرمز على التشبيه
المضمرو سواء كان لفظ المشبه حقيقة او مجازا لا محذور في اصل الاستعارة
ودوالها فلا مانع فيه (وكذا ان كان المشبه به الرموز اليه المستعار
للمشبه فلا مانع ايضا في ذلك عن ذكر المشبه مجازا) ايضا لا محذور
في مدار الاستعارة وهو لفظ المشبه به الرموز اليه وذكر خواص
المشبه به عند السلف فيطابق قول المص على المذهبين بخلاف
مذهب السكاكي فانه لما ذهب الى انه ذكر المشبه واريد به المشبه به
يكون مدار الاستعارة لفظ المشبه فان ذكر المشبه بلفظ المشبه به يلزم
ان يكون فيه استعارة بمرتبتين الاولى ان يراد بذكر المشبه به المشبه
الثانية ان يراد بالمشبه المذكور بلفظ المشبه به المشبه به الاخر كما في
الآية ان يراد اولا باللباس ما غشي الانسان عند الجوع والخوف
ثم يراد بما غشي الانسان الطعم المر البشع بادعاء ان ما غشي الانسان
افراد الطعم المر البشع الغير المتعارفة فافهم هذا الامر في الاستعارة
من المستعير (وان كانت المشبه المستعار بالمشبه به كما هو مذهب السكاكي
فيجوز) اى صحة كون المشبه مذكورا بغير لفظه مجازا (تدور على صحة
لاستعارة من المستعير فان صحت صحيح والا فلا) هذا نظير لاستعارة

بالاستعارة الشرعي وتعلق صحة على صحتها كناية عن عدم صحته
لان توقف الشيء على صحة ما لا يصح يستلزم عدم صحة الشيء
لاستلزام عدم الموقوف عليه لعدم الموقوف كقوله ولو لا خشية
الرحمن عندي جعلت الناس كلها عبيدي يمكن ان يجاب عنه بانه
من قبيل القياس مع الفارق اذا الاستعارة الشرعي عدم صحته
من الشارع والعلوم العقلية والنقلية لا يقاس على شرع الشارع
بل يدور صحتها بمساعدة العقل والنقل ان ساعد فصيح والا فلا
وما نحن فيه يساعده العقل والنقل لان الانتقال بمرتين مع وضوح دلالة
القرينة حالية او مقالية يجوزه العقل ويجوزه النقل كما في علاقة
الاطلاق والتقييد وفي المجاز بمرتين كما قال القوم في قولهم كلمة من
لا بداء الغاية اذ الغاية بمعنى النهاية وهي ما ينتهي اليه وهو
خارج من المنتهى ويزاد بها بملاقة المجاورة جزء آخر من المسافة
ويراد من ذلك الجزء المسافة بملاقة الجزئية والكلية فيراد بالغاية
المسافة فيكون مجازا بمرتين ومثله غير عزي برفقأمل (قال المص اثنان
من العقود الثلاثة التي ادرج المص فيها بيان الاستعارات
واقسامها وقرائنهما يقتضي هذا الادراج ان يبين في العقد الثالث
قرينة الاستعارة المصروفة كما بين قرينة المكنية وكذلك ينبغي
ان يكتفى بما ذكر زيادة على القرينة من ملايمات المشبه به ببيان
تقسيم الاستعارة الى المطلقة والمرشحة والمجردة لحصول العلم
بالترشح والتجريد والاطلاق سواء كالم للاستعارة المصروفة المكنية
يمكن ان يقال ان ذات القرينة من حيث هي معلوم من تعريف
المجاز لكن وصفه التخييل او التحقيق مجهول ومنازع فيه فست الحاجة
الى البيان وذلك الوصف المجهول مخصوص بالاستعارة بالكناية
وقرينة المصروفة ليس فيها شيء زائد على القرينة المبنية في المجاز
فلذا خص وكذلك ما يذكر زيادة على القرينة من ملايمات المشبه به

من جنس القرينة حيث ملايم المشبه به فتوهم انه هل يعد من القرينة
المكررة او من الترشيح فتعرض الى بيانه فقط دون التجريد والاطلاق
لكونه معلوما مما سبق (في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية)
اي بيان حقيقتها بناء على المذاهب الثلاثة (وما يذكر زيادة عليها
من ملايمات المشبه به) معطوف على قرينة الاستعارة الظاهر
ان يقال من ملايم المشبه به لكونه بيانا لجنس ما يذكر فلا حاجة الى الجمع
والى تأويل ضم محلال الجمعية باضافتها ويحتمل ان يكون من للتعبير
(في نحو قولك مخالب المنية نشت بفلان) تمثيل لما ذكر زيادة
على القرينة مما يلائم المشبه به ما لقرينة وما يذكر كلاهما يدلان
على الاستعارة فمن اتيهما يعتبر القرينة وبعد الآخر ترشحا فخار
بالنظر الى ذاتهما لكن المناسب ان يعتبر قريب الاستعارة قرينة
وبعدها ترشحا فلذلك اعتبر الش المخالب قرينة ونشت ما زاد
على القرينة (فان المخالب فيه قرينة لاستعارة) وهو جمع محلب
بكمس الهم وقبح اللام اما بمعنى ظفر كل سبع طائرا كان او ماشيا او لما
يصيد من الطير والظفر لما لا يصيد ونشت كفرح بمعنى علق (زيادة
على القرينة) هذا من قبيل تطبيق المثال على الممثل فيكون بين
المخالب والظفر على المعنى الاول عموم وخصوص مطلق اذ يصدق
كل محلب ظفر وليس كل ظفر محلب لشمول الظفر على الحيوانات
كلاهما سباعا او غيره وعلى المعنى الثاني بينهما تبان كل اصدق السالطين
الكلبيين من الطرفين وبين الظفرين عموم وخصوص مطلق
وبين الخليلين بالمعنيين كذلك عموم وخصوص مطلق فتأمل
(قال المص وفيه خمس فرائد) فيه ظرفية الكل للجواهر ونظرية المعنى للفظ
او بالعكس فتأمل (الفريدة الاولى ذهب السلف سوى صاحب
الكشاف) لفظ السلف قد يراد منه علماء المتقدمين من علماء البلاغة
سوى الكشاف والسكاكي وسائر المتأخرين وقد يراد منه علماء

المتقدمين مع دخول صاحب الكشف فيها ففي بيان الاستعارة
بالكناية لما اتبع صاحب الكشف للسلف فظن هناك خوله
في السلف واستثنى الش منهم لان صاحب الكشف جوز كون قرينة
الاستعارة بالكناية تحقيقية دون تخيلية وكونها مجازا كما في قوله تعالى
* ينقضون عهد الله * وفي قولك شجاع يفترس اقرانه وعالم يفترق
منه الناس بحيث ذهب فيهم على استعارة ينقضون على ابطال العهد
على طريق الاستعارة المصروفة وكذا في الافتراض والاعتراف على
كونهما استعارتين مصرحتين للبطلش والقهر ولاشفاع الناس به
ومن هذا ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تستلزم الاستعارة التخيلية ولا يلزم
ان يكون قرينة الاستعارة بالكناية حقيقة مستعملة فيما وضع لها
اذ لفظ ينقضون قرينة الاستعارة بالكناية في العهد وكذا الاعتراف
والافتراض وقال السيد الشريف فالضابط قرينة الاستعارة بالكناية
على مذهب صاحب الكشف ان يقال اذا لم يكن المشبه المذكور تابع
يشبه رادف المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقي وكان اثباته له
استعارة تخيلية كمخالب المنيه واطفارها وان كان له تابع يشبه ذلك
ازادف المذكور كان مستعارا لذلك التابع على طريق التصريح
فلا يكون هناك مع الاستعارة بالكناية استعارة تخيلية كالنقض
والاعتراف والافتراض هذا كلامه (قال المص الى ان الامر) اي اللفظ
(الذي اثبت المشبه) وان كان الاثبات والملازمة حال المعنى اولا وبالذات
لكن يوصف اللفظ بهما ويستند الى الفعل المأخوذ منهما الى اللفظ
على سبيل الحقيقة اذا كان الامر كذا فلا حاجة هنا الى ارتكاب
المجاز في استناد اثبت الى الامر او الاستخدام في ضمير مستعمل فتأمل
(من خواص المشبه) كلمة من للتبعض والتبادر من اثبات رادف
المشبه به اثباته اولا حتى يدل على الاستعارة الغير المصرح بها بقرينة
تعريفهم الاستعارة بالكناية كما اسلفنا وبدلالة ان هذا الاثبات

هو قرينتها التي لا يتم الاستعارة الا بها كما يدل عليه تسمية استعارة
تخيلية فلا يتم البيان للترشيح اذا ثبت في رتبة الثانية ولا يسمى تخيلية
فتأمل (مستعمل في معناه الحقيقي) كما في قوله واذا المنيه انشبت اظفارها
اذ كل من لفظي المنيه والاطفار حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له
وليس في الكلام مجاز لقوى (وانما المجاز في الاثبات) اي اثبات شئ لشيء
ليس هو له وهذا عطف على كاثبات الاثبات للربيع وعلى هذا الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخيلية امران معنويان الاولى صفة اللفظ والثانية
صفة المتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الآخر
لان التخيلية يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان يكون
قرينتها التخيلية البتة عند السلف وتبفهم الخطيب (يعم البيان
الترشيح والتخييل وليس في كلام السلف فيما رأينا الا في التخيلية)
اذ يصدق على الترشيح انه امر من خواص المشبه به اثبت للمشبه
ومستعمل في معناه الحقيقي وانما المجاز في اثبات فقد علمت جوابه
بما قررنا على انه لا محذور في صدقه وان لم ير الش كلام السلف
الا في التخييل غاية ما في الباب كلاهما مشتركان في هذه الكيفية
فان اعتبر احدهما تخيلا بعد الآخر ترشيحا ويصح تسميته حلا
على الاستخدام في ضمير سمونه حيث راجع الى الاثبات المخصوص
وهو اثبات ما يتم به الاستعارة بقرينة المقام (وايضا لا يصح على عمومه)
قوله (ويسمونه) اي اثبات ذلك الامر (استعارة تخيلية) اذ يلزم
ان يسمى كل ما زاد على القرينة مما يلازم المشبه به الذي اثبت للمشبه
استعارة تخيلية مع انه ليس كذلك بل هو ترشيح (فيجب تخصيص
الامر بما لا يتم الاستعارة الا به) الظاهر ان هذا انما يقع على عموم البيان
وان عدم صحة التسمية على عمومه مع انه لا مدخل في عموم البيان
في اقتضاء وجوب التخصيص كما عرفت الان يقال بعد التسمية
يكون تلك الاثبات تعريفًا للتخيلية فلا بد من مساواته للمعرف

فيقتضى وجوب تخصيص البيان والحاصل ان الاستعارة الخيلية
عند السلف هي اثبات الامر الذي هو من خواص المشبه به ومما
يتوقف عليه تمام الاستعارة المشبه مستعملا في معناه الحقيقي فلا يرد
ما قيل من ان الظاهر ذكر في وجه التسمية استعارة ووجه تسميته تخيلية ان
ضمير يسمونه راجع الى الامر الذي اثبت لالي اثباته وفي التخصيص ان المسمى
بالتخيلية اثبات ذلك الامر وقد مر في كلامه ما يدل على ما في التخصيص
ثم الاظهر ان يقول في وجه التسمية بالتخيلية لانه خيل ثبوته المشبه
اتحاده مع المشبه به بترك لفظ الادعاء لان ادعاء الاتحادين الامور الحقيقية
دون التخيلية انتهى دعوى الاظهرية وهم محض من هذا القائل
اذا اثبات صفة المتكلم وهو منسوب الى الخيل وهو ثبوت الامر
للمشبه والخيل هو ادعاء الاتحاد سواء كان الادعاء والاتحاد من الامور
الحقيقية او التخيلية او لا فلا مدخل لهما في النسبة الى التخييل
(وتسميته استعارة لانه استعير ذلك الاثبات من المشبه به المشبه)
لفظ الاستعارة قد يكون صفة اللفظ وقد يكون صفة المتكلم
وهنا صفة المتكلم ولما كان ذلك الامر من خواص المشبه به يكون
استداده اليه اسناد الماهولة واستداده الى المشبه اسناد الى غير ماهولة فقد
استعير الاسناد بماله لغيره لمشايبته اياه في الملابس كما استعير للرجل
اسم الاسد لمشايبته اياه في الجرأة لكن هذا ليس استعارة اصطلاحية
بل تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة الاصطلاحية (وتخييلية)
معدوف على الاستعارة (لانه خيل) على صيغة المعلوم (ثبوته للمشبه)
مفعول خيل (ادعاء اتحاده مع المشبه به) فاعل خيل حاصله ان ادعاء
اتحاد المشبه بالمشبه به يلقي الى الخيال ان خواص المشبه به ثابت
واقعا للمشبه ويكون الاثبات مبنيا على ذلك التخييل فيصح نسبة
الى التخييل فهو من قبيل نسبة المسبب الى السبب وقوله (وانما المجاز
في الاثبات) بمعنى ما المجاز الا في الاثبات اي في الاثبات تلك الخاصة

للمشبه (حاصل هذا بيان القصر المستفاد من كلمة انما وعهدية
انلام في الاثبات) اعلم ان كلمة انما يفيد القصر لقول النحاة انها
لا ثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اما في قصر الموصوف نحو انما
زيد قائم فهو اثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر
نحو انما يقوم زيد فهو لا ثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما
ووجه افادتها القصر انها متضمنة معنى ما والا حتى كأنها لفظان مترادفان
كما في سائر المضمن والمضمن لانها عين معنى ما والا اذ فرق بين ان يكون
في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق كما في قوله تعالى
انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الميتة وما نحن فيه
يكون المجازية مقصورة على الاثبات وينفيها عن الاطراف بان يكون
بمحازا لغويا (وقع من السلف) خبر المبتدأ وهو وقوله (يسأنا لان
يسمى مثل هذا المجاز مجازا في الاثبات) الغرض من هذا الكلام دفع
ما ظن ان وجه التسمية بالاستعارة الخيلية الكون مجازا في الاثبات
وذلك الكون يوجد في الترشيح ايضا وكذلك وجه التسمية الذي
ينته الش يجري في الترشيح ايضا فينبغي ان يسمى بهذا الاسم فدفعه
بان الوجه الاول من السلف بيان لوجه التسمية بالمجاز في الاثبات
وهذا الوجه والتسمية والاسم مشترك بين الترشيح والتخييل كما يسمى
التخييل مجازا في الاثبات كذلك يسمى الترشيح به واما الوجه الذي
ينته الش وان كان مشتركا بينهما فليس موجبا للتسمية لان وجه
التسمية مرجح لا مصحح حتى يطرد وينعكس فلذا قال (ووجه التسمية
ليس موجبا للتسمية) اعلم ان وجه التسمية عبارة عن التناسب الذي
يعتبر في التسمية وذلك التناسب لترجيح الاسم على غيره حال وضعه
للمعنى وبيان انه اولي بذلك من غيره وذلك التناسب لا يشترط فيه
بقاء في المعنى الموضوع له ولا اطراذه في كل معنى يوجد فيه ذلك
التناسب بينه وبين المعنى فلذلك يقال وجه التسمية لا يطرد

ولا ينعكس بمعنى ليس كلما وجد التناسب يسمى باسم ذلك المناسب
وليس كلما زال التناسب زال ذلك التسمية باسم مناسب اذ كثيرا
يسمى الشيء باسم بمناسبة زال المناسبة بقي الاسم وكثيرا يوجد
المناسبة لم يسم باسم المناسب بخلاف اعتبار المعنى في وصف شيء
بشيء اذ يشترط فيه بقاء المعنى وبزول الوصف بزواله كوصف الانسان
باجر عند بقاء الجرة وعدم صحة وصفه عند زوالها وصحة وصف
غيره باجر عند وجود الجرة (حتى يتجه ان الزائد على القرينة ايضا
يشتركها في كونها مستعارا مخيلا) لان الترشيح فيه استعير ذلك الاثبات
من المشبه به الى المشبه وخيل ثبوته للمشبه ادعاء اتحاده مع المشبه به
فينبغي ان يسمى بذلك الاسم فلما لم يوجب وجه التسمية التسمية
لا يتوجه هذا الاعتراض فقد علم ان حتى يتجه غاية المنى ومتفرع
عليه لالاننى (قال المص ويحكمون بعدم انفكاك المكاني عنه عنها واليه
ذهب الخطيب) يعني يكون التخيلية لازما للمكاني عنه ويصدق القضية
الكلية من طرف المكنية وهي كلما تحقق المكنية تحقق التخيلية لانها
قرينة ولا يتم الاستعارة بلا قرينة وجوز صاحب الكشاف انفكاكه كما
قررنا وان العلامة انتقاراني ذهب الى التلازم بينهما عند السلف والخطيب
بمعنى انه يصدق القضية الكلية من الطرفين وهما كلما تحقق المكنية
تحقق التخيلية وتحقق التخيلية تحقق المكنية لكن المص قصر
على الطرف الواحد لاقتضاء بيانه السابق هذا القدر دون التلازم
فان قلت اذا قلنا انظار المنية الشهيرة بالسبع اهلك فلانا يوجد فيه
التخيلية بدون المكنية قلت هذا كلام مصنوع لا عبرة به واوسم
يكون ترشيحا للشيء لا تخيلا كما يسمى اطو لكن في قرله عليه السلام
* اسرعكن لحوافى اطو لكن يدا * ترشيحا للبحار اعني اليد المستعملة
في النعمة (قال المص الفريدة الثانية) من الفرائد الخمس مدلول هذه
العبارة وهذه العبارة وهي هذه (جوز صاحب الكشاف كونه) اي

الامر الذي اثبت المشبه من خواص المشبه به ليس راجعا الى الاثبات
على ما يوهمه السابق (استعارة تحقيقية) اي مصرية (في بعض
المواد) اي في مادة يكون المشبه تابع يشبهه بذلك الملايم المذكور
فيستعار ذلك الملايم لهذا التابع لاني كل مادة يجوز هذا قال (كما في
قوله تعالى * ينفقون عهد الله * حيث استعير الحبل للعهد على
سبيل الكناية والنقض لا بطلاله) الاستعارة في الآية على ما ذهب
اليه المؤلف في الحبل الغير المذكور حيث استعير للعهد لا شرا كنهما
في الكون مابه الوصلة ودل عليها بذكر ينفقون باعتبار معناه الحقيقي
ويكون المجاز في النسبة الوقوعية فقط دون اللغوي وجعل صاحب
الكشاف استعارة في النقض ايضا على سبيل الاستعارة المصروفة
مع كونها قرينة للمكنية فان قلت اذا كان النقض استعارة مصروفة
يكون المراد بها المعنى المجازي وهو ابطال العهد فكيف يكون كناية
عن استعارة اخرى قلت هذه الاستعارة من حيث انها متفرعة على
الاستعارة الاخرى صارت كناية عنها فان النقض انما شاع استعماله
في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل فلما نزل العهد منزلة
الحبل ويسمى باسمه نزل ابطاله منزلة نقضه فلو لا استعارة الحبل
للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقض للابطال فظهر بذلك
ان الاستعارة بالكناية لا تستلزم الاستعارة التخيلية فان القرائن
في هذه الصورة استعارة مصرية تحقيقية وليس هناك استعارة
تخيلية فقد علم مما قررنا ان القرينة للاستعارة المكنية ليست مجرد
التعبير عن ملايم المشبه بما وضع بملايم المشبه به كما قاله الش بل بمعناه
المجازي قال (شاع استعمال النقض في ابطال العهد) من قبيل شيوع
اللفظ في المعنى المجازي لا الشيع في غير المعنى الحقيقي مطلقا حتى
يتوهم الشيوع بالمناسبة والعلاقه (من حيث تسميتهم العهد بالحبل
على سبيل الاستعارة) هذا تعاليل للشيوع وهو متفرع على التسمية

ولذلك لا يضر كتابة المعنى المجازي عن الاستعارة الاخرى (لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين) اشارة الى وجه الشبه بين العهد والحبل اذ كلاهما سبب ثبات الوصلة بين الشئيين مطلقا (قال شارح المحقق للتخليص قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة لا يجب ان تكون تخيلية بل قد تكون حقيقية كاستعارة النقص لابطال العهد هذا كلامه) والغرض من نقل كلام العلامة اشارة الى مأخذ هذه الفريدة الثانية فان قيل اذا كان النقص استعارة لابطال العهد يلزم التكرار في الآية قلت قد حققنا جوابه وهو اما ان يحمل على التأكيذا وعلى التجريد بعد الاستعارة او ان يقال ان ابطال العهد معنى مطلق والمذكور عهد الله المخصوص واستعمال المطلق في مقام مخصوص لا يوجب التكرار حتى يحتاج الى التأويل بالتأكيـد والتجريد كاستعمال الفعل الموضوع لنسبة مطلقة وهي نسبة فاعل ما في مقام مخصوص مثل ضرب زيد اذ لا يحتاج الى التأويل بسبب ان يتكرر النسبة المطلقة الموضوع لها والنسبة المخصوصة لزيد فتأمل (فالقرينة مجردا لتعبير عن ملايم المشبه بما وضع للملايم المشبهة) فربيع على كون قرينة الاستعارة حقيقية اذ ح يكون المعنى المراد ملايما للمشييه المذكور فلا يدل على الاستعارة المضمره في النفس لا باعتبار المعنى المراد ولا باعتبار الاثبات لغير ما هو له بل باعتبار اللفظ الموضوع له للملايم المشبهة فقط بلا ملاحظة المعنى المراد ولا بملاحظة المعنى الحقيقي وقد عرفت ان القرينة باعتبار المعنى المراد فلا محذور فيه فلا حاجة الى اعتبار اللفظ من غير ملاحظة المعنى على انه لا يلائم اللفظ من حيث هو شيء فكيف يدل على الاستعارة بالكتابة (ويجوز ان يكون التخييل باثبات النقص الحقيقي) وهو تفريق طاقات الحبل ونقطته وهذا الجريان مذهب السلف والخطيب كما قررنا من ان الاستعارة في الحبل والنقص مستعمل في المعنى الحقيقي والمجاز

في الاثبات فقط هذا القول توطئة الى بيان منشأ الفريدة الرابعة وهو قول صاحب الكشاف في هذه الآية (فجعلها استعارة لابطال العهد من غير التفات الى هذا الاحتمال وهو احتمال جريان التخييل) بالحمل على المعنى الحقيقي لكن هذا الجعل بناء على ما استفاده العلامة لتفازي والالم يلزم من شيوخ الاستعمال في ابطال العهد ان يكون على طريق الاستعارة لجواز الاحتمال الآخر الذي لا يقتضي حمل النقص على المعنى المجازي (يشعر بانه ما يمكن ذلك لا يلتفت الى غيره) وجه الاشعار ان احتمال جريان التخييل ان امكن في الآية يقتضي التعرض اليه واذا لم يتعرض اما لكونه غير جائز او لكونه ظاهرا ابناء على شهرته بين الجمهور او لكونه غير ملتفت لعدم كونه كثير الفائدة بخلاف الحمل على الاستعارة اذ فيه استمرار لطيفة ونكت دقيقة لاسبيل الى الاول لظهور جوازه ولا الى الثاني لان الشهرة لا يوجب الاهمال فثبت الثالث لكن عبر بالاشعار دون الدلالة لاحتمال داغ آخر الى عدم اتفاوه (ومن ههنا نشأ ما ذكره في الفريدة الرابعة) اي من اشعار عدم الالتفات الى جريان التخييل باثبات النقص الحقيقي مدة امكان ان يكون استعارة حقيقية نشأ الاحتمالان في قرينة الاستعارة بالكتابة وهو مدلول الفريدة الرابعة فان قيل المنشأ يقتضي الوجوب والمذكور في الفريدة بعنوان المختار قلت ان الاحتمالين امسا بتصریح من الكشاف بل بالاستفادة من اساليب كلامه وبلاشعار من سوقه وهذا لا يفيد الجزم اذ فيه احتمال آخر فالمنشأ يقتضي الزبحان او بناء على اختيار المص من نفسه وان كان المنشأ كلام صاحب الكشاف واستفادة العلامة (ولا ينبغي له قرينة ضعيفة يستبعد كونها معتبرة عند البلغاء كما عرفت) ان اللفظ بدون ملاحظة المعنى لا يكون ملايما لشيء ولا يدل على شيء دلالة ظاهرة واذا لم يكن الدلالة ظاهرة فقد خفي المعنى المراد فيفسر الانتقال منه الى المقصود

وهو محل البلاغة وما يخل البلاغة يستبعد كونه معتبرة عند البلاغة فكيف يعتبر صاحب الكشف مالم يعتبره مذهبهم فيقتضي تأويل كلام صاحب الكشف من غير ما ذهب اليه العلامة التفازاني فقد عرفت ما فيه فتأمل (فنقول يحتمل ان يكون مراد صاحب الكشف) هذا تفرغ على استبعاد هذه القرينة الضعيفة معتبرة وبيان لتأويل كلام صاحب الكشف وان كان خلاف متبادر عبارته اذ الاحتمالات الثلاثة يحتاج الى تكلفات لا يساعد بها العبارة وجه التكلف في الاول ان الكناية يكون مجموع الآية اذ ابطال العهد يلزم المجموع دون النقص فقط مع ان الكلام في النقص فقط وفي الثاني يحتاج الى حذف الكلمتين مع انه يلزم ان يكون الكلام كناية عن ابطال العهد وفي الثالث كذلك يحتاج الى الحذف والجل على الكناية (ان النقص بعد اثباته للعهد كناية عن الابطال) يعني ان لفظ النقص مستعمل اولا في المعنى الحقيقي ويثبت الى العهد على سبيل المجاز في الاثبات ويكون قرينة الاستعارة المكنية ثم يكون بعد الاثبات كناية عن الابطال لانه لازم على المجموع دون النقص بلا ملاحظة الاثبات (كما ان نشأ محالب المسية كناية عن الموت) كما يكون هذا التركيب كناية عن الموت بالقوة اذ الموت لازم التركيب لا يخفى عليك انه ليس استعمال النقص في الابطال بل استعمال التركيب فيه وكل تركيب فيه الاستعارة بالكناية لازم بحسب الافادة (وان يكون مراده شاع استعماله في مقام افادة ابطال العهد) يعني ان النقص مستعمل في الآية في معناه الحقيقي لكن الآية مقام افادة ابطال العهد وشاع استعمال النقص في هذا المقام فهذا التأويل يحتاج الى تقدير لفظي المقام والافادة في عبارة الكشف ويقتضي ان يكون ابطال العهد يعني كائنا حتى يكون مفادا اذ لم يكن معنى الحقيقي للفظ النقص ولا معنى المجازي للعهد فكيف يفاد مالم يكن معنى كائنا للتركيب (او في اظهار ابطال العهد) اما معطوف على

في مقام افادة الخ او على افادة ابطال الخ يحمل كلمة في على الزائد اذ لا معنى لكون الاظهار ظرفا للاستعمال او شاع والمراد بهذه التأويلات حل عبارة الكشف على خلاف ما حمله العلامة التفازاني من كون لفظ النقص استعارة حقيقية وعدم وجوب كون قرينة الاستعارة بالكناية التخيلية لان منشأ الحكم بعدم الوجوب هذه العبارة من الكشف واذا اول تأويلات مذكورة لا يحكم بعدم وجوب كون قرينة المكنية تخيلية بناء على كلام صاحب الكشف وفيه ما فيه (ولا يخفى ان جعل القرينة) معطوف على قوله فنقول (مطلقا) اي في كل مادة سواء لم يوجد للمشبه المذكور تابع يشبهه برادف المشبه به (او وجد التخييل) لا التخييل في مادة والتحقيق في مادة (اقرب الى الضبط) لعدم تقسيمه بقسم (فجردة) اي مجرد اثباته بان يكون القرينة الاثبات الى غير ما هو له (النسب بالاعتبار) اي بالانقائات والقبول وفي بعض النسخ مطلق التخييل بالاضافة فعلى هذا يكون المطلق مقابل المجرد وهو كون القرينة مجردا لتعبير عن ملائم المشبه بموضع الملائم المشبه به والمطلق التعبير عن ملائم المشبه به بلفظه الموضوع له فح لفظ الاعتبار مأخوذ من العبور بمعنى التجاوز فيكون حاصل المعنى ان كون القرينة مجردا للتعبير والتخييل النسب بالتجاوز عنه يعني ان لا يعتبره فحاصل كلام الشاع اعراض على العلامة التفازاني بانه بناء على قوله يكون قرينة المكنية مجردا لتعبير مع انه قرينة ضعيفة يستبعد كونها معتبرة مع مساعدة عبارة صاحب الكشف الى الاحتمالات الاخرى التي لا يترتبها هذا المحذور على ان جعل القرينة مطلق التخييل اقرب الى الضبط والنسب بالاعتبار فقد عرفت شأن كلاميهما والحق مع ايها فتذكر (قال المصنف الفريدة ائمة لثلاثة جوار السكاكي كونه) اي الامر الذي اثبت المشبه من خواص المشبه به (مستعملا في امر وهي تشبهها بمعناه الحقيقي) حيث فسر الاستعارة

التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية مخضعة
لايشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول
الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال
اخذ الوهم في تصويرها بصورته واخترع لوازمه لها فاخترع للمنية
صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اى على المثل بمعنى
على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة
مصرحة لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه
وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها
الى المنية والتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية
ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال بالمتكلم
وهذا بعيد جدا لان هذين المثالين من المخترعات لا يوجد مثله في الكلام
فن ادعى وقوعه فعليه البيان (رأينا) علمنا (ما رأينا) مدة ابصارنا
(بيانهم) اى القوم مفعول رأينا الثانى (ان السكاكى جعل الاستعارة
التخييلية مستعملة) قائم مقام المفعولين رأينا الاول بمعنى تدبعا كتب
القوم وواقفت بيان القوم مذهب السكاكى في الاستعارة التخييلية
وعلمت انه جعل الاستعارة التخييلية مستعملة في امر وهمى يعنى
رجح هذا وعين وتعبير المص بالتجويز بمعنى الامكان الخاص بنبى
عن تجويز خلافه وهو الاستعمال فى معنى الحقيقى كما هو مذهب السلف
والخطيب فالظ ان يقال ذهب الان يقال عبر بهذا لمشكلة الفريدة
الثانية (ولم نعتز) عطف على رأينا اى لم نطلع (من غيره) ضميرا
المجروح راجع الى المص (على نسبة التجويز اليه بان يكون مذهبه
التجويز دون الترجيح والتعيين) التجويز تسوية الطرفين من الحقيقة
والمجاز والترجح جعل احدا الطرفين راجحا والتعيين تثبيت الراجح
والمستفاد من كلام السكاكى ومن بيان القوم مذهبهم ان مذهبه
الترجح والتعيين والشرحه الله بنى عليه واعترض لكن يمكن توجيه

كلام المص بناء على ان التجويز قد يكون بمعنى الامكان العام
المقيد بجانب الوجود المجامع للوجوب فيكون مقابلا للامتناع
لا الامكان الخاص المقابل للوجوب والامتناع بان المراد من التجويز
ههنا بمعنى الامكان وان كان عام ما بهذا المعنى على تسوية
الطرفين لكن بقرينة المقابلة يخص بالوجوب العرفى الذى هو عبارة
عن الترجيح والتعيين وبان السكاكى جوز ان يكون قرينة الاستعارة
امرا محققا بناء على ما قاله العلامة انتفاذا في مقام الاعتراض
على السكاكى في بحث الاستعارة ان السكاكى صرح حيث قال
ان قرينة المكنى عنها اما امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع
البقل والهزم في هزم الامير الجند واما امر مقدر وهمى كالاظفار
في قولك اظفار المنية ونطقت في نطقت الحلال وقال في بحث المجاز
العقلي انذى من الامثلة عند نظمته في سلك الاستعارة بالكناية يجعل
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبانغة في التشبيه
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة هذا كلامه ومن هذا التقرير
يظهر ان السكاكى قائل بجواز قرينة الاستعارة بالكناية ان يكون امرا
محققا والقرينة نسبة الامر المحقق فلا يجوز في التعبير بالجواز (قال المص
ويسميه استعارة تخيلية) لان استعارته يكون على سبيل الاستعارة
المصرحة والنسبة والتخييل من قبيل نسبة الدال على المدلول
اذا التخييلية عبارة عابرة عن الامور الخيلة لا يتشابهها على اختراع القوة
الواهمة التى يسمى توهمها تخيلا لان القوم يسمون حكم الوهم تخيلا
لانه مما خيله (ستعمال المشبه في المشبه به) تعليل للتسمية بالتخييلية
ضمير لانه راجع الى الامر الوهمى استعمال مرفوع فاعل خيله يعنى
الذى الى الخيال استعمال المشبه في المشبه به ذلك الامر فيكون من قبيل
نسبة الدال الى المدلول اذا التخييلية صفة المعنى قائمة به (قال المص
ولا يخفى انه تعسف) اى شروع على غير الطريق لما فيه من كثرة

الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليها حاجة (اي خروج
عن سواء الطريق) من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الطريق
المستوى (وانفراد عن كل رفيق) من جهة انه لم يذهب اليه احد
غير السكاكي (وهو في السلوك لا يلبق) اذ لا يخفى عن الخطاء واضابة
المكروه وهذه كناية عن ركاكة مذهبه من حيث ان فيه اعتبارات
بلا موجب ومخالف لتفسير غيره ولزوم هذه الاعتبارات في الترشيح
لان في كل من الترشيح والتخييل اثبات ما يخص المشبه به للمشبه
مع انه لم يعتبر في الترشيح وعن تفردة في هذا المسلك من غير اتباع
الى السلف ومن غير معين من الخلف وعن عدم اعتبار هذا التفرد
في العلوم النقلية التي مبناها السليقة والسلوك الى اثر البلاء والمهريين
في البلاغة من العلماء المتقدمين يمكن ان يقال ان السكاكي صاحب
المذهب في هذا الفن لا يفرق عنه التفرد ولا يحسن به الاتباع (وذلك)
بيان ثبوت التعسف ملتبسا بهذا المعنى المفسر (لان الخباذه)
اي الطريق الجيد العام للانام هي (جعل اللفظ تابعة للمعنى)
اي مقصور على تبعية اللفظ للمعنى لان اللفظ مسوق لا فائدة المعنى
ومعرب عما في الضمير فيكون المعنى مقصودا بالذات واللفظ
مقصودا بالتبع وذلك قبل الصدور وكذلك بعد الصدور
اذ في العبارة الواقعة يستحضر اولاً بلفظ المعنى ثم يتفكر صحة المعنى
وفساده فيحمل اللفظ على ما يقتضيه صحة المعنى او فساده على الحقيقة
او على المجاز او الكناية او غير ذلك فيعلم سواء قبل الصدور او بعده
ان اللفظ مقصود بالتبع فيكون تابعاً للمعنى اذا كان الامر كذا (فجعل
المعنى تابعة للفظ خروج عنها) اي عن الجادة هذا مقدمة اصل
الدليل والمقدمة الاولى دليل هذه المقدمة تصويره ما ذهب اليه
السكاكي في الاستعارة التخيلية تعسف يعني خروج عن الجادة لان
ما ذهب اليه جعل المعنى تابعاً للفظ وكل جعل المعنى تابعاً للفظ

خروج عن الجادة فينتج المط ودليل كبرى النظرية هكذا ان الجادة
جعل اللفظ تابعاً للمعنى ولا شيء من جعل المعنى تابعاً للفظ جعل اللفظ
تابعاً للمعنى فينتج انه لا شيء من جعل المعنى تابعاً للفظ جادة وما لم يكن
جادة يكون خارجاً عنه (فالسكاكي عدل عما عليه طبيعة المعنى)
الغاء للتعليل لمقدمة هي صغرى دليل الاول لانه لما لم يكن اعدول
السكاكي داع سوى طلب الاستعمال لفظ الاستعارة المتعارفة في
اللفظ المجازي لزم ان يكون اعتبار هذا الامر الوهمي لتصحيح لفظ
الاستعارة المطلقة على الامر الذي اثبت المشبه فيكون اعتبار المعنى
لاجل اللفظ لا لتصحيح اللفظ لاجل المعنى فيلزم جعل المعنى تابعاً للفظ
(من اثبات المعنى الخافي) بيان لما في عما (للملايم المشبه به) صفة المعنى
الحقيقي او حال منه (المشبه) صلة الاثبات وجه كون هذا الاثبات
مما عليه طبيعة المعنى ان الانتقال من اللفظ اما بسبب الوضع او بسبب
العلاقة الموجبة للانتقال والا لم يتصور الانتقال والعلاقة بالعلاقة
لا يكفي فيه بل يحتاج الى انضمام قرينة مانعة ومعينة واذا صح سبب
الوضع بلا مانع فلا يمس الحاجة الى صرفه عنه بل غاية يكون
الاسناد الى غير ما هو له وهو طريقة جادة فيكون مما عليه طبيعة
المعنى بخلاف ما ذهب اليه السكاكي يمكن ان يقال ان السكاكي لما
انكر المجاز في الاسناد ذاهبا الى الاستعارة بالكناية يضطر القول
بهذا ولا خلاص له سواء (الى ان المنكلم) متعلق بعدل (توهم صورة
وهية) الظاهر ترك لفظ الوهمية على ما لا يخفى (واستعار لها لفظ
الملايم المشبه ولا يرى داع اليه كما ترى) الداعي للسكاكي انكاره
الاسناد المجازي كما عرفت في رؤية الداعي بمعنى الابصار لا يستلزم
عدم الداعي لانه من المعقولات فلا ترى البتة فلا يحمل على كون
الرؤية بمعنى العلم لانه ح يتعدى الى مفعولين وهنا مفعول واحد قائم
مقام الفاعل يمكن ان يقال لفظ كما ترى تعليل لا يرى ومفعوله مخدوف

اي بناء على ما زى عدم الداعي قرؤية عدم الداعي تشبيها للمعقول
 بالمحسوس يستلزم عدمه معقولا ~~كان~~ او محسوسا (سوى طلب
 استعمال لفظ الاستعارة) استثناء من قوله لا يرى داع اليه (المتعارفة)
 اي المشهورة (في اللفظ) متعلق لاستعمال لفظ (المستعمل في غير ما
 وضع له) صفة للفظ (ذلك) فاعل وضع يعني ان لفظ الاستعارة التي
 عدت من قسم المجاز اللغوي اطلق على الاستعارة التخيلية التي في
 مواد الاستعارة بالكنائية وفي هذا المواد شيان الامر المثبت للمشبه
 الذي من خواص المشبه به واسناد ذلك الامر الى المشبه فالاسناد
 حقيقة لا مجاز فيه على مذهبه والامر المثبت ان كان حقيقة فكيف
 يطلق عليه لفظ الاستعارة التي قسم من المجاز اللغوي فلطلب
 استعمال لفظ الاستعارة في اللفظ المجازي اعتبر هذا الامر الوهمي
 فاستعار الامر المثبت للمشبه لهذا الامر الوهمي (قال المص الفريدة
 الرابعة المختار في قرينة المكينة انه اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع) اي
 خاصة لازمة (يشبه رادف المشبه به) اي خاضعة اللازمة (كان
 باقيا على معناه الحقيقي) هذه الفريدة من مستنبطات المص من كلام
 القوم في بعض مادة الاستعارة بالكنائية لكن لا يطابق هذا على
 المذاهب الثلاثة اما السلف والخطيب فلانها قائلان بحقيقة الامر
 المثبت للمشبه في كل صورة الاستعارة بالكنائية والمجاز في الاسناد واما
 السكاكي فلانه قائل بمجازية الامر المثبت مستعملا في الامر الوهمي
 بل يطابق على ما استفاد من كلام صاحب الكشف على ما حققه
 العلامة التفازاني في شرحه للتخلص والسيد الشريف في حاشية
 هذا الشرح حيث قلنا فالضابط في قرينة الاستعارة بالكنائية ان يقال
 اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيا على
 معناه الحقيقي وكان اثباته استعارة تخيلية كمخالب المنيه واظفارها
 وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان مستعملا لذلك

التابع على طريق التصريح فلا يكون هناك مع الاستعارة بالكنائية
 استعارة تخيلية كأنقض انتهى كلامه فقد علمت مأخذ المص فاستمع
 لما قاله الش الفاضل (وقد عرفت منشأه) وهو ان صاحب الكشف
 حمل النقص في قوله تعالى * ينقضون عهد الله * على الاستعارة
 لا بطلان العهد غير ملتفة الى حمل النقص على المعنى الحقيقي والمجاز
 في الاسناد مع جوازه اشارة الى انه ما أمكن الاستعارة لا يلتفت الى غيرها
 (وفيه بحث لجواز ان يكون ذلك) اي البقاء على المعنى الحقيقي (فما
 اذا لم يشع استعمال لفظ رادف المشبه به في المشبه لافيا اذا لم يكن)
 يعني يجوز ان يكون المشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به
 وان يكون غير شايع استعمال لفظ رادف المشبه به في المشبه فح يكون
 الامر المثبت الذي هو رادف المشبه به باقيا على حقيقته اذا لم يشع
 الاستعمال مع ان الشروع بشرط فيه على ما استفاد من كلام صاحب
 الكشف فح لا يصح الحصر بانه اذا لم يكن للمشبه المذكور كذا يكون
 باقيا على حقيقته وان كان له كذا يكون مستعملا اذ ثبت واسطة بين
 الاقسام (فانه) اي لجواز المذكور الذي (دل عليه ثبوت عبارة
 الكشف حيث قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد) هذا
 تنوير السند بان الشروع بعد وجود رادف شرط كما يدل عليه عبارته
 حيث قيد بشاع استعماله لتحقيق هذا المقام على ما فهمه الشارح
 الفاضل ان منشأ هذه الفريدة كلام صاحب الكشف وما يدل عليه
 المنشأ ان الاستعارة المكينة يكون قرينتها استعارة مضرحة اذا وجد
 المشبه رادف والمشبه به رادف ويكون العلاقة بينهما المشابهة
 ويشترط شيوع استعمال رادف المشبه به في المشبه والمصنف فهم
 من العبارة الشرطين الاولين وهو وجود الرادف وهو كون العلاقة
 مشابهة دون الشرط الثالث وهو الشروع وردد بين الامرين
 واعترض عليه بوجود واسطة بين الاقسام وانا اقول ان المفهوم

من تمام عبارة صاحب الكشف ان الشيوخ لبس بشرط ولو شاع
لكان اظهر حيث قال صاحب الكشف في هذه الآية شاع استعمال
النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل
الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاقدين وهذا من اسرار
البلاغة واطاؤها ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه
من روادفه بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقارنه ففيه
تنبه على ان الشجاع اسد هذا كلامه ومثل السيد الشريف كذا
عالم يفترق منه الناس ومن التمثيل الذي هو شجاع يفترس اقارنه
وعالم يفترق منه الناس يفهم ان الشيوخ لبس بشرط اذ لبس
الشيوخ في هذين المثالين فعلى هذا لا يرد على المص اعتراض الش
على ان مأخذ المص كلام السيد الشريف وتحقيقه كما قررنا آنفا
فان قيل يحتمل شق آخر وهو قسم فيه يكون العلاقة بين الراذيين
غير المشابهة ويكون رادف المشبه به مجازا مرسل من رادف المشبه به
قلت وان احتمل لم يذهب اليه احد والاحتمال العقلي غير مفيد في
هذا الفن من غير سند (ووجه ما ذكره اى المص ان الاولى رعاية
اسم الاستعارة اذالم يمنة جانب المعنى) يعنى باعث ما ذكره المصنف
من كونه مرددا بين الامرين انه لما اطلق الاستعارة الى قرينة الممكنة
فالاولى ان يراعى اسم الاستعارة التى من قسم المجاز اللغوى اذالم يمنع
مانع على حملها عليها والمانع ان لا يوجد المشبه تابع يشبه برادف
المشبه به واما اذا وجد فيحمل على الاستعارة سواء وجد الشيوخ
اولا (ويعارضه ما سبق ان جعل الجميع على نحو واحد اذا لم يكن فيه
كلفة اولى) يعنى يعايل اباعث ما ذكره ان كل القرينة الواقعة
في مواد الاستعارة بالكناية الاولى فيها ان يكون على نحو واحد وهو
اما مجاز على الاطلاق وحقيقة على الاطلاق اذا لم يكن فيه كلفة
وفي المجازية كلفة كما ذهب اليه السكاكى واما ما ذهب اليه الساف

والخطيب فلبس فيه كلفة وهو ان الحمل على الحقيقة على الاطلاق
فيكون على نحو واحد وفي ما ذكره المصنف لا يكون على نحو واحد
فيعارضه نكتة الرعاية ونحن نقول هذا التعارض ان ورد ورد
على صاحب الكشف لا على المص اذ بنى كلامه على كلام صاحب
الكشف وعدم الكون على نحو واحد لازم على كلامه (مع ان خلاص
القرينة عن الضعف مطبقا يدعوا اليه) هذا متعلق بقوله ويعارضه
وعلاوة على كون الجميع على نحو واحد قد مر وجه ضعف القرينة
من ان القرينة على ما ذهب اليه الكشف مجرد التعبير عن ملايم المشبه
بما وضع للملايم المشبه به وقد عرفت بما قررنا آنفا لبس في القرينة
ضعف فتذكر (قال المص وكان اثباته استعارة تخيلية) على ما
ذهب اليه السلف والخطيب والمجاز في الاثبات فقط وهذه الجملة
بالنسبة الى الجملة السابقة من قبيل عطف التفسير اذ يستلزم كون
البقاء على الحقيقة كون الاثبات استعارة تخيلية (لا توهم صورة شبيهة
اياد له على ما هو مذهب السكاكى لانه تعسف) هذا تعليل للمعطوف
والمعطوف عليه جميعا (اى بقاء مخالب المنية على مغناه الحقيقى
او كاثبات المخالب للمنية) يعنى هذا المثال يمكن تطبيقه على المعطوف
والمعطوف عليه بحذف المضاف على سبيل التنازع وان كان
احدهما مستلزما للآخر (فرده) تطبيقه (على كل تقدير) مضاف
(الى ما هو له) متعلق بالزاد مفوض (اليك فعليك) اى الزم التطبيق
(والسلام عليك) السلامة ثابت ومستقل عليك ان رددته الى ما
هو له والا فلا (قال المص وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف
المذكور كان مستعارا لذلك التابع على طريق التصريح) الملازمة
بين هذه القضية ممة لجواز ان لا يكون استعارة حين اذ كان كذا
يمكن ان يقال اللزوم عرفى بناء على ما سبق من ان الكشف جعلها
استعارة لا بطلان العهد من غير اتفات الى احتمال ان يكون التخييل

بأثبات النقص الحقيقي اشعارا بأنه ما أمكن ذلك لا يلتفت الى غيره
وقيل في الخلاص عن هذا المنع بحمل التمسالي على القضية الممكنة
لا الضرورية وفيه نظر اذا التمسالي ليست قضية حتى يحمل على
الممكنة او الضرورية والقضية الشرطية لزومية البتة وقيل لا يكفي
هذه المشابهة بل يلزم ان يوجد قرينة مانعة حتى يكون استعارة
قلت اذا ثبت رادف المشبه به الى المشبه فلا يصح الاستناد فاما
ان يحمل على المجاز في الاثبات وان لم يحمل عليه يحمل على المجاز
في الطرف وعدم صحة الاسناد قرينة مانعة وهكذا في كل تركيب
لم يصح الاسناد اما ان يأول الاسناد او الطرف لتصحيح الاسناد
(فالاختلافات في قرينة الممكنة) الفناء اما فذلكة وهي تدخل
على الاجمال بعد التفصيل كأنه يجعل التفصيل خلاصة او جواب
لشرط محذوف تقديره اذا كان الامر كذا فالاختلافات الخ (عنده)
اي عند المص لان عند غيره ثلثة (اربعة كون الجميع حقيقة
والانقسام الى الاستعارة المصروفة والحقيقة وكون الجميع استعارة
تخييلية والانقسام الى الحقيقية والتخييلية) الاول مذهب السلف
والخطيب لانهما ذاهبان الى ان قرينة الممكنة مطلقا حقيقة والثاني
مذهب صاحب الكشاف حيث جوز كون القرينة استعارة مصروفة
وحقيقة والثالث مذهب السكاكي حيث ذهب الى ان قرينة الممكنة
مستعملة في الامر الوهمي في كل صورة الاستعارة بالكناية والرابع
مذهب المص المخترع هذا المستنبط من كلام صاحب الكشاف لكن
الفرق بين ما ذهب اليه المص والكشاف قليل غاية ما في الباب
قسم المص الى الحقيقية والتخييلية وصاحب الكشاف الى الاستعارة
والحقيقة (ولك ان تزيد اقسام الاختلافات بما حققنا غير مرة الى
ان حصل لك الاستقلال) يعني لك ان تزيد اقسام الاختلافات العقلية
لكون ايراد المشبه به مجازا عن رادف المنسب بعلاقة غير المشابهة

وذلك

وذلك الاحتمال يجري في مذهب صاحب الكشاف دون غيره
(الى ان حصل لك الاستقلال) في قبول الزيادة وردها (فعلينا
بالاعراض) عن عددها لا يكون القرينة ضعيفة بحيث يستبعد كونها
رديفة (وعليك بالاقبال) على ما قلنا في هذا الباب (والحمد لله
على كل حال) هي من مواهب العطايا (قال المص الفريدة الخامسة
كما يسمى ما زاد على القرينة المصروفة) سواء كانت مانعة او معينة
(من الملايمات المشبهة) كلمة من التبعيض (ترشيحا) تسمية الفاعل
بأسم المصدر اذا القرينة مرشح و مزين للمبالغة في التشبيه (كذلك
يعد) انما لم يعبر بالتسمية او المشهور ان الترشيح والتجريد والاطلاق
للاستعارة المصروفة وكذلك المنقسم الى المجردة والمرشحة
والمطلقة وان حقق السيد الشريف ان ما زاد في الممكنة على قرينتها
او على اثبات لازم واحد يعد ترشيحا لها انتهى وهو عبر بالعد
دون التسمية (ما زاد على قرينة الممكنة من الملايمات) اي ملايم
المشبهة (ترشيحا لها) اي للممكنة لفاصل ان يقول ان تقسيم الاستعارة
فما سبق الى المرشحة والمجردة والمطلقة وان كان للمصروفة يعلم
حال الممكنة بالنسبة الى الملايمات بالمقايضة الى المصروفة وكذلك
الترشيح والتجريد والاطلاق فلا حاجة الى بيانه هناك مع انحصار
البيان الى الترشيح دون التجريد والاطلاق يمكن ان يحجب عنه بانه
كما كان اختلاف في قرينة الممكنة كذلك في ما زاد على القرينة فلما
يكون الترشيح بناء على المذاهب الثلاثة ولما يطلق بناء عليها فهو
غير معلوم فلذا تعرض واما التجريد والاطلاق بالنسبة الى الممكنة
فلا اختلاف فيه او يكون معلوما بعد بيان الترشيح بالمقايضة عليه
(لكون الترشيح موضوعا مشترك بينهما) اي بين المصروفة والممكنة
هذا تعليل لقوله كذلك بعد تصويره هكذا لان الترشيح موضوع
للملايم المستعار منه وتقترن به الاستعارة وهذا الموضوع له معنى

مشارك بين ما زاد على قرينة المصراحة وبين ما زاد على قرينة المكنية
وكل شيء سانه كذا يطلق على ما زاد على قرينة المكنية كما يطلق
على ما زاد على قرينة المصراحة فينتج المط (وهو ملايم المستعار منه
وتقترب الاستعارة) بيان للمعنى الموضوع له الذي هو مشترك بينهما
فعلى هذا المفهوم يكون الترشيح مخصوصا بالاستعارتين (اول مفهوم
مشارك بينهما وبين التشبيه وهو ملايم التشبيه وتقارن الاستعارة
والتشبيه) وهذا المعنى اعم مما نحن فيه اذ يكون الترشيح عام الترشيح
التشبيه (بل لمفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه والمجاز المرسل ايضا)
كلمة بل للترقي في العموم ويكون المعنى الثالث اعم من الاول والثاني
حيث يكون ترشيحا للمجاز المرسل قال العلامة التفتازاني الترشيح
قد يكون للتشبيه كما في قولنا اظفار المنيه الشبيهة بالسبح اهلكت
فلان اوقد يكون للمجاز المرسل كما في قوله عليه السلام * اسرعكن الى
لحوقا اطولكن يدا * الحديث فان اطولكن ترشيح للمجاز المرسل
اعني اليد المستعملة في النعمة لكن الترشيح بالمعاني الثلاثة يوجد
في مذهب السلف والسماكي واما في مذهب الخطيب فاعتبار المعنيين
الاخيرين دون الاول فتأمل (لان الاشتراك خلاف الاصل لا يثبت
من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا) اي الاشتراك اللفظي لقرينة
المقابلة او لمبادره تعليل لكون هذه المعاني كلها مبنية على الاشتراك
المعنوي اذ على تقدير كونه اشتراكا معنويا يكون لفظ الترشيح حتمية
في ترشيحات تلك الامور والحقيقة اصل لا يعدل عنه الا بالاحتياج
الى صرفه على ان المجاز اولى بالجل عن الاشتراك اللفظي فيكون
الاشتراك المعنوي اولى من الاشتراك اللفظي بمرتين (فلاك تحصيل
ذلك المفهوم بسهولة مما القينا اليك) تفرع على كونه الاشتراك
خلاف الاصل الظ ان المفهوم الشامل وهو ملايم المعنى الحقيقي
لفظ المجازي ويقارن الاستعارة والتشبيه او المجاز المرسل (ولا يمتنع

انه لا معنى لقولهم ما زاد على قرينة المصراحة لان ذكر ملايم التشبيه
لا يصلح ان يكون قرينة للمصراحة حتى يحتاج الى تقييد جعله ترشيحا
بالزيادة على القرينة) حاصله هذا القول اعترض على المص بسبب
تعمية القوم في التعبير بما زاد على قرينة المصراحة لان ذلك التعبير
يقضي ان يكون الزائد صالحا لان يكون قرينة للمصراحة حتى لو زال
قرينة المصراحة لكان هذا الزائد قرينتها فيحتاج الى التقييد بالزائد
حتى يمتاز من قرينتها مع ان هذا الزائد ليس صالحا لان يكون
قرينتها لكونه ملايما للتشبيه وهو يقتضي ان يحمل اللفظ على
حقيقته فكيف يصلح ان يكون قرينتها فالصواب ان لا يقيد بالزيادة
وانا اقول ان التعبير بالزائد لان تقسيم الاستعارة الى المرشحة والمجردة
والمطلقة بدور على ذلك الزائد وان لم يحتج في الترشيح الى هذا
القيود للامتناع يحتاج في التميز والاطلاق الى هذا على ان كل قيد
واقع لا يلزم ان يكون قيدا محترزا وممرا بل يجوز ان يكون قيدا واقعا
(ولا يكفي في التقييد الزيادة على قرينة المكنية بل لابد ان يكون زائدا
على التخيلية ايضا هذا) معطوف على قوله ولا يمتنع واعترض
على المص بان ما زاد على القرينة في المكنية لا يكفي في كونه ترشيحا لانه
قد يكون قرينة المكنية داخلية في التخيلية وتكون التخيلية مركبة
من القرينة وغيرها وما زاد على القرينة قد يكون جزءا للتخيلية وجزءا
التخيلية لا يعد ترشيحا فلا بد ان يقول زائدا على التخيلية حتى يتم لكن
كون التخيلية مركبة من القرينة وغيره محل بحث والاحتمال العقلي
لا يكفي في مثل هذا النقص لعل وجه لا تغفل هذا (الا ان يقال الداخل
في قرينة التخيلية لا يريد على قرينة المكنية فلا تغفل) اضافة القرينة
الى التخيلية بيانية فلا يرد ما قبل من ان قرينة التخيلية ليست الا المكنية
فما رأينا كما ان قرينة المكنية ليست الا التخيلية فليت شعري ما وجه ما قاله
الش انتهى وحاصل هذا الجواب ان تمام التخيلية قرينة المكنية

ولا يكون الداخل فيها زائدا على قرينتها حتى لا يكفي في التقييد الزيادة
على قرينة المكنية فتح يكون الزائد على قرينة المكنية زائدا على الخيلية
وبالعكس (ولا يخفى ان الاشتراك بين المصراحة والمكنية لا يختص بالترشح
بل يشمل التجريد) معطوف على قوله ولا يكفي واعتراض آخر
على المص بان حصر ما زاد على القرينة المكنية الى الترشح ليس بصحيح
لان ما زاد عليها ان كان من ملايم المشبه به يكون ترشحا وان كان
من ملايم المشبه يكون تجريدا وهذا التجريد يجري في المصراحة والمكنية
فكما يكون الاشتراك بينهما في الترشح يكون بينهما في التجريد ايضا
فلا وجه للحصر للترشح والجواب ما قررنا انفسا من ان التجريد
لا اختلاف فيه او يعلم بالمقايضة على الترشح (بل الاشتراك بين
التشبيه والمجاز المرسل ايضا) معطوف على قوله الاشتراك بين المصراحة
والمكنية حاصله اعتراض على القوم بان حصرهم الاشتراك
بين التشبيه والمجاز المرسل في الترشح ليس كما ينبغي اذا الاشتراك
بين التشبيه والمجاز لا يختص بالترشح بل يشمل التجريد ايضا يعني
كما يكون ترشحا للتشبيه والمجاز المرسل يكون تجريدا لهما ان وجد
ملايم المشبه وملايم المعنى المجازي (الا ان يقال التخصيص مجرد
اصطلاح) يعني التخصيص ليس تخصيصا في الواقع بل مجرد
اصطلاح ولا يلزم من ذلك الاصطلاح عدم وجود التجريد وان ثبت في نفس
فأعرفه (ولو لم يسم تجريد) اى اعرف ان التجريد واقع وثابت في نفس
الامر وان لم يسم باسم التجريد (فان محاسن الكلام ليس من توابع
الاسماء) يعني ان الاسماء من توابع المحاسن لا بالعكس ومن عدم
وجود التوابع لا يلزم عدم وجود المتبوع وقد عرفت جوابه فتذكر
(قال المص ويجوز جعله ترشحا للخيلية او الاستعارة الخيلية هذا)
معطوف على المقدر المحوظ المستفاد مما سبق وهو فتح يكون ما زاد
على القرينة ترشحا للاستعارة المكنية ويجوز جعله الخ وجعله ترشحا

للتخيلية على مذهب من كان القرينة تخيلية عنده وهو مذهب الملة
وبعض مادة عند صاحب الكشاف والاستعارة الحقيقية عند
صاحب الكشاف في بعض مادة (اما الاستعارة الحقيقية فظ)
لكونها استعارة مصراحة عند صاحب الكشاف كما سبق (وكذا
التخيلية بناء على ما ذهب اليه السكاكي) يعني ظاهر كاستعارة
الحقيقية بناء على مذهب السكاكي دون غيره فالتعليل بعد دعوى
الظهور لاجل الحصر على مذهب السكاكي فيكون قوله (لان التخيلية
مصراحة عنده) واقعا في موقعه اذ يكون مسوقا للدعوى الغير
الظاهر فلا يرد ما قيل وفيه انه ينا في التعليل بقوله لان التخيلية
مصراحة عنده فان قلت التعليل للظهور لا للظاهر قلت هو ثبت
الظاهر لا للظهور كما ستعرفه فالاولى ان يقال واما التخيلية على ما
ذهب اليه السكاكي فلان الخ اللهم الا ان يقال معناه التخيلية
كما الحقيقية في اصل الترشح لا في ظهوره لانها من جنس واحد
على مذهب السكاكي انتهى (واما التخيلية على مذهب السلف
فلان الترشح يكون للمجاز العقلي ايضا) لكون مذهبه في الاستعارة
المكنية المجاز في الاسناد وكذا مذهب الخطيب اكن لم يصرح
المص حلا على المنايسة (بذكر ملايم ما هو له كما يكون للمجاز اللغوي
المرسل ذكر ما يلائم الموضوع له) هذا التشبيه بناء على وقوعه
في المجاز المرسل بخلاف المجاز العقلي فانه وان لم يكن مانع على جواز
الترشح له لكن لم يعلم وقوعه (وللتشبيه بذكر ما يلائم المشبه به)
وهذا وان لم يكن مما نحن فيه لكن من المسائل المستطردة ويمكن ان يقال
ان التشبيه اعم من ان يكون على وجه الاستعارة ام لا فتحتمل الترشح
الواقع في الاستعارة بالكتابة ان يكون للتخيلية او للمكنية او للتشبيه
او الاثنين او الاثنين ففقد عليه الباقي واحتماله كثير فتأمل (وللاستعارة
المصراحة) هذا ايضا من المستطردة كانه في بيان المرشح له

عد كل واحد منها ليحصل الضبط (الاولى ترك قوله والاستعارة
المصرحة او زيادة المكنية ايضا) يعني ان كان الغرض من البيان
بيان ماهو المقام والاستعارة المصرية ليست مقصودا
او بيان كل ماهو مرشح له كذلك الترشيح فلا بد ان يذكر المكنية
كما يذكر المصرية يمكن ان يقال ان الشق الثاني مختار ومحدوره
مدفوع لان المص صرح آنفا كون مازاد ترشحا للمكنية بقوله
بعد مازاد على قرينة المكنية من الملايمات ترشحا لها واما الاستعارة
المصرية فلا اذقال مازاد على قرينة المصرية يكون ترشحا
مطلقا ولم يصرح ماهو المرشح له (ووجه الفرق بين ما يجعله)
المتكلم (قرينة للمكنية ويجعل نفسه تخيلا) كما هو مذهب السكاكي
(واستعارة تحقيقية) كما هو مذهب صاحب الكشف في بعض
المواد (او ثبانه تخيلا) كما هو مذهب السلف والخطيب (وبين
ما يجعل زائدا عليها وترشحا) يعني اذا وجد ملايم المشبهة او ملايم
المشبه اثنين فصاعدا فايهما يعتبر قرينة والاخر زائدا ووجه الفرق
بينهما وهو (قوة الاختصاص بالمشبهة) وان تفاوتا بالقوة والضعف
والا ففوض على اعتبار المتكلم فايهما شئت جعلت قرينة والاخر
زائدا (فايها اقوى اختصاصا وتعلقا به فهو القرينة وما سواه
ترشح) لان الغرض من القرينة ان يبدل وما يقوى اختصاصه
وتعلقه به ادل مما لا يقوى فلذا اعتبر الاقوى قرينة والادنى ترشحا
والقوة قد تحصل بالقرينة من جهة اللفظ ومن جهة الاعراب
ومن جهة الاختصاص المعنوي اذا اتصل لبس كالمفصل
والفاعل لبس كالمفعول في الاختصاص والتعلق (خص بيان الفرق
بين القرينة والترشح بالمكنية لانه لا التباس بين القرينة والترشح
في المصرية كما اشرنا اليه) من ان ملايم المشبهة لا يكون قرينة
في الاستعارة المصرية فلا التباس حتى يتجسس التفرقة بينهما

لكن

لكن هذا الوجه لا يطرد في كل مازاد وقرينة المصرية فلذا بادرا الى
الايحاط بقوله (نعم يحتاج الى الفرق) مثل ما ذكر بين القرينة والتجريد
فايها الشداختصاص بالمشبه كان قرينة وما سواه تجريدا (الاختصاص
ايضا من جهة المعنى واللفظ والاعراب (والاظهر) في التفرقة
(ان ما يحضر به السامع اولا فهو القرينة وما سواه الترشيح) لان وضع
القرينة لا تنقل السامع الى المعنى المراد فان احضر السامع بوحدة
منها اولا فحصل المعنى المراد فلا يحصل بشي آخر بعد الا لتقوية
فيه تبر في القرينة ما يحضر به السامع لكن هذا لم يكن مضبوطا مر بوطا
لتفاوت احضار السامع فقد يكون في مادة واحدة قرينة عند سامع
واحد وتجريدا وترشحا عند واحد آخر (والك ان يجعل الجميع قرينة
في مقام شدة الاهتمام بالايضاح) ولذا يقال قد يكون القرينة واحدة
وقد يكون متعددة (الحمد لله على تمام الايضاح بعد الظلام المحجوج
الى المصباح والله حق الانتظام في سلك دعاء الطلبة الصالحاء في الصباح
والدوام) لا يخفى ما فيه من المحسنات المستنعة لادعية الطلبة الصالحاء
المنورين قلوبهم بانوار المعارف الالهية * وقد تهاء سنة خمس عشرة
ومأتين والف * بعون المستعان في البداية والنهاية للعبد الغريق
في بحار الاثام الفراغ من ما جمع من الغرائد رجاء ان يجعل يوم الجزاء
ذخرا فرطا ولعل الناظر المنصف يصون المجموع من وصمة
الالتفات ويذكر الجامع بدعاء صالح يتففع به
في الحيرة والمهمات

تم طبع الحاشية المنسوبة الى الفاضل السيد محمد الارزبختي المعروف
بين الاساتيد بمفتي زاده على شرح الاستعارة للعصام * بدار الطباعة
العامة بمعرفة ناظرها * الفقير الى آلاء ربه القادر * مير نعمان ماهر *
في واسط ذي الحجة الشريفه لسنة ثلث وخسين ومأتين والف

